معارف

مجلة علمية فكرية محكمة

يصدرها المركز الجامعي بالبويرة

-الجزائر-

العدد الثاني: أفريل 2007

الإدارة والتحرير:

المركز الجامعي بالبويرة – الجزائر-

هاتف: 38 – 49 – 39 – 026

فاكس: 24 – 09 – 93 – 026

البريد الإلكتروني: info@cub-dz.com

معارف

العدد الثاني

أفريل 2007

الإيداع القانوني: 1369-2006
ISSN : 1112-7007

معارف: مجلة علمية فكرية محكمة

ير مسؤول النشر: أ. د. أحمد حيدوش (مدير المركز الجامعي – البويرة)

مدير التحرير: أ. ناصر حمودي

المستشار العلمي والفني: أ. السعيد بوطاجين

هيئة التحرير:

د. محمد سرور

د. أحمد جميل

أ. قادة يعقوب

أ. وهيبة بن عالية

الهيئة الاستشارية:

د. عمار بن زايد

د. مصطفى درواش

د. محجوب بلمحجوب

د. عمار معاشو

د. رشيد زوايمية

لوحة الغلاف للفنان: عبد الله غجاتي

تصفيف، إخراج وطباعة

دار الأمل

للطباعة والنشر والتوزيع

حي 600 مسكن، عمارة S3 رقم 197 المدينة الجديدة، تيزي وزو

الهاتف: 55/ 96/ 21/ 026 الفاكس: 21/ 07/ 21/ 026

E-Mail : EDITION_ELAMEL@hotmail.com

المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

كلمة السيد مدير المركز

"معارف" في ميلادها الثاني، خطوة بانية تؤسس لحيوية الفكر الباحث الجامعي الذي هو أداة المعرفة وأسلوب الثقافة ونهج الرؤية المؤسسة على قواعد البحث العلمي والنص الفكري وتوهج الرؤية العميقة الشاملة والمتسلسلة في نطاق التكامل المنهجي ونصاعة الأسلوب المبين.

ونحن من خلال "معارف" في عددها الثاني نكون قد تجاوزنا السكون إلى اللارجوع لمواصلة تأصيل البحث الجامعي وتواصله، وبالتالي فإن تواصل "معارف" هو امتداد لمسيرة العقل المنظم الذي ينتج المعرفة في إطارها التوثيقي والتحليلي مستوعبا معطيات البحث والجدل والمعلومة والوثيقة وصولا إلى الحقائق البرهانية التي هي في الواقع معطيات المعرفة المبنية على الفهم من جهة والعرفان من جهة ثانية.

إن المركز الجامعي للبويرة وهو يفتح هذا المجال الرحب المعطاء، ليدفع أساتذته وطلابه إلى دروب العلم والمعرفة وإلى مطاولة البحث الجاد العميق، حتى تغدو الجامعة فعلا، وهي المدرسة الأعلى للبحث العلمي والفكري بكل أنواعه وأبعاده، وحتى تتحقق له وللجزائر حاضرا وتاريخيا ومستقبلا ذلك الجيل العظيم الذي يؤسس المعرفة بعيدا عن كل أشكال الارتجال التي لا تخدم صفاء العلم واستقامة المنهج.

إن "معارف" وقد بدأت الخطوة الثانية لترنو إلى أن تحقق الرسوخ والامتداد في دنيا البحث العلمي الجامعي وطنيا وعربيا ودوليا، ولم لا؟؟ وقد لاحت تباشير البحث الجاد والارادة الحية مما يؤكد أن غدا لناظره لقريب.

أ. د. أحمد حيدوش

كلمة التحرير

يصدر العدد الثاني من مجلة "معارف" والمركز الجامعي بالبويرة يتابع مسيرته المعهودة في تكوين رؤية جديدة للبحث العلمي ويضع الأسرة الجامعية من طلبة وأساتذة في إطار حركة علمية دائمة ومستمرة.

وإيمانا منا بأن الدراسات العلمية والبحوث الجادة تعد وسيلة فعالة لرفع المستوى المعرفي وتطويره وتجديده، الأمر الذي يمكن من مواجهة التغيرات التي شهدها الجامعة في السنوات القليلة الأخيرة ويجعلها أكثر قدرة على مسايرة احتياجات التنمية الشاملة وصناعة مستقبل المجتمع من مختلف نواحيه.

لذا احتوى هذا العدد على جملة من الدراسات والبحوث المتخصصة التي تناولت جملة من الموضوعات المتنوعة، أدبية وقانونية واقتصادية واجتماعية. وهي موضوعات من شأنها الإسهام والمساعدة في إثراء البحوث الأكاديمية التي يحتاجها كل باحث على كل المستويات.

إننا إذ نأمل أن يجد كل باحث ما يفيده من موضوعات هذا العدد، فإننا نراه أيضا مناسبة أكيدة لندعوهم إلى تقديم ما لديهم من دراسات وبحوث جديدة حتى يتسنى لنا نشرها في وقت لاحق.

الأستاذ حمودي ناصر

السيرة الذاتية في الرواية

د – أحمد حيدوش

المركز الجامعي –البويرة –

توطئة:

يصب هذا البحث في ثلاثة محاور هي:

1– في المصطلح: ويتناول بالدراسة والتحديد مصطلح السيرة الذاتية، ورواية السيرة الذاتية، في محاولة لتحديد مجالهما بالاستعانة بنظرية فيليب لوجون.

2– السيرة الذاتية في الرواية: ويتناول هذا المحور مدى إسهام الروائيين الجزائريين في هذا المجال، انطلاقا من هذه المباحث:

– تشكل الأنا

– أنا الآخر

– أنا– الأنا.|

3– أنموذج تطبيقي حول رواية السيرة الذاتية في الجزائر: وهو محور أحاول من خلاله اقتراح منهج لقراءة هذا الصنف من الرواية، وتظهر بعض النماذج الروائية التداخل القائم بين مختلف أشكال الرواية والصعوبات التي تعترض الدارس الذي يتناول هذا النوع، ومن خلال أنموذج التطبيق أخلص إلى نتائج تعد بمثابة دعوة لقراءة الرواية الجزائرية قراءة مغايرة لنمط القراءات المألوفة.

لا شك في أن كل من يهتم بنوع أدبي ما يصطدم بمشكل التعريف سواء فيما يتعلق بالجوانب النظرية من بحثه أو بجوانبه التطبيقية، وذلك من خلال اختبار المتن الذي يشتغل عليه الباحث مما يجعله في وضعية شبيهة بحلقة مفرغة، ولا يمكن أن يكون هناك تحديد أو تعريف معزول عن الدراسة، ولا يمكن أن تقوم هناك دراسة معزولة عن التحديد والتعريف. ويكاد ينطبق هذا على العلوم الإنسانية بصورة عامة، ولكنه يبدو أكثر التصاقا بالدراسات الأدبية.

ومن ثم كان من الضروري بالنسبة إلي أن أقوم بتحديد المصطلح، وكان من الضروري كذلك أن أبدأ بتحليل المتن المختار المتكون من مجموعة من النصوص السردية، ولكن نظرا لوجود دراسات جادة اهتمت بهذا الموضوع لها قيمتها وأهميتها ومكانتها في الدراسات المعاصرة متمثلة بصورة خاصة فيما أنجزه فيليب لوجون Philippe leujeune من دراسات في هذا المجال لاسيما دراسته الصادرة بعنوان العقد البيوغرافي، وهي التي اتخذ بها قاعدة نظرية استأنست بها في هذه الدراسة.

1. حد السيرة الذاتية ورواية السيرة الذاتية:

أن لفظة (سيرة) تعني اليوم حسب الاستعمال: تاريخ إنسان (مشهور عموما) مروي من قبل شخص آخر، أو تاريخ إنسان(غامض عموما) مروي شفويا من قبله لشخص آخر أثار هذا التاريخ من أجل دراسته، أو تاريخ إنسان مروي من قبله لشخص أو أشخاص يساعدونه عن طريق سماعهم، على التوجه في حياته[1] أما "السيرة الذاتية" فالمصطلح أخذ من انجلترا في بداية القرن التاسع عشر، وكانت اللفظة تدل على معنيين متجاورين لكنهما مختلفان:

- المعنى الأول وهو الذي يقترحه لاروس 1866(حياة فرد مكتوبة من قلبه) فهي نوع من الاعتراف في مقابل المذكرات التي تروي أحداثا يمكن أن تكون غريبة عن السارد.

- أما المعنى الثاني فهي كل نص يبدو أن مؤلفه يعبر عن حياته أو إحساسه مهما كانت طبيعة العقد المقترح من قبل المؤلف، وهذا المعنى هو الذي قصده فابيرو في " المعجم الكوني للأدب" 1876. حيث يقول فيه: إن السيرة الذاتية عمل أدبي، رواية، سواء كان قصيدة أو مقالة فلسفية قصد المؤلف فيها بشكل ضمني أو بشكل صريح رواية حياته وعرض أفكاره أو رسم حياته[2].

ويعلق فابيرو على تعريفه السابق بقوله: تترك السيرة الذاتية مكانا واسعا للاستيهام، ومن يكتبها ليس ملزما البتة بأن يكون دقيقا حول الأحداث كما هو الشأن في المذكرات، أو بأن يقول الحقيقة المطلقة كما هو الشأن في الاعترافات [3].

---

1 - فيليب لوجون، السيرة الذاتية، الميثاق والتاريخ الأدبي، المركز الثقافي العربي، بيروت 1994، ص10 (مقدمة).

2 - نفسه ص 10.

3 - نفسه ص 11.

وقد لاحظ لوجون أن العلاقات بين السيرة والسيرة الذاتية، تثير لبسا كبيرا وإشكالية بسبب الغموض الذي يكتنف المصطلح المستعمل، ومن تم إشكالية النوع[1]، قد عرف السيرة الذاتية كما يلي: حكي استعادي نثري يقوم به شخص واقعي عن وجوده الخاص، وذلك عندما يركز على حياته الفردية وعلى تاريخ شخصيته، بصفة خاصة[2]، ومن ثم يؤكد أن هذا الحد يعرض عناصر تنتمي إلى أربعة أصناف مختلفة:

1. شكل اللغة: أ. حكي .

ب. نثري.

2. الموضوع المطروق:

حياة فردية، وتاريخ شخصية معينة.

3. وضعية المؤلف:

تطابق المؤلف (الذي يحيل اسمه إلى شخصية واقعية) والسارد.

4. وضعية السارد:

أ. تطابق السارد والشخصية الرئيسية.

ب. منظور استعادي للحكي.

إن السيرة الذاتية عند "لوجون" هي كل عمل يجمع في الوقت نفسه الشروط المشار إليها في كل صنف من هذه الأصناف، في حين لا تجمع الأنواع المشابهة للسيرة الذاتية كل هذه الشروط[3].

ومن هنا يمكن إن نخرج من دائرة السيرة الذاتية الأنواع المشابهة لها لعدم تحقق أحد الشروط فيها، وهذه لائحة للشروط غير المحققة حسب الأنواع:

- المذكرات: (2)
- السيرة: (4)
- رواية السيرة الذاتية: (3)
- قصيدة السيرة الذاتية(1ب)

---

1 - نفسه ص 21.

2 - نفسه ص 21.

3 - نفسه، ص 22، 23 .

- اليوميات الخاصة (4ب)
- الرسم الذاتي أو المقالة (1أ و4ب) [1]

إن التطابق بين المؤلف والسارد والشخصية هو الذي يحدد السيرة الذاتية ويميزها عن رواية السيرة الذاتية، وهنا ينبغي التمييز بين مفهوم التطابق ومفهوم المشابهة، وأن تصنيف كل الحالات الممكنة بالاعتماد على معيارين هما علاقة اسم الشخصية واسم المؤلف، ثم طبيعة الميثاق المنجز من قبل المؤلف، تنتج عنه ثلاث وضعيات ممكنة بالنسبة إلى الاسم وثلاث وضعيات بالنسبة إلى الميثاق، فالشخصية إما:

1. لها اسم مختلف عن اسم المؤلف.
2. ليس لها اسم.
3. لها اسم المؤلف.

أما الميثاق فهو إما:

1. روائي.
2. غير معلن (غائب).
3. سيرة ذاتية.

والجدول التالي يوضح ذلك.

السيرة الذاتية		2ج سيرة ذاتية	3 ب
اسم الشخصية / الميثاق	# اسم مؤلف	0 =	= اسم المؤلف
روائي	1 أ رواية	2 أ رواية	
0 =	1 ب رواية	2 ب غير محدد	3 أ سيرة ذاتية

1 - نفسه، ص 23.

جدول لوجون:

العقد والميثاق:

مركز المجال الاتوبيوغرافي هو الاعتراف الذي يساوي الميثاق وينتج عن ذلك عقد بين المؤلف والقارئ .

يمكن أن نسجل مجموعة من الملاحظات انطلاقات من هذا الجدول

1 ـ هناك خانتان فارغتان أو عمياوان كما يسميهما، وسرعان ما يعقب على ذلك عندما يعيد تناول الرسم في كتابه " أنا أيضا[1] وهنا يأخذ بعين الاعتبار احتمال الحالة التي لا يمكن أن تصنف لا في خانة رواية|سيرة، بالنسبة للميثاق، ولا في خانة= # الاسم والتي سماها الخانة صفر.

2 ـ نجد في الجدول تسع خانات ثلاثا منها خاصة بالرواية، و3 خاصة بالسيرة الذاتية، وواحدة غير محددة و2 بيضاوان.

وهنا يلاحظ عدم الفصل بين الرواية ورواية السيرة الذاتية.

3 ـ لم يأخذ بعين الاعتبار الحالة التي لا يمكن أن تصنف لا في خانة الرواية ولا في خانة السيرة الذاتية مما يتطلب إكمال الجدول بضم الخانتين إلى الرواية.

4 ـ يتجاهل الحالة التي يمكن أن يندمج فيها النقيضان معا في الوقت نفسه كأن يكون اسم الشخصية (مشابه| مختلف) في حرف أو أكثر، أو في الصيغة، أو في غير ذلك.

5 ـ الحالة التي يمكن أن يكون فيها العنوان رواية أو غير محدد، وسيرة ذاتية في المقدمة، أو نجد في المتن إشارات تحيلنا على السيرة الذاتية.

لقد ضم بعض الدارسين السيرة الذاتية إلى الرواية، فهي شكل آخر ينضم إليها من خلال مجموعة من التحولات غير المحسوسة. حيث أن أغلب السيرة الذاتية تكون ملهمة باندفاع إبداعي واسع الخيال نتيجة لذلك، يدفع الكاتب إلى عدم الاحتفاظ بأحداث وتجارب حياته تخيل على تلك التي يمكنها أن تدخل ضمن بناء أنموذج معين [2]

---

1 -F. LEUJEUNE, MOI AUSSI, ED, COLL. POETIQUE, PARIS 1986.

2- نور ثروب فراي، تشريح النقد، منشورات جامعة برنستون، 1957، ص 307، 308. (عن لوجون، ص 93).

ومن هنا يؤكد لوجون على أن ما يجب تحديده هو التعارض مع السيرة، إذ أن مصطلح رواية السيرة الذاتية قريب جدا من مصطلح السيرة الذاتية، وهذا الأخير قريب جدا من مصطلح السيرة، ومن هنا فإن المشابهة في رواية السيرة الذاتية وفي السيرة هي التي يمكن أن تقودنا إلى التطابق، أما في السيرة الذاتية فالتطابق هو الذي يؤسس المشابهة[1].

يعترف لوجون أن التحليل الداخلي للنص لا يمكن أن يبرز أية خصائص مميزة للسيرة الذاتية تفصلها بشكل واضح عن الأنواع القريبة منها، كرواية السيرة الذاتية مثلا، هناك الاسم وهناك العقد وهما عنصران غير محددان بشكل دقيق، وقد أحس الباحث بالهفوة النظرية التي وقع فيها عندما اعتمد على تعظيم شأن العقد وإهمال عناصر أساسية على رأسها مضمون النص نفسه الذي يجعله يتقاطع مع السيرة التي هي أيضا حياة شخص ما، وتقنيات السرد التي تفتح إمكانيات لعبة الأصوات، والتبئير ثم الأسلوب[2].

أين يبدأ واقع حياة الفرد في رواية لسيرة الذاتية وأين ينتهي، وأين يبدأ المتخيل وأين ينتهي؟ تلك هي المشكلة الكبرى في التصنيف، فالسر ديات جميعها تسير دائما وفق نظام: الاتصال |الانفصال، الاتصال بالواقع ثم الانفصال عنه.

إن ارتباط النص الأدبي بسيرة صاحبه الذاتية وانفصاله عنه في الوقت ذاته يبدو حقيقة لا تحتمل الجدل، فكثيرة هي النصوص التي يلمس فيها الناقد على نحو سهل شخصية صاحبها وأجزاء كثيرة من تفصيلات حياته الطفولية واليومية، وقد أثبت التحليل الموضوعاتي للنصوص الأدبية أن ما ينتجه أديب ما يتمحور دائما حول موضوع وحيد أو حد يعود - في الغالب - إلى مرحلة الطفولة لكن هناك نقاط التقاء النص بحياة صاحبه وهناك نقاط يبتعد فيها النص عن صاحبه إلى حد قد ينفصل فيه عنه تماما[3].

وقد يكون النص الروائي في أوج انفصاله عن حياة صاحبه في الظاهر شديد الاتصال به في حقيقة الأمر إلى أن ذلك عادة ما يكون بصورة يصعب التفطن إليها لا سيما

1- لوجون، ص 55.

2- لوجون، ص 15.

3- ينظر: أحمد حيدوش، النص الأدبي بين المبدع والمتلقي، مجلة التبيين، ع 6، منشورات الجاحضية، الجزائر 1993 ، ص 20 ،21.

أن بعض الكتاب يتعمدون الإخفاء عن قصد نتيجة الرقابة الذاتية أو خوفا من رقابة الآخر[1].

لقد أكد غوته(Goethe) في كتابه " الشعر والحقيقة " مدى صعوبة إضاءة العلاقات بين الـ " أنا " البيوغرافي والـ " أنا " التخيلي باللجوء إلى معيار الحقيقة: " الكل يود معرفة مقدار ما تحتويه الرواية من حقيقة، أزعجني ذلك كثيرا، وكنت أجيب دوما بعنف تقريبا لأن الإجابة على هذا السؤال، تفرض علي أن أفكك إلى أجزاء عملا مركبا من عناصر عديدة كلفتني وحدته تأملات عميقة، كان علي تهديم الشكل بكيفية تفكك معه أجزاؤه إن لم تضمحل كلية"[2].

بل إن بعض الكتاب لا نكاد نفرق بين سلوكاتهم الشخصية وحركاتهم، وسلوكات شخصياتهم وحركاتها فهذا الروائي المغربي " إدريس شرايبي " على سبيل المثال، نجده يتأفف عن الرد على المتهجمين عليه أو المتوجهين إليه بالسؤال مشيحا عنهم بحركة عصبية من يديه تشبه إلى حد بعيد الحركة المميزة لبطل روايته " المفتش علي " كلما اعترضته مشكلة أو واجهه لغز بوليس، بل وكثيرا ما يغادر طاولة النقاش بشكل مفاجئ وينصرف غير عابئ بشيء مثلما ينصرف " المفتش علي " فجأة في نهاية رواية " مكان تحت الشمس " قبل أن يجيب على سؤال الحبكة البوليسية المطروحة عليه ومعلوم أن شرايبي قد اخترع شخصية المفتش علي وجعل منها الشخصية المحورية لكافة رواياته قبل قراءة أربعة عقود من الزمن، وهي التي جعلها عنوانا لإحدى رواياته الصادرة عن منشورات "دونويل" بباريس (المفتش علي في تريبتي – كولنج).

ولعل الرسالة العميقة التي تحملها روايته الأخيرة كما يشير إلى ذلك أحد المتتبعين لأعماله الروائية، هي خارج تلك الأحداث التي تتضمنها كلها ودائما تتلخص في شخصية المفتش علي " التي كان يكشف لنا شرايبي جوانب جديدة منها في كل رواية جديدة، حتى غدت في هذه الرواية الأخيرة مطابقة للكاتب، إذ إن الملفت للنظر هنا أن الحدود الفاصلة

1- نفسه ص 21.

2 -Daniel oster, autobiographie universalis, vol 3 , 1997, -483.

بين إدريس شرايبي وبين شخصية المفتش علي تمحي تدريجيا حتى تتداخل في النص الروائي شخصية الكاتب/ الراوي، مع شخصية المفتش علي[1].

إذا صدقنا مارت روبرت (رواية الأصل، أصول الرواية 1472) فإن كاتب الرواية مع تمسكه الكامل بتشكيل حبكة روايته العائلية، ليس سوى مؤلف سيرة ذاتية أكثر إغراقا في الخيال من أمثاله. إنه غاوي كتابة ماهر يبدع تخييلا ذاتيا لا ينتهي، وبهذا المعنى يكشف عن تواطؤ الحياة مع الرواية، وهو التواطؤ الذي يجهد كاتب السيرة الذاتية نفسه لإخفائه، بل لتهديمه. ولكن الشرخ إن وجد، لا يتحقق عبر اعتلامات (reperage) من قبيل التطابق الحاصل أو عدمه، بين اسم الكاتب واسم الشخصية، لأن ال" أنا" الإشكالي للرواية الشخصية تختفي في الغيرية التي يدينها وفي الرقابة، وفي الأفكار حيث يقدم اعترافا ذاتيا في زمنية وحوارية محرمة من كل تعبير.

إن الذات وهي تعمل داخل الكتابة التي هي أساس أساطير ضمير المتكلم، تبدو فيما يخص العلاقة المعقدة بين كتاب الروايات الشخصية وبطل الرواية (أنا لست أنا) علاقة غير محددة ولا يمكن حلها بمجرد قرار بسيط من الذات[2].

يتكون فضاء رواية السيرة الذاتية، عادة، من الذكريات والاعترافات والمذكرات، والمراسلات الرسمية أو الشخصية والبطاقات البريدية والبوم الصور العائلية والأشياء التي جمعها الكاتب، هدايا كانت أو مقتنيات، والسيرة العلمية والمهنية، والوصايا، والحوارات المباشرة والغير المباشرة والأحاديث الصحفية والاجتماعية والعاطفية ومقدمات كتبه والمتكررات اللاإرادية وسوى ذلك حيث يحكي الموضوع من خلالها حياته.

إن هذا العالم المتشابك الذي يشكل شبكة معقدة داخل المتن الروائي، يجعل تصنيفه بسيطا ومعقدا في الوقت نفسه، ومن هنا تتداخل الرواية التاريخية، والرواية الواقعية، ورواية السيرة الذاتية، فيغدو المؤلف ساردا أحيانا، وشخصية في الرواية أحيانا أخرى، أو هو سارد وشخصية في الوقت ذاته عن طريق التشابه أحيانا والتطابق أحيانا أخرى.

إن محاولة اكتشاف ما في هذه الأصناف من بنيات شكلانية وموضوعاتية واختلافات انشغالاتها، قد يقودنا إلى وضع حد لكل صنف، وإنها لمهمة شاقة عسيرة لا ينجزها إلا من

1- عثمان تزغارت، الروائي المغربي إدريس شرايبي في عمل جديد، جريدة الخبر، ع 2840، الجزائر 2000/04/20، ص19.

2 -oster. p 83

درب نفسه على الصبر، وهي مهمة لا ينجزها أفراد وإنما هي مهمة فرق بحث ينصب اهتمامها حول هذا الموضوع.

وتزداد صعوبات التمييز تعقيدا عندما يتعلق الأمر باستحضار ذكريات الطفولة، فالطفل الذي ولد في مكان ما وترعرع في بيت ما في مرحلة لا يحمل عنها الكاتب من الذكريات إلا أقلها، بل لا يحمل عن بعض مراحلها شيئا، والتي تندمج مع أناه الناضجة، هل يمكن أن تشكل شخصا واحدا؟ كيف تستحضر الذات هذا الجزء النائم فينا الذي لا ندركه، والذي ينشر ظلاله على كتابتنا متخذا ضميرا نحويا يكون في الغالب ضمير المتكلم.

إن ضمير المتكلم هو ذلك الشخص الذي يتكلم في النص على الورقة، وهو أيضا "أنا" ولكن: <<ليس الشخص هو الذي يحدد ضمير المتكلم، بل الأخير هو الذي يحدد الشخص>>[1] ، وهنا تتجلى بوضوح مشاكل الفرق بين السيرة الذاتية في الرواية، ورواية السيرة الذاتية والسيرة الذاتية وباقي أصناف الرواية، فالشخص والخطاب يترابطان في اسم العلم قبل أن يترابطا في ضمير المتكلم، كما يوضح ذلك نظام اكتساب اللغة عند الأطفال، فالطفل يتكلم عن نفسه بضمير الغائب ملقبا نفسه باسمه الشخصي، قبل أن يدرك أنه يمكنه هو أيضا استعمال ضمير المتكلم[2].

أن المؤلف هو العلامة الخارج نص الوحيدة التي تحيل إلى شخص واقعي، يمكن أن تنسب إليه في آخر المطاف مسؤولية تلفظ النص المكتوب برمته[3].

أن اسم المؤلف الموضوع على الغلاف هو العلامة الوحيدة خارج نص، لكنه قد تأخذ الشخصية في النص هذه العلامة.

وقد يستعير الكاتب اسما فيصبح اسمه ليس علامة حقيقية، وقد يستعير اسما لشخصية روايته تمويها لاسمه حين يكون هو بطلا.

1- لوجون، ص 31.

2- نفسه، ص 33.

3- نفسه، ص 34.

2- السيرة الذاتية في الرواية الجزائرية:

أن ظاهرة اللجوء إلى السيرة الذاتية في الرواية الجزائرية تكاد تشكل القاسم المشترك الذي تلتقي عنده جل الروايات، أن لم تكن كلها، منذ نشأة الرواية الجزائرية إلى آخر ما صدر في المدة الأخيرة.

لقد صور مولود فرعون مثلا في روايته "تجل الفقير" تضحيات والده من أجل تعليمه وكفاح الكاتب في سبيل تحقيق طموحه، واخذ محمد ديب أحداث ثلاثيته " الدار الكبيرة، والحريق، والنول" من حياته الخاصة[*] وساد في هذا الاتجاه – لكن بصورة أكثر إخفاء للفضاء السيرة الذاتية– كثير من الروائيين بعد الاستقلال ومنهم رشيد بوجدرة في معظم رواياته حيث استقى مادتها من طفولته بشكل جلي، أو بصورة خفية، ويظهر ذلك أكثر ما يظهر في التطليق، والإنكار ومعركة الزقاق، حيث نجد فيها الارتداد إلى ذكريات الطفولة بصورة دائمة وما يلاحظ هنا هو التشابه القائم بين مختلف هذه الذكريات حيث تصل أحيانا حد التطابق حتى أننا لنحس أن رشيد بوجدرة هو بطل رواياته وإذ غير ملابسه في كل رواية.

والحق أقول أن روايات الكاتب الجزائري رشيد بوجدرة [1]، في معظمها، يحدث فيها الارتداد دائما إلى ذكريات الطفولة، وما يلاحظ فيها هو تشابه هذه الذكريات، وأحيانا تطابقها،لدرجة أنها تشكل بناء واحدا أو أنها تصور طفلا واحدا يغير بعضا من ملابسه في بعض الأحيان، وفي أغلب الأحيان يكتفي بتغيير لون هذه الملابس فقط حتى وإن تغير الراوي في كل رواية. كما أننا نحس بأننا أمام أم واحدة كذلك بحضورها الأثيري الدائم في حين تغيب ملامح الأب باستمرار، ويعد الغياب المعنوي للأب الأكثر حضورا في الرواية قياسا إلى غيابه المادي، فهو غائب: "لأنه متسلط، وهو غائب لأنه خائن"[2]، وحتى: "مراهق الروايات الجزائرية (...) لم يعثر على أبيه، إنه غائب"[3].

إن الانفتاح على الفضاء الأبوي في الرواية الجزائرية بصورة عامة يكشف عن أسطورة الأب الشخصية عند الروائيين الجزائريين وهي أسطورة تكشف عن الوهم الذي

---

* لعل رمزية هي للمدينة ومديحه للأرياف يأخذ بعدا رمزيا يعبر عن موقفه النفسي تجاه الأم والأب.

1- الإنكار، الرعن، الحلزون العنيد، التفكك، المرث، ليليات امرأة آرق، معركة الزقاق.

2- بوعلي كحال، الطفولة في روايات رشيد بوجدرة، رسالة ماجيستير، جامعة تيزي وزو، 1992، ص 76.

3 - BONNET P73.

تصوره الرواية عن الأب. وقد فعل ذلك جيلا لي خلاص في معظم رواياته لاسيما في روايتيه بحر بلا نوارس ورائحة الكلب التي يمكن اتخاذهما مفتاحا لولج عالم السيرة الذاتية في رواياته.

والملاحظ أن كثيرا من الأمكنة، في الرواية الجزائرية، إن لم تكن في معظمها أمكنة حقيقية[1] مرتبطة بذكريات الكاتب في مرحلة من مراحل حياته، لا سيما مرحلة الطفولة، وقد يلجأ الكاتب إلى ذكريات الطفولة وهو يتحدث عن موضوع قد يبدو وكأنه لا علاقة له بطفولة الكاتب مثل ما فعل محمد ساري في روايته على جبال الظهرة حيث تحضر صورة الجد وذكريات الطفولة التي ارتبطت بالمكان الذي تدور فيه الأحداث مهد طفولة الكاتب حيث تشبع فيه وهو صغير، بحكايات المجاهدين كما يقول في أحدى حواراته[2]. وقد وظف جل الروائيين سيرهم الشخصية في أعمالهم الروائية، حتى غدت الروايات الجزائرية في معظمها، إن لم تكن كلها، روايات مادتها الأساسية سيرة الكاتب الذاتية، في صورة واقع يتم الانفصال عنه تدريجيا والتحليق في عالم الخيال الأرحب، ثم العودة إلى هذا الواقع ثانية للانفصال عنه مرة أخرى، وهكذا.

وقد تتشابه هذه العلامة خارج – نص التي نجدها على الغلاف والتي تحدد هوية صاحب الكتاب مع علامة أخرى نجدها أيضا على الغلاف، هي عنوان الكتاب مثل ما نجد ذلك في روايتي الطاهر وطار الأخيرتين حيث تتماهى العلامتان على الغلاف : علامة الاسم الشخصي الطاهر وطار، وعلامة العنوان على الغلاف الولي الطاهر يعود إلى مقامه الزكي، والولي الطاهر يرفع يديه بالدعاء[3]، وإذا عدنا إلى متن الرواية الأولى نجد مراسلات شخصية تتمثل في رسالتين بعث بهما الشاعر عيسى لحيلح إلى الكاتب وهو في الجبل، وتحضر كذلك الزيتونة الرمز الأكثر تكريرا في الرواية، والقصر الذي يحيلنا على الحوات والقصر، ومذكرات الشباح مكي في العشق والموت في الزمن الحراشي، وتحضر شخصية يوسف سبتي المثقف المغتال في سنوات الجنون في الشمعة والدهاليز. وهكذا يمكن أن

1- يمكن الرجوع على سبيل المثال إلى أعمال عبد الحميد بن هدوقة: ريح الجنوب، نهاية الأمس، الجازية والدراويش، وعلى جبال الظهرة لمحمد ساري، وعين لحجر ل.

2- الخبر الأسبوعي، ع 317، الصادر بتاريخ 26مارس– 1 أفريل الجزائر 2005، ص 22.

3- الطاهر وطار، الولي الطاهر يعود إلى مقامه الزكي، منشورات الجاحظية، الجزائر 1999.

ندخل إلى نصوص الطاهر وطار الروائية عبر بوابة السيرة الذاتية، ومفتاحها يمكن أن نجده داخل أي نص من نصوصه التي نكتشف فيها مفاتيح أخرى عندما نقوم بتنضيدها مع نصوص أخرى.

وقد يجعل الروائي اسمه اسما لإحدى شخصيات روايته مثل ما فعل رشيد بوجدرة في روايته الإنكار التي نجد أن بطلها يحمل اسم رشيد[1]. فما الذي يجعلنا في هذه الحالة – أو حتى في حالات الاسم التخييلي– نظن أن الحياة المعينة من قبل الشخصية الروائية تمثل حياة المؤلف؟.

يحصر لوجون الإجابة على هذا السؤال في ثلاث احتمالات:

1- إما عن طريق المقارنة مع نصوص أخرى.

2- و إما بالاستناد إلى معلومات خارجية.

3- و إما أثناء قراءة الرواية نفسها إذ نحس أن مظهر التخييل مزيف.

إن مثل هذه الحالات هي التي تدفعنا إلى الاعتقاد – انطلاقا من التشابهات التي نكتشفها– إن هناك تطابقا بين المؤلف والشخصية، في حين أن المؤلف اختار أن ينكر هذا التطابق، أو على الأقل اختار أن لا يؤكده.

هذه المشابهة التي نفترضها يمكن أن تتحول تدريجيا من مشابهة جزئية ضبابية بين الشخصية والمؤلف إلى مشابهة أكثر وضوحا إلى تطابق شبه كلي بينهما إلى التطابق الكلي في بعض العناصر. وتعد ذكريات الكاتب عن المكان أحد المفاتيح السحرية التي يمكن أن تفتح لنا باب السيرة الذاتية في الرواية فكيف يتم ذلك؟ نحاول من خلال هذا الجزء التطبيقي أن نكتشف ذلك في رواية طيور في الظهيرة والبزارة لمرزاق بقطاش.

3- طيور في الظهيرة والبزاة لمرزاق بقطاش أنموذجا:

طيور في الظهيرة والبزاة عنوانان لرواية واحدة في جزئين يروي فيها بقطاش قصة طفل من أطفال أحد أحياء العاصمة الفقيرة أيام الثورة وسجل قصة نمو وعي ثوري في مرحلة من مراحل الثورة التحريرية، لذلك جاء نمو وعي الشخصية في الرواية وإدراكها

1- إن اتخاذ الاسم الشخصي اسما للشخصية الروائية كثير الورود في الرواية العربية، ومن ذلك على سبيل المثال نجد أن الروائي المغربي إدريس شرايبي في رواية الماضي البسيط يتخذ اسم " إدريس" اسما لشخصيته الروائية.

لذاتها، ولأحداث محيطها عبر الفعل الذي يحتضنه المكان، ومن خلال الحركة التي تتم فيه حيث غدا هجر الأمكنة المألوفة طابعا ميز الحركة في الرواية، والأجواء الممطرة الضبابية الحزينة هي المسيطرة فيها.

يدور الحديث كثيرا عن هذه الأجواء في الرواية، وتتكرر لفظة "مطر" وتكاد حبات المطر ترافق كل حركة من حركات "مراد" الشخصية الرئيسية في الرواية حتى غدا المطر هاجسا واستعارة ملحقة تفرض قوانينها على النص، حيث أن الأجواء الشتوية التي تجري فيها أحداث الرواية تلون المكان والأمطار المتهاطلة باستمرار، تختلط بلفحات البرد الشديدة التي ترافقها في أغلب الأحيان.

تجري أحداث الرواية في حي من أحياء الجزائر العاصمة (باب الواد | القصبة)، وعلى امتداد الرواية، تغطي الجبل سماء بلون الرصاص، ويعكس البحر الذي يحده من الجهة السفلى هذا اللون في الغالب، لولا بعض الرغوات التي تظهر فيه وتختفي بسرعة .

تتوسط الحي ساعة جداريه هي بمثابة شاهد على الزمن، وفي أسفل الحي تقوم مدرسة فرنسية، وربوة على الوادي الذي تتعرج حوله طريق معبدة، وتتمركز في هذه الجهة القوات الغازية، أما في الجهة العليا منه، فتجد مدرسة حرة تعلم الأطفال اللغة العربية والأناشيد الوطنية، في الجهة العليا كذلك ينتصب مسجد رمز الخير والطمأنينة والأمان.

وفي جهة ما، يقف الجبل بشموخه وكبريائه مختزلا كل الأمكنة والجهات.

هكذا يبدو المكان طبيعيا، وكأن الخيال لم يلونه بألوانه الخاصة، حيث النطاق الجغرافي محدد ومعروف، لكننا عندما نمضي في قراءة الرواية، تبرز شبكة من العلاقات الرمزية تفرض علينا إعادة قراءتها، فنكتشف ثنائية عجيبة تحكمها علاقة التضاد بين الأعلى والأسفل، وهي العلاقة التي تحدد عواطف الشخصية تجاه المكان والأشياء بصورة عامة، وهي عواطف تبدو في ظاهرها متناقضة أحيانا.

إن "طيور في الظهيرة" و"البزاة" اقتحام لعالم المدينة أثناء الثورة، هذا العالم الذي ظل بعيدا عن أقلام الكتاب الجزائريين، دخله بقطاش، وحاول أن يؤرخ لحيه وللمدينة من خلاله، انطلاقا من الذاكرة وعلى لسان طفل ابن اثنتي عشرة سنة، آنذاك (1957) تاريخ إضراب الثمانية أيام في العاصمة، فهل خالف بقطاش، فعلا، كل الكتاب الجزائريين حين اهتم بأحداث حرب التحرير في المدنية؟ .

تلك الحرب التي عبر عنها الأدب الجزائري أحسن تعبير لكن في عالم واحد، هو عالم الريف حتى يكاد الريف وحده هو الذي خاض الثورة، وكأن المدينة ظلت طوال تكلم الفترة نائمة لا تحيى لا سلبا ولا إيجابا وقد ظل هذا نقطة ضعف في أدبنا على ما يقول وطار.

لنحاول إذن، أن نكتشف جديد بقطاش من خلال شريط الأحداث الذي سجله في المدينة بوصفه ابن المدينة.

المعروف من الناحية التاريخية، أن مدينة الجزائر العاصمة منذ أواخر 1957 وحلال سنة 1958، كان سكانها المتمركزون في أحياء القصبة، وباب الوادي، وبلكور، سالمبي، مناخ فرنسا، الحراش، يعشون في شكل محتشدات وفي عجز شبه تام عن القيام بأي عمل لصالح الثورة، حيث فرض حظر التجول منذ 1955 وازداد القمع وانتشر الذعر نتيجة القمع الممارس على السكان أثناء معركة الجزائر 1957 وبعدها، وازداد نشاط المصالح الإدارية المتخصصة (s a s) وكثفت شبكة الأسلاك الشائكة وازدادت نقاط المراقبة العسكرية مع اعتماد أسلوب الإحصاء الدائم للسكان إلى جانب التصريح بالمرور والتفتيش المفاجئ والتدخلات السريعة والتفنن في أساليب التعذيب الخ....

هل كانت هذه الظروف هي الدافع إلى الثورة في المدينة، وهل أن أوضاع الناس تلك وهمومهم اليومية هي التي حركتهم، مثلما كان الأمر بالنسبة إلى الرواية التي عبرت عن الثورة واتخذت الريف مجالا لها؟ .

هذه الأجواء والظروف كثيرا ما ترددت في الرواية ومن ذلك مثلا: " أن حدود الحي صارت معروف لدى الخاص والعام دون أن يكون في وسع أحد أن يتجاوزها " (البزاة ص 15) و " لم يبق من مجال للتحرك أمام مراد سوى الطريق بين الدار والمدرسة القابعة في أعالي الحي" (البزاة ص 16)، وإذا كان ازدياد عدد الأشخاص في الحي يعني ازدياد الحركة، فإن عكس ذلك هو الذي يحدث في الرواية، فهذا العدد من العساكر يعني من بين ما يعنيه أن الحركة في الحي الذي يقطنه مراد سوف تكون محدودة أكثر مما سبق بل إن حركاته وسكناته سوف تكون محدودة في الزمان وفي المكان (البزاة ص 12، 13).

ومراد يعي تماما أن وضعية الحي بأكمله قد تغيرت تغيرا جذريا بعد الاحتفال بالذكرى الثانية الأول نوفمبر، وهو يحس بهذا التغير المفاجئ الذي طرأ على حياة الحي كله، بل إنه هو الآخر موضوع لهذا التغير (البزاة ص 15) تبدو أحداث الرواية وكأنها حقائق سجلتها ذاكرة طفل كما عاشها في حيه، ولكن هذه الأحداث تدور وتجري حركتها في

الوقت نفسه بإلحاح شديد على امتداد صفحات الرواية، يظهر هذا المنطق الرمزي بصورة جلية احيانا، ويختفي وراء صور غير مباشرة أحيانا أخرى.

هذا المنطق الرمزي يبدأ مع العنوان ويستمر إلى آخر جملة في الرواية فالطيور في الظهيرة هي عنوان الجزء الأول من الرواية، والبزاة هو العنوان الذي اختاره بقطاش للجزء الثاني منها، وإذا كانت " الطيور" في الجزء الأول غير محددة بنوع معين، فهي في الجزء الثاني " بزاة" و " الباز" يرمز إلى العلو والشموخ والقوة، والباز يتخذ من المرتفعات وأعالي الجبال مستقرا له، وهو معروف بقطع المسافات الطويلة والتحليق على الارتفاعات الشاهقة.

فالعنوان المختار للرواية سواء للجزء الأول منها أو لجزئها الثاني يرتبط رمزيا بالعلو، ومن ثمة جاءت ثنائية: الأعلى/الأسفل، قانونا حكم عواطف الكاتب، ومن ثم أيضا عواطف شخصيات روايته في نظرتها إلى المكان، فالمكان الأعلى بكل ما فيه، ممجد دائما، وهو رمز الخير، وفيه ينمو الوعي الثوري، وعبره يمارس الفعل الذي يحرر الإنسان المكبل من القيود والأغلال.

فانظر ماذا نجد في الجهة العلوية من حي الطفل مراد،و انظر كذلك إلى العواطف التي يثيرها كل شيء يرتبط بالعلو، ففي الجهة العلوية من الحي تقوم المدرسة الحرة التي تدرس العربية وتعلم الأطفال التاريخ الحقيقي، في حين تقوم في الجهة السفلية المدرسة الفرنسية التي تعلم الزيف وتشويه الحقائق، ومن ثم غادرها مراد للالتحاق بالمدرسة العلوية.

يبدأ هذا المنطق الرمزي بالربوة ليصل إلى الجبل، حين تخطو مراد فوق الربوة يحس أنه مكره على التواصل معها على الرغم من أنه يعلم تماما أنها أجمل مكان في الحي، إلا أن الإحساس الذي يراوده أنه مقحم على هذا المكان (البزاة ص 19) ولذلك راح يبصق بصورة لا إرادية وكأنه يلعن بداية علاقته بهذا المنبسط حين رأى رجال الشرطة قد جاء والاقتياد حند المجنون(البزاة ص 22) تلك عاطفته إزاء هذا المكان على الرغم من أن اللعب صار مقتصرا على هذا المكان الصغير من الحي، والطفل يحن عادة إلى مهد ذكرياته، وتتعلق عواطفه بأماكن لعبه ومرحه، حيث يغدو ذلك جزءا من ممتلكاته التي يعتز بها ويشعر بالغبطة والسرور في أحضانها، لكننا لا نلمس هذه العاطفة تجاه هذا المكان الذي غالبا ما يكون موضع اللقاء بين مراد وصديقه محمد الصغير، وفيه ينفس كل واحد منهما

عن الآخر حين تجمعهما أحاديث طويلة ومتشعبة، لكن هذه الظاهرة يمكن تفسيرها انطلاقا من نص ورد في (ص 56) من الرواية جاء فيه: "الانفجار، وليس الانفجار، إنه مقتنع بهذه الفكرة الجهنمية وصوب مراد نظراته نحو الربوة التي تقع فوقها قلعة الإمبراطور، وشعر بنشوة خفيفة تمس أعماقه وكأنه وجد ضالته".

ثم تكشف الرواية بعد ذلك عن قلعة الإمبراطور وهي التسمية الشائعة بين الناس، في حين إن "مراد" يفضل ذلك الاسم الذي يتردد في الحكايات التي تدور حول هذه القلعة (برج بوليلة) وأشهر حكاية عنه تلك التي تردد مآثر ذلك الجمع من المجاهدين البواسل الذين وقفوا في وجه الجحافل الفرنسية حين هجومها على القصبة من ضواحي سيدي فرج.

وقد نسجت حول هذه الحادثة حكايات، بيد أن الحكاية التي تقول إن هؤلاء المجاهدين قضوا الليلة كاملة في بناء البرج هي في نظر مراد أحسن الحكايات كلها، فقد بات سكان القصبة ليلتهم في خوف من الجحافل الفرنسية غير أن جماعة المجاهدين التي احتمت وراء أسوار البرج طمأنت السكان، وحين اقترب المغيرون، آثر هؤلاء المجاهدين نسف البرج والاستشهاد داخله، فغدا البرج كومة من أنقاض .

إن تناقض عواطف مراد تجاه هذا المكان يعود إلى إحساسه بأهمية تلك الربوة التي لم يعد لا هو (مراد) ولا سكان المدينة في مستوى عظمة الحدث الذي يخلده ذلك المكان، إنه يخلد انفجارا عنيفا، والانفجار عند مراد هو الطريق الأمثل للخلاص وذلك اقتداء بما قام به المجاهدون ذات يوم في البرج، وهو الوسيلة الوحيدة للقضاء على الفقر والأوربيين الذين يحتلون البلاد .

والملاحظ أن بقطاش بعد أن كشف هذه الحقيقة عن الربوة، لم يعد هذا المكان يفرض نفسه كثيرا في الرواية، بل إن النظرة إليه تغيرت، حيث أصبحت جدة "مراد" تتحدث عن إمكانية فلاحة منبسط الربوة على غرار ما كانت تفعل في السابق، إلا أن "مراد" لم يطمئن كثيرا إلى هذه الفكرة، لأن السلطات الاستعمارية لن تسمح لها بذلك، أي من الناحية الرمزية، لم تسمح بإحياء كل ما يرمز إلى الخصب والخير وإيقاد تلك الشعلة التي انطفأت في هذه الربوة ذات اليوم، و" لأنها تريد أن تظل هذه الناحية من الحي قاعا صفصفا لا تطأه أقدام الفدائيين وكل الذين ترتاب في أمرهم" (البزاة ص 61).

إن هذه الربوة بوصفها مرتفعا بسيطا، يصبح لها معنى آخر وغاية أخرى تحكم تفكير مراد وعواطفه لتجاهها، وإدراك قيمتها الحقيقية يعني بداية إدراك طريق النجاة، فهو

إذا ما فكر في زيارة صديقه محمد الصغير عندما تكتظ طرقات الحي بالعساكر خلال أيام الإضراب، يلجأ إليها، وعندما يمر عبرها ينتابه إحساس بأن هذا المكان يسوده سكون مخيف، ولكنه يحس بالأمل حين يدرك أن الريح تهز أغصان الزيتون المتهدلة من حيث إلى آخر فيشعر أن هنالك أثرا للحياة، وهكذا فعلى الرغم من أن الربوة الآن ليست نفسها بالأمس، وأن الفعل الذي يمارس عبرها اليوم، غير الفعل الذي مورس فيها بالأمس، إلا أن "مراد" لم يلتفت إلى ذلك لأن فعل الأمس هو الخالد وهو الذي يلهمه اليوم، في حين أن فعل اليوم على هذه الربوة مجرد حدث عابر ينتهي إذا ما أدرك الناس قيمة الانفجار الذي حدث فيه ذات يوم، ولذلك يختار هذا المكان لإجراء التجربة على الراديو الذي صنعه محمد الصغير (البزاة ص 186) وإذا كانت الربوة قد أيقظت مثل هذه العواطف عند مراد، فإن الجبل قد أيقظ فيه وفي شخصيات أخرى، مجموعة من العواطف المختلفة، ومنها : الخجل، والفرح، والتخفيف من وطأة الحزن، إنه منقذ لشباب المدينة ومصدر غطاء لما هو غير مألوف في المدينة، فحين أحس محمد الصغير بالجوع، وجه نظره نحو الجبل، فتنهد وامتلأ إحساسا بالخجل وعجز عن التفوه بجملة: "إنني لم آكل شيئا منذ صباح أمس" (البزاة ص 41) وحينما راح يشرح لمراد كيفية بناء الراديو دون مساعدة أي شخص، "راح يفرك يديه جذلا وصوب أنظاره نحو الجبل "(ص 43) .

وحينما يحس مراد بالقلق والضجر يعصران قلبه، يقوم من مكانه ليتأمل الجبل إلا أن الظلام والمطر الغزير يحجبان كل شيء فلا تتحقق رغبته (البزاة ص 58).

ومرة أخرى، تحول المطر دون رؤية مراد للجبل في تلك العشية الحزينة الرهيبة حينما استشهد عبد الرحمن الفداني الذي قام بتفجير قنابل في احد الأماكن التي يتجمع فيها المعمرون. واستشهاد عبد الرحمان جعل الدنيا تظلم أمام ناظري مراد ويتضاءل الأمل الذي كان يتراءى له من شدة الحزن فغاب عن عينيه الجبل (ص 85) وإذا ازداد عدد الجنود الفرنسيين في الحي، فإن ذلك يعني أن الحرب قد ازدادت اشتدادا وضراوة في أعالي الجبال(ص 117).

وعندما يحس أبناء الحي بالضجر وبالخطر يداهمهم ينصحون بالتوجه إلى الجبل، إذ يؤكد ذلك والد مراد بان العساكر لن يهدأ لهم بال حتى يفرغوا هذا الحي من شبابه ومن ثم فالأجدى لهؤلاء الشباب أن يلتحقوا بالجبل حتى لا يقعوا سائغة بين أيدي السلطات الاستعمارية، فيبدو الجبل منقذا لهؤلاء الشباب إذا ما لجئوا إليه.

وهو كذلك مصدر عطاء لكل ما هو غير مألوف حيث يظل الجبل حاضرا يفرض نفسه على شخصيات الرواية حتى في اللحظات والمواقف التي لا يتوقع فيها القارئ أبدا أن الشخصية ستفكر في الجبل في تلك اللحظة أو في ذلك الموقف، ومن ذلك مثلا أنه عندما قام محمد الصغير بسرقة البصل من بستان المعمر "لوجندر" وبيعه على قارعة الطريق ليجمع بعض المصاريف التي يتطلبها إنجاز الراديو الذي شرع في صنعه، ولما كانت تلك السلعة غير رائجة لأنها طرية ولم تعرف بعد طريقها إلى السوق، فقد كان مراد يزعم أنه يأتي بها من رأس الجبل المقابل للحي ويبيعها لحساب صاحبها (ص 145) .

وعندما شاهد مراد سربا من الطائرات العسكرية قد اجتاز الفضاء الأسود الثقيل، قادمة من الجبال وسط ليل بهيم، لم يفهم السر في ذلك، ولكنه حدس بأن هناك جديدا في الميدان سرعان ما جزم بأن المعارك في الجبال هي أعنف وأشد مما مضى.

إن المنطق الرمزي المتمثل في ثنائيات الأسفل والأعلى يتجلى بوضوح في الرواية ويكثر الحديث عن الأعلى والأسفل، وكل ما هو عال ممجد في الغالب. فالصعود على السطح دون غاية محددة رغم شدة البرد أحيانا والمكوث فيه مدة طويلة واختيار أعلى الزقاق للمرور وتوقع مراد إيجاد صديقه محمد على سقف الكوخ والصعود إلى الزقاق لمراقبة الشاحنات والدوريات العسكرية الفرنسية والشعور بضرورة الصعود إلى الزقاق العلوي، والالتقاء بأحد الأطفال ممن ينتمون إلى الجهة العلوية من الزقاق، وهو منكمش يرتجف من شدة البرد، وأن بيت عبد الرحمن أحد الفدائيين لم يكن بعيدا عن المكان الذي يقف فيه مراد، أي أنه على مرمى حجر من المرتفع، وأن أحد الفدائيين لم يجد من مكان يلقي فيه قنبلة سوى حانة توجد في أقصى الطريق العلوي من الحي، وكأنه بفعله هذا، يطهر هذا المكان من المستعمر ليلحقه بالجبل، أو كأن الفعل الثوري لا يمارس إلى في الأعالي حتى أن الجسد حين يتعرض لضربات العسكر الفرنسي تتألم عضلاته العلوية، فحينما تعرض العساكر الفرنسيون لمراد وضربه أحدهم، أحس بأن عضلاته العلوية تؤلمه.

وإذا ما أطل مراد من الباب الخارجي، أبصر ابن الجيران في أعلى الزقاق، وأن محركات الشاحنات العسكرية ترعد في أعالي الحي، وإذا دخل العساكر البيت لتفتيشه اتجهوا مباشرة إلى السطح، وراح مراد يبكي وحيدا كلما ارتفع العويل في الناحية العلوية من الحي،وفي اللحظة نفسها يحاول أن يتماسك نفسه، فيزعم أن المجاهدين سوف ينتقمون لما أصاب الجهة العليا من الحي نتيجة فقدانها أحد أبنائها (الفدائي عبد الرحمن) وفي المدرسة

لم تثر تحركات جنود الاستعمار اهتمام مراد إلا عندما لاحظ أن العساكر بدئوا يصعدون الدرج المؤدي إلى القسم العلوي من المدرسة، وأن العسكري راح يرفع نظره نحو الجانب العلوي من المدرسة كأنه يبيت أمرا، وأن أمرا جاء من ضابط الثكنة الذي أطل من إحدى الغرف العلوية لنهي العسكري حين هدد مراد بقطع أذنه للتسلي بها وقرب منها الخنجر (النهي عن الأذى جاء من الأعلى). وإذا ما آثر مراد المرور إلى المدرسة من الناحية السفلية لتفادي المرور قرب أحد المراكز العسكرية، أحس أنه حرم نفسه من متعة عبور الطريق المفضية إلى لمدرسة من الجانب العلوي للحي، وطمأن مراد نفسه بعض الشيء عندما أبصر عددا من الأطفال يتبادلون الحديث تحت سور عال يقيهم وقع المطر، وأن الجواب جاء قاطعا من أطولهم القامة، وإذا كان مراد قد تعود أن يرى صديقه محمد الصغير يعود إلى كوخه عبر الجهة السفلية، فأنه قد رآه مرة قبل الإضراب بقليل، يعود من الجهة العليا، وفي تلك اللحظة أكد له أن الإضراب حقيقة، وحتى العسكري حين يصعد فوق السطح فإنه يبتسم، وعلى الرغم من وجود ثكنة في الناحية العلوية من المدينة إلا أن تحرك الشاحنات العسكرية يتم دائما من الأسفل باتجاه الأعلى، وغالبا ما يكون الهدف من تحركها محاصرة الجهة العلوية من الحي الذي ترتبط آخر الدور السكنية فيه بغابات الصنوبر والكاليتوس.

هكذا، تستمد الشخصية في الرواية محفزاتها من المكان(الجبل) لا المدينة على الرغم من أن مادتها من المدينة، ولكن شيئا فشيئا تبدأ المدينة تأخذ مكانها من اهتمامات الطفل خاصة مع مطلع السنة الجديدة 1957م حيث اشتدت المعارك في الجبال، وفي ذات الوقت ازدادت عمليات الفدائيين في المدن وأضحت القصبة رمزا للكفاح (ص165).

وعلى الرغم من ذلك فإن حضور الجبل ظل مسيطرا على عقل مراد الذي يتساءل عن جدوى الإضراب، ما دامت المعارك عنيفة في الجبال، أليست كافية لمواجهة الاستعمار؟ وقد يعني ذلك أن "مراد" لم يدرك أهمية العمل السياسي في تلك المرحلة وإن كان مقتنعا بأهمية العمل العسكري، أي العنف الثوري بوصفه الوسيلة الوحيدة للتحرر.

لكن الأحداث المتسارعة في محيطه، جعلته يركز اهتمامه على ما يجري في المدينة دون أن ينسى ما يدور في الجبل، فها هو يتابع ما دار بين معلمه والمدير حين طلب منه الفرنسيون أن يمر بالمركز يوميا لتسجيل اسمه أثناء فترة الإضراب، حيث واجه المدير وقال له أن الصعود إلى الجبل هو الذي ينقذه، لأنه لا يستطيع تحمل هذه المذلة (ص177-178).

هنا يبدأ مراد يدرك إذن، أن الإضراب لا يقل أهمية عما يمارس في الجبل، بل إنه يكمل ما يحدث في الجبل. تبدأ معادلة جديدة في الظهور، تتمثل في: أن المدينة بفعلها هذا قد اقتدت بمثلها الأعلى (الجبل). من هنا يأتي احتمال رد فعل المستعمر تجاهها بقوة، فيعامل سكانها معاملة سكان الجبل. وهو في قراره نفسه يتمنى ذلك، حتى تتساوى المدينة كمكان بالجبل ويتساوى سكانها بسكان الجبل، ومن ثم تساءل مراد عن سر عدم تدخل العساكر لمنع المواطنين عن التزود بما يحتاجون من مؤن لمواجهة الإضراب، وسرعان ما أتاه الجواب على نحو سهل، من يدري؟ قد يتركون الناس على حريتهم المعهودة في الشراء والحصول على الحاجات الضرورية، ثم ينهالون عليهم بعد ذلك في عقر دارهم وهي عملية يكررونها دائما وأبدا في الجبل. ومن هنا يتماهى مراد بالمجاهدين في الجبال ويتحول إلى رمز لهم. فهو عندما وقف أمام العسكري لم تقع أنظار هذا الأخير على مراد إلا حينما استدار (العسكري) ناحية الجبل المقابل للحي(ص188)، فهو إذن، يبصر عبر المكان.

وعندما بدأ الإضراب يومه الأول كانت السحب تتصاعد من البحر وتتجمع فوق رؤوس الجبال (ص207). أي أن كل شيء في المدينة بما في ذلك الأجواء الطبيعية قد بدأت تتجه صوب الجبل، ومن ثم غدت الجهة السفلى من المدينة هي رمز المدينة كلها وأن الجهة العليا منها رمز الجبل،و من ثم لم يجد مراد مبررا للسكون المطبق على الناحية العلوية، وأن ذلك أكثر إثارة للأعصاب من ذلك الذي يسود أعماق الوادي، إنه غير طبيعي على الإطلاق(ص218)، لأن الأخبار كلها كانت تصله من الأطفال الذين يسكنون الناحية العلوية(ص244) ولأن الأعلى كان دوما ممجدا.

وهذه الثنائية حاضرة في وعي كل شخصية من شخوص الرواية، فعندما كانت النسوة يتحدثن بصوت مسموع كن يشرن إلى ناحية الوادي والجبل (ص209) والطائرات العمودية التي كان مراد يبصرها وهي تعود من أعالي الجبال صارت تصعد إليه من ناحية البحر(ص210).

وأن الجبل غدا لا يفارق مخيلة مراد ولا بصره، فهو كلما رفع رأسه، وجد نفسه مواجها الجبل يتأمله، وأصبح سطح المنزل المكان الحاضر باستمرار وكثيرا ما يقف مراد فيه وعيناه مصوبتان نحو قمة الجبل(211).

وتتلون عواطف الشخصية انطلاقا من المكان، فإذا استقرت الشاحنات العسكرية فوق الجبال، كان ذلك جمودا مخيفا وسكونا مطبقا على العالم المحيط به(212).

ولا يدرك مراد من الإضراب إلا معنى واحدا، هو انتقال الثورة إلى المدينة، وعند ذلك بدأ الجبل يغيب تماما عن الأنظار، وغياب الجبل يعني حضوره داخل المدينة، ومن ثم انتقال المعارك إليها فلم يعد الجبل يشغل مراد، لأن المدينة والجبل كمكانين منفصلين من قبل، اندمجا وشكلا مكانا واحدا، ولا أحد يعرف ما إذا كانت المعارك قد نشبت بين المجاهدين والعساكر الفرنسية وحتى المسبلين الذين كانوا حديث العامة والخاصة، نظرا لما كانوا يقومون به من أعمال فدائية، أصبحوا لا يذكرون تماما(ص216).

وإذا كان الجبل دائم الحضور في مخيلة مراد، فإنه غدا الآن لا يثير اهتمامه كثيرا، فهو إذا انطلق إلى الدار عبر منبسط الربوة المشرف على الوادي والجبل، لم يعد يشعر بالحاجة إلى ترصد ما يحدث في الجبل المقابل(ص232).

إن اندماج المكانين وتحولهما إلى مكان واحد مرهون باستمرار هذا الموقف الذي اتخذه أبناء المدن، إذن، ومن المؤكد أنه إذا استمر هذا الموقف فسيتسرب المجاهدون من الجبال إلى المدن ويحولون المدن إلى جبال يحققون عبرها بطولات لا تختلف عن تلك البطولات التي يصنعونها في الجبال، وما دام الأمر كذلك، فمراد الطفل يحس بنشوة لا تضاهيها نشوة تسري في جسده، لا سيما عندما أدرك أن المجاهدين هم الذين يشرفون على الإضراب في مختلف الأحياء. فما يحدث في المدينة إذن صدى لما يحدث في الجبل ولذلك، فعندما هبط ليل اليوم السابع من الإضراب التقط مراد إذاعة عربية وسمع المذيع يتحدث عن المعارك التي قام بها المجاهدون في الجبال، وعن إضراب الشعب الجزائري، غير أن صوت المذيع سرعان ما غاب وسط موجات عنيفة وراء الجبل المقابل وكان صدى الطلقات النارية خافتا يصل إلى الحي في أقصى قوته(257).

يمتزج كل ذلك في الرواية، ثم ينكشف المنطق الرمزي الذي حكمها بوضوح،في العبارة ما قبل الأخيرة التي وردت في الصفحة الأخير من الرواية حين خرج مراد ومحمد الصغير من الباحة الطينية ووقفا بالقرب من أشجار التين ينقلان أبصارهما في الجبل المقابل وفي أسفل الحقل وفي الجانب السفلي من غابة الصنوبر ولاحظا بعض الطيور تحلق جماعات في فضاء الحقل ثم ينقض بعضها على الحشرات التي دغدغتها أشعة الشمس فأثرت التحليق في الفضاء العالي، في حين راحت زرقة البحر تبشر بأيام طويلة من الصحو (ص 261).

هذا الصحو، رمز التفاؤل والأمل الذي تنتهي به الرواية، أثار دهشة مراد من قبل وأقلقه مثلما أثارت دهشته وقلقه لأجواء الممطرة كذلك.

وإذا كانت هذه العاطفة تجاه المطر، يمكن تفسيرها على أساس أن العساكر غالبا ما يختارون هذه الأجواء لمحاصرة الحي، فإننا لا نجد تفسيرا للازدواجية العاطفية إزاء الصفاء والصحو، وكذلك ازدواجية العواطف إزاء المكان، حيث تبدو متناقضة أحيانا.

نلمس ذلك مثلا عند مراد حين ساءه جدا أن تهجر فتيحة حبيبته الحي لتكون مع أهلها بأعالي المدينة (ص: 15). ولعل هذه الازدواجية والثنائيات الضدية بصورة عامة في الرواية، تجد تفسيرها إذا ما نظر إلى هذه الرواية على أنها تروي أحداثا حقيقية مخزونة في ذاكرة الكاتب وفي لاوعيه، ولونها خياله الطفولي وخياله ككاتب، ومن ثم، فإنه بقدر ما يبدو وكأنه يروي قصة طفل من أطفال أحد الأحياء بالعاصمة، فهو في الوقت نفسه، يروي قصة تنامي الوعي الثوري بين أبناء المدينة، والشخصية لأصلح لتجسيد ذلك هي شخصية الطفل، ولكن مع هذه النتيجة المقنعة، يمكن المجازفة بقراءة الرواية قراءة أخرى يكون مفتاحها ما يلي: إن رواية " البزاة" تعتمد على السيرة الذاتية، وأن مراد الطفل الموظف فيها، هو مرزاق الكاتب، حتى من حيث الاسم الذي يشترك مع اسم الكاتب في الحرفين الأولين: مراد - مرزاق، وكذلك عمر مراد في الفترة التي تؤرخ لها الرواية هو نفس عمر مرزاق في ذلك الوقت (12 سنة في 1957) ومراد الأنموذج المتميز بين أترابه وأبناء حية وزملائه في الدراسة، هو مرزاق الكاتب يوم كان صغيرا وكان يشعر بالفارق بينه وبين الآخرين، وذلك شعور الكاتب في مختلف مراحل حياته .

ولعل قراءة الرواية في ضوء هذه المعطيات، وفي ضوء معطيات أخرى، يمكن اكتشافها في أعماله الأخرى تقودنا إلى الشبكة التي تختفي عبر خيوطها وجوه أخرى للسيرة الذاتية في الرواية إذ لم يعد البحث عن تأكيد حقائق السيرة الذاتية في الأعمال التخييلية يمارس اليوم بالطريقة نفسها التي كان يمارس بها منذ اقل من ربع قرن ومن هنا يجب أن يتعود القارئ على كشف حضور المؤلف وراء نتاجات ليس لها طابع السيرة الذاتية كالرموز سواء اكانت ضمنية أم صريحة.

وإذا كانت السيرة الذاتية في الرواية تتحدد عن طريق شيء خارج – نص فليس ذلك عن طريق مشابهة مع شخص واقعي يتعذر التحقق منه، بل بعيدا عن ذلك، أي عن طريق نمط القراءة الذي تولده تلك المشابهة والثقة التي تفرزها والممنوحة للقراءة في النص

النقدي كما يقول لوجون[1] وإذا كانت القراءة الجديدة قد حملت معها ديكورها النظري والمعياري، فإنه لمن الواضح، ضمن هذا المنظور، أن النظريات المعاصرة حول الجانب الذي انتهى أجله من تقسيم الأنواع ، وخاصة إلغاء الحدود بينها وإعلاء مفاهيم الكتابة والنص والخطاب تدعونا إلى قراءة مغايرة حتى إذا ما أتيح لنا يوما أن نقرأ سيرا ذاتية للروائيين الجزائريين فإننا عند ذلك ، فقط ، يمكن أن نفهم نصوصهم الروائية أكثر، وندرك مدى ما قدمته سيرهم الذاتية من خدمة جليلة لنتاجهم[2].

وإذا كانت خصوصية الرواية تتحدد بخصوصية قراءتها، فإن ذلك لا يتأتى إلا بادراك حقلها الثقافي الاجتماعي والنفسي، ومرجعيتها التاريخية لا عن طريق الانعكاس والتشابه القائم بين الواقع والمتخيل حيث يتعذر التأكد من حقيقته، بل بنمط قراءة تسعى دوما إلى اكتشاف ما وراء الظاهر، فإذا كانت السيرة الذاتية كتابا أولا فإن مؤلفها إذن مجهول ولو كان يحكي عن نفسه بنفسه في الكتاب، إذ ينقصه في عين القارئ دليل واقعيته دائما. لكن هذا الدليل قد يعبر عنه في نصوص أخرى ليست سيرة ذاتية وهو أمر ضروري لما يسمى فضاء السيرة كما يؤكد ذلك لوجون[3].

1- لوجون ، ص 65.

2- خاصة وأننا لا نعثر على سيرة ذاتية واحدة لروائي جزائري وهذا موقف غريب، ولكنه يكشف، في الوقت نفسه، عن مدى تحفظ الروائي الجزائري فيما يتعلق بحياته الشخصية، فهو نادرا ما يبوح بأسراره وكشف عن عواطفه.

3- لوجون، ص 35.

دلالة الزمن النفسي في ثلاثية "أحلام مستغانمي"

(ذاكرة الجسد – فوضى الحواس – عابر سرير)

أ/ نعيمة بن علية

المركز الجامعي –البويرة–

اهتمت" أحلام مستغانمي" في ثلاثيتها بالشخصية، فاتجهت إلى داخلها، وحاولت سبر أعماقها، باستخدام المونولوج الداخلي الذي تقف فيه الذات لتخاطب نفسها، وتبوح بمهموساتها. وهنا تتداخل عناصر الزمن، وتغيب وسط الرموز والصور الذهنية، وتصبح غير خاضعة للمقاييس الخارجية، فيفقد الزمن معناه الموضوعي، ويكتسب معنى جديدا في إطار الحياة الخاصة. ويسمى في هذه الحال داخليا، أو ذاتيا، أو نفسيا. حيث تصور الروائية الشخصية في تفاعلها مع الزمن، باعتباره نابعا من وجودها، ومن إدراكها له، إذ بدونها يموت الإحساس به.

وتعايش الشخصية في الثلاثية الزمن، تبعا لثقل الحدث أو خفته في نطاق حالتها النفسية، أو المزاجية. فإما أن تتذمر من وطأته عليها، وتتمنى أن ينقضي بسرعة، وإما أن تستلطفه، وترغب في بقائه واستمراره. وفي كلتا الحالتين يبرز انفعالها وشعورها به[1].

وبذلك فإن" أحلام مستغانمي" تجسد إحساس الشخصية بمرور الزمن مما يجعل الوحدات الزمنية الداخلية، تحل محل الوحدات الخارجية، لتصبح اللحظات– في هذا الإطار– أكثر دلالة وأهمية من السنوات، مثلما نجد في تعبير" خالد بن طوبال"، بعد مكالمته الهاتفية مع "حياة" : << عندما أغلقت جهازي النقال، شعرت أن كل الفصول قد عبرت في مكالمة واحدة عبر ذبذبات صوتها، وأنني تائه بين إشراقة ضحكتها وغيم صمتها، ورذاذ حزنها السري>>[2].

وهو أبلغ تعبير عن الزمن النفسي، إذ يختصر فصول السنة كلها في مكالمة استغرقت بضع دقائق، تمثل كمية الامتداد الزمني الطبيعي المتعاقب بالتدريج. أما إحساس خالد فلم يتوال بتوالي هذه المدة، وإنما تولد دفعة واحدة وفي شعور واحد، كشف له عالما

خاصا خصوصية العلاقة التي تجمعه بحياة. فقد جعلته اللحظات القليلة يحيا حياة كاملة خلال سنة، بمجرد سماع صوتها. وتظهر حدّة هذا الإحساس الداخلي وأهميته، عندما يعود إلى عالمه الطبيعي فينتابه الحزن. وهذا ما يجعل الدقائق مجرد مدة اصطلاحية، لاتعني شيئا بالنسبة لإحساسه.

فالروائية تتبع – في مثل هذه الحالات – مسار شعور الشخصية، وتعطي الأولوية للزمن الداخلي الذي يحمل مهموسات الأنا وأشجانها وتغيّب المعايير الموضوعية أمام المشاعر الذاتية. وهي تؤكد بذلك ما ذهب إليه "برغسون"Bergson حين اعتبر الأحاسيس – كونها حالات سيكولوجية – غير قابلة للقياس[3]. وهي رؤية تحدد الشخصية من خلال تجددها عبر اللحظات، بدل الوصف الخارجي، والتعاريف الجاهزة.

ومن هنا نصل إلى مفهوم الزمن النفسي، وعلاقته بالزمن الفيزيائي أو الاصطلاحي في ثلاثية " أحلام مستغانمي" لنبحث – من ثمة – في قيمه الجمالية والدلالية.

مفهوم الزمن النفسي وعلاقته بالزمن الفيزيائي في الثلاثية :

الزمن النفسي هو زمن داخلي ذاتي نسبي، يقدر بالقيم الفردية الخاصة باعتباره نابعا من إحساس الشخصية، حيث تقاس العواطف والمشاعر بالزمن الذي تستشعره الذات نتيجة تفاعلها مع الأحداث، مما يجعل قيمه تختلف باستمرار باختلاف الأشخاص وحتى لدى الشخص الواحد. فالمقياس النسبي هو مقياس نفسية الشخصية، وشعورها وتكيفها مع الحدث، أو عدم تكيفها معه [4] وبذلك فإنه يتجاوز الوحدات الكمية المتفق عليها(الساعات، الأيام، الشهور...) ويتداخل فيه الماضي، والحاضر، والمستقبل.

فهو لصيق بالشخصية، يدخل في صميم حياتها النفسية التي تمنحه معناه ومن خلالها يتباين الإحساس بسعة امتداده أو تقلصه، نتيجة تباين ظروفها. فلا يمكن أن يكون لخالد، وهو في ساحات القتال، الشعور ذاته بالزمن، عندما يلتقي " أحلام" الفتاة التي زلزلت كيانه، وفجرت فيه كل طاقات الحب التي لا تنضب.فقد كانت أيام المعارك ثقيلة <<قاسية دائما، لا تختلف عمّا سبقها سوى بعدد شهدائها>>[5] أما معها، فان أوقاتا طويلة تعدو مسرعة، وكأنها لم تكن سوى حلم.

وهكذا تؤثر ظروف الشخصية وأحوالها تأثيرا مباشرا في كيفية تعاقب حالات الوعي لديها، ويكون لذلك دور في جماليات البناء الفني العام وفي تأكيد الأحداث من خلال <<وضع معنى لردود أفعال الشخصيات>>[6].

إلا أن الزمن النفسي في الثلاثية، غير مستقل عن مؤثرات الوجود الفيزيائي الذي يقاس بزمن الساعة والتقاويم المتعارف عليها، والتي وضعت بغرض الحفاظ على النظام العام للحياة اليومية العادية، وتنسيق الأفعال التي تمس أكثر من شخص واحد، كضبط مواقيت العمل، والراحة، والسفر، وغيرها... فهو الطرف الثاني في المعادلة الزمنية التي تجمع بين العامل الذاتي والعامل الموضوعي اللذين يشكلان صورة الزمن الروائي ويكملانها.

وكثيرا ما يتم إسقاط الزمن النفسي على خط الزمن الاصطلاحي لإظهار حدة انفعال الشخصية، ومدى تأثرها بالحدث وتأثيرها فيه.فسفر ناصر إلى ألمانيا وإقامته فيها بتهمة انتمائه إلى جماعة إسلامية مسلحة، جعل والدته دائمة التفكير في أحواله مما اتعب نفسيتها، واثر في صحتها، فقد <<هرول بها العمر سريعا منذ غيابه>>[7] الذي دام سنتين بالمعنى الاصطلاحي، أما من الناحية النفسية فانه يعادل عمرا بأكمله، بالنسبة لام تحترق بعيدا عن فلذة كبدها. وهذا ما جعل حياة تخشى موتها قبل أن تراه، فاختلقت الأسباب كي تذهب معها لرؤيته في فرنسا. وهناك التقت "بخالد بن طوبال" من جديد حيث ذهب ليتسلم جائزته عن الصورة الصحفية التي التقطها لطفل مذهول في إحدى المجازر.

ومن ثمة يواصل الحدث الروائي سيره، ليكشف حقيقة خالد (سارد "ذاكرة الجسد") الذي لم يكن سوى الرسام الجزائري "زيان" وأن "ذاكرة الجسد" لم تكن مجرد قصة تخييلية ، وإنما كانت أحداثا حقيقية عاشت "حياة" بعضها مع هذا الرجل الستيني، الراقد على سرير المرض.

ويتميز الزمن الفيزيائي- عموما – بالحركة المنتظمة، باعتباره نتاجا لتركيب موضوعي موجود في الطبيعة المتسمة بالتغير، وتتابع أوقات اليوم <<أي أنه ليس نابعا من خبرات ذاتية>>[8]. ولهذا فهو يعد أكثر صدقا وموضوعية، ويقبل القياس والحساب على عكس الزمن النفسي الذي يطول ويقصر بحسب الحالات الشعورية للإنسان.

وقد ارتأينا دراسة بعض هذه الحالات، ومدى تأثيرها في الشخصية وعلاقتها بالموضوع العام، من خلال دراسة دلالة كل من زمن الانتظار، وزمن الحلم، والزمن المتوقف أو الثابت بالنسبة إلى شعور الشخصية، وهي ظواهر تتكرر مرات عديدة في نص الثلاثية.

1)دلالة زمن الانتظار في الثلاثية :

تنطوي الثلاثية على مضمون مثير يجعلها أكثر جاذبية وتشويقا، حيث يبعث على الترقب وتتبع مسار الحدث حتى النهاية. ويتمثل في علاقة الحب الجارف بين الرجل والمرأة، والتي تقف عند الحد الفاصل بين التحقق، وعدمه. إذ لا تكاد تتوطد هذه العلاقة بينهما، حتى تؤول إلى الفراق من جديد.

ومن خلال ذلك تظهر مهارات الروائية في استبطان أعماق الذات وفي الإبانة عن انشغال ذهني بالزمن، ذي ارتباط وثيق بالموضوع العام. حيث يبدو أنه لا هاجس للشخصيات الرئيسية -خاصة – سوى الزمن، فهو يطاردها باستمرار، ويتداخل بإحساسها، فتستشعره سلبا أو إيجابا. وتزداد صوره كثافة حين يلامس الحب شغاف قلبها، فيغدو سببا مباشرا في إبراز حدة تفاعلها مع الزمن.

وتمثل (أحلام | حياة) قيمة جمالية و رمزية ، تدور حولها معظم أحداث الثلاثية. فقد جاءت (سي الطاهر) على كبر بعد محاولة زواج فاشلة، لم يرزق منها ذرية، مما غيّره وجعله أكثر رقة ومرونة، وتفهما لأوضاع الآخرين <فقد أصبح يمنح البعض بسهولة أكثر تسريحات (كذا) لزيارة خاطفة يقومون بها إلى أهلهم. هو الذي كان يبخل بها على نفسه. لقد غيرته الأبوة المتأخرة التي جاءت رمزا جاهزا لمستقبل أجمل>>[9] فهي مؤهلة منذ البداية للقيام بهذا الدور الرمزي ،حيث ربطت الروائية ميلادها بتبلور الثورة التحريرية الكبرى لتوحدها بمصير الجزائر في عهدها الجديد. فهي تجسد أحلام أبيها وأحلام المجاهدين بالحرية والاستقلال، وبذلك تفقد صفتها الفردية لتصبح حلما جماعيا بميلاد وطن، يضحي من أجله أبناؤه المخلصون جميعهم.

كما تكتسب سمتها الرمزية أيضا، من كونها ابنة قسنطينة، فحين دخلت معرض خالد – وفي معصمها سوار قسنطيني من تلك الحلي التي لم يكن يخلو منها في الماضي معصم امرأة من الشرق الجزائري – شدت انتباهه، وعادت بذاكرته عمرا إلى الوراء، إلى مدينته التي تفجر فيه الحب والذاكرة، والتي لم يستطع – رغم إقامته في باريس – نسيان وديانها، وجبالها، وصخورها. ولم يمنعه نهر "السين" ولا جسر "ميرابو" المقابلان له عبر النافذة،من أن يرسم جسورها. ولكنه يتعلق بها أكثر

عندما يعرف أنها ابنة قائده الشهيد (سي الطاهر).

ولاسمها الثاني دلالاته أيضا " فحياة" عكس" موت". هي التي تحارب صانعي الموت في الجزائر بالحب، إضافة إلى أنها مبعث لمعاني الجمال الملهم، والمفجر للأحاسيس النبيلة. فهي مطلوبة دائما لرقتها وحنانها وعطائها، لكأنها الحياة كلها. فقد <<كانت امرأة سخية في كل شيء، في خوفها عليك، في انشغالها بك، في اشتهائك، في إمتاعك... وحتى في إيلامك>>[10]. ولذا لا يمكن لمن عرفها من الرجال الانبهار بغيرها بعد ذلك، حتى إن حيواتهم تبدأ من يوم معرفتهم بها. حيث لم يكن في سنوات خالد الرسام الماضية، ما يستحق الذكر، فقد كانت جميع أوراق مفكرته ملأى بأرقام ومواعيد لا معنى لها [11]. ولم تبدأ حياة "خالد بن طوبال" الصحفي، إلا يوم لقائه بها إذ يعتبر أن ميلاده كان <<على يديها ذات 30 أكتوبر، على الساعة الواحدة والربع ظهرا في مقهى>>[12] بقسنطينة.

وفي هذا دلالة على انتباه الشخصيتين إلى فراغ الماضي الذي كان خاليا من كل معنى، واكتشافهما زمنا سواه تكتسب به حياتهما امتلاءها [13] حيث إن كلا منهما ممتن لحياة باكتشافه لزمن جديد، يحمل الكثير من المعاني الإيجابية لحياته.

ولأجل ذلك،يرغب المحبون في اللقاء، ويتفقون على المواعيد. وفي انتظار الموعد، يطول الزمن على العاشق ويبدأ في عد الأيام التي تفصله عن الوقت المحدد. فقد انتظر خالد بشوق كبير قدوم يوم الاثنين، كي يقابل "أحلام" في المعرض، بعدما وعدته بزيارة ثانية. وتحت وطأة الانتظار تطول الأيام وكأنها لا تنتهي، فيتحايل على نفسه كي يقصرها، فيبدأ في عدها بطريقة تساعده للتغلب على الوقت نفسيا. يقول:<<منذ تلك الأيام التي غادرت فيها القاعة رحت أعد الأيام الفاصلة بين يوم الجمعة، ويوم الاثنين. تارة أعدها فتبدو لي أربعة أيام ثم أعود فأختصر الجمعة الذي كان على وشك أن ينتهي، والاثنين الذي سأراك فيه، فتبدو لي المسافة أقصر وأقدر على التحمل، إنها يومان فقط هما السبت والأحد، ثم أعود فأعد الليالي فتبدو لي ثلاث ليالي(كذا) كاملة هي الجمعة والسبت والأحد. أتساءل وأنا أتوقع مسبقا طولها كيف سأقضيها؟>> [14].

وهكذا يعيش خالد زمن الانتظار في حيرة وقلق، فلا يدري كيف ينفقه، وكيف يشغل نفسه حتى لا يشعر بثقله ورتابته. ويمنعه التفكير في الموعد من ممارسة أي عمل، مما يجعل مرور الوقت بطيئا ومرهقا.<<فزمن الانتظار زمن طويل وفارغ>>[15] وذو تأثير في نفسية الشخصية. ويتجلى أثره عندما تتغيب أحلام عن الموعد بسبب حضور عمها (سي الشريف) إلى المعرض حيث يصاب خالد بالإحباط والكآبة، ويعود إلى البيت بخطى مثقلة،

بعدما كان قد جاء<<على أجنحة الشوق الجارف>>[16]. وفي هذا الاهتمام بزمن الانتظار تكشف الروائية دواخل نفسية الشخصية، وتخلق لديها إحساسا بتراكم المدة وتجعل لها نظاما خاصا بحيث تعيش الزمن بشدة وقعه عليها بدل قيمته الحقيقية التي تقدر بتوقيت الساعة. حيث إن طوله هنا هو نتيجة للهفة خالد إلى مروره أكثر من المعتاد، وهو يراه كذلك لأنه يطبق عليه مقياسه الخاص.

ويتجدد زمن الانتظار بتجدد الأحداث، وتتكرر مثل هذه الحالة، عندما تعد أحلام خالدا بمكالمة هاتفية. فقد انتهى معرضه وصار من غير الممكن العثور على مكان ملائم للقاء، حتى إنه كان يعدل عن الفكرة لمجرد احتمال لقائه بسي الشريف وهي بصحبته، تجنبا للإحراج. فاتفقا على أن تطلبه هاتفيا من أجل التخطيط لبرنامج جديد.

وفي انتظار أن يدق الهاتف صباح الاثنين، راح يرسم لوحة لأحد جسور قسنطينة، والتي أخذت منه كل أمسية الأحد، وقسما كبيرا من الليل شعورا منه أنه يرسم الحبيبة:<<كنت أشعر أنني أرسمك أنت لا غير. أنت بكل تناقضك أرسم نسخة أخرى عنك أكثر نضوجا... أكثر تعاريج. نسخة أخرى من لوحة أخرى كبرت معك>>[17]. فقد عمق الحب الانتظار في نفسه، وجعله <<أشد رسوخا داخل جدلية اللحظات والأوقات>>[18] فراح يتوقف عند تفاصيل اللوحة ويدرس كل جزء فيها حتى الصخور والحجارة، والنباتات التي تبعثرت أسفل الجسر. فطالما اعتبر "أحلام" نسخة عن قسنطينة، مثلما هي نسخة عن الوطن. وفي ذلك تأكيد آخر على أنها تمثل الخط المحوري الذي تدور حوله معظم أحداث الثلاثية.

كما ينتظر "خالد بن طوبال" مرورها بمعرض زيان، عندما يعلم بمجيئها إلى باريس، وهو إذاك يذكر الوقائع التي وردت في "ذاكرة الجسد" حين كان (خالد | زيان) ينتظر "أحلام" في القاعة نفسها بالترقب نفسه، وهو يروح ويجيء، وعيناه لا تفارقان باب الدخول. وهنا تظهر <<قوة الاختزان الاستذكاري لحدث مرتقب>>[19] حيث تسترجع هذه الشخصية أحداثا تمت في الماضي، تكون شبيهة بما يحدث لها في الحاضر، فيأتي الارتقاب ليخيّلها، ويواصل رسم إطاره الزمني الفارغ. فقد غابت حياة عن المعرض هذه المرة أيضا، كما لو أن الزمن يعيد نفسه.

ورغم طول زمن انتظار "خالد بن طوبال" الرتيب، وعدم تأكده من حضورها في ذلك اليوم إلا أنه لم ييأس، وظل يترقب قدومها<<مبعثرا بين ارتياب الاحتمالات، مدافعا عن هشاشة الممكن بمزيد من الانتظار>>[20] وذلك من أجل المرأة التي أعادت لحاضره قيمته،

ولحياته معناها، ومنحته حبها وخوفها وقلقها عليه. ولهذا فإنه لا يتذمر من طول الوقت مادامت هي المنتظرة. وقد عبرَ لها عن ذلك من قبل حين قال:<< إن لحظة حب تبررَ عمرا كاملا من الانتظار>>[21] كما أنه يعتبر أن بقاءه مع زوجته – التي لا يأتي على ذكرها إلا نادرا– مجرد شفقة، وأن حياته الحقيقية تكون مع "حياة".

فحياة هي التي تعيد لكل من الشخصيتين السابقتين الإحساس بالأمان والحب، وتعوضهما عن خيباتهما الداخلية، وتمنحهما الشعور بالجمال في جو مشحون بانكسارات الوطن وهزائمه. فهي المرأة التي لا يمكن أن تتكرر بالنسبة إليهما. ولأنها –إضافة إلى ذلك– امرأة عاقر، فقد عبر لها "خالد بن طوبال" عن أسفه لعدم قدرتها على أن تلد طفلة مثلها بقوله: <<أتدرين خسارة ألا تتكرري في أنثى أخرى؟ ستتضاعل كمية الأنوثة في العالم>>[22]. فهي الأنثى المحبوبة دائما رغم ضعفها إذ إنها لا تستطيع شيئا أمام وصايات عمها (سي الشريف) وزوجها الضابط، ولكنها برغم ذلك تعيش حياتها بذكائها.

وهكذا تكشف "أحلام مستغانمي" –من خلال اهتمامها بزمن الانتظار– جزءا من عالم الذات معتمدة في ذلك على لغة مكثفة وغير مباشرة.حيث تبيّن آثار الإحساس بالزمن كما يعمل في ذهن الشخصية بتعابير أكثر عمقا، فلا تكتفي بالعبارات الصريحة مثل:<< كان الوقت يمر رتيبا>>[23] أو<< أطول نهاية أسبوع على الإطلاق. كانت تلك التي قضيتها في انتظار هاتفك صباح الاثنين>>[24] وإنما تتجه إلى ألوان أكثر كثافة، كقولها على لسان إحدى شخصياتها: <<الوقت عدو العشاق>>[25]. و<<الزمن هاجس عشقي، برغم أن العشاق كما الموتى، لا يحتاجون إلى ساعة لكونهم بدخولهم إلى الحب يخرجون من الزمن المتعارف عليه>>[26].

وبذلك تظهر قدرة الروائية على ملامسة الأعماق، والتعبير عن الرغبات الدفينة، فتنقلنا من مرائي الوطن وفجائعه، إلى لحظات الحب الصادق الذي لا تملك الشخصيات سواه لتواجه هزائم الزمن الحاضر. كما تظهر قدرتها أيضا على وصف الجمال المادي والروحي، وبلورة الهوية الأنثوية، ومنطق الحب الذي يحيل على وقائع نفسية، ذات ارتباط وثيق بأفعال الشخصيات.

2) دلالة زمن الحلم في الثلاثية:

يعد الحلم ونقصد حلم اليقظة <<خطوة تحدٍّ لزمن الحاضر المفكك>>[27] حيث تلجأ إليه الشخصية في ثلاثية "أحلام مستغانمي" نتيجة اصطدامها بزيف الواقع وشعورها بالوحدة واليأس، في عالم مليء بالتناقضات.

وطالما تكرر الحلم بالأم، بسبب حرمان الشخصية من حنانها، وهي في حاجة شديدة إليه.فحين انخرط خالد في صفوف الثورة، كان قد خلّف وراءه قبر أمّه الحديث وأخاه الذي يصغره بسنوات، وأباه المشغول بمطالب عروسه الصغيرة. فكان التحاقه بالجبهة مهربا من تلك الأحاسيس المرضية التي ظلّت تراوده، وتملأه حقدا على كل ما حوله <<فالجوع إلى الحنان شعور مخيف وموجع، يظل ينخر فيك من الداخل ويلازمك حتى يأتي عليك بطريقة أو بأخرى>>[28]. فارتمى في أحضان الوطن متمثلا فيه ملامح الأمومة، بعدما أعطاه ما لم يتوقعه <<من الحنان الغامض والانتماء المتطرف له>>[29].

ورغم إخلاصه في العمل الثوري، ووصوله إلى مركز مكّنه من أخذ القرارات العسكرية وإدارة بعض المعارك وحده،والتي صنع من خلالها تاريخه العريق، إلا أنه لم يشف من إحساسه بتيتمه. ومن حزنه على طفولته المبتورة التي قضى جزءا منها في سجن (الكدية) بعيدا عن والدته التي ظلّت صورتها في روحه وذاكرته، حتى وهو فيما بعد الخمسين من العمر.

فالأم بالنسبة إليه هي نبع الحنان المتدفق، والحب الفياض الذي لا حدود له. فقد كانت الوحيدة التي تزوره أيام اعتقاله إثر أحداث الثامن ماي1945 راكضة بين باب السجن وأضرحة الأولياء الصالحين، متضرعة كي يطلق صراحه إلى أن تغيرت ملامحها نتيجة تعبها ومعاناتها: <<(أمّا) التي كدت لا أعرفها عندما غادرت السجن بعد ستة أشهر والتي أمام انشغال أبي عنّي وعنها بتجارته وعشيقاته، أصبحت لا تطلب من الله إلا عودتي لها. وكأنني الشيء الذي يبرر وجودها، والشاهد الوحيد على أمومتها وأنوثتها المسلوبة>>[30]. فقد كان جيله آنذاك، جيل الأمهات المتطرفات في الحب، والآباء المتطرفين في القسوة كما يقول. وهذا ما جعل ذكرى أمّه تلازمه طيلة سنوات عمره وترافقه في أوقات السعادة والشقاء على حدٍّ سواء. وقد كان يرى طيفها عندما سجن أيام الاستقلال فيتصورها وقد جاءت لزيارته باكية حزنا، وإشفاقا عليه.

وحين تعرّف إلى أحلام، أصبح يرى فيها شبها بأمه، بسوارها القسنطيني الذي تحمله في معصمها، وبرقتها وحنانها. فكانت تأتي دائما برفقتها، لتُذهب عنه صقيع الوحدة بعدما عانى الغربة الروحية في بلده، والاغتراب المادي في منفاه. وتُبلور هذه الرؤية نظرة خالد للمرأة القسنطينية الجزائرية التي تقف على طرفي نقيض مع المرأة الفرنسية المجسدة

في نموذج (كاترين|فرانسواز) التي لم يستطع أن يتمثل فيها هذا الشعور النبيل رغم صداقتهما (الحميمة).

غير أن "أحلام" تخذله بزواجها من رجل يسيء إلى ذكرى والدها الشهيد (سي الطاهر عبد المولى) مما جعله يعتب عليها، ويتراجع عن فكرة أن تكون بديلا عن والدته. فحبّ الأم لا يمكن أن تعوّضه قصص الحب الأخرى كلّها، مهما كان عمقها وقوّتها: <<كيف حدث يوما أن... وجدت فيك شبها بأمّي. كيف تصوّرتك تلبسين ثوبها العنّابي، وتعجنين بهذه الأيدي(كذا) ذات الأظافر المطلية الطويلة، تلك الكسرة التي افتقدت مذاقها منذ سنين>>[31]. ولهذا فقد اتّجه إلى قبر والدته، قبل العرس بيوم واحد يبكي خيباته، ويحلم بدفء أمومتها، وصدرها الممتلئ حبّا وحنانا وخوفا عليه.

ومثله "خالد بن طوبال" الصحفي الذي بقي يحلم بأمّه هو الآخر، إلى سنوات شبابه، فكان يراها في كل شيء حتى في مغطس الحمّام،حيث كان يقضي فيه وقته كله،رافضا مغادرته خشية أن يفرغ من مائه كما فرغت دماء والدته، وهي تنزف به لحظة الولادة[32] إضافة إلى أنه كاد يتخذ قطّته أمّا في صغره، قبل أن يصبح لها صغار حقيقيون، لتصدمه وتذكره بأنها ليست كذلك.

والحلم لدى كل من هاتين الشخصيتين (خالد وخالد بن طوبال) منطلق بلحظة الحضور، حيث يأتي زمنه متطابقا والزمن الحاضر، فتظهر صورة الأم المفقودة مع ما يذكّر بها في وقت واحد. وهو حينئذ يعكس آلام الحياة وصعوباتها في اللحظة الراهنة التي تعيشها الشخصية، فلا تجد غيره ملاذا ومتنفّسا لمعاناتها الناتجة عن الإحساس باليتم بكل أشكاله.

غير أن مضمون اليتم يفقد خصوصيته الفردية، وينفتح على تأويل ذي دلالة اجتماعية، تتجاوز عالم الذات لتشمل عالم الجماعة حيث إن الشعب الجزائري بأكمله يعاني اليتم، ويفتقر إلى وصي عليه ينزع الحب بين أبنائه أوّلا، ويقيه شر أطماع الفاسدين المتهافتين لنهب خيراته ثانيا <<فمنذ موت بومدين ونحن يتامى. نعاني إفلاسا عاطفيا يفوق إفلاس اقتصادنا، وعجزا وطنيا في المحبة يفوق عجز ميزانيتنا>>[33]. وتتأكد هذه الفكرة بموت بوضياف، ودخول الجزائر في متاهة وطنية. وبذلك فإن أحداث الثلاثية كلها تشكل سلسلة واحدة من حلقات متعددة، تدور جميعها حول الحدث الأساس المتمثل في موضوع الوطن المنتهك.

وإذا كان حلم كل من الشخصيتين السابقتين متعلقا بالزمن الحاضر فإنّ "حياة" تنتقل إلى الزمن المستقبلي، فتحلم بالحب الضائع الذي تتمنى أن تعيشه مع "عبد الحق"

الرجل الذي التقته في السينما أول مرة، وشعرت بميل نحوه على الرغم من أنها لم تتبين ملامحه في العتمة، ولم يعلق بذاكرتها سوى الكلمتين القاطعتين اللتين نطق بهما أمامها (طبعا وحتما) وعطره. ولكن حواسها قادتها إلى صديقه "خالد بن طوبال" ظنّا منها انه هو، نظرا للتشابه الكبير بينهما. وعندما عرفت الحقيقة، وأمام شعورها بالوحدة واليأس بعد غياب خالد، بدأت في الحلم بمكان تلتقي فيه مصادفة مع عبد الحق لتبوح له بمشاعرها وتعيش معه قصة جديدة، تعتقد أنّها ستكون أروع من التي عاشتها مع صديقه:<<أحيانا كانت تذهب بي الأحلام، فأتصور مكانا قد يجمعنا مصادفة، قد لايتعرف إلي برغم أنه(...) قرأني، بل كتبني طوال هذه القصة مادام هو الذي أهدى تلك الرواية إلى صديقه، وأوصله دون أن يدري.. إلي (...) سأسأله: - هل عرفتني؟ و سيجيب: - طبعا. أو قد يجيب: - حتما...الكلمتين الوحيدتين اللتين قالهما يوم جلس إلى جواري في قاعة السينما. عندها سأعترف له: - اشتقتك... أتدري روعة أن تشتاق إلى شخص لم تلتق به؟>>[34]

وهكذا فإن حياة تحلم بلقاء يغير رتابة حياتها بعد غياب خالد بن طوبال ليصبح الحلم جزءا من كيانها وأحاسيسها، فترغب في تحقيقه وتسعى إلى ذلك إلى أن تعثر على "عبد الحق" في الصفحة الأولى من إحدى الجرائد، وقد اغتالته يد الإجرام.

فبوساطة الحلم إذن، يأخذ الزمن هدنة محددة تنتقل الشخصية في الثلاثية من خلالها إلى زمن آخر ينسيها الواقع ومتاعبه، ويجدد مشاعرها ويمنحها سعادة مؤقتة، سرعان ما تصطدم بالواقع من جديد ليصبح الحلم مجرد وهم وسراب. وبذلك فإن الروائية تستلهم اللاوعي الكامن في وجدان الشخصية ليسهم في بلورة الموقف العام.

3)دلالة توقف الزمن في الثلاثية:

تشعر الشخصية في ثلاثية "مستغانمي" بتوقف تيار الزمن عندما تمر بحدث يترك أثرا في نفسها، إذ تفقد التواصل مع ما يحيط بها، وتركز ذهنها على الحدث المثير الذي طرأ على حياتها، وأسهم في تغيير بعض تفاصيلها، مثلما حدث مع خالد عندما عادت أحلام إلى قاعة العرض، بعد أن أخلفت الموعد السابق، وكان مازال متلهفا إلى قدومها، حيث شعر أن الزمن قد توقف عند لحظة دخولها: <<كنت تتقدمين نحوي، وكان الزمن يتوقف انبهارا

بك>>[35]. فقد جعله التغير الطارئ على حياته والمتمثل في تعرفه إلى أحلام، وما يحمله من طاقات جديدة إليه، يشعر أن الزمن قد فقد تدفقه عند هذه اللحظة التي تفتح عالما جديدا أمامه بكل ما فيه من أمل، وتوق إلى غد أفضل وأجمل، ليكون بذلك قد وجد قدره الذي ينتشله من دوامة الإحساس بالضياع، وعدم جدوى الحياة، بعد الذي عاناه في واقعه المر.

فقد أوحت إليه مخيلته بتثبيت هذه اللحظة تحت انبهاره بقدوم أحلام التي كان يرى أنها المدينة والوطن والذاكرة، وكأنه يتمنى توقف الزمن عندها خشية أن تعود حياته الماضية التي كانت بلا طعم، بعيدا عن وطنه، وعن قسنطينة التي ظل أسيرا في غياهب عشقها. فقد كان يعيش بدفء حبها وهو في مدينة "باريس" الباردة في أجوائها، وفي علاقته بها، إذ كان نهر "السين" يذكره بالمهاجرين الجزائريين الذين ألقي بهم هناك، إثر مظاهرات 17 أكتوبر 1961، حين خرجوا للمطالبة برفع حظر التجول المفروض على شعبهم في الجزائر حيث<<ظلت جثثهم وأحذية بعضهم تطفو على "السين" لعدة أيام>>[36]

ولأنه كان يتمنى توقف الزمن عند كل ما يتعلق بالوطن، راح يوثقه في لوحاته التي تجسد حبه لقسنطينة، فيرسم ملامحها من ذاكرته كما توقفت عندها ذات يوم. فما كان ينتهي من لوحة حتى تولد أخرى، بحي جديد وقنطرة جديدة، وكأنه يعتذر لمدينته عن ابتعاده: <<كنت أريد أن أرضي قسنطينة حجرا...حجرا، جسرا...جسرا، حيًا...حيًا، كما يرضي عاشق جسد امرأة لم تعد له>>[37]

وقد جعله الاستمتاع بجمالية تثبيت الزمن عند المشاهد التي تبعد عنه الحرمان وتعوضه عن سنوات الجفاف العاطفي، يتمنى أن يقف ليصرخ <<كما في إحدى صرخات "غوته" على لسان "فاوست": <<قف أيها الزمن ...ما أجملك>>[38]. ولكنه برغم ذلك لا يتوقف.

وهذا ما حدث مع "خالد بن طوبال" الصحفي الذي كان يرى في الزمن قوة جارفة، تجري باندفاع لتحرمه متعة اللقاء بحياة، في مدينة "باريس" الآمنة بعد غياب دام عامين كاملين، قضاهما في جو موبوء بالرصاص والموت مما جعله يعتب على الاختراعات المتطورة التي لا يوجد من ضمنها ما يستطيع إيقاف مجرى الزمن[39] وهي فكرة أوحيت إليه من إدراكه لحقيقة جريان الوقت، وعدم قدرة الإنسان على منعه من الانسياب. ولعل ذلك من الأسباب التي جعلته يحترف مهنة التصوير، ليوثق كل ما يشعر أنه مهدد بالزوال حيث يرى أن مهمته هي تثبيت اللحظات، والاحتفاظ بالأشياء كما توقف عندها الزمن:

<حمن جثة الوقت... تعلمت اقتناص اللحظة الهاربة، وإيقاف انسياب الوقت في لقطة. فالصورة هي محاولة يائسة لتحنيط الوقت>>[40]

فالشخصية في الثلاثية تدرك تماما استحالة إيقاف الزمن واقعيا، إذ لابد من مواصلة مسيرته. وتلك حقيقته الموضوعية التي تتنافى وسعادتها. ولذلك فهي تستغل اللحظات السعيدة في حياتها بكل ثوانيها وأجزائها، خشية ألا تتكرر بعد ذلك. حيث تسعى "حياة" إلى أن تعيش لقاءاتها مع "خالد بن طوبال" المهدد بالموت في جزائر التسعينيات برغم المصاعب التي تعترض طريقها، فلا تفرّط في مواعيدها أبدا، حتى تلك التي تكون في الأماكن الخطرة التي يطوقها الموت، وتملأها عيون زوجها. وبوعيها لحقيقة فقدانه في أية لحظة، فقد زاد تعلقها به وإحساسها بأهميته في حياتها : << كالذين يعيشون عمرا مهددا علمني الموت من حولي أن أعيش خوف اللحظة الهاربة، أن أحب هذا الرجل كل لحظة.. وكأنني سأفقده في أية لحظة>>[41]

غير أن الشخصية لا تشعر بتوقف الزمن عند الأحداث السعيدة فحسب، وإنما يحدث ذلك أيضا عندما تصادفها واقعة تخلف حزنا عميقا في نفسها كما حدث مع خالد وهو يقرأ خبر نعي زياد الوارد في الجريدة[42]. فقد كان زياد صديقه الوحيد الذي يرتاح إليه، ويتقاطع معه في قيمه ومبادئه ويمنحه السعادة والفرح كلما جاء للإقامة معه في باريس. ولأنهما افترقا بشيء من الحزن الغامض، وبكثير من الصمت الذي ساد بينهما في المدة الأخيرة، بسبب توهم خالد بوجود علاقة بين زياد وأحلام، فقد آلمه خبر موته وشعر أن الزمن قد توقف حينذاك.

ومن خلال ذلك، ترصد الرواية متغيرات نفسية خالد ومدى شعوره بهول الفاجعة، وتأثيرها فيه من جهة، ومن جهة أخرى تجعله يعايش الحدث في امتداداته الزمانية والمكانية، حيث يعود إلى ملامح زياد في آخر لقاء بينهما، ويتوقف عند عينيه اللتين كانتا تحملان له أكثر من وداع، وعند حقيبته التي مازالت في خزانة غرفته، وأشيائه، وكلماته. وتركّز الرواية في ذلك على البنية الزمنية الداخلية، حيث يطفو على ذاكرة خالد كل ما كان مختزنا من تلك الأيام الأخيرة التي قضياها معا في شقته بباريس، قبل رحيله. وفي هذه الحال يتوقف الزمن على المستوى الفني أيضا، نتيجة لجوء الشخصية إلى الاسترجاع والوصف.

وهكذا فإن الرواية تلجأ إلى تجميد الزمن في ذهن الشخصية لتظهر تفاعلها مع الحدث، مما يجعلها تتميز بالدقة في وصف المشاعر، وتحقق تنوعا يمتزج فيه عالما الوعي واللاوعي، حيث تشعر الشخصية بتوقف الزمن إما نتيجة قلقها من حركته المتواصلة التي تتنافى وتطلعاتها، وحين ذاك تتمناه. وإما نتيجة خيبتها وتأثرها بحدث حزين يذهلها. وبذلك يبدو الزمن بمثابة شعور قوي متأصل في خبرتها.

الإحالات:

(1) ينظر: عبد اللطيف الصديقي، الزمان: أبعاده وبنيته، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1 ، 1995، ص46 .

(2) أحلام مستغانمي، عابر سرير، منشورات أحلام مستغانمي، بيروت، لبنان، ط2، 2003 ، ص202 .

(3) ينظر: زكريا إبراهيم، برغسون، دار المعارف، القاهرة، مصر، بدون تاريخ ، ص64 .

(4) ينظر: أ. أ مندلاو، الزمن والرواية، ترجمة: بكر عباس، مراجعة: إحسان عباس، دار صادر ، بيروت، لبنان، ط1 ، 1997 ،ص137 ،138 .

(5) أحلام مستغانمي، ذاكرة الجسد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 1993، ص31 .

(6) أ. أ. مندلاو، الزمن والرواية، ص 153 .

(7) عابر سرير، ص 191.

(8) كريم زكي حسام الدين، الزمان الدلالي(دراسة لغوية لمفهوم الزمان وألفاظه في الثقافة العربية) مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ط1 ،1991 ،ص41 .

(9) ذاكرة الجسد ، ص45 .

(10) عابر سرير، ص 237.

(11) ينظر : ذاكرة الجسد، ص75 .

(12) عابر سرير، ص183.

(13) ينظر: عبد الصمد زايد، مفهوم الزمن ودلالاته في الرواية العربية المعاصرة، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1988، ص78.

(14) ذاكرة الجسد، ص82 .

(15) Marie Français, Forme et signification de l attente dans lœuvre romanesque de Julien Gracq, NIZET, France. 1979, p143.

(16) ذاكرة الجسد، ص97 .

(17) ذاكرة الجسد، ص155 .

(18) غاستون باشلار، جدلية الزمن، ترجمة : خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بدون تاريخ، ص63 .

(19) غاستون باشلار ، جدلية الزمن ، ص63 .

(20) عابر سرير، ص158.

(21) أحلام مستغانمي ، فوضى الحواس، دار الآداب بيروت، لبنان، ط6 ،1998 ،ص327 .

(22) عابر سرير، ص192.

(23) عابر سرير، ص154.

(24) ذاكرة الجسد، ص149 .

(25) فوضى الحواس، ص238 .

(26) عابر سرير، ص216.

(27) محبة حاج معتوق، أثر الرواية الغربية في الرواية العربية، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ص263.

(28) ذاكرة الجسد، ص32 .

(29) ذاكرة الجسد، ص32 .

(30) ذاكرة الجسد ، ص387 .

(31) ذاكرة الجسد، ص21 .

(32) ينظر: عابر سرير، ص47.

(33) فوضى الحواس، ص243 .

(34) فوضى الحواس، ص332 ،333 .

(35) ذاكرة الجسد، ص97 .

(36) عابر سرير، ص59.

(37) ذاكرة الجسد، ص217 .

(38) ذاكرة الجسد، ص195 .

(39) ينظر: عابر سرير، ص226.

(40) عابر سرير، ص197.

(41) فوضى الحواس، 312

(42) ينظر: ذاكرة الجسد، ص288.

دلائلية الفضاء والزمان في قصة "حفنة تمر" للطيب صالح

مصطفي ولد يوسف
المركز الجامعي (البويرة)

تمهيد :

تجمع القصة القصيرة بنيتين هما: البنية التصويرية المقترنة بالفضاء والبنية الخبرية المرتبطة بالزمان[1]، فيكون المزج بينهما لتأسيس فعل السرد. وقصة "حفنة تمر" للكاتب السوداني "الطيب صالح" تحمل تحديدا زمانيا ومكانيا للصورة والخبر اللذين لا يقفان عند السياق التاريخي والجغرافي، وإنما يخفيان دلالات، حاولنا تكشفها بإجراء بنيوي في هذا المقال.

1- دلالية الفضاء في قصة

نعني بالفضاء الحيز المكاني في القصة، ويطلق عليه عادة الفضاء الجغرافي "L'espace géographique"[2]. وهذا التعريف يجرنا إلى أن المقصود هو المكان أو الموقع الجغرافي. وقد قدم القاص مجموعة من الإشارات الوصفية في منظومته النصية، أفضت بنا إلى تشكيل صورة تخييلية عن الريف السوداني، ومعالمه من شساعة، وحقول وغابات وأشجار الطلح والنخيل ونهر النيل تؤسس " ايديولوجيم" العصر Idiologéme كما تسميه "جوليا كريستيفا"، حيث سيادة العُرف وقُدْسية النَّمطية الفكرية السائدة في الريف ويمثلها الجد.

وهذا الفضاء الجغرافي يأخذ بعدا دلاليا Espace sémantique، فلم يعد مجرد إطار تنطلق منه الأحداث، بل أضحى طرفا معاديا أو مساندا في الخطاب السردي، ويتجلى ذلك في العناصر التالية:

أ – لدى الجد :

الحقل: عنصر قوة، يمارس عَبْرَهُ فعل الأذى والتسلط: "انظر إلى هذا الحقل الواسع... ثلثاه الآن لي أنا"[3].

ب – لدى الحفيد:

النهر: فضاء مفتوح ومساند له" ...نعم كنت أحب النهر ...."[4] يلجا إليه الحفيد في حالات الانقباض: "...أسرعت العدو...ووصلت إلى حافة النهر....أدخلت أصبعي... وتقيأت التمر الذي أكلت ...."[5]

وقعت في الحقل الإساءة وأدرك الحفيد أن جده قاس في معاملته لمسعود الذي كدّ طوال اليوم دون أن يأخذ حصة من جني التمر: " قال جدي لمسعود: "مازلت مدينا لي خمسين جنيها نتحدث عنها فيما بعد"[6]

تنعدم الحيادية في دلالية الفضاء في القصة، فا لحقل فضاء مغلق، يحمل رؤية وقيمة رمزية وإيديولوجية مجسدة في الجد الإقطاعي الذي اتضح عالمه لدى حفيده، فخسر وُدّ هذا الأخير. والنهر فضاء مفتوح على احتمالات التغيير والانتفاضة على الأوضاع السائدة، وانكشاف المسكوت عنه: "...ووصلت إلى حافة النهر ولست اعرف السبب، ولكنني أدخلت أصبعي في حلقي وتقيأت التمر الذي أكلت"[7].

إن دخول الأصبع في الحلق علامة حسية على إحداث القطيعة بين رؤية شاهدة على الاستغلال ورؤية مشهودة بالاستغلال، فتحولت العلاقة بين الجد والحفيد من علاقة تآلفية إلى علاقة تنافرية بعد وقوع الإساءة، وحضور الصدمة المتبوعة بالقطيعة: "...أحسست بألم حاد في صدري... وشعرت أنني أكره جدي ..."[8]

و في هذه الترسيمة يتضح ذلك كله :

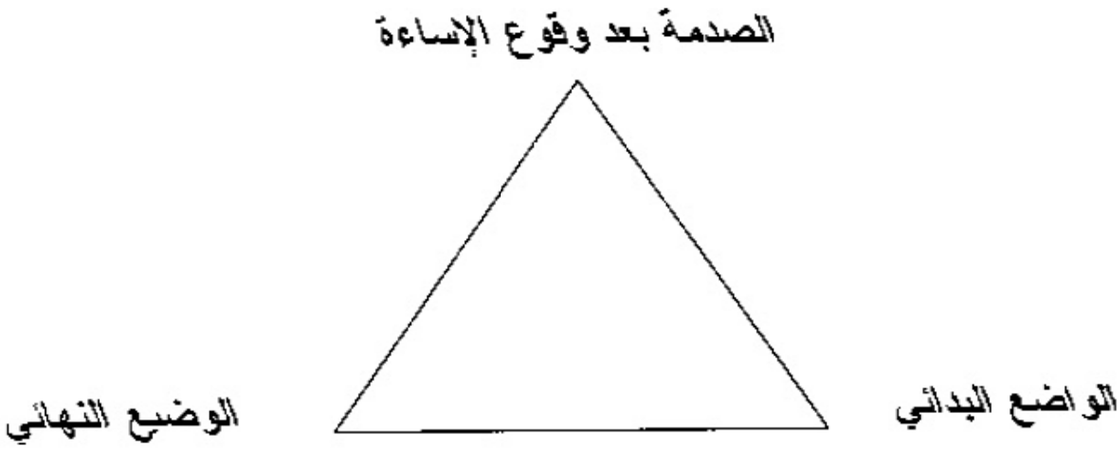

2- دلالية الزمان في القصة

ايجابي ← القطيعة → سلبي

يدرك الكل أن الزمن هو الذي يعطي للعمل الإبداعي بعده الواقعي بالنظر إلى الشخصيات الورقية غير الكائنية، لأنها مجرد دلالات تقوم بالوظائف الحياتية في إطار زمني معلوم.[9]

تقوم المادة القصصية على لفظة "أذكر" لتكشف ما ضوية الأحداث المشكلة للإخراج السردي للقصة، فغلب الحكي الوصفي، أي الأسلوب الوصفي المباشر، مع محاولة تفسير ما يدور حول ذات الحفيد من مواقف، إضافة إلى استحضار شعوره وتلخيصه في جمل معبرة عن رؤيته البعيدة في عهد طفولته: "أذكر أن الناس كانوا... ولم يكونوا... العجيب أنني لم أكن ....لكن جدي كان... كنت أذهب إلى المسجد...هذه كانت معالم حياتنا"[10]. وفي مقطع أخر يقول: "شعرت بالعطف على جارنا مسعود...شعرت أنني أكره جدي...."[11].

إن القصة لها امتداد عبر ماضي البطل الصغير عن طريق الفعل "أذكر" في المطلع السردي، فهذا الزمن ملك له، بحكم أنه داخلي ذاتي. وقد عمد السارد إلى هذه التقنية ليدفعنا إلى تصديقه، واعتبار الماضي مصدر قهر لا مصدر خير، فقد خرج القاص على كثير

من المبدعين العرب الذين جعلوا من الزمن الماضي ملاذا، وملجأ، هربا من الحاضر المغيّب للآمال، فهو يعتبر المستقبل ورقة رابحة، ويثق فيه، ويراه المنقذ من الترسّبات الموضوعة والشعارات المفلسة، لأنها ترتكز على أعراف إقطاعية بالية تعيق التطور الاجتماعي.

لقد كان زمن الطفولة – في أغلب الأحيان– رمز سعادة الأمس، لأنه يفتقر إلى الوعي اللازم لفهم العالم الخارجي وتبعاته، والسارد أكسب لزمن طفولته الوعي، فزال سحره، وروعته، محدثا شرخا رهيبا بين الأنا وموضوعها، وهذا الدور الجديد الذي يلعبه زمن طفولته شاذ، وغير مؤسس، ولكنه قابل للتأويل والتشريح.

أ. زمن الطفولة المفترض ⟵ ماض صوري: "لابد أني كنت صغيرا جدا"

ب. زمن مسعود المقهور. ⟵ الحاضر المستمر

ج. زمن الجد الإقطاعي المتحول ⟵ ماض بائد متجدد"

إن الزمن في النص المسرود متفرع إلى مستويات زمنية متباينة هي:

لا يشمل الماضي الحقيقي زمن مسعود، وإنما الصوري منه، لأن القاص لا يحاكم الماضي الإقطاعي للسودان، ولكن الحاضر بكل أبعاده السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، فالخطاب المنقول إلينا إعلان عن ميلاد إقطاعية جديدة، هذه المرة متحالفة مع الخارج، لا تؤمن بالعدالة الاجتماعية، استغلالية ومتواطئة مع العرف البالي الذي يحرص على تسييد المستغل حتى لو كان على ضلالة.

إن الخطاب المروي يحمل ثنائية زمانية ضدية في الجوهر مفتوحة على قراءتين هما:

– القراءة الأفقية: طفل صغير، محبوب، مغرور، وجد ذو نفوذ في مجتمع ريفي هادئ، يدّعي الحكمة والوقار.

– القراءة العمودية أو الشاقولية: رفض كل أشكال التسييد والوقوف في وجه الإقطاعيين الجدد المتواطئين مع الرأسمالية المتوحشة: ".....ورايتهم يتقاسمونه: حسين التاجر اخذ عشرة أكياس، والرجلان الغريبان كل منهما أخذ خمسة أكياس وموسى صاحب الحقل... أخذ خمسة أكياس، وجدي أخذ خمسة أكياس. ولم أفهم شيئا".[12]

لقد اتخذت القصة من الزمن عنصرها الجوهري، فتلاشت حدود الأزمنة، ليستقر في الحاضر المفتوح على الانفتاح. المفضوح الذي يعيد الماضي البائد إلى الواجهة بأقنعة متعددة، الذي يهدد المستقبل القريب والبعيد على حد السواء.

- زمن الطفولة المفترض ←——— حاضر القاص الحقيقي
- زمن المستقبل المفترض ←——— ماضي القاص الحقيقي

لم يقدم السارد حلولا للخطر الداهم، وإنما اكتفى بتقديم تشوهات الماضي التي لحقت بحاضره، وإحساسه بالغربة والوحدة، والإحباط، والمطاردة من قبل الماضي المفزع "عدوت مبتعدا، وشعرت أكره جدي .... وأسرعت العدو كأنني أحمل في داخل صدري سرا أو أود أتخلص منه". (13)

تدور أحداث القصة حول زمن المؤلف الذي عرف نهوض الشعوب العربية، ومنها الشعب السوداني كرجل واحد في وجه الاستعمار، والتخلص منه، فكان لاسترجاع السيادة الوطنية الحافز المعنوي في رفع التحدي، وتأسيس الدولة الوطنية الحديثة، فتنوعت التجارب، التي باءت بالفشل الذريع بسبب مصادرة الحق الشعبي.

لقد عاش المؤلف في زمن أحداث قصته، لكنه لم يتعامل معه كتعامل كاتب السيرة الذاتية، بل كتعامل القاص مع عالمه المتخيل، فهو بذلك زمن افتراضي يرتكز على الماضي الريفي للمؤلف، وحاضره البائس الذي لا يبشر بالخير إطلاقا.

الواضح أن السارد يؤمن بالزمن المكرر، لأن عجلة التغيير لم تكن في طريقها الصحيح، وكأن بالماضي يستنسخ نفسه عبر خطاب مألوف، وعقلية إقطاعية واستغلالية، بعثت من جديد في ظل التخلف الشامل الذي لا يدع المجال للقطيعة المنشودة بين ماض بال، حامل لخطاب اليأس والطبقية، وحاضر تركيبته طبق الأصل للماضي، لم يأت بالطفرة التي طالما حلم بها أكثر الناس في الوطن العربي عامة، وفي السودان بخاصة.

الماضي ←——— الحاضر ←——— المستقبل
الماضي الحاضر الماضي

إن الماضي هو الزمن الأوحد كرر نفسه إلى مالا نهاية.

إحالات:

1 – ينظر: عبد الرحيم الكردي، البنية السردية للقصة القصيرة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط 3، 2005، ص 161.

2 – ينظر: حميد لحمداني، بنية النص السردي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط3 ، 2000، ص 53.

3 – الطيب صالح، "حفنة تمر" من مجموعته القصصية : دومه ودحامد، دار العودة، بيروت، لبنان،ط 4 و1980، ص 21.

4 – الطيب صالح، حفنة تمر، ص 19.

5 – المصدر نفسه، ص 25.

6 – نفسه، ص 25

7 – نفسه، ص 25

8 – م. ن، ص 25.

9 – ينظر: إبراهيم صحراوي، تحليل الخطاب الأدبي، دار الآفاق، الجزائر، ط1، 1999، ص 101.

10 – الطيب صالح، حفنة تمر، ص 19.

11 – المصدر نفسه، ص 25.

12 – م.ن.، ص 25.

13 – م.ن، ص 25.

الرمز الصوفي في الشعر الجزائري المعاصر

الأستاذ: شيبان سعيد

جامعة –بجاية–

إن الكتابة الصوفية في حقيقتها تسعى إلى تغيير الواقع المستهلك، كما أنها رؤية جديدة للكون والوجود، وثورة على المفاهيم السائدة بلغة جديدة وتعابير حية غير مألوفة. ففي الكتابة الصوفية وجد الشعراء الكثير من القيم التي استخدموها في رؤاهم الجديدة للكون والحياة، فحاولوا تجاوز السطحي نحو عالم المطلق والباطن المستتر. إن الكتابة الصوفية تمثل ثورة على المفاهيم العقلية ومنطق الأشياء، فهي كما يقول أدونيس: "تشويش لنظام العالم وأدوات معرفته، وهي بوصفها تعبيرا، تشويس لنظام الكلام المألوف..."[1].

إن النزعة الصوفية في الشعر إذن، طريقة معرفة تتميز بنوع من الخصوصية والفرادة ذلك أن "للأشياء لغتها التي لا ينفذ إلى قراءتها إلا الملهمون القادرون على فض ما تنطوي عليه من رموز وشفرات"[2]. فلغة المتصوفة إذن، كيان خالص يتخطى الإنسان والزمن إلى آفاق أكثر اتساعا ومعان أكثر يقينية.

وبما أن اللغة الصوفية هي لغة الوجود المطلق الكوني مثلما أسلفنا، فإن هذا الوجود لا يفصح عن نفسه إلا من خلال رموز خاصة "فالرمز عند الصوفي يتعدد الأشياء حتى لا يكاد يوجد شيء من الأشياء إلا ويحمل رمزا معينا، فالأنثى رمز، والخمر.... رمز، والساقي رمز، والدرة البيضاء رمز، ليصبح العالم كله رمزا"[3]. وبمقتضى هذه النظرة، أدرك الشاعر الجزائري من خلال الرؤية الصوفية للوجود والأشياء، كيف ينفذ إلى ما وراء المألوف والمعتاد ويندفع نحو المطلق والمدهش، فتصبح الكتابة في حد ذاتها نوعا من التجربة.

وبما أن الشعر الجزائري جزء من التراث العربي، وله مساحة في التراث الصوفي العريض سنحاول الوقوف عند أهم الرموز الصوفية التي شاعت في المتن الشعري الجزائري المعاصر.

-الرمز الغزلي: شكلت المرأة أهم المنابع الأساسية للكتابة الصوفية، إذ حاول المتصوفة إخراج صورة المرأة من التصور الفقهي والشبقي الذي كان متداولا في الثقافة العربية، فنظروا إليها نظرة مغايرة. فحب المرأة عند المتصوفة ليس حبا محدودا بوجودها الخاص أو بحدود الجنس، ولكنه يقصد استكناه السر الغائب وراء أنوثتها " ولا يمكن أن يدرك ذلك السر إلا العاشق الصوفي الذي يجعل من الحب حركة انفتاح نحو كل ظاهر الكون والعالم والتجليات الإلهية" [4].

وهكذا من خلال رمز المرأة، راح الشعراء يتأملون الجمال الأدبي المطلق، ليجعلوا من حب المرأة مجرد إطار فني للدلالة على الحب الإلهي. ويمثل الرمز الأنثوي -ليلى- الرمز الأكثر حضورا في ديوان الشاعر عبد الله العشي "مقام البوح"، وغالبا ما يرد ضمنيا في النص دون التصريح به، إلا أننا نستشعر من المعجم الشعري تلك الدلالات الباطنية التي لا يدركها إلا العارف بمعارج الصوفية، يقول عبد الله العشي:

أوقفتني في البوح يا مولاي،
قبضتني، بسطتني
طويتني، نشرتني
أخفيتني، أظهرتني... [5]

إن الكلمات المستحضرة في هذا المقطع كالقبض والبسط والطي والنشور، كلها أيقونات لا تستطيع أن تحيد عن سياقها الصوفي، ويبدو أن الشاعر تأثر كثيرا بأشعار المتصوفة خاصة عمر بن الفارض الذي يقول في سياق مماثل:

ولما انقضى صحوي تقابضت وصلها ولم يفتني في بسطها قبض خشيتي [6].

ونجد الشاعر أحمد عبد الكريم يفيض بمشاعر وأحاسيس صوفية، فيتغنى بالحب الإلهي على نحو ما فعلت رابعة العدوية، فيقول:

ليلى التي صودرت من صنوبرة القلب
أفضت له ذات حب.... بما أثلج الرمل في صدره
حين داهمها بالهوى... وشوشته
حبيبي... يا أنا المستهام
أحبك حبين، حب الهيام
وحبا لأنك أهلا لذلك [7].

فالملاحظ أن السطرين الشعريين الأخرين يتناصان مع نص رابعة العدوية سياقا وأسلوبا، مما يوحي بأن ليلى أخذت منحاها الصوفي في القصيدة. وفي موضع آخر نجد يوسف وغليسي يستعير من الغزل العذري لغته المفعمة بالهجر والمعاناة والشوق إلى الوصال، ليسقط دلالته على معاني الحب الإلهي فيقول:

في عمق عينيك، ألقى الرب....أعبده في عمق عينيك أخشى الرب..أخشاه[8]

لقد وجد الشاعر في عيون المرأة مجالا للنزوع إلى الحنين الصوفي الذي ينقله من رتابة الحياة المادية إلى رحاب الوجود الباقي ومنابع الحياة الخالدة، ليحيل الملتقى إلى عرفانية صوفية " تمزج تيار العاطفة وتيار العقل، وتحوي بالجمال متجليا في طابع جلالي، وبالجلال ظاهرا في طابع جمالي "[9]. وهكذا تبدو الفوارق جلية بين عيون المرأة في بعدها المرئي المحسوس، وبين ما تحتويه من معان في العرفان الصوفي والباطني على النحو التالي:

العيون في بعدها المرئي والحسي ← الجمال، الافتتان، الغواية

العيون في العرفان الصوفي ← السمو، معانقة اللاتهائي، التوحد مع المطلق

الرمز الخمري: شكلت الخمرة في العرفان الصوفي رمزا من رموز المحبة الإلهية، فمنحوها دلالات جديدة خارج دائرة المادية التي تعرف بها... لقد عبرت الخمرة في المعجم الصوفي عن الفناء في الذات الإلهية، وحالات المشاهدة والتجلي، فهو سكر "يورث في الإنسان الطرب والبسط والإدلال وإفشاء السر الإلهي "[10].

لقد أضحت الخمرة في التجربة الصوتية رمزا عبر من خلالها الشعراء عن أحوالهم، فجعلوها معادلا وجدانيا للارتواء من نبع الفيض الإلهي، هروبا من واقع مأساوي مهشم. يقول مصطفى دحية:

جسد الروح مكتئر كإهاب الفجعية
صوتان لله والله
ساقية من معاني التشوف [11]

إلى أن يقول: نشابع أجسادنا بالشواهد

نأفك أعمارنا...

يا للرحيل إلى ما يتاخم، أرواحنا إلى لهاث التساؤل [12]

فالخمرة عند مصطفى دحية رمزا للهروب من عالم مرير بالتناقضات إلى عالم الكمال والشهود الذي يفك التساؤل عن المتصوف حين يتعالاه. فهذا السكر في أنبل معانيه، وسيلة يتعالى بها المتصوف على من سواه للوصول إلى المشاهدة التي هي بالنسبة إليه "قوام العلم، مركز الدائرة ولباب الوجود" [13].. كما تشكل الخمرة عند المتصوفة وسيلة لتحقيق المشاهدة القلبية التي لا يدرك كنهها وأسرارها الإنسان العادي، فهي حال من الأحوال لا يصل إليها إلا العارفون بمعارج الصوفية ولغتها الباطنية. يقول الشاعر خضير مغشوش:

تحاصرني جهاتك يا أنا ي فيمزج في الهوى شرقي بغربي

وأشرب ريقك الصوفي وحيا تقدس في السما ليعف شربي

وتبلعني الصبابة في التجلي وتضربني فأبلغ كل ضربي [14]

فالشاعر في هذه التلويحات الصوفية، أراد أن يشير بحال السكر إلى الفناء في الذات الإلهية بنفس الترميز الذي ألفناه عند ابن الفارض في ميميته.

إن الخمرة التي يلوح بها الشاعر الصوفي هي خمرة المحبة الإلهية التي بها تتبدد الهموم وترتوي الأرواح الطاهرة من نبع الفيض الإلهي، ومن ثم وجدنا الشاعر عبد الله العشي يجعل منها وسيلة يعتلي بها سرداق الجمال الإلهي حيث الفناء والاتحاد بالعالم الأزلي والتوراتي.

يقول عبد الله العشي:

قدسي حبك يا مولاتي

يسقيني خمرا العشق...

ويسكبها فوق دمي...

أنهار [15]

كما شكلت الخمرة في بعض الأحيان وسيلة هروبية يتخذها الشعراء لنسيان إحباطاتهم ومآزقهم الوجودية، فأسقطوا عليها نوازعهم وهمومهم، فهي التي بوساطتها

تتبدد الهموم والأحزان، وتهيئ لشاربها أسباب الفرحة والغبطة، يسكر الندامى ختمها، ويحي الموتى نضجها، وهي بعد ذلك سر الحياة وباطن الحقيقة[16]. يقول يوسف وغليسي:

يا نادل الحوض إنني هاهنا ضمئ.. من كوثر الـــروح هـــات الخمـــرة تسقيني !

من كوثر الروح صب الخمر أودية تروي صحاريَ..تروي الروح ترويني... ![17]

وهكذا تكتسي الخمرة دلالة أخرى على النحو التي توضحه الخطاطة التالية:

دلالة الخمرة ← الهروب من واقع مليء بالنكسات ومفعم بالماديات

دلالة الخمرة ← الاستسلام

دلالة الخمرة ← نسيان الواقع المويوء بالهموم

وعموما يمكن القول أن الخطاب الشعري الجزائري المعاصر يتفاوت من حيث تمكن الشعراء من توظيفهم للرموز في سياقها الصوفي، الذي لا يحيد عن حدود الرؤيا الكشفية التي ينشدها المتصوفة في أشعارهم. فالشعراء من أمثال عثمان لوصيف، يوسف وغليسي، أحمد عبد الكريم، عبد الله العشي، مصطفى الغماري... كانوا أكثر الشعراء امتلاء بهذا الفيض في دواوينهم. وهكذا حاول الشاعر الجزائري مداعبة الكيان الصوفي الضخم، فحاول التماس الحس الباطني الماوراني، مستخدما عبارات ورموز نقلت النصوص من حضيض الفهم الظاهري إلى رحاب الوجد الصوفي، آملا في إيجاد مخرج وجداني لذاته المتأزمة. ومن ثم يمكننا القول، إن الرؤيا الصوفية في الشعر الجزائري المعاصر "بحث مستمر عن الرمز الإنساني في معناه الأسمى، ومحاولة وصل الذات بهذا المعنى لتأصيل جوهريته بوصفه امتدادا روحيا لأصالة الذات في نشدانها للمتعالي والمثال"[18].

المصادر والمراجع:

1- أدونيس، الصوفية والسريالية، ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1992، ص3.

2- عاطف جودة نصر، الرمز الشعري عند المتصوفة، ط3، دار الأندلس، بيروت، لبنان، 1983، ص 63.

3- حميدي خميسي، اللغة الصوفية، مجلة اللغة والدب، العدد 10، معهد اللغة العربية وأدابها، الجزائر، ديسمبر 1969، ص 36.

4- منصف عبد الحق، الكتابة والتجربة الصوفية، ط1، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1988، ص 440.

5- عبد الله العشي، مقام البوح، ط1، دار باتنيت، الجزائر، 2001، ص 7.

6- عمر بن الفارض، الديوان، دط، دار الصادر، بيروت، لبنان، 1962، ص 46.

7- أحمد عبد الكريم، ترتيلة النخيل، نقلا عن ديوان الحداثة لواسيني الأعرج، ص191.

8- يوسف وغليسي، أوجاع صفصافة في مواسيم الإعصار، ط1، منشورات إبداع، قسنطينة، 1995، ص 58.

9- عاطف جودة نصر، الرمز الشعري عند الصوفية، ص 207.

10- سعاد الحكيم، المعجم الصوفي، ط1، دار داندرة للنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص 1205.

11- مصطفى دحية، قصيدة كنعان، نقلا عن ديوان الحداثة لواسيني الأعرج، ص201.

12- المصدر السابق، قصيدة نزوح، ص 201.

13- عاطف جودة نصر، شعر عمر بن الفارض، دط، دار الأندلس، بيروت، لبنان، 1982، ص 137.

14- خضير مفشوش، شطحات عاشق يتطهر، منشورات التبيين، الجاحظية، الجزائر، 1999، ص 20.

15- عبد الله العشي، مقام البوح، ص 38.

16- عاطف جودة نصر، الرمز الشعري عند الصوفية، ص 368.

17- يوسف وغليسي، أوجاع صفصافة في مواسم الإعصار، ص 83.

18- عبد القادر فيدوح، الرؤيا والتأويل، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، 1994، ص 52.

مفهوم الشعر عند حازم القرطاجني

من خلال كتاب منهاج البلغاء وسراج الأدباء

الأستاذ/سالم سعدون

المركز الجامعي –البويرة–

المؤلف وكتابه المنهاج:

لم يكن الغرض من هذا التمهيد لهذه الورقة التعريف بالمؤلف والترجمة له بالمعنى المألوف في ترجمة المؤلفين التي تعنى بكل ما يتصل بحيواتهم، وتتبع كل شاردة وواردة فيها– مع العلم أن هذا الجانب مهم في إضاءة بعض جوانبهم العلمية واتجاهاتهم الفكرية– فلم اقصد ذلك من خلال هذه الدراسة بقدر ما قصدت الكشف عن جانب من فكر القرطاجني المتمثل في مفهومه للشعر. لذا سأركز على الجانب الذي يساعد على فهم النظرة النقدية لديه. ولمعرفة هذه النظرية النقدية لابد من الوقوف عند أهم محطات حياته المؤثرة والموجهة لفكره، والمصادر التي ساهمت في تكوين مفهومه للشعر.

المولد والنشأة

تعد قرطاجنة من أقدم ثغور الأندلس الشرقية، وتمتاز بمناعة موقعها البري والبحري، وهي تقع جنوب مرسية على شاطئ البحر المتوسط، وظلت تتمتع بأهمية تجارية وبحرية في ظل الوجود الإسلامي بإسبانيا، وكانت مركزاً من مراكز الجهاد والغزو، تخرج منها الحملات الحربية، وبقيت تحت حكم المسلمين حتى سقطت نهائيًا« 675هـ = 1276م»

ولأن أكثر من مدينة سميت بقرطاجنة، فقد حرص العلماء على تسمية هذه المدينة بقرطاجنة الأندلس[1]، تمييزا عن أختها التي توجد بتونس.

في هذه المدينة الأندلسية ولد أبو الحسن بن محمد بن الحسن بن حازم الأنصاري المعروف ب: "حازم القرطاجني" سنة «608هـ» وإليها نسب، يقول عنه المقري في كتابه "أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض" «منسوب إلى قرطاجنة من سواحل كورة تدمير من شرقي الأندلس وهو خاتمة شعراء الأندلس الفحول، مع تقدمه في معرفة لسان العرب وأخبارها، ونزل افريقية بعد خروجه من بلده فطار بها صيت، وعمر إلى أن مات في تونس سنة 684هـ». ونشأ في أسرة ذات علم ودين، فأبوه كان فقيهًا عالمًا، تولى قضاء قرطاجنة لسنوات طويلة، «وقد نشأ أبو الحسن في وسط ممتاز ذي يسار. وقضى طفولته وشبابه في عيش رغد»[2] وقد عني الوالد بولده فوجهه إلى طلب العلم مبكرا، فبعد أن حفظ القرآن الكريم، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة، تردد على حلقات العلماء في مختلف المدن العلمية المشهورة في الأندلس، التي نجت من غزو النصارى، وتتلمذ على عدد كبير من العلماء، ولزم "أبا علي الشلوبين" شيخ علماء العربية في عصره والذي عرف بالانتساب إليه« ومن المقدر أن هذا الإمام لاحظ في مريده شيئا من الاستعداد للأخذ بالعلوم العقلية .فلم يجعل منه راوية كابن الأبار، أو لغويا نحويا فقط. فيقتصر على تدريس كتاب سيبويه له. بل حمله على الأخذ بالعلوم الحكمية الهيلينية، ووجهه إلى دراسة المنطق والخطابة والشعر »[3] لما كانت فيه نزعة إلى الفلسفة أخذ في قراءة كتاب الشعر لأرسطو من خلال ترجماته الكثيرة إضافة إلى مصنفات ابن رشد وغيره من فلاسفة العرب. وكان هذا الاحتكاك بشيخه الشلوبين اللبنة الأولي في بداية تكوين الفكر النقدي لديه المتأثر بالفكر اليوناني، وهو التأثير الذي اختلف الدارسون حول حدوثه. فسعد مصلوح ينفي وقوع القرطاجني تحت

---

1 – يحرص المؤرخون بذكرها بقرطاجنة الأندلس تمييزا لها عن مثيلاتها في مواضع أخرى. لان هذا الاسم يوجد في ثلاثة مواضع. احدها بالأندلس عند جبل طارق، وهي مدينة غير مسكونة وبها آثار كثيرة بقرطاجنة الجزيرة. والثانية قرطاجنة الخلفاء بالأندلس من كورة تدمير وهي المدينة التي ينسب إليها أبو الحسن، ومدينة قديمة أولية بها ميناء ترسى فيها المراكب، وهي كثيرة الخصب والرخاء. والثالثة هي قرطاجنة افريقية وهي أجلها وأشهرها.

2 – محمد الحبيب بن خوجة.مقدمة كتاب المنهاج. دار الكتب الشرقية، د ت، ص53.

3 – المرجع نفسه. ص54.

تأثير الفكر اليوناني« إن حازما أندلسي من حيث مولده وتونسي من حيث تكوينه الثقافي وشخصيته العلمية»[1]. وهذا الرأي رغم انه لا يقدم الدليل، ما عدا ما يفهم من كون أن القرطاجني عاش فترة طويلة بتونس يفترض انه تأثر بالوافد المشرقي أكثر من تأثره بالوافد الأندلسي، متناسيا أن حتى الفكر النقدي المشرقي لم يكن عن منأى عن التأثير اليوناني، وقدامة بن جعفر الذي عاش في القرن الخامس للهجرة ابرز مثال على اطلاع المشارقة على كتاب الشعر لأرسطو، إضافة أن الحركة الثقافية على عهد القرطاجني قامت على أكتاف العلماء الأندلسيين الذين هاجروا إليها. ويكفي أن نعود إلى الكتب التي تتبعت حركة هجرة هؤلاء العلماء لنعرف مدى كثرة هؤلاء الذين استقطبتهم تونس في تلك الفترة لما وجدوه من رعاية لدى حاكمها.

الهجرة إلى المغرب

وبعد أن سقطت قرطاجنة وغيرها من المدن الأندلسية، غادر عدد كبير من العلماء والأدباء الأندلس، ووجهوا شطرهم إما إلى بلاد المشرق الإسلامي أو إلى بلاد المغرب، وكان حازم القرطاجني ممن استقر به المقام في "مراكش"، والتحق بحاشية الخليفة الموحدي أبي محمد عبد الواحد الملقب بالرشيد، وكان بلاطه عامرا بالأدباء والشعراء و«يبدو أن حازما لم يحسن الاختيار حين قصد إلى مراكش متخذا منها في مهجره دار إقامة. فقد كانت الحياة بها مضطربة أي اضطراب. وهي لا تفضل من أي وجه الأندلس،لما كان ينتابها من حوادث وفتن، هي مدعاة في كل يوم للفوضى وألوان الفزع»[2]، ثم ما لبث أن ترك مراكش إلى تونس، واتصل بسلطانها "أبي زكريا الحفصي"[3]، فعرف له فضله وعلمه، فقربه منه، وعينه كاتبا في ديوانه. ويذكر المقري اتصاله بهذين الحاكمين ومدحه لهما وله في الرشيد أمداح كثيرة، انشدها في الإشادة، ومدح الأمير أبا زكريا صاحب إفريقيا، وولده أبا عبد الله المستنصر، وله ألف المقصورة المشهورة، وقصر محاسنها على مدحه، ومدح أخاه أبا يحيى، ومقصورته تدل على اطلاعه الواسع.

---

1 – سعد مصلوح. حازم القرطاجني ونظرية المحاكاة والتخييل. دار عالم الكتب. ص21.

2 – الحبيب بن الخوجة. المرجع نفسه. ص 55.

3 – يعد أبو زكريا الحفصي اقوي الأمراء نفوذا وسلطانا في شمالي إفريقيا. ولما توفي سنة 647. ولي مكانه ابنه أبو عبد الله محمد وتلقب بالمستنصر.

وكان أبو زكريا الحفصي محبًا للعلم مقدرًا للعلماء، يدعوهم إلى دولته للإقامة بها ويحيطهم برعايته؛ فقدم إليه كثير من العلماء والشعراء الأندلسيين من أمثال ابن الأبار، وابن سيد الناس، وابن عصفور النحوي المعروف، وابن الرومية عالم النبات، وابن سعيد الأندلسي وغيرهم.

وبلغ من حب أبي زكريا الحفصي للأدباء والشعراء أن جعل لهم بيتًا يقيمون به، ويجدون فيه كل وسائل الراحة، ولما توفي أبو زكريا الحفصي خلفه ابنه "أبو عبد الله محمد المستنصر"، وكان على شاكلة أبيه في احترام العلماء والأدباء وتقديرهم، ولهذا وجد حازم القرطاجني في ظل حكمه كل عناية وتقدير، وكان المستنصر يثق به وبذوقه الأدبي، فكان يدفع إليه ببعض المؤلفات ليرى فيها رأيه ويقرر مستواها العلمي، وفي« هذا المحيط الثقافي كان استقرار حازم. وفيه بذل الجهود من اجل تكوين نخبة ممتازة من العلماء والأدباء. وقد كان لذلك كبير الأثر في نشر المناهج الأندلسية، فان المهاجرين لم يفتؤوا في بلاد المغرب عامتها يذكرون الحياة الفكرية ويبعثون النشاط العلمي والأدبي بها،يتلقين الناشئين والمتخرجين طرقهم وأساليبهم، وحمل العلماء والأدباء على الأخذ بمذاهبهم واستملاح أذواقهم»[1].

مصادر ثقافته:

تنوعت مصادر التفكير عند القرطاجني إلى درجة تضاربت الآراء حول المصدر الأساس الذي صدر عنه تفكيره، وتباينت كذلك حول مدى تأثره بالفكر الهيليني، فهناك من يحاول التقليل منه إن لم ينفه كلية« يبدو أن عوامل التأثر بالمشرق وهي ترجع في جوهرها إلى وحدة اللغة وبالتالي وحدة التكوين العقلي والوجداني قد تغلبت على غيرها من عوامل التكوين الذاتي كعامل البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية والجنس والزمن والوراثة. ومن هنا كان الأندلسيون يرون في المشرق مثلا أعلى جديرا بالاحتذاء»[2]. وهذا الرأي الذي يغلب فيه التأثير المشرقي لا يصمد كثيرا أمام كتابات القرطاجني نفسه التي يبدو واضحا من خلالها استيعابه للنظرية الشعر عند اليونان كما جاء بها أرسطو في كتابه (فن الشعر)، ويبدو انه تأثر

---

1 – الحبيب بن الخوجة، المرجع نفسه، ص 68.

2 – منصور محمد عبد الرحمن، مصادر التفكير النقدي والبلاغي عند حازم القرطاجني، رسالة دكتوراه(مخطوطة)، دار العلوم 1972،ص 4.

به من خلال شروح الفلاسفة[1]. ولقد سبقه غيره بالاتصال بالفكر الأرسطي، و«حين اتصل فكر أرسطو بالبيان العربي كان ذلك من خلال عقلية قدامة بن جعفر[2] التي لم يكن يعنيها كثيرا الجانب الفني والوجداني قدر ما يعنيها الجانب العقلي وما يتصل به من التقسيم والتفريع. ولهذا كان من الصعب تقدير تأثير أرسطو في البيان العربي»[3]. ولما جاء حازم اتضحت من خلال دراساته تأثير الهيلينية في النقد العربي،حيث ربط الشعر بالفلسفة، واتضحت عنده نظرية المحاكاة التي بلغت الذروة في التفكير النقدي، وفي عهده بلغ النقد العربي مكانة لم يصلها من قبل، ووضع بذلك الحد للتشكيك في تأثير الفكر اليوناني –ممثلا في كتابات أرسطو–على صناعة النقد عند العرب. وبذلك تلاقحا المصدران، المشرقي واليوناني، لينتجا هذا الفكر المتميز لدى القرطاجني. وضمن خلاصة تفكيره النقدي والبلاغي في كتابه المشهور«إمنهاج البلغاء وسراج الأدباء»[4]، وهو الكتاب الذي يظهر فيه تأثره بأرسطو.

كتاب المنهاج:

أن كتاب المنهاج واحد من أهم كتب التراث العربي عامة، وكتب التراث الأندلسي خاصة. ولكنه مع هذه الأهمية بقي مجهولا على مدى العصور. والنسخة التي وصلت إلينا قد نشرت من المخطوطة التي عثر عليها في المكتبة الصادقية بتونس، وقام بتحقيق الكتاب وتحليله محمد الحبيب ابن الخوجة، والكتاب«على طريقة خاصة جعلت الاهتمام به قليلا بالقياس إلى آثار المؤلف الأخرى كالمقصورة،و كادت نسخه تندثر لولا واحدة مخرومة

---

1 – يبدو ذلك من خلال نقوله عن الفارابي وابن سينا وابن رشد، وإن لم يذكر هذا الأخير صراحة. ولم ترد الإشارة إلى أرسطو إلا مرتين في كتاب المنهاج. مما يدل أنه تأثر به من خلال الشروح وليس بطريقة مباشرة.

2 – يعتبر قدامة بن جعفر –337هـ – أهم ناقد وقف عنده الدارسون في إشكال التأثير اليوناني في النقد العربي. حتى عده البعض يمثل قطيعة مع التفكير النقدي الموجود في زمانه، كما عد كتابه (نقد الشعر) أحسن مثال للتأثير اليوناني.

3 – منصور محمد عبد الرحمن، المرجع نفسه، ص 9.

4 – كتاب منهاج البلغاء وسراج الأدباء للناقد الأندلسي حازم القرطاجني. حققه وقدم له محمد الحبيب بن خوجة. وهو موضوع أطروحة الدكتوراه ناقشها بجامعة السربون بباريس بإشراف المستشرق ريجيس بلاشير.

بتراء تنقذ الكثير على كل حال»[1]، فسد نشره ثغرة واسعة في التراث الأندلسي وصار للأندلس ذكر في هذا الباب كان مطموسا. والنسخة الموجودة قد سقط منها القسم الأول بكامله« القسم الأول المذكور مفقود تماما لا نعرف طريق التوصل إليه»[2]. وقد استنتج الباحثون مما نقله القدماء من العلماء من القسم الأول المفقود، أنه كان يتناول: الألفاظ.

أما الأقسام الثلاثة المتبقية فهي: في القسم الثاني بحث فيه المعاني وما تعرف به أحوالها، وفي الثالث فيه المباني، بينما تناول في الرابع الأسلوب.

وتميز القرطاجني بطريقة خاصة به في تقسيم كتابه المنهاج،لم تألفها الدراسات السابقة،كما عجزت الدراسات اللاحقة من تمثلها والتأليف على منوالها،لتعقيد منهجه الذي يمكن أن يكون احد الأسباب التي ساهمت في نفور الدارسين والقراء منه.

تذكرنا موضوعات كتاب المنهاج لحازم بمؤلفات من سبقه من النقاد والبلاغيين أمثال عبد القاهر الجرجاني. ولكن هناك أشياء تميز هذا الكتاب عن غيره من المؤلفات النقدية. فأول شيء نلحظه عند تصفح كتاب المنهاج وقراءته هو الطريقة الترتيبية التي جرى عليها القرطاجني فيه. فالأقسام الثلاثة الباقية من الكتاب تتفق تماما في عدد الأبواب – المناهج التي تحوي العديد من الفصول. والنظريات أو القواعد البلاغية تأتي غالبا في نهاية الأبواب، ويعنون لها حازم بمآم. ونراه يخالف بقية المؤلفين في تسمية الفصول؛ فهو لا يسميها مطلبا ولا مقصدا، بل يطلق عليها مصطلحا خاصا به – وهو المعلم أو المعرف. أما الفقرات المتشعبة من الفصول، فإنه لا يرقمها تسهيلا على القارئ، لأن ذلك لم يكن معتادا في عصره، ولكنه ميز بين فقرة وأخرى بتسميتها إضاءة وتنويرا على التناوب. وهذا الترتيب يدلنا على الاتجاه المنطقي الذي كان يسير عليه حازم. وهو قد أضاف إلى هذا الاتجاه ثقافته العربية الواسعة – تنطق بذلك الشواهد المتنوعة الذي طرز بها كتابه. فهو يستدل أحيانا بالاستعمالات القرآنية وأحيانا أخرى بأشعار القدامى والمحدثين من الشعراء. ولا نجد في كتابه أي نص للكتاب أمثال ابن المقفع وابن قتيبة، وذلك أن المنهاج كتاب يهتم بنقد الشعر بالدرجة الأولى.

---

1 – محمد رضوان الداية تاريخ النقد الأندلسي، مؤسسة الرسالة، ط2، ص488.

2 – الحبيب ابن الخوجة، المرجع السابق، ص 94.

وإلى جانب الطريقة التي اتبعها القرطاجني في تقسيم الكتاب، فإننا نجد فيه جوانب أخرى من التعقد والغموض، يرجع إلى لغته المستعصية التي ملؤها المصطلحات المنطقية والفلسفية التي لا يعرفها إلا من غاص في أعماق تلك العلوم. وهو، كذلك، يوظف بعض المصطلحات البلاغية على غير ما عهد عند عامة البلاغيين، كما أنه أوجد بعض المصطلحات الخاصة به.

ولم يمثل كتاب المنهاج مجرد سرد لمعلومات السابقين، بل نجد صاحبه حريصا على التعمق في أثناء بحث مسائل الكتاب، فهو إنما يعيد ما بناه السابقون ويقوي دعائمه، مما أكسبه الشهرة الواسعة في عصره وثناء المعاصرين عليه.

ويجدر بنا أن نذكر أنه أخلى القواعد التي يبحثها من الشواهد والأمثال في غالب الأمر. مما زاد طريقته المنطقية غموضا، ولكن، مهما تكن صعوبة المنهاج فإنه استطاع في القرن السابع الهجري أن يكمل بوضوح سائر كتب النقد والبلاغة المعروفة في ذلك العصر.

مصادر ثقافته

نلحظ بين النقاد القدامى من اعتنى بكتاب الشعر لأرسطو – مثل قدامة وابن رشيق، كما نلحظ منهم قلة قليلة قصدت إلى الجمع بين الطريقتين الهيلينية والعربية والمقارنة بينهما، مثل حازم القرطاجني. فكتاب الشعر لأرسطو قد أثر تأثيرا عميقا في عمل صاحب المنهاج، حيث جهد أن ينتفع بهذا الكتاب – أو بالصور التي عرفها منه – أعظم انتفاع.

والمثال على ذلك ما نجده من كلام حازم في القسم الثاني من كتابه "عما به تتقوّم صنعتا الشعر والخطابة من التخييل والإقناع"، وقد أكثر فيه القرطاجني الاهتمام بالصناعة الشعرية، فهو يعرف الشعر بأنه "كلام موزون مقفى من شأنه أن يحبب إلى النفس ما قصد تحبيبه إليها، ويكرّه إليها ما قصد تكريهه لتحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه، بما يتضمن من حسن تخييل له، ومحاكاة مستقلة بنفسها أو متصورة بحسن هيئة تأليف الكلام أو قوة صدقه أو قوة شهرته أو بمجموع ذلك". وهو ينقل في هذا الفصل كثيرا عن الفارابي وابن سينا، ويزيد على ما ينقله محاولة جديدة لتحديد معنى التخييل وتفصيل أنواعه ووصف عمل الشاعر فيه. وفي ذلك كله نجد التأثير اليوناني واضحا، بل نجد كلام حازم استمرارا لكلام ابن سينا، لولا أن هذا فيلسوف يكتب في الشعر، وذاك شاعر يعتمد على الفلسفة. وكما

يصرح حازم بذكر ابن سينا والفارابي يشير إلى أرسطوطاليس مؤكدا أن القوانين التي وضعها غير كافية لأن تطبق على أشعار العرب.

وتقسيم حازم للشعر إلى طريقتين – طريقة الجد وطريقة الهزل يوحي باستفادته من أرسطو. وكان متى مترجم كتاب الشعر قد أشاع ترجمة "الكوميديا والتراجيديا" بالمدح والهجاء، وأوقع ذلك في الخطأ من جاء بعده. فنرى ابن سينا يعبر عن هاتين الطريقتين بـ"الطراغوذيا والقوموذيا"، وابن رشد يستبقيهما. "ويبدو أن كلمتي "المديح والهجاء" قد أوقعتا قدامة أيضا في شيء من الاضطراب، إذ ترك ذكر الفخر في فنون الشعر، وعد الرثاء لونا من المديح." وحرص حازم على أن ينتفع من الشعر اليوناني في هذا الباب، فاعتمد على ما لاحظه أرسطو من أن الشعراء الأخيار مالوا إلى محاكاة الفضائل، بينما مال الأرذال إلى محاكاة الرذائل، وما فهمه من تلخيص ابن سينا أن التراجيديا محاكاة ينحى بها منحى الجد والكوميديا محاكاة ينحى بها منحى الهزأ والاستخفاف، فجعل ذلك عمدة في تقسيم الشعر العربي إلى طريقتين – الجد والهزل. واستطاع حازم بهذا أن يطبق بإخلاص تقسيم أرسطو هذا للشعر اليوناني على الشعر العربي الغنائي.

وفي هذه القضية يعد القرطاجني في كتاب المنهاج أحسن من يمثل ملتقى التيارين العربي واليوناني، حيث أحسن الاستفادة من الثقافة اليونانية ومزجها بالعربية، مع استيعاب للتيار اليوناني لم يتأت لمن سبقه من النقاد. وسنحاول أن نبرز جانبا من نظريته لمفهوم للشعر من خلال مجموعة من المفاهيم. وهذه المفاهيم على كثرتها، تشكل وحدة متكاملة تشرح لنا في النهاية النظرية النقدية عند حازم القرطاجني. ونظرا لكثرة مفاهيمه النقدية لمفهوم الشعر العربي، اقتصرت في هذا العمل على أربعة منها. لم يكن الانتقاء اعتباطيا لا يبرره الهدف من هذا العمل، بل انتقاء واعي يستجيب لفهم الخلفية الفكرية والنقدية التي انطلق منها القرطاجني ومدى استيعابه لها. وما دام أن نظريته النقدية تقوم على النص الشعري، فلا بد أن نتوقف عند مفهومه لماهية هذا النص. ولما كان هذا النص أيضا له أقسامه وطرائق متعددة في القول فيه، اعتنى حازم بأقسام النص الشعري من حيث تكون ملائمة أو منافرة للنفوس، وأدى به هذا المنطلق إلى تقسيم طرق الشعر إلى جد وهزل. ومن هذه الطرق الشعرية تتفرع مختلف الأغراض وهو المفهوم الآخر الذي توقف عنده القرطاجني. وإذا كانت هذه المفاهيم خاصة بالنص الشعري، فان المفهوم الآخر يلمس صاحب النص، من خلال مفهوم المفاضلة بين الشعراء.

I – ماهية الشعر

أن كتاب المنهاج تنصب مباحثه حول نقد الشعر، حيث يمتد هذا الموضوع على جميع فصول الكتاب. لذا نلاحظ أن المفهوم الكلي للشعر متفرق عبر الكتاب، في أثناء مناقشته للمسائل النقدية المختلفة. ومن هنا لا تكتمل النظرة النقدية الكلية للنظرية النقدية عند حازم القرطاجني إلا من خلال تتبع أشتات هذه النظرية داخل الكتاب.

لقد اختلف النقاد في تحديد ماهية الشعر، لأن «تحديد معنى الشعر تحديدا منضبطا أمر بالغ الصعوبة، لأنه يتعلق بفن أنساني متجدد يعبر عن تجارب فردية متميزة بطبيعتها، ويخضع في نفس الوقت للمذاهب الفكرية، والتيارات الاجتماعية التي يصدر عنها، ومن ثم نجد في التراث النقدي العديد من التعريفات التي تحاول بيان ماهية الشعر وحصر خصائصه، والتفريق بينه وبين النثر»[1]. ولعل من أقدم التعريفات التي قال بها ابن سلام الجمحي حين أعطى للشعر مفهوما جديدا خطا به خطوة في طريق التنظير « وللشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم ،كسائر أصناف العلم والصناعات:منها ما تثقفه العين، ومنها ما تثقفه الأذن، ومنها ما يثقفه اللسان»[2]. ومن هذه اللحظة لم يتوقف النقاد العرب القدماء عن البحث في تحديد ماهية الشعر، وما دام انه صناعة كما عرفه ابن سلام، فلا بد أن تكون له قواعد وتقاليد فنية تراعى في هذه الصناعة. ومن هنا بدا البحث في أي الجوانب التي تتمثل فيها التقاليد التي تعرف من خلالها ماهية الشعر. وتشعبت تعريفاتهم بين من يحصره في الجوانب الشكلية (اللفظ) وبين من يحصره في الجوانب المضمونية (المعنى) وبين من يذهب مذهبا ثالثا يجمع بين المذهبين تمثل هذا الاتجاه في نظرية النظم التي اشتهر بها عبد القاهر الجرجاني. ولعل أحسن من صاغ مفهوما شاملا لماهية الشعر هو قدامة بن جعفر في كتابه (نقد الشعر)، وهو التعريف الذي سعى من خلاله إلى تعريف ماهية الشعر« إن أول ما يحتاج إليه في شرح هذا الأمر معرفة حد الشعر الجائز عما ليس بشعر، وليس يوجد في العبارة عن ذلك ابلغ ولا أوجز مع تمام الدلالة من أن يقال فيه: انه قول موزون مقفى يدل على معنى»[3].

---

1 – عبد الفتاح عثمان، نظرية الشعر في النقد العربي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، 1977، ص 02.

2 – ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء،ج1، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهر، د ت، ص 5.

3 – قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة، ص64.

قد عرّف حازم الشعر بأنه « كلام موزون مقفًى من شأنه أن يحبب إلى النفس ما قصد تحبيبه إليها، ويكرّه إليها ما قصد تكريهه، لتحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه، بما يتضمن من حسن تخييل له، ومحاكاة مستقلة بنفسها أو متصورة بحسن هيأة تأليف الكلام، أو قوة صدقه أو قوة شهرته، أو بمجموع ذلك. وكل ذلك يتأكد بما يقترن به من إغراب.فان الاستغراب والتعجب حركة للنفس إذا اقترنت بحركتها الخيالية قوى انفعالها وتأثرها»[1] فهو يلتقي مع سابقيه في تعريف الشعر من حيث الشكل، بأن الشعر "كلام موزون مقفى"، لكنه يخالفهم في هذا التعريف من حيث التركيز على ناحية التأثير، أي حمل الشعر على التحبيب والتنفير.

وأورد لنا العناصر التي تكفل جودة الشعر، « فأفضل الشعر ما حسنت محاكاته وهيأته، وقويت شهرته أو صدقه، أو خفي كذبه، وقامت غرابته. وإن كان قد يعد حذقا للشاعر اقتداره على ترويج الكذب وتمويهه على النفس واعجالها إلى التأثر له قبل،بإعمالها الروية في ما هو عليه. فهذا يرجع إلى الشاعر وشدة تحيله في إيقاع الدلسة للنفس في الكلام. فإما أن يكون ذلك شيئا يرجع إلى ذات الكلام فلا» [2]. وأردأ الشعر ما كان ضد ذلك. وهذا القسم جدير بألا يسمى شعرا، وإن كان موزونا مقفى« وأردأ الشعر ما كان قبيح المحاكاة والهيئة، واضح الكذب ،خليا من الغرابة ، وما أجدر ما كان بهذه الصفة ألا يسمى شعرا وإن كان موزونا مقفى، إذ المقصود بالشعر معدوم منه...» [3] .

نلاحظ من خلال ما سبق تركيز حازم على تعريف الشعر من زاوية تأثيره وصدقه، وبذلك يخالف الرأي النقدي القديم الذي يعد (أعذب الشعر أكذبه).

وأما من حيث الإبداع، فنظم الشعر لا يتأتى إلا بشروط تتوفر عند الشاعر والتي يسميها: بالمهيئات والأدوات والبواعث. «الشعر لا يتأتى نظمه على أكمل ما يمكن فيه إلا بحصول ثلاثة أشياء، وهي: المهيئات والأدوات والبواعث، وكانت هذه المهيئات تحصل من جهتين:

- النشء في بقعة معتدلة الهواء ،حسنة الوضع، طيبة المطاعم، أنيقة المناظر، ممتعة من كل ما للأغراض الإنسانية به علقة.

- والتزعرع بين الفصحاء الألسنة المستعملين للأناشيد المقيمين للأوزان »[4].

---

1 - المنهاج، ص 71.

2 - المنهاج، ص 71.

3 - المنهاج، ص 72.

4 - المنهاج، ص 40.

في هذا المجال يعد حازم قريبا من النقاد والفلاسفة الذين سبقوه إلى تعريف الشعر. فهو قد استفاد من النقاد الفلاسفة في تعريف الشعر وتعلقه بحركات النفس، كما أخذ عن الجاحظ القول بأثر البيئة والعرق، ووقف في صف النقاد الذين قالوا بحاجة الشاعر إلى الثقافة (العلوم).

وبجانب هذه العوامل، لا بد لكمال إبداع الشعر من توفر قوى داخلية، بحيث« لا يكمل لشاعر قول على الوجه المختار إلا بان تكون له قوة حافظة وقوة مائزة وقوة صانعة»[1].

- القوة الحافظة، وهي أن تكون خيالات الفكر منتظمة متمايزة، تلبس الموضوع صورة جلية حقيقية، مع تجنب جميع ما يعكرها ويكسبها الغموض وعدم الانتظام. « القوة الحافظة هي أن تكون خيالات الفكر منتظمة، ممتازا بعضها عن بعض، محفوظا كلها في نصابه» [2].

- القوة المائزة هي التي يميز بها الشاعر ما يلائم موضوعه ونظمه وأسلوبه وغرضه مما لا يلائم ذلك. «والقوة المائزة هي التي بها يميز الإنسان ما يلائم الموضع والنظم والأسلوب والغرض مما لا يلائم ذلك،وما يصح مما لا يصح»[3].

- القوة الصانعة ،يقصد بها القوة المنظمة للعملية الإبداعية. « والقوى الصانعة هي القوى التي تتولى العمل في ضم بعض أجزاء الألفاظ والمعاني والتركيبات النظمية والمذاهب الأسلوبية إلى بعض والتدرج من بعضها إلى بعض،و بالجملة التي تتولى جميع ما تلتئم به كليات هذه الصناعة»[4].

وهي صفات لا يعتبرها القرطاجني مكتسبة ،و إنما تدخل في طبع الشاعر. و(هذه القوى التي هي الحافظة والمميزة والملاحظة والصانعة وما جرى مجراها، في احتياج الشاعر أن تكون موجودة في طبعه، هي المعبر عنها بالطبع الجيد في هذه الصناعة»[5]. باجتماع هذه القوى جميعها في الشاعر، سمي ذلك بالطبع الجيد في صناعة الشعر،« فهو قد انتقى من

---

1 - المنهاج، ص 42.

2 - المنهاج، ص 42.

3 - المنهاج، ص 43.

4 - المنهاج، ص 43.

5 - المنهاج، ص 43.

نقاد الفلاسفة تعريفه لماهية الشعر وعلاقته بحركات النفس، ومن الجاحظ القول بأثر البيئة والعرق، ووقف مع جميع النقاد القائلين بحاجة الشاعر إلى الثقافة "العلوم "»[1].

II - تقسيم الشعر

تنقسم طرق الشعر عند القرطاجني من حيث تكون ملائمة للنفوس ومنافرة لها إلى (جد وهزل). إن التأثير الأرسطي على نقد حازم هو الذي اثر في تقسيمه طرق الشعر إلى جدي وهزلي، وسنتناول مفهوم حازم لهاتين الطريقتين وما تختص به كل منهما.

ولقد تناول النقاد العرب القدماء من غير حازم، الذين تأثروا بالمنطق الأرسطي تقسيم الشعر إلى الجد والهزل انطلاقا من مفهوم أرسطو للكوميديا والتراجيديا. واعتمد في تقسيم الشعر على ما يسميه المقاصد والمنازع الشعرية، وهما مفهومان نقديان عرفا في النقد العربي القديم، وعبرا عنهما بطرق أخرى«إذا عدنا إلى النقد العربي، وجدنا مفهومي المقصدية والمنزع مشارا إليهما بطرق تتفاوت ووضوحا وخفوتا لدى النقاد العرب، وان كانا لا يردان بهذه الصورة الاصطلاحية دائما»[2]. فمن خلال بعض النصوص النقدية عند النقاد العرب جدها معروفة لديهم مع اختلاف تعبيرهم عنها. فالجاحظ يركز على معنى معين لدى الأديب فيما يخص مقصده، ويتمثل في تعريفه للبيان في مقصد الفهم الإفهام، ذلك « إن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام. فبأي شيء بلغت الإفهام، وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع»[3]. كما أن المقاصد في الشعر يراها البعض الآخر في الأغراض مثلما نجد ذلك عند ابن رشيق القيرواني الذي يشير إلى مقاصد الشعراء المختلفة باختلاف تجاربهم الشعرية، «فأول ما يحتاج إليه الشاعر -بعد الجد الذي هو الغاية، وفيه وحده الكفاية-حسن التأتي والسياسة وعلم مقاصد القول. فان نسب ذل وخضع، وإن مدح أطرى واسمع، وإن هجا اخل وأوجع، وإن فخر خب ووضع، وإن عاتب خفض ورفع، وإن استعطف حن ولرجع، ولكن غايته معرفة أغراض

---

1 - إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة بيروت، ط5، 1986، ص 545.

2 - محمد آديوان، قضايا النقد الأدبي عند حازم القرطاجني، منشورات كلية الآداب ،الرباط، ص299.

3 - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 99

المخاطب كائنا من كان، ليدخل إليه من بابه، ويداخله في ثيابه. فذلك هو سر صناعة الشعر ومغزاه الذي به تفاوت الناس وبه تفاضلوا»[1].

بينما ينقسم الشعر عند حازم انطلاقا من هذه الحيثية إلى منهجين: الجد والهزل، ويبدو المفهومان واضحين إذا وقفنا عند الرؤية السطحية للأشياء، ولكنهما« مفهومان جليلان إذا نظر إليهما نظرة فلسفية، تتجاوز اللحاء إلى اللب، والظواهر والمظاهر إلى أسبابها العميقة. فالجد والهزل، في حقيقة الأمر، يختصران تجربة الحياة برمتها. فهما أساس ثنائية يتأرجح الإنسان بين طرفيها ولا يلبث عند طرف منهما إلا لكي يتحول إلى الطرف الآخر، ولو بعد حين. وتستمر دورة الحياة على هذه الوتيرة»[2] وإذا كانت تلك هي مفاهيم الاصطلاحين في الوجود،فان مفاهيمها في المجال الأدبي مختلفة فهي عند حازم مذهب في الكلام وضع له ضوابط لا ينحرف عنها الشاعر«أما ما يجب في طريقة الجد فالا ينحرف في ما كان من الكلام على الجد إلى طريقة الهزل كبير انحراف،أو لا ينحرف إلى ذلك بالجملة، لان الكلام المبني على الجد إنما قصد به إلقاؤه بمحل القبول من أهل الجد»[3] وهو مذهب يصدر عن مجموعة من الصفات «فأما طريقة الجدّ فهي مذهب في الكلام تصدر الأقاويل فيه عن مروءة وعقل بنزاع الهمة والهوى إلى ذلك، ... فيجب في معاني الطريقة الجدية أن تكون النفس فيها طامحة إلى ذكر ما لا يشين ذكره ولا يسقط من مروءة المتكلم، وأن تكون واقفة دون أدنى ما يحتشم من ذكره ذو المروءة أو يكبر نفسه عنه» [4]. نلاحظ أن المروءة والعقل هما أساس طريقة الجد في الكلام. وهي ذات الصفات التي يشترطها قدامة بن جعفر في غرض المدح الذي يعد من منازع الجد «انه لما كانت فضائل الناس، من حيث أنهم ناس، لا من طريق ما هم مشتركون فيه مع سائر الحيوان على ما عليه أهل الألباب، من الاتفاق في ذلك، إنما هي: العقل والشجاعة والعدل والعفة، كان القاصد لمدح الرجال بهذه الأربع الخصال مصيبا، والمادح بغيرها مخطئا»[5]

---

1 – ابن رشيق العمدة، دار الجيل بيروت،1981، ص 199.

2 – محمد أديوان، المرجع السابق، ص 300.

3 – المنهاج، ص 328.

4– المنهاج، ص 329.

5 – قدامة بن جعفر، المصدر نفسه، ص 96.

المخاطب كائنا من كان، ليدخل إليه من بابه، ويداخله في ثيابه. فذلك هو سر صناعة الشعر ومغزاه الذي به تفاوت الناس وبه تفاضلوا»[1].

بينما ينقسم الشعر عند حازم انطلاقا من هذه الحيثية إلى منهجين: الجد والهزل، ويبدو المفهومان واضحين إذا وقفنا عند الرؤية السطحية للأشياء، ولكنهما« مفهومان جليلان إذا نظر إليهما نظرة فلسفية، تتجاوز اللحاء إلى اللب، والظواهر والمظاهر إلى أسبابها العميقة. فالجد والهزل، في حقيقة الأمر، يختصران تجربة الحياة برمتها. فهما أساس ثنائية يتأرجح الإنسان بين طرفيها ولا يلبث عند طرف منهما إلا لكي يتحول إلى الطرف الآخر، ولو بعد حين. وتستمر دورة الحياة على هذه الوتيرة»[2] وإذا كانت تلك هي مفاهيم الاصطلاحين في الوجود،فان مفاهيمها في المجال الأدبي مختلفة فهي عند حازم مذهب في الكلام وضع له ضوابط لا ينحرف عنها الشاعر«أما ما يجب في طريقة الجد فالا ينحرف في ما كان من الكلام على الجد إلى طريقة الهزل كبير انحراف،أو لا ينحرف إلى ذلك بالجملة، لان الكلام المبني على الجد إنما قصد به إلقاؤه بمحل القبول من أهل الجد»[3] وهو مذهب يصدر عن مجموعة من الصفات «فأما طريقة الجدّ فهي مذهب في الكلام تصدر الأقاويل فيه عن مروءة وعقل بنزاع الهمة والهوى إلى ذلك، ... فيجب في معاني الطريقة الجدية أن تكون النفس فيها طامحة إلى ذكر ما لا يشين ذكره ولا يسقط من مروءة المتكلم، وأن تكون واقفة دون أدنى ما يحتشم من ذكره ذو المروءة أو يكبر نفسه عنه» [4]. نلاحظ أن المروءة والعقل هما أساس طريقة الجد في الكلام. وهي ذات الصفات التي يشترطها قدامة بن جعفر في غرض المدح الذي يعد من منازع الجد «انه لما كانت فضائل الناس، من حيث أنهم ناس، لا من طريق ما هم مشتركون فيه مع سائر الحيوان على ما عليه أهل الألباب، من الاتفاق في ذلك، إنما هي: العقل والشجاعة والعدل والعفة، كان القاصد لمدح الرجال بهذه الأربع الخصال مصيبا، والمادح بغيرها مخطئا»[5]

---

1 – ابن رشيق العمدة، دار الجيل بيروت،1981، ص 199.

2 – محمد أديوان، المرجع السابق، ص 300.

3 – المنهاج، ص 328.

4– المنهاج، ص 329.

5 – قدامة بن جعفر، المصدر نفسه، ص 96.

وأما« طريقة الهزل فإنها مذهب في الكلام تصدر الأقاويل فيه عن مجون وسخف بنزاع الهمة والهوى إلى ذلك»[1].

ويجب في الطريقة الأولى أن يُتجنّب الهزل، أي« يتجنب فيها الساقط من الألفاظ والمولد، ويقتصر فيها على العربي المحض وعلى التصاريف الصريحة في الفصاحة المطردة في كلامهم. ولا يعرج من ذلك على ما لا يدخل في كلامهم إلا بوجوه تستضعف ويتسامح في إيراد الحوشي والغريب فيها في بعض المواضع»[2].

وأما الطريقة الهزلية، فقد تقتبس شيئا من الطريقة الجدية « فان ذا الجد قد يأتي من الهزل بما يخف في بعض المواضع-فان الكريم قد يطرب، وقد يحتاج إلى إطرابه، ولكل مقام مقال- لكنه يحتاج من بني كلامه على الجد، ثم أراد أن يلم بشيء من الهزل، أن يتلطف في التدرج من الجد إلى الهزل، وأن يشعر بان ما الم به من ذلك شيء لا حقيقة له، وإنما هو على جهة المزج والدعابة ليبسط بذلك من النفوس ويحرك»[3]. وأورد لنا القرطاجني مثالا عن ذلك لما حدث لابن الرومي حين اعتذر عن ما وقع له من هزل في موضع الجد وهو قصيدة المدح.

وأرى أن معشرا سيقولو ن: سخيف من الرجال لعوب
أين عنه، وأين ما يدعيه من علوم لحامليه قطـــوب
ولعمري إن الحكيم وقور ولعمري إن الكريم طـــروب[4]

واستدل بما ذهب إليه سقراط حين قال: «حكاية الهزل لذيذة سخيف أهلها، وحكاية الجدّ مكروهة، وحكاية الممزوج منهما معتدل. ولا يقبل شاعر يحكي كل جنس، بل نطرده وندفع ملاحته وطيبه، ونقبل على شاعرنا الذي يسلك مسلك الجد فقط » [5]. وهذه دلالة على تأثره بالنظرة اليونانية في تفضيله لطريقة الجد على طريقة الهزل« إن إشارة سقراط هذه تعزز التصور اليوناني لمسالة الجد والهزل في الشعر. فالشاعر-حسب أفلاطون-عليه أن يلتزم بما يفيد، وما هو جدي، في مجال الشعر، حتى لا يلهي مواطني المدينة الفاضلة

---

1 - المنهاج، ص 327.

2 - المنهاج، ص 328و329.

3 - المنهاج، ص 330.

4 - قصيدة مدح بها القاسم بن عبيد الله، احد حكام بني العباس.

5 - المنهاج، ص 330.

عن أداء واجباتهم الضرورية في الحياة. فالهزل لا مكان له في المدينة الفاضلة، لذا على الشعراء أن يقصوا مظاهره المختلفة عن دائرة الشعر »[1]

III - أغراض الشعر

أشار حازم في مستهل حديثه عن تقسيم الأغراض الشعرية إلى أقوال النقاد السابقين حول هذه القضية، وأورد اختلافهم في ذلك.

« اختلف الناس في قسمة الشعر. فقسمه بعض من تكلم في ذلك إلى ستة أقسام: مدح وهجاءو نسيب ورثاء وصف وتشبيه. وقال بعضهم: الصحيح أن تكون أقسامه خمسة لان التشبيه راجع إلى معنى الوصف»[2]

يرى قدامة بن جعفر أن المعنى يجب أن يكون مواجها للغرض المقصود، « ولما كانت أقسام المعاني التي يحتاج فيها إلى أن تكون على هذه الصفة مما لا نهاية لعدده، ولم يمكن أن يؤتى على تحديد جميع ذلك ولا أن يبلغ آخره،... رأيت أن أجعل ذلك في الأعلام من أغراض الشعراء، وما هم عليه أكثر حوما، وعليه أشد روما، وهو: المديح، والهجاء، والنسيب، والمراثي، والوصف، والتشبيه»[3].

وقال بعضهم: "أركان الشعر أربعة: الرغبة والرهبة والطرب والغضب". وقال بعضهم: الشعر كله في الحقيقة راجع إلى معنى الرغبة والرهبة.

وقال الرماني علي بن عيسى: "أكثر ما تجري عليه أغراض الشعر خمسة: النسيب، والمديح، والهجاء، والفخر، والوصف، ويدخل التشبيه والاستعارة في باب الوصف" وقال قوم: الشعر كله نوعان: مدح وهجاء، فإلى المدح يرجع الرثاء، والافتخار، والنسيب، وما تعلق بذلك من محمود الوصف. والهجاء ضد ذلك كله.

وهذا قول يجعل الشعر "نوعين" رئيسيين تتفرع عنهما باقي "الأنواع"، وبذلك يصبح المدح، والهجاء نوعين يشملان كل التفريعات الأخرى، ويقوم هذا التصنيف على المقابلة، "فالأنواع" الشعرية المندرجة في باب المدح هي نقيض ما يضمه باب الهجاء، غير أن صاحب هذا التقسيم يجعل "للنوعين" الشعريين نقطة تقاطع تتمثل في بعض الأغراض مثل "العتاب"، و"الإغراء".

---

1 - محمد أديوان، المرجع نفسه، ص 308.

2 -المنهاج، ص 336.

3 - قدامة بن جعفر، المصدر السابق، ص 91.

إلا أن حازم القرطاجني يرى أن التقسيمات الشعرية كلها غير صحيحة، لكون كل تقسيم منها لا يخلو من أن يكون فيه نقص أو تداخل، ومن ثم يسعى إلى إيجاد تقسيمة تراعى فيها نتائج الأثر الحاصل للقصيدة، والتي تهدف إلى بسط النفوس أو إلى قبضها، «فإن حصول ما من شأنه أن يطلب يسمى ظفرا. وفوته في مظنة الحصول يسمى إخفاقا، وكان حصول ما من شأنه أن يهرب عنه يسمى أذاة أو رزءا، وكفايته في مظنة الحصول تسمى نجاة، سمي القول في الظفر والنجاة تهنئة، وسمي القول بالإخفاق إن قصد تسلية النفوس عنه تأسيا، وإن قصد تحسرها تأسفا، وسمي القول في الرزء أن قصد استدعاء الجلد على ذلك تعزية، وإن قصد استدعاء الجزع من ذلك سمي تفجيعا. فإن كان المظفور به على يدي قاصد للنفع جوزي على ذلك بالذكر الجميل وسمي ذلك مديحا، وإن كان الضار على يدي قاصد، لذلك فأدى ذلك إلى ذكر قبيح سمي ذلك هجاء وإن كان الرزء بفقد شيء فندب ذلك الشيء سمي ذلك رثاء»[1]. من هذا القول يظهر لنا أن قسمة حازم لأغراض الشعر تقوم على منطلقات نفسية، يركز فيها على فعالية التأثير في المتلقي.

ويخلص إلى أن «أمهات الطرق الشعرية أربع، وهي التهاني وما معها، والتعازي وما معها، والمدائح وما معها، والأهاجي وما معها، وأن كل ذلك راجع إلى ما الباعث عليه الارتياح، وإلى ما الباعث عليه الاكتراث، وإلى ما الباعث عليه الارتياح والاكتراث معا»[2].

ولحازم في تقسيم أغراض الشعر مكانة خاصة بين سائر النقاد وفضل سبق إلى ناحية من هذه القضية. فبتتبع كل المحاولات لتقسيم الشعر قبله نلاحظ أنها تنصب كلها على جانب الشعر والصورة النهائية للشعر، ولم تتعرض للبواعث إلى الأقوال الشعرية. والذي دفعه إلى ذلك هو فكرته عن التخييل، فمعاني الشعر عنده "ترجع إلى وصف أحوال الأمور المحركة إلى القول، أو إلى وصف أحوال المتحركين لها، أو إلى وصف أحوال المحركات والمحركين معا. وأحسن القول وأكمله ما اجتمع فيه وصف لحالين".

ومضى في هذا الاتجاه وبين أغراض الشعر من ناحية البواعث على قولها؛ فعلى سبيل المثال، "الارتياح للأمر السار إذا كان صادرا عن قاصد لذلك أرضى فحرك إلى المدح..."

---

1 - المنهاج، ص337.

2 - المنهاج، ص 341.

وقد بني حازم نظريته في تقسيم الأغراض على أساس النظر إلى البواعث، فلذلك لم يرتض تقسيمات المتقدمين، كما سبق بيان ذلك. وجاء منهجه هذا متسما بالدقة المتناهية، التي نتجت عن سعة ثقافته وعمق اطلاعه، وبفضل هذه الثقافة نراه يخطو خطوة بعيدة أمام من سبقه من النقاد في ربط الأغراض بالانفعالات النفسية التي تبعث على قول الشعر، ومن ثم تقسيم الشعر بالنظر إلى تلك البواعث.

ولم يتوقف حازم عند تقسيم الشعر إلى أغراض وفق نظريته القائمة على البواعث والتأثير بل بحث علاقة تلاؤمها مع الأوزان.

ويؤكد حازم أن كل غرض من أغراض الشعر يوجب نوعا معيّنا من الأوزان. فإذا قصد الشاعر الفخر استدعى ذلك الأوزان الفخمة الباهية الرصينة؛ وإذا كان قصده هزليا أو استخفافيا أو نحو ذلك جاء بما يناسبه من الأوزان الطائشة القليلة البهاء. «ولما كانت أغراض الشعر شتى وكان منها ما يقصد به الجد والرصانة وما يقصد به الهزل والرشاقة، ومنها ما يقصد به البهاء والتفخيم وما يقصد به الصغار والتحقير، وجب أن تحاكى تلك المقاصد بما يناسبها من الأوزان ويخيلها للنفوس. فإذا قصد الشاعر الفخر حاكى غرضه بالأوزان الفخمة الباهية الرصينة، وإذا قصد في موضع قصدا هزليا أو استخفافيا وقصد تحقير شيء أو العبث به حاكى ذلك بما يناسبهم من الاوزان الطائشة القليلة البهاء، وكذلك في كل مقصد.و كانت شعراء اليونانيين تلتزم لكل غرض وزنا يليق به ولا تتعداه فيه إلى غيره»[1].

ويبدو تأثره بالثقافة اليونانية في هذا المجال واضحا. فهو يصرّح بأن أصل هذه النظرية مستوحى من كلام ابن سينا، حيث قال: «وهذا الذي ذكرته من تخييل الأغراض بالأوزان قد نبه عليه ابن سينا في غير موضع من كتبه، ومن ذلك قوله في الشفاء، في تعديد الأمور التي تجعل القول مخيلا: والأمور التي تجعل القول مخيلا: منها أمور تتعلق بزمان القول وعدد زمانه وهو الوزن، ومنها أمور تتعلق بالمسموع من القول، ومنها أمور تتعلق بالمفهوم من القول، ومنها أمور تتردد بين المسموع والمفهوم»[2].

---

1 -المنهاج ص 266

2 - المصدر نفسه ،ص266.

IV – المفاضلة بين الشعراء

إن مبدأ المفاضلة، هو مبدأ قديم في النقد الأدبي، إن لم نقل انه المبدأ الأول الذي قام عليه. فمنذ أن بدا النقاد القدماء ينظرون في الشعر القديم، كان عملهم يقوم على البحث عن الخصائص والمميزات التي يتفرد بها كل شاعر عن غيره سواء في ألفاظه أو معانيه أو صوره، وبها تقاس جودة الشاعر وفحولته. ولعل أول هذه البدايات تعود إلى تلك الملاحظات الأولى التي كان يصدرها الشعراء على بعض أشعارهم، قبل أن يصبح مبدأ المفاضلة مبدءا نقديا له منهجه ومقاييسه. ويعد ابن سلام الجمحي أول من وضع منهجا علميا يقوم على أسس فنية اصطنعها لنفسه أقام عليها تقسيمه لطبقات شعرائه، ومن مقاييسه كثرة شعر الشاعر وتعدد أغراضه وجودته. وتبعه بعد ذلك في أسلوب المفاضلة كل من ابن قتيبة في كتابه الشعر والشعراء، والجاحظ في كتابه الحيوان. وانتقلت مع هؤلاء المفاضلة بين الشعراء إلى اتجاه جديد دخل النقد العربي لأول مرة تمثل في ظهور الاتجاه الجديد في مقابل الاتجاه القديم في الشعر ونتج عن هذه المقابلة بين الاتجاهين منهج نقدي كامل يسمى بالموازنة، وأشهر من جسد هذا المنهج هو الآمدي في دراسته حول الطائيين(أبو تمام والبحتري). وكان التعصب لأحد الفريقين هو الحكم في كثير من الأحيان في مبدأ المفاضلة بين الشعراء. وها هو اللغوي المشهور عمرو بن أبي العلاء يتخذ موقفا مسبقا من المحدث، لا يستشهد به ولا يرويه رغم اعترافه له بالجودة «لقد كثر هذا المحدث وحسن حتى لقد هممت بروايته»[1].

ويعد حازم القرطاجني أقرب النقاد العرب« إلى الواقع من أي ناقد آخر في فهمه لمبدأ المفاضلة، يدرك الحقائق»[2]. فهو قد استطاع أن يحقق ما عجز عنه من سبقه من النقاد، وأن يضع ضوابط واقعية لهذه العملية. فالمفاضلة عنده أمر تقريبي لا قطعي، حيث إن الوصول في المفاضلة إلى درجة الجزم أمر غير ممكن، فالترجيح في ذلك على سبيل التقريب،« إن المفاضلة بين الشعراء الذين أحاطوا بقوانين الصناعة وعرفوا مذاهبها لا يمكن تحقيقها، ولكن إنما يفاضل بينهم على سبيل التقريب وترجيح الظنون»[3]. ويرجع سبب ذلك إلى مجموعة من الأمور .

---

1 – ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تح: احمد شاكر، دار المعارف، دت، ص 63.

2 – إحسان عباس، المرجع السابق، ص 567.

3 – المنهاج، ص 374.

❖أن الشعر يختلف باختلاف أنماطه وطرقه ويختلف بحسب اختلاف الأزمان، فشاعر يحسن في النمط الذي يقصد فيه الجزالة والمتانة من الشعر، ولا يحسن طريقة الرقة واللطافة؛ وآخر يحسن في النسيب دون غيره من الأغراض،« نجد بعض الشعراء يحسن في طريقة من الشعر كالنسيب مثلا ولا يحسن في طريقة أخرى كالهجاء مثلا،و آخر يكون أمره بالضد من هذا»[1].

❖أن الشعر يختلف بحسب اختلاف الأزمان وما فيها من الأمور يولع الناس بالتعلق بها في أشعارهم، فهناك زمن تشيع فيه وصف القيان والخمر وما ناسب ذلك ويجيدون فيه، «لان الشعر أيضا يختلف بحسب اختلاف الأزمان وما يوجد فيها وما يولع به الناس مما له علقة بشؤونهم،فيصفونه لذلك ويكثرون رياضة خواطرهم فيه»[2].

❖أن الشعر يختلف بحسب الأمكنة وما يوجد فيها مما شأنه أن يوصف؛ فبعض الشعراء يحسن في وصف الوحش (البادية) بينما يحسن البعض الآخر وصف الروض أو الخمر (الحاضرة)، «ولان الشعر أيضا يختلف بحسب اختلاف الأمكنة وما يوجد فيها مما شانه أن يوصف من الأشياء المصنوعة أو المخلوقة، نجد بعض الشعراء يحسن في وصف الروض، وبعضهم يحسن في وصف الخمر»[3].

❖أن الشعر يختلف بحسب اختلاف أحوال القائلين وأحوال ما يتعرضون للقول فيه، فواحد يحسن الفخر، والآخر يحسن المدح...

❖أن الشعر يختلف بحسب اختلاف الأشياء فيما يليق بها من الأوصاف والمعاني، كما يختلف بحسب ما يختص به كل أمة من اللغة المتعارف عندها...

وإذا أخذت هذه الأمور بعين الاعتبار، «فواجب أن يضاف الثناء على الشاعر إذا أحسن في وصف ما ليس معتاداً لديه ولا مألوفاً في مكانه ولا هو من طريقه ولا مما احتنك فيه ولا مما ألجأته إليه ضرورة، وكان مع ذلك متكلما باللغات التي يستعملها في كلامه. وبالجملة إذا أخذ في مأخذ ليس مما ألفه ولا اعتاده فإن الشاعر إذا أخذ في مأخذ ليس مما ألفه ولا اعتاده فساوى في الإحسان فيه من قد ألفه واعتاده، كان قد أربى عليه في الفضل

---

1 – المنهاج، ص 374.

2 – المنهاج، ص 374.

3 – المنهاج، ص 375.

إرباء كثيرا، وإن كان شعرهما متساويا».[1] بمعنى أنه إذا اجتمع الشاعران في غرض ووزن وقافية، يحكم بالتفضيل للذي قال في الغرض الذي لم يألفه على الذي قال في الغرض الذي ألفه وإن تساويا في الجودة.

كما يعترف القرطاجني بما في المفاضلة بين الشعراء من إشكال، يحيث يستعصى على الناقد أو العالم بالقطع في الحكم لأحد الشعراء إذا تعلق الأمر بجودة الطبع وفضل القريحة، إلى درجة انه يورد لنا مثالا عن أفصح الأمة واعلمها –علي بن أبي طالب–الذي لم يقض في المفاضلة قضاء جزما.فيروي لنا قصته حين اختصم الناس في اشعر الناس.

« قال علي لأبي الأسود الدؤلي: قل يا أبا الأسود.

فقال أبو الأسود، وكان يتعصب لأبي دؤاد: أشعرهم الذي يقول

ولقد أغتدي يدافع ركنـــي	أحوذي ذو ميعـــة إضريح
مخلط مزيل مكـــــر مفر	منفح مطرح سبوح خروج
سلهب شرجب كأن رماحا	حملته،و في السراة دموج

فاقبل علي –عليه السلام–فقال: كل شعرائكم محسن، ولو جمعهم زمان واحد وغاية واحدة ومذهب واحد في القول لعلمنا أيهم أسبق إلى ذلك. وكلهم قد أصاب الذي أراد وأحسن، فان يكن احد فضلهم فالذي لم يقل رغبة ولا رهبة امرؤ القيس، فانه كان أصحهم بادرة وأجودهم نادرة»[2]

وردّ حازم على الذين يفضلون المتقدمين على المتأخرين بمجرد تقدم زمانهم، ويخرج أمثال هؤلاء من دائرة الصناعة النقدية جملة.و شبيه بهذا الرأي ما قاله ابن قتيبة «إني رأيت من علمائنا من يستجيد الشعر السخيف لتقدم قائله، ويضعه في متخيره، ويرذل الشعر الرصين، ولا عيب له عنده إلا أنه قيل في زمانه، أو أنه رأى قائله»[3]. وقال القرطاجني إنه يقيم المفاضلة بين الشعراء إذا كانت البواعث والمهيئات عند بعضهم أكبر منها عند بعض آخر. وختم حديثه عن المفاضلة بوضع المعيار النهائي لها: «فأما المفاضلة بين جماهير شعراء توفّرت لهم الأسباب المهيأة لقول الشعر والأسباب الباعثة على ذلك، وقد أومأت إليها في صدر الكتاب، وبين جماهير شعراء لم تتوفّر لهم الأسباب المهيأة ولا

---

1 – المنهاج، ص 376.

2 – المنهاج، ص 377.

3 – ابن قتيبة، المصدر السابق، ص 63.

البواعث، فلا يجب أن نتوقّف فيها بل نحكم حكما جزما أن الّذين توفّرت لهم الأسباب المهيأة والباعثة أشعر من الذين لم تتوفّر لهم. وذلك كما نفضّل شعراء العراق على شعراء مصر. ولا نتوقّف في ذلك، إذ لا مناسبة بين الفريقين في الإحسان في ذلك، كما لا تناسب بينهم في توفر الأسباب، وإن كان أكثر تلك الأسباب أيضا في الصقع العراقي قد تغير عما كان عليه في الزمان المتقدّم.» [1]

وخاتمة القول إن ما يميز عمل حازم القرطاجني عن غيره من العلماء والنقاد أنه لم يبحث المفاهيم النقدية على الطريقة القديمة في تعريف العملية الشعرية من خلال الأجزاء المكونة لها،بل عرفها استنادا إلى أسس منطقية فلسفية، وعلى ذوقه النابع عن نفس شاعرة.

---

1 - المنهاج، ص 379.

الرؤية الشعرية عند رمضان حمود بين التقليد والتجديد

الأستاذ: محمد الهادي بوطـــارن

-المدرسة العليا للأساتذة -بوزريعة(الجزائر)

لعبت المجلات والجرائد والكتب التي كانت تفد إلى الجزائر من المشرق العربي دورا كبيرا في اتصال النقاد الجزائريين بالحركة الأدبية في المشرق، واتجه النقاد إلى تقليد أدباء هذه الحركة ونقادها.

وقد ساعد هذا الاتصال على نشر الكثير من المقالات الأدبية الجزائرية في الصحف والمجلات المشرقية آنذاك، وبرز في هذا المجال العديد من الكتاب الجزائريين نذكر من بينهم، محمد السعيد الزاهري، وعمر بن قدور، اللذان كان لهما اتصال وثيق بالنقد الأدبي ورجاله في المشرق.

بيد أن هذا الاتصال بالمشرق أثار في الوقت نفسه ردود فعل سلبية إلى جانب هذه الإيجابيات، إذ تساءل بعض النقاد، لماذا نقلد المشرق فيما ينتج، ولماذا لا نخلق لأنفسنا شخصية واضحة تتميز عن شخصية المشرق؟ [1].

لقد غالى بعض النقاد والأدباء في المغرب العربي في مهاجمتهم الاتجاه الحديث في النقد الأدبي بالمشرق، واعتبروا أن هذا الهجوم على الاتجاه الحديث يعد مناصرة لدعاة التقليد، ولعل هذا الميل إلى التقليد يدل على أن هؤلاء النقاد والأدباء لم يجرؤوا على الوقوف إلى جانب الحداثة ضد التقليد. إلا أن هذا لا ينفي وجود ملامح التجديد في الأدب حمل لواءها بعض النقاد الجزائريين تجسدت في شن هؤلاء حربا تشتد حينا وتلين حينا آخر ضد أصحاب النظرة التقليدية وتصدر أحمد رضا حوحو هذه الحملة، إذ يرى أن أية نهضة أدبية جديدة تتطلب الابتعاد عن طريقة التقليديين في الكتابة الأدبية، وذلك بسبب عقم هذه الطريقة، واكتفاء أصحابها برصف الكلمات والعبارات، ويدعو حوحو إلى إعطاء العناية اللازمة للروح والحيوية، والابتكار في الأعمال الأدبية[2].

أما موقف رمضان حمود من هذه القضية – وهو الذي يعنينا في هذه الدراسة – فقد كان أقل حدة وتطرفا من موقف حوحو، حيث وقف ضد أولئك الذين ارتدوا أثواب

الجمود والتقليد، وأعلن استياءه من الأدباء الذين يدورون في حلقات مفرغة، ويصرفون طاقاتهم وأوقاتهم في اجترار مواضيع وأغراض تقليدية بالية لا تخدم قضية، ولا تسهم في تغيير وضع، كالمدح والهجاء مما يدل على بطالة متناهية. فيقول: "وعندي أن الغرب ما تقدم إلا بشعرائه المجيدين، ولا تأخر الشرق إلا بشعرائه المعكوسين الذين ارتدوا ثوب الجمود والتقليد، ونسوا واجبهم الوطني الشريف، ومالوا إلى اللهو والترف والمجون، فنسجت العامة على منوالهم، فمات الشعور القومي والميزة الشرقية وتلبدت غيوم الجبن، وحب الذات على العقل، ومسخت النفوس وعم الوبال جميع الطبقات.

نعم إنك لا ترى في هاته القرون الأخيرة إلا مخمسا ومشطرا ومعارضا ومحتذيا، ومادحا وهاجيا، ومتغزلا، و"مسمطا" إلى غير ذلك مما يدل على البطالة المتناهية التي داهمت هؤلاء الأقوام البؤساء في عقر دارهم، فقضت على حياتهم النفسية وعزهم الموروث، وملكهم الشامخ، فصاروا آية للناظرين وعبرة للمعتبرين[3] .

إلا أن رمضان حمود لم يحسم موقفه من قضية القديم والجديد، فتارة يقف موقفا وسطا بينهما، كما جاء على لسانه مخاطبا الجيل الجديد من الأدباء، فيا أيها الأدباء الأحداث، إجعلوا نصب أعينكم إعلاء الأدب العربي وترقيته، وافهموا واعتقدوا أن موقفنا مع أجدادنا الكرام كموقف الأم الحنون مع ولدها، فإنها إذا ربته وبلغ أشده واستوى فلابد من القيام والسعي في مناكب الأرض، لا الركود في حجرها والدوران حولها [4] .

وهو في موقفه هذا يذهب مذهب طه حسين في هذا الصدد، بل إنه معجب برأيه القائل بالجمع بين القديم والجديد، وضرورة الاستفادة من القديم، والانطلاق في سبيل التجديد. وتارة أخرى يتخذ موقفه من القديم طابع الرفض بكل ما تحمل الكلمة من معان، وهو ما يتجلى في آرائه النقدية التي تناولت أكبر شاعر تقليدي اتجهت نحوه أنظار النقاد في المشرق العربي، ألا وهو أمير الشعراء أحمد شوقي.

لقد كان لحمود من هذا الشاعر موقف يشبه موقف العقاد منه إلى حد بعيد[5] إذ أنه أخذ عليه اقتصاره على القوالب القديمة وعدم متابعة روح العصر، فقال فيه معترفا له ببعض الفضل في إحياء الشعر العربي: "نعم إن شوقي أحيا الشعر العربي بعد موته، أو كان في طليعة من أحياه، وفتح الباب الذي أغلقته السنون الطوال _ ولكنه مع ذلك كله _ لم يأت بشيء جديد لم يعرف من قبل، أو سن طريقة أبتكرها من عنده خاصة به دون غيره، أو اخترع أسلوبا يلائم العصر الحاضر، وإنما غاية ما هنالك أنه جاء بهيكل

الشعر القديم الموضوع في قرون بلى عهدها ودرس رسمها، فكساه حلة من جمال خياله ورقة أسلوبه، وفخامة ألفاظه، وقوة مادته، وتوجه باتساع دائرة معارفه ومعلوماته، وضرب به على أوتار قلوب كانت تتمنى بجذع الأنف أن يرسل الله لها من يسمعها نغمات شعر الفحول من القدماء، ويحتذي حذوهم، حتى تكون حياتهم متصلة بسلسلة محكمة العقد مع حياة أجدادهم تبعا لقاعدة (كل خير في اتباع من سلف، وكل شر في اتباع من خلف) فلما ظهر شوقي تلقته على ظمإ" [6].

استطاع حمود أن يحصر ما قدمه شوقي للشعر العربي في شيء واحد هو إحياء القديم، لا بإدخال تحوير وتجديد عليه، بل بإلباسه حلة من جمال خياله ورقة أسلوبه وفخامة ألفاظه، وقوة مادته، وهي أشياء ترجع كلها إلى الشكل، وقد برز شوقي فيها فعلا، غير أن حمودا لم يقل هذا في شوقي إلا لينفي عنه بعد ذلك كل تجديد ويعتبره مقلدا من الدرجة الأولى.

وحري بنا أن نعرف وجهة نظر حمود التجديدية، فهو لا يريد أن يعرض شوقي ومن تبعه من الشعراء، عن الشعر القديم إعراضا تاما، وانما يريد من شوقي أن يتناول السلسلة التي تربطنا بالأجداد فيذيبها بنار التبديل والتغيير والتفنن ويجعلها إناء جميلا، ويصب فيه من بنات أفكاره خمرا حلالا ويقدمه للشاربين عذبا زلالا [7].

فالتجديد عند رمضان حمود، ينحصر في التصرف بشجاعة في القالب القديم، وفي خلق أسلوب جديد يساير روح العصر، وأفكار خاصة تعبر عن شخصية الشاعر ومذهبه في الحياة، وهو ما لم يفعله شوقي في نظر حمود، وإن اعتبره واحدا من فحول الشعر العربي القديم حين يقول شوقي وما أدراك ما شوقي: "شاعر حكيم مجيد في الطبقة الأولى من الفحول البائدة، له غيرة كبيرة على الأدب العربي القديم، ومتمسك به إلى حد التقليد، وعدم الإلتفات إلى جوانبه، وأكثر شعره أقرب إلى العهد القديم منه إلى القرن العشرين، الذي يحتاج إلى شعر وطني قومي سياسي حماسي يجلب المنفعة، ويدفع الضرر، ويحرك همم الخاملين، ويوقظ الراقدين الخامدين خصوصا، والشرق الفتي في فاتحة نهضته الجديدة، فهو يخطو أول خطوة ويقطع أول مرحلة في سبيل الرقي والمدنية العصرية[8] .

ويفصل حمود الجوانب القديمة التي لحق فيها شوقي بالقدماء، فيرى أن الموضوعات الشعرية التي طرقها شوقي _ بما في ذلك الموسيقى واللغة _ كلها تقليد

للقدماء، ويعيب عليه نظمه للقصائد الطويلة في موضوعات قديمة كالرثاء والمديح، ووصف القصور والمراقص، حيث يقول:

"فإن الرثاء والمديح ووصف القصور و(البالات) والمعارضة والافتخار بمن سبق من الأمم البائدة، نحن في غنى عنها ما دام الشرق كله أو جله يئن تحت نفوذ الغرب الثقيل، وما دمنا ننظر إليه نظر العبد لسيده" [9].

وكأن حمود بهذا الموقف يريد أن ينبه إلى عدم صدق شاعرية شوقي، الذي يترك محيطه وعصره ليقول الشعر في أغراض كثر فيها قول الشعراء القدماء.

وموقفه من موضوعات الرثاء والمديح والوصف صحيح، إذا اعتبرنا أن شوقي ومعاصريه كانوا يتناولونها في إطار التقليد، كالمحاكاة والمعارضة، وفي هذا يختلف موقفه عن موقف العقاد الذي يعتبر المديح مثلا موضوعا عصريا إذا ما تناوله صاحبه بصدق، ولم يقصد به إلى النوال والخطوة [10] .

ولم ينكر حمود قدرة شاعرية شوقي، إذ يعتبره من أبدع شعراء جيله على طرق الفنون الجديدة، لو تحرر من التقليد واتبع اللغة المتداولة البعيدة عن الغرابة، وفي هذا يقول " أريد أن أقول أن من يجود بمثل صدى الحرب، وكبار حوادث وادي النيل، والنيل بنفس واحد مع طولها، وقافية واحدة، وأسلوب واحد على نسق واحد، لا فرق بين أول ووسط وآخر القصيدة، لا يتخللها ملل ولا ضعف ولا قصور، لقدير _ وأيم الله _ على أن يدبج بيراعه السيال وفكره الجوال، رويات شعرية دراماطيقية هائلة حماسية متقدة، وطنية عالية، يتضاءل بجانبها شعر "فولتير" و" لامارتين " وروايات " شكسبير" و"هيجو" ولكن بشرط ألا يتولع بغريب الألفاظ وصخورها، حتى لا نلجأ إلى مطارق القواميس في عصر يقال فيه " الوقت ذهب إن لم تغتنمه ذهب" [11].

ففي معرض حديث حمود عن شاعرية شوقي بين التقليد والتجديد، نلمس ظاهرة أخرى يسجلها عليه، وهي أن شعرية هذا الأخير لم تكن صورة حية لعصره، بسبب ما وقع فيه من تناقض صارخ بين شخصيته وما يحيط بها، وبين مذهبه في الشعر، ويوضح حمود ذلك في قوله: "مما يجعلنا حيارى في أمرنا لا نستطيع التمييز بين العصور المختلفة، رغم التواريخ الموضوعة، والبون الشاسع بين أطراف الزمان" [12]. وهذا، لأن مثل هؤلاء الشعراء لا ينطلقون من وجهة نظر خاصة، ولا يعبرون في الغالب إلا عن موضوعات مطروقة بأساليب قديمة .

ويستمر الشاعر متحدثا عن شوقي، معارضا له تارة في بعض القضايا ومؤيدا له في أخرى، إلى أن يصل به الأمر إلى الأسباب والدوافع التي أدت به إلى اتخاذ مثل هذه المواقف التي يحصرها في النقاط الآتية:

_ خدمة الأدب .

_ لم أقصد التنقيص من سمعة الشاعر الكبير، فقدره أعلى منزلة من أن تتناوله يد المتطاول .

_ للبحث في فائدة العظماء فائدة عظمى لا ينكرها إلا متعنت.

_ أبناء المغرب مشغوفون بالتشبث بأذيال أبناء المشرق من عهد بعيد، على الرغم من الحواجز التي بنتها يد الضغط (الإستعمار).

_ مصر مهد العربية الآن ومنبع العلوم والأدب الشرقي، فنحن نحب أن نراها في تقدم مستمر.

_ فتح باب النقد الأدبي لبني جلدة، إذ هو سلطان مملكة الأدب والعلم.

_ أعرب عما يجيش في صدري بغير تمويه ولا كذب، وبغير زيادة ولا نقصان.[13]

إن التجديد الذي يريده حمود هو التجديد في الروح والمضمون، وهو ما لم يتحقق في نظره، وحتى التطور الذي أحدثه شعراء الأندلس في القصيدة العربية عده شيئا يتعلق بالقافية والوزن وحدهما، وهو شيء غير كاف بالمقارنة بما عرفه الشعب الأندلسي حينئذ من تطور وتقدم في جميع ميادين الحياة[14].

وشعراء الموشحات _ في نظر حمود _ لم يتجاوزوا الإطار المادي للقصيدة العربية، ولم يتناولوا موضوعات جديدة تهتم بدرس نفسية الأمة درسا مدققا في ذلك العصر، ولم ترفع الستر عن سر أطوارها العديدة التي تقلبت فيها حاملة لواء النصر والسيادة على إفريقيا وأوربا[15].

ويلاحظ من خلال حديث حمود عن التجديد، أن النقاد في المغرب العربي يختلفون عن زملائهم في المشرق العربي، فإذا كان هؤلاء الأخيرون لا يعيرون الاهتمام للقضايا الوطنية والسياسية والاجتماعية في نقدهم للشعر، ويلحون على العلاقة بين هذا الشعر وبين نفس قائله، فإن نقاد المغرب العربي يولون أهمية بالغة لتعبير الشاعر عن هذه القضايا وعن مشاعره وأحاسيسه الخاصة، التي كان يمر بها شعب المغرب العربي،

فظروف الحياة لهذا الشعب هي التي جعلت حمود وزملاءه يلحون كذلك على الجانب الاجتماعي والوطني في نقدهم للشعر وإلحاحهم على الجانب النفسي.

ومن مظاهر التقليد التي اهتم بها حمود وناقشها في نصوصه وكان له فيها رأيه كذلك، قضية الوزن والقافية، هذه القضية التي كانت مثارا للجدل العنيف بين النقاد والشعراء العرب في الفترة التي عاش فيها حمود، وقد استطاع أن يفصل فيها، حيث يرى، أن القافية أغلال حديدية تكبل الشعر وتطوره، وأن النهضة الأندلسية، وإن حطمت أغلال القافية التي أنّ الشعر تحت ضغطها الحديدي، وأدخلت تحسينات في الوزن المعروف من قبل، لم تتجاوز هذه الحدود المادية[16].

ويحاول حمود أن يبرهن عن صدق قوله وعن الفكرة التي يدعو إليها فيقول: "الشعر تيار كهربائي مركزه الروح، وخيال لطيف تقذفه النفس، لا دخل للوزن ولا للقافية في ماهيته، وغاية أمرهما أنهما تحسينات بديعية لفظية إقتضاها الذوق والجمال في التركيب لا في المعنى، كالماء لا يزيده الإناء الجميل عذوبة ولا ملوحة، وإنما حفظا وصيانة من التلاشي والسيلان" [17].

ويعرف نزار قباني الشعر في العصر الحاضر على منوال تعريف رمضان حمود، إذ يرى، أن الجملة الشعرية عنده " تضرب كالبرق وتختفي كالبرق " [18]. وهو ما يدل على سبق آراء حمود لعصره.

ويضيف حمود مدعما رأيه ومذهبه الفني بدليل تاريخي، وهو أن الشعر في بداية نشأته الأولى، وفي أقدم عصوره لم يعرف هذا النوع من الموسيقى الشعرية المتمثلة في الوزن والقافية، وإنما كان العرب الأميون عندئذ " يحاكون بشعرهم أوزانا تلقوها عن الطبيعة المترنمة، وكانت صالحة لأحتواء ما يختلج في صدورهم النقية من العواطف"[19].

ويعرف حمود الشعر قائلا قد يظن البعض أن الشعر هو ذلك الكلام الموزون المقفى ولو كان خاليا من معنى بليغ وروح جذاب، وأن الكلام المنثور ليس بشعر ولو كان أعذب من الماء الزلال، وأطيب من زهور التلال، فهذا ظن فاسد، واعتقاد فارغ، وحكم بارد، فالشعر كما قال (شابلن Chaplin) هو " النطق بالحقيقة تلك الحقيقة العميقة التي يشعر بها القلب، والشاعر الصادق قريب جدا من الوحي، نعم فهو أعلى منزلة من أن يتناوله هؤلاء الناظمون الماديون عبيد التقليد، إذ لا يدرك كنهه إلا من له فكر ثاقب وعقل صائب

وذوق سليم، يقدر أن يستخرج دره من صدفه وسمينه من غثه، وإن نبش دفائنه بغير هاته المقاييس الثلاث فقد حاول مستحيلا، وطلب أمرا عسيرا "[20].

في هذا الموقف من حمود، ثورة على المقلدين الأتباعيين الذين يعيشون بعيدا عن عصرهم في نظرتهم للشعر وفهمهم له، ففي الوقت الذي تشهد فيه الرومانسية الغربية قمة عصرها الذهبي، فهناك من الشعراء والنقاد العرب من لايزالون يجترون تعريف القدماء للشعر، رغم الفرق الشاسع بين عصرهم وعصر هؤلاء، فهم لم يضيفوا شيئا على ماقاله قدامة بن جعفر في الشعر، من أنه الكلام الموزون المقفى، ولم يكتفوا بجمودهم هذا، بل راحوا يناهضون ويقفون أمام كل بادرة من بوادر التجديد، مما دفع حمود إلى أن يصفهم بعبيد التقليد وأعداء الإبداع الفني الجديد.

ويرى حمود من خلال ماسبق، أن الشعر لايستطيع قوله إلا من توفر له – حسب رأيه– الفكر الثاقب، والعقل الصائب، والذوق السليم، وهي مزايا قد لاتتوفر حتما عند أولئك الذين هاجمهم من الشعراء الجزائريين، واعتبر كلامهم مجرد كلام عادي، لايطرب سامعا ولايحرك ساكنا.

ثم يعود حمود من جديد ليؤكد ارتباط الشعر بالشعور، فيقول:" الشعر مسطر بريشة الشعور على صحائف لغات الأمم الخاصة بها، سواء كانت متمدنة أو متوحشة، ولايختص بالأولى وحدها، بل ربما انتشر بين أفراد الثانية أكثر منه في تلك، فهو يترعرع مع الإنسانية في مهدها، وينمو تدريجيا على قدر القوة الفطرية، والقابلية العقلية فيها، فهو ناموس عام تدخل تحت تعاليمه جميع الكائنات "[21].

ويضيف متحدثا عن الشعر، موضحا أن الشعر كامن في نفس الإنسان لايظهر إلى الخارج إلا عن طريق الاحتكاك والممارسة، فيقول:" الشعر كامن في أعماق نفس الإنسان كمون النار في الحجر، تظهر آثاره للخارج بالاحتكاك والممارسة، وقد يشعر العامي الجاهل الأمي، ويكهرب النفوس بشيطانيته ويترك أثرا مبينا في نفسه"[22].

فالشعر كما يرى حمود، ينبثق من نفس الإنسان انبثاقا، لأنه ينبع من نفس متقدة وروح ملتهبة، وقلب مملوء إحساسا وشعورا فيلقى رواجا كافيا في أسواق الأفئدة والصدور.[23]. فالشاعر لايعتمد على العروض والقوافي وحدها، حين "ينمق كلامه تنميقا ويزوره تزويرا، فيرسله مع بريد التكلف والركاكة ... فهو لايتجاوز الآذان ولا يساوم بأبخس الأثمان "[24].

فمصدر الشعر إذن النفس والروح والقلب، ومادته الإحساس والشعور، وهو لايظهر إلى الخارج، إلا في حالة يقظة الشعور والإحساس، وهذا الأخير لايتم لدى الشاعر، إلا بالتجربة والممارسة، ومن هنا يتضح إلى أي مدى يحتاج الإنسان إلى حواسه، وخاصة حاستي السمع والبصر.

إن إيمان حمود بالموهبة الشعرية، وبضرورة الإحساس والشعور في العملية الإبداعية دفعه إلى أن يحذر الأدباء والشعراء المنشئين من التكلف في نظم الشعر، لأن الشعر ليس بصناعة ولا بضاعة، ولكنه إلهام وجداني ووحي ضمير، وما النحو والصرف والبلاغة والعروض إلا معارف ثقافية لاتجعل من الإنسان شاعرا، إذا لم يكن في نفسه وازع وميل نحو الشعر ولذة روحانية لسماعه، تكاد تنسيه نعيم الدنيا وما فيها، والإنسان الذي لايراعي هذه الشروط، فقد ضيع وقتا نفيسا وعمرا ثمينا، ولم يجن في النهاية إلا الخزي والعار[25].

وهذه النظرة من حمود للشعر على أنه إلهام وموهبة لاتمثل جديدا، فقد تناولها النقد الغربي منذ ظهور الرومانسية تحت اسم "النبوءة" في الشعر، كما تناولها النقد العربي القديم تحت اسم "عبقر" أو "شيطان الشاعر"، ولعل ما شغل حمود في هذه القضية اعتبارها مقابلا لقضية الصنعة في الأدب، والتي تذهب ببعض الأدباء أحيانا إلى الافتعال والتصنع.

ولهذا يقول حمود، إن الشعر هو النطق بالحقيقة العميقة الشاعر بها القلب، والشاعر الصادق قريب من الوحي.[26] إن الحقيقة التي يقصدها حمود هنا هي أثر من آثار الشعور، وليست نتيجة للتفكير المنطقي المتعارف عليه، وهذا الشعور ليس عملا يمكن أن يقوم به أي إنسان، بل هو إلهام تولده الطبيعة في نفس الشاعر، ورمضان حمود دقيق في موقفه، فهو لايقول أن الشعر وحي، كما يطلق عليه الكثير من النقاد، بل يكتفي بالقول بأن الشاعر الصادق (قريب من الوحي)، وهذا التحفظ من حمود يعود – فيما أعتقد – إلى قوة وازعه الديني.

وإذا كان الشعر بالمفهوم الذي قدمه حمود، فليس على الشاعر أن يجهد نفسه في البحث عن موضوعات شعرية، أو حقائق معينة كما يقول، وإنما يكتفي بتصوير ما في نفسه من شعور صادق أو مايسميه هو وحي الضمير وإلهام الوجود.

فالموهبة الشعرية إذن –كما يراها حمود– ليست نتيجة من نتائج التعليم أو الثقافة الشعرية، بل هي طاقة مخفية مكنونة في الذات، تولد مع ميلاد الإنسان، وتظل كامنة فيه

كمون النار في الحجر، لاتظهر إلا بالتجربة، على أن الموهبة وحدها لاتكفي في العملية الإبداعية، وإنها وحدها لايمكن أن تجعل من الشاعر شاعرا، اللهم إلا إذا تجاوز دائرة الإنسان إلى دائرة سائر المخلوقات، فذلك أمر آخر، أما أن يكون الشعر، فلابد من الثقافة بصورة عامة، والثقافة الشعرية بصورة خاصة، لأن الشعور مهما كان صادقا وأصيلا، فلا يمكن أن يتحول من ذات صاحبه إلى ذوات الآخرين، بطريقة مؤثرة، إلا إذا تجسم هذا في عمل متكامل شكلا ومضمونا.

نظر حمود إلى الشكل على أنه عنصر ثانوي، لاتأثير له في الشاعرية السامية، ويعتبر الوزن والقافية نظاما يفرض على الأحاسيس التي تختلج في نفس الشاعر، وهما يشكلان قالبا جاهزا تصاغ فيه المشاعر، لتظهر في شكل فني خاص، تتحقق فيه النغمة الموسيقية، وهو بهذا الرأي يذهب في منحى الاتجاه الرومانسي، الذي يتجه أصحابه إلى القول بوحدة الشكل والمضمون، لأن الشكل "صادر من التجربة الحدسية للفنان، فليس هو الشيء الخارجي من العمل الفني، وإنما هو تابع لجوهر ذلك العمل، وهو ملازم للوضع العاطفي عند الفنان، متحد معه، وليس قالبا جاهزا يصب فيه المحتوى، وهذا الرأي هو الذي اتخذه "كولرج" أساسا لفكرته في الخيال – أو القوة الخالقة – وفي الشكل الفني، معتمدا في ذلك على ماجنح إليه "شلنج" الذي قال بوجود شيئين هما الشكل والجوهر، وقد يتأذى الجوهر لو كان الشكل مفروضا عليه من الخارج، وإنما الحق أن الشكل يفيض عنه ويتجسم من داخله، وكان "شلنج" يتصور أن هناك صراعا، فالجوهر يريد أن يمتد وينطلق، فيأتي الشكل بقسوة، ويضع حدودا للامحدود ووظيفة الشكل في هذا المقام أصيلة ضرورية، لأن اللامحدود لايمكن إبرازه دون حدود، ولابد من هذه القسوة في الشكل من أجل ذلك"[25].

إن عنصري الوزن والقافية اللذين أشار إليهما حمود واعتبرهما مجرد تحسينات لفظية اقتضاهما الذوق والجمال في التركيب لا في المعنى، ليس إلا جزءا من الشكل الفني، وليس الشكل كله، ثم إن هذا الفصل بين الشكل والمضمون فصل مفتعل، لأن الشكل " هو الواجهة والسياج الخارجي للتكوينات الفنية والكيان والتركيب الداخلي لهما، من أجل خدمة التعبير، ووظيفة الشكل بالدرجة الأولى هي الإعلان عن مضمون العمل الفني بطريقة تشرح وتساعد على إبراز الإحساس الجمالي للقطعة الأدبية والفنية، بغية توضيح حقائق الحياة، وحقيقة الأحاسيس والمشاعر "[26].

وفي اعتقادي أن الشاعر مهما أوتي من موهبة وثقافة شعرية، عليه أن يخضع- في نظم الشعر- إلى قواعد العملية الإبداعية، فعندما يختار بحرا من البحور الشعرية، ويحس أن نغمته توافق حالته النفسية، ينقل ساعتها هذا النظام الموسيقي، من نظام خارجي إلى نظام داخلي، يمتزج امتزاجا حقيقيا بمعطيات الفكر والشعور، ويصبح عنصرا من عناصر التوصيل.

وحمود الذي يرى أن الشعر أثر من آثار الإلهام والموهبة – كما سلف – يضع الشاعر في منزلة أسمى لاتمتد إليها يد إنسان، وله في هذا قصيدة يربط فيها بين الشعر وبين الطبيعة يقول فيها:

فقلت لهم لما تباهوا بقولهم ألا فاعلموا أن الشعور هو الشعر
وليس بتنميق وتزويق عارف فما الشعر إلا مايجود به الصدر
فهذا خرير الماء شعر مرتل وهذا غناء الحب ينشده الطير
وهذا زئير الأسد تحمي عرينها وهذا صفير الريح ينطحه الصخر
وهذا قصيف الرعد في الجو ثائر وهذا غراب الليل يطرده الفجر
فذاك هو الشعر الحقيق بعينه وإن لم يذقه الجامد الميت الغر[27]

إن هذا النص يدل دلالة واضحة، على الفصل بين الشعر الحقيقي -كما يراه حمود- وبين محاولة المتكلفين الذين يعتمدون على الوزن والقافية فيما ينظمون، دون بيان أثر الإلهام في فن الشعر.

وتركيز حمود على أن الأدب صورة لنفس الأديب ومشاعره، جعله يعتبر ما جاء عن طريق الصنعة أوالتقليد في الفكرة أو الشكل شيئا بعيدا عن الفن الرفيع، وكان من الطبيعي أن يجره هذا الموقف في آخر الأمر، إلى أن يفرق بين المشاعر والأفكار الحقيقية التي ينبغي أن تكون مادة للأدب الرفيع – وهي مشاعر الأديب نفسه- وبين أهواء العامة ممن يرصفون الكلمات في قالب موزون مقفى.

وينتقل حمود في سلسلة مقالاته عن «حقيقة الشعر وفوائده» إلى الحديث عن اللغة، وأول مايلفت الانتباه في رأيه هنا، أنه لايستريح إلى اللغة القديمة، ولا إلى الأساليب المعقدة التي يكتنفها بعض الغموض من خلال تعمد الشعراء الرجوع إلى استعمال بعض الاستعارات الصعبة والألغاز المبهمة فيقول:" لايسمى الشاعر شاعرا عندي إلا إذا خاطب الناس باللغة التي يفهمونها، بحيث تنزل على قلوبهم نزول ندى الصباح على الزهرة

الباسمة، لا أن يكلمونا في القرن العشرين بلغة امرئ القيس وطرفة والمهلهل الجاهليين "[28].

وموقفه هذا من اللغة، لايعني قبول اللغة العامية بديلا للفصحى، لأن هذا يتنافى مع آرائه وآراء زملائه الذين شنوا حملة شديدة من أجل المحافظة على اللغة العربية، فاللغة – في رأي حمود–هي تلك اللغة البسيطة البعيدة عن الأسلوب المعقد، والتي لايتكلفها الشاعر في التعبير عما في نفسه من أحاسيس، ومن هنا راح يخاطب الأدباء قائلا: " أيها الأدباء الأحداث انبذوا عنكم التكلف والتنطع في اللغة، واخضعوا لصوت الضمير، ولا تقيدوا كتاباتكم بطريقة أحد، مهما كان شأنه وقدره في الأدب ومهما كان بيانه الساحر "[29].

إن رمضان جمود لايريد أكثر من الصدق في التعبير، لأن الالتزام بالصدق سيجنب الشعراء من الوقوع في التكلف، والبساطة في اللغة والأدب كما يقول الدكتور محمد مصايف كانت صفة أساسية يمدح بها الشعراء "[30]. وفي هذا يقول حمود: "

إن التكلف والتعمل هفوة ذهبت بروح الشعر والأنشاد

لو سرحوا الأقلام تجري طليقة لأتت لنا بعجيب الأشياء [31]

كما اهتم حمود أيضا في مقاله بالصورة الشعرية، أو التصوير الشعري، إلا أنه لم يول الاهتمام الكافي للصورة الشعرية باعتبارها عنصرا مساعدا للشاعر على تطوير فنه، وإن كان قد ألح بصفة خاصة على مايشترطه في الصورة الشعرية، أو ما كان يمتدحه في عمل الشاعر من التدقيق في النظر إلى الشيء المصور، لأن التدقيق مما يساعد الشاعر على استيعاب الموضوع، فاعتبر الشاعر والمصور أجيرين للفن والجمال، وفي هذا الاعتبار ما يدل على اهتمام شاعرنا بالصناعة الفنية، إذ أول ما ينتظر من الأجير الإخلاص في العمل وبذل الجهد الأكبر في اتقانه، يقول: "الشاعر والمصور أجيران للفن والجمال، وكلاهما مدين بالإجادة والتدقيق في النظر والبحث، فهذا في المحسوسات، وذاك في المعنويات، فكما أن المصور لايقدر أن يتقن صورته إلا إذا تزود بجانب وافر من الشعور والطاقة، وكأن الشكل أو المنظر الذي يريده أمامه يراه بعين رأسه، فكذلك الشاعر لا طاقة له على امتلاك العقول، والأخذ بأزمة النفوس، إلا إذا أجاد تصوير تلك الوقائع الهائمة، التي تقوم في ميدان صدره، عندما يريد أن يعرب للسامع عن خاطر من خواطره الخاصة أو العامة، كانت لامجرد تنميق وتزوير وتكلف مشين، وتعمل بارد، وكذب فادح، فإن هذا ماينقص من قيمة الشعر والشعراء في نظر الأمة ، ممايزهدها في سماع بنات أفكار الفحول منهم "[32].

ففي هذه المقارنة بين الشاعر والمصور، تأكيد على ضرورة اتقان كل فنان لعمله، ومعرفته بأدواته ومجاله، واستغراقه فيه بكل مافي وسعه من اهتمام وتركيز، في سبيل ابراز عمله على نحو يمكنه من نقل التجربة التي نضجت في عالمه الداخلي إلى العالم الخارجي، حيث يتلقفها الجمهور ويعيشها حية، وكأنه هو الذي أبدعها، وبذلك يكون الشاعر قد نجح في عمله، وتكون القصيدة قد أحدثت الأثر المطلوب، وهذا مالا يبلغه شاعر لم يمتلك أدواته الفنية للتعبير من أفكاره ومواقفه وخلجات نفسه، فيسيئ بذلك للشعر والشعراء والجمهور في الوقت نفسه، ويتسبب في فقدان الثقه – ليس بينه وبين المتلقي فحسب– بل بين المبدع الحقيقي والمتلقي أيضا.

فهو يرى أن المصور إذا احتاج إلى حواس متطورة قادرة على التقاط الجزئيات الدالة، فإن التصوير في المعنويات يقتضي على الشاعر التأمل ومراجعة النفس في الحالات الدقيقة المتشابهة، كما يتطلب منه إجادة العقل الباطن في هضم الصور المادية التي يستند إليها عمل الشاعر في البداية. فالمتأمل في الأشياء وإعادة النظر فيها، والبحث الدقيق في الجزئيات يجنب الشاعر الوقوع في التنميق والتزويق، والتعمل البارد على حد تعبير حمود.

ووصف حمود للشاعر بالمصور ليس جديدا في النقد العربي الحديث، فقد سبق شكري والعقاد إلى هذا عندما شبها ابن الرومي بالمصور.[33]

وعلى هذا فالشاعر لابد له – لكي ينجح في التصوير الشعري– من التدقيق في النظر والبحث والتأني في رسم الصورة، والتمكن من اللغة والأوزان الشعرية والتدقيق في النظر هو السبب الرئيسي المؤدي إلى التأني، وعدم العجلة في رسم الصورة.

ومهما يكن من أمر، فإن الشروط التي تحدث عنها تعد – في اعتقادي– دعوة غير صريحة إلى الصناعة الشعرية، التي لاتتنافى ومبدأ الإلهام الذي نادى به، والصناعة الشعرية هي شيئ آخر غير التكلف الذي رفضه حمود ومن سار في نهجه رفضا قاطعا واعتبره تزييفا للمشاعر والشاعرية.

إن المتامل في آراء حمود حول "حقيقة الشعر وفوائده" يلحظ أنها تثير الكثير من الجدل والنقاش، كالذي أثارته قضية الشعر الحر، فعلى الرغم من دعوته الملحة للأدباء والشعراء أن يتجنبوا– في نظم الشعر– القوالب العروضية كالوزن والقافية، ونفوره شخصيا من هذين القالبين (نظريا) إلا أنه لم يحقق في شعره ماكان يدعو إليه، وبقي جل شعره يخضع للقوالب القديمة، باستثناء قصيدة واحدة هي الأولى والأخيرة في شعره التي

تحرر فيها من القيود التقليدية – على حد تعبيره- وهي قصيدة "يا قلبي" التي نشرها في وادي ميزاب عدد 95، بتاريخ10|8|1928، والتي عدها التجربة الأولى في الشعر الحر كما يتصوره، وبغض النظر عن مدى نجاح أو إخفاق حمود في تجربته الفنية في هذا المجال، فإن الذي يهمنا هو ماتتسم به "آراؤه تلك من عمق وأسبقية حين أثار هذه القضية قبل انتشارها في الوطن العربي بحوالي بعشرين سنة تقريبا" [34].

الهوامش:

1- ينظر د، محمد مصايف، النقد الأدبي الحديث في المغرب العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب،ط2، الجزائر 1984، ص24.

2- جريدة البصائر، السنة2،عدد 211، الجزائر 29|12|1952.

3- مجلة الشهاب، عدد82، الجزائر،2|2|1927،ص6.

4- المصدر نفسه، عدد94، 28|4|1927، ص5.

5- ينظر، موقف العقاد من شوقي في (الديوان)، ج2، مكتبة النهضة، ط3، القاهره 1950، ص 184 وما بعدها.

6- الشهاب، عدد 93، 21|4|1927، ص 4.

7- نفسه، عدد 93، 21|4|1927، ص 4.

8- نفسه، ص 5.

9- نفسه، ص 5.

10- محمد مصايف، جماعة الديوان في النقد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر 1982، ص 168.

11- الشهاب، عدد 93، 21|4|1927، ص 5.

12- نفسه، عدد 93، ص 6.

13- نفسه، عدد 94، 28|4|1927، ص 6.

14- نفسه، عدد 85، 24|2|1927، ص 8.

15- نفسه، عدد 85، ص 8،9.

16- نفسه، عدد 85، ص 8.

17- الشهاب، عدد 82، 3|2|1927، ص 10.

18- نزار قباني، قصتي مع الشعر، منشورات نزار قباني، بيروت 1973، ص168.

19- الشهاب، عدد 82، ص 11.

20- نفسه، عدد 82، ص 8.

21- نفسه، عدد 85، ص 6.

22- نفسه، عدد 82، ص 10.

23- نفسه، عدد 82، ص 10.

24- نفسه، عدد 82، ص 10.

25- إحسان عباس، فن الشعر، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان 1955، ص195، 196.

26- كمال عيد، فلسفة الأدب والفن، وزارة الثقافة والإعلام، سوريا 1982، ص178.

27- الشهاب، عدد 82، 2|2|1927، ص 8.

28- نفسه، عدد 108، 4|8|1927، ص 15.

29- نفسه، عدد 108، ص 16.

30- محمد مصايف، النقد الأدبي الحديث في المغرب العربي، ص 135.

31- الشهاب، عدد 85، ص 8.

32- نفسه، عدد 82، 2|2|1927، ص 9.

33- ينظر ، عبد الرحمان شكري، مجلة الرسالة، 6|2|1939، القاهرة، ص 243.

علامات الترقيم ودلالاتها في نثر نزار قباني

-السيرة الذاتية أنموذجا-

أ/ فيروز رشام

المركز الجامعي -البويرة-

المتصفح لكتب نزار قباني النثرية" خاصة لسيرتيه الذاتيتين « قصتي مع الشعر» و«من أوراقي المجهولة...» ينتبه سريعا لكثرة علامات الترقيم فيها وتنوعها أيضا، حيث يركز استعماله وبشكل مهيمن على علامة لها دلالات خاصة هي النقاط المتتابعة، والتي يجعلها أحيانا نقطتين فقط (..)، وأحيانا أخرى ثلاث نقاط (...). وتأتي بعدها في المرتبة الثانية النقطة والفاصلة، ثم أخيرا علامتا الاستفهام والتعجب.

وظيفة علامات الترقيم هي الإشارة إلى « الحدود بين أطراف جملة مركبة، أو بين جمل مؤلفة لنص ما. وتدل أيضا على علاقات العطف أو الجر بين الجمل المختلفة. هذا من الناحية البنائية التركيبية. أما من الناحية الصوتية فإن علامات الترقيم تمثل تقليدًا اصطلاحيًا للتدليل على الخط البياني للصوت»[1].

إنّ علامات الترقيم في العربية مستحدثة ومنقولة عن الغرب، وهذا لا يعني أن «متن العربية يفتقر في مبناه إلى مثل هذه العلاقات البنائية - المنطقية التي تمثلها ظاهريًا علامات الترقيم»[2]، والتي تتمثل في العلامات العشر الآتية:

الفاصلة (،) – الفاصلة المنقوطة (؛) – الوقفة أو النقطة (.) – الاستفهام (؟) – التأثر (!) – النقطتين الفوقيتين (:) – النقاط الثلاث المتجاورة علامة على الحذف (...) – الشرطة أو الوصلة (-) – علامة التنصيص (« ») – القوسين (( ))[3].

تعد النقطتان المتتابعتان أهم علامة ترقيم استعملها نزار قباني في كتاباته النثرية. وكما هو واضح فإنّ مجامع اللغة العربية لم تصنّف هذه العلامة ضمن علامات الترقيم، ولم تحدّد لها مهمة معينة أو دلالة خاصة.

ينوّع نزار قباني في الجملة الواحدة وفي الفقرة الواحدة، بين هذه العلامات الثلاث: الفاصلة، النقطة، والنقاط المتتابعة، وذلك بشكل يجعلها تخلق إيقاعًا مميزًا يفرض على القارئ نمطًا خاصًا من القراءة:

« كانت الأشياء لا عمر لها بين يدي. كانت كلّها
هشّة وسريعة العطب..
الدمى لا تقاوم. قطارات الطفولة لا تقاوم.
كراسات رسوم الأطفال، الأقلام، الكتب الملونة،
الدفاتر المدرسية، لا تقاوم.. حتى كأن حجرة طفولتي
هي مقبرة الأشياء المستهلكة.. »[4].

والملاحظة الأخرى التي لا بدّ من الإشارة إليها، هي أنّه قلّما ينهي الجمل بنقطة واحدة، وهذه ظاهرة عامة وشائعة في كتاباته، حيث تنتهي جلّ جمله بنقطتين متتابعتين، كما يعوّض بهما الفاصلة في أحيان كثيرة، وهذا ما نجده في قوله:

« الرسم! ربما كان هو قدري..
وغرقت سنتين أو ثلاثا في قوارير اللون والصباغات
والأقمشة. رسمت بالماء، وبالفحم، وبالزيت..
رسمت أزهارًا.. وثمارًا.. وبحارًا.. ومراكب..
وغابات.. وشواطئ.. ونساءً عاريات..
لم أكن رسامًا رديئًا.. ولكنني لم أكن أيضًا
رسامًا جيدًا.. »[5].

حين نحاول فهم ما يمكن أن تضفيه هذه الإشارة داخل النص، تواجهنا مشكلة كبيرة. فإذا كان النحويون واللغويون قد حددوا دور النقطة في إنهاء الجملة دلالة وتركيبًا، والفاصلة في تنظيم الأجزاء داخل الجملة الواحدة، فإنّهم لم يحدّدوا للنقطتين المتتابعتين مهمة خاصة. ثمّ إنّ هذه الإشارة لم تكن تشكل في كتابات القدامى ظاهرة شائعة؛ كانت ترد نادرًا دون أن تلفت انتباه أحد. لكن في الأدب المعاصر، شعرًا ونثرًا، أخذت هذه العلامة مدلولاً ووضعًا خاصًا داخل النصوص.

يبيّن التأمل في هذه الإشارة أنها في الواقع تقول ما لا يقوله الكاتب. إنّها تحيلنا إلى كل الدلالات والمعاني التي يمكن أن تجرها الجملة، فاتحة بذلك آفاقًا للتأويل والتصوّر والإضافة عند القارئ.

« كان التراث في مفهوم مدينتنا، ضريحًا من الرخام
لا يُسمح بتجميله أو ترميمه، وسكة حديدية تمتد
باتجاه واحد من محطة الجاهلية.. حتى محطة القرن
العشرين.
المحطات هي هي.. والوقفات هي هي.. وأسماء
المسافرين هي هي.. وحقائب المسافرين هي هي..
خمسمئة سنة.. والركاب محبوسون في مقاصيرهم
الخشبية غير المريحة.. لا يملكون صعودًا ولا نزولاً..
حتى أصبحوا جزءًا من القطار.. وجزءًا من رحلته
المضجرة.. »[6].

إنّ النقطتين المتتابعتين في هذه الجمل جزء من الصورة والدلالة معًا، لأنهما تفتحان النص على فضاءات واسعة وتأويلات عميقة. فالنقطتان بعد "خمسمئة سنة" توحي إلى أنّ ما يقصده هنا ليس المدة الزمنية بالضبط، بقدر ما يريد الإحالة إلى طول المدة. ولو وضع في مكانها نقطة أو فاصلة، لفُهم أنّ هذه المدة هي المقصودة، في حين هي مجرد إحالة.

إنّه يترك المجال مفتوحًا ليضيف القارئ ما تبقّى. فقراءة جملة أو كلمة تتبعها نقطتان، إشارة إلى أن ثمة شيئًا لم يقله الكاتب، وأنه موجود هنا قريبًا فقط، وما على القارئ إلا أن يستدرج هذا المضمر. مع أنه ليس من الضروري أن يكون المضمر المُضاف نفسه عند كل القراء.

تتماشى هذه الإشارة وطبيعة الصوَر التي يوظفها نزار قباني في نثره، خاصة وأنه يعمد كثيرًا إلى التشبيه والتشخيص. ولأن الدلالة التي يريد إيصالها لقارئه هي دائمًا دلالة ثانية ينتجها سياق النص، فإنّه من الضروري ترك الجملة مفتوحة. والنقطتان المتتابعتان أكثر علامات الترقيم مناسبةً لذلك، وأي جملة أو فقرة من سيرتيه يصح فيها هذا القول:

« كثيرات من النساء ذهبن من حياتي كما أتين.. ولم
يتركن وراءهن حرفًا.. ولا فاصلة.. »[7].

أما النقاط الثلاث المتتابعة، فيجعلها عادةً في نهاية الجملة أو الفقرة، خاصة عندما يكون في حالة استشهاد. فهو يحب تأكيد ما يذهب إليه بالأمثلة الكثيرة، لتتوالى بذلك مختلف المشاهد والصور عن موضوع واحد. فيحتفظ بوضع النقطتين المتتابعتين داخل الجمل والفقرات، ويُبقي الثلاث نقاط كآخر إشارة في آخر الجملة أو الفقرة.

ويمكن ملاحظة ذلك في هذه الفقرة التي يتحدث فيها عن لغة الشعر التي يريد أن يكتب بها:

« لغة لها طعم القرفة، والياسون، والقهوة المغلية
بحبّ الهال...
لغة تدق على أبواب الجيران.. وتسهر معهم،
وتلعب الورق معهم، وتغني معهم، وترقص معهم،
وتأكل البقلاوة وحلاوة السمسم معهم...
لغة تخلع نعليها وتجلس على الأرض.. لا على
مقعد وثير من طراز لويس السادس عشر...
لغة تتكحل بها النساء.. وتتجمل بها العرائس..
ويشربها الأطفال مع الحليب قبل الذهاب إلى
المدرسة... »[8].

أو كما في قوله:

« كنت أتنفّس شعراً.. وأتكلم شعراً.. وأنام
شعراً.. وأستيقظ شعراً.. وأشرب قهوتي ممزوجة
بالشعر.. وحبّ الهال... »[9].

وكما هو الأمر أيضاً في هذه الفقرة التي تتوالى فيها هذه العلامة:

« كنت أرفض أن أكون نسخة بالكاربون لأي شاعر
آخر.. ففي العالم متنبي واحد.. و وودثورث
واحد.. وفاليري واحد.. وبابلونيرودا واحد.. وكل
نسخة أخرى تظهر في السوق لهؤلاء المبدعين.. هي
نسخة مزورة... »[10].

ومن بين علامات الترقيم التي يستعملها أيضاً من حين إلى آخر، علامتي التعجب (!) والاستفهام (؟)، خاصة وأنه يحب إثارة الأسئلة وصنع الدهشة. مع أنّ السؤال عنده لا يأتي دائماً لغرض الاستفهام، ففي أكثر الأحيان يستعمله للإحالة على التعجب والدهشة أو المفاجأة. حيث يكتفي أحياناً بوضع علامة واحدة، ويعمد إلى تكرارها مرتين أحياناً أخرى، أي على شكل (!!) أو (؟؟).

يقول في "قصتي مع الشعر":

« كيف يمكنني أن أكون موضوعيًا حين أكون أنا
الموضوع ؟ وكيف يمكن أن أحدثكم عن مساحة جرحي
حين أكون أنا الجرح؟.»[11].

اكتفى هنا بعلامة واحدة، وسنرى من خلال الأمثلة الآتية كيف يعمد إلى تكثيف الدلالة من خلال تكرار العلامة مرتين:

« كما أنني لم أسع للحصول على مقعد دائم في
مجمع اللغة العربية، لأنني أؤمن أن اللغة يصنعها
الشعراء، لا النظّامون، والنجارون، وإسكافيو
الشعر!!.. »[12].

لا شك أن تكرار العلامة أكثر لفتًا للانتباه من العلامة الواحدة، وهو بذلك يستخدمها لتساهم في تعميق الدلالة وتوسيعها. إنّها تؤثر وبشكل مباشر على حدة الإثارة المقصودة، حيث تضاعف الأثر، وتركز على حالة الدهشة أو المفاجأة أو التأثر، سلبًا وإيجابًا.

وهذا ما يمكن أن تحسّسه في قوله عن الناشرين في لبنان:

« فإنّ هؤلاء الناشرين أميون بالوراثة،
ولا يعرفون إذا كان الكتاب العربي يقرأ من اليمين..
أم يقرأ من اليسار؟؟
إنّهم مجموعة من الضباع، تأكل كل ما في طريقها
من كتب، وورق، وكرتون، ومطابع، وأدباء..
وشعراء.. وروائيين.. وحقوق تأليف!! »[13].

رغم كون علامات الترقيم هذه إشارات غير لغوية، فإنّها بشكل من الأشكال أسهمت في إنتاج الدلالة وتوجيهها على الأقل بشكل إيحائي. ويبقى الشائع في كتابات نزار قباني

خاصة في سيرتيه، أنه يوظف النقطتين المتتابعتين بشكل مُلح ومتكرر، مع استعماله من حين لآخر النقطة والفاصلة وعلامتي التعجب والاستفهام. فلا تكاد تخلو فقرة أو جملة من نصوصه، من هذا التوزيع والتنويع في علامات الترقيم، مع التركيز على علامة خاصة هي النقطتين المتتاليتين والتي تعد إشارة فتح للدلالات لا إشارة غلق. وهي علامة لم يحدد لها موضع معين داخل النص، حيث يضعها في أغلب الأحيان مكان الفاصلة أو النقطة.

إنّ النقطة علامة تحدّ وتُنهي دلالة الجملة عند الإشارة، في حين النقاط المتتالية لا تكبح جموح الدلالات التي ترد إلى ذهن القارئ. بالعكس فهما تفتحان الجملة الواحدة على فضاء من المعاني المتدفقة وغير المنتهية، وتحيلان إلى أن الدلالة الظاهرية التي تحملها الجملة ليست سوى دلالة سطحية وأولى، وعليه فإن الأهم والمقصود هو ما لم يقله النص. أي ما سيضيفه القارئ بعد استنطاقه لهذه العلامة (أي النقطتين المتتاليتين).

ما يُستنتج هنا، أن علامات الترقيم في سيرتي نزار قباني، والمتمثلة خاصة في النقاط المتتابعة، تلعب دورين بارزين في النصوص وهما:

1 – تجعل الجملة الواحدة تحمل دلالات كثيرة، حاضرة وخفية في آن واحد، مما يجعل النص منفتحًا على مختلف المعاني التي يكتشفها القارئ.

2 – تخلق إيقاعًا خاصًا وبارزًا جدًا داخل النص، مما يستوجب نمطًا خاصًا من القراءة، والتي تقترب في كثير من الأحيان من القراءة الشعرية.

ضف إلى ذلك أنّ الكاتب أراد الحفاظ على الانسياب الإيقاعي داخل النصوص، مما جعله لا يستعمل كثيرا النقطة والفاصلة، لأنهما تشترطان على البناء الصوتي "وقفة" صغيرة أو طويلة، فعوضهما في أكثر الأحيان بالنقطتين المتتاليتين لأنهما الأنسب لذلك.

الهوامش:

*- لنزار قباني خمسة عشر (15) كتابا نثريا، خاض فيها في فنون نثرية شتى هي: السيرة الذاتية، المقالة، المسرحية، الخاطرة، الرسالة، وقصيدة النثر، إضافة إلى حواراته الصحفية التي جمعها في كتب، وأيضا المقدمات النثرية التي كان يلقيها في بداية أمسياته الشعرية.

1- شربل داغر، الشعرية العربية الحديثة: تحليل نصي، دار توبقال، الدار البيضاء، ط 1، 1988، ص 24.

2- نفسه، ص 24.

3- هذه هي علامات الترقيم التي أقرّها مجمع اللغة العربية بمصر سنة 1932.

ينظر: شربل داغر، الشعرية العربية الحديثة، ص 23، 24.

4- نزار قباني، قصتي مع الشعر، منشورات نزار قباني، بيروت، ط9، 2000، ص 58.

5- نفسه، ص 59.

6- نفسه، ص 66.

7- نفسه، ص 138.

8- نزار قباني، من أوراق المجهولة...(سيرة ذاتية ثانية)، منشورات نزار قباني، بيروت، ط1، 2000، ص 35.

9- نفسه، ص 87.

10- نزار قباني، قصتي مع الشعر، ص 82.

11- نفسه، ص 25.

12- نزار قباني، من أوراقي المجهولة...، ص 40.

13- نفسه، ص 98.

سيميائية الإيقاع

قراءة في شعر صلاح عبد الصبور

الأستاذة صبيرة ملوك

المركز الجامعي –البويرة–

لا يمكن اعتبار الإيقاع مكونا مستقلا عن بقية مكونات الشعر، تلك المكونات التي تتلاقى وتتفاعل لتصب في الدلالة والدلالة التي نقصدها ليست الدلالة الحرفية، وإنما هي الدلالة التي أشار إليها ريفاتير حين قال: " الشعر يقول شيئا ويعني شيئا آخر "[1]

ولقد سبق لجون كوهن أن بين " أن حدث " التشعير" يتم على مستويين في اللغة صوتي ومعنوي، والمستوى المعنوي دون شك مميز والدليل إن قصيدة النثر موجودة من الناحية الشعرية في حين أن الشعر الحرفي (المعتمد على تناسق الكلمات فقط) Lettriste لا وجود له إلا من الناحية الموسيقية... إن الوزن هو وسيلة لجعل اللغة شعرا ... فالوزن... لا وجود له إلا باعتباره علاقة بين الصوت والمعنى وهو إذن بناء صوتي – معنوي." [2] وهذا يعني أن فعل التشعير يحدث بفضل تفاعل الصوت (ونحن سنوسع هذا الجانب لنجعله يشمل كل المظاهر الإيقاعية الممكنة) والدلالة، وهكذا فإن القافية، مثلا، لا تظهر وظيفتها الحقيقية إلا إذا وضعت في علاقة مع المعنى[3]، وذاك أن " القافية تقلب توازي الصوت والمعنى الذي ينبني عليه قانون" تأمين الرسالة التي تحملها الكلمات "، ومرة أخرى فإن كل شيء يتم كما لو أن الشاعر يبحث – على عكس ما تقتضي قواعد التواصل الطبيعي – على زيادة نسبة مخاطر الغموض ".[4] ويقرر كوهن أخيرا أن " الصوت الذي لا يستخدم في اللغة إلا على أنه ملمح تمييزي، يستخدم في الشعر في الاتجاه المعاكس تماما".[5]

والقضية نفسها يتناولها باحثون آخرون، ومنهم جوال غارد تامين وموليتو اللذان يقرران أنه بالإيقاع يتمكن الشعر من الانفتاح على المضامين الثقافية [6]، ومعنى هذا أن

هناك وشائج تربط بين مختلف مستويات النص الشعري ومنها مستويا الإيقاع والدلالة، وهذا الأمر هو ما يثيره يوري لوتمان في كتابه "تحليل النص الشعري "حين يصرح أن " التنظيم الفونولوجي للنص لا يخلو من مغزى مباشر وذوي دلالة " [7]، كما أن "البنية الصوتية للنص تشكل مستوى من العلاقات الفوقية بحيث يعكس نفس الطابع الذي تتميز به البنية الدلالية"[8]

ومن ناحية أخرى نجد هنري ميشونيك يعترف بأن الجانب الدلالي يتوزع على كامل كيان النص، فلا يستأثر به مستوى دون آخر، يقول في هذا الصدد: وما أسميه الدلالية القيم الخاصة بخطاب وخطاب واحد . وهذه السمات يمكن أن تتموضع في جميع مستويات اللغة : نبري، وزني، معجمي... [9]

وفي النقد العربي الحديث كان الإلحاح على مسألة دلالية الإيقاع شديدا، ومن ذلك ما قام به نعيم اليافي في إطار دراسته للصورة في الشعر العربي الحديث . فهو يعتبر " الإيقاع شطير الصورة في تكوينه لبنية النص الشعري الجمالية والدلالية واسما إياها بـ" علاقة تنضيد ".[11]

أما محمد بنيس فيشير إلى أن الإيقاع في التصور الحديث يضطلع بوظيفتين : بنائية ودلالية، فمن خلال الوظيفة الأولى يتحكم الإيقاع في بناء عناصر الخطـــاب ومكوناته ضمن تنظيم يجعل من ذلك الخطاب خطابا مستقلا عن غيره من الخطابات . أما الوظيفة الثانية (الدلالية) فهي تترتب عن الأولى وتلازمها " فبناء الإيقاع لنسق الخطاب بناء لدلاليته ولطريقة إنتاج معناه".[12] وقريب من هذا توجه عز الدين إسماعيل الذي ينظر إلى موسيقى القصيدة في ضوء مضمونها [13]

كما أن الناقد محمد مفتاح يعتبر الإيقاع "مادة تتشكل بحسب مقصدية الشاعـــر واجتماعيته .... وبحسب مقصدية المحلل (واجتماعيته أيضا)" [14]

وإذا كان هؤلاء النقاد قد أشاروا إلى دلالية الإيقاع بشكل عام فإن علي يونس يتوقف عند وقائع إيقاعية محددة ليؤكد دلاليتها، فهو يرى " أن الربط بين الزحافات والعلل من ناحية، والمعنى من ناحية أخرى مبدأ صحيح بوجه عام فلا يصح النظر إلى الموسيقى أو إلى عنصر من عناصرها بمعزل عن المعنى،" [15] كذلك يلح الباحث على أن التدوير يجب أن يكون في خدمة المعنى، أي "أن يتطلب محتوى القصيدة هذا التدوير ".[16] وعموما يمكن

القول أن " كـــل الـدراســات العربية والغربية تؤكد ارتباط المستوى الصوتي بالمستوى التركيبي والدلالي. "[17]

وكل ما سبق يؤدي بنا إلى نتيجة مؤداها أن الإيقاع مكون أساسي من مكونات النص الشعري، بيد أنه ليس مكونا مستقلا، ولا يستطيع أن يكون كذلك، فهو يتحرك ضمن شبكة من العلاقات مع المكونات الأخرى، ومنها الدلالة. لأن تلك المكونات في تحول مستمر، فإن الإيقاع نفسه يظل متحولا وديناميا.

وسنقوم باستثمار ما سقناه أعلاه من خلال نماذج شعرية منتقاة حسب ما تمثله من التشكلات الإيقاعية المختلفة:

نموذج1:

أحس أني خائف
وأن شيئا في ضلوعي يرتجف
وأني أصابني العي، فلا أبين
وأنني أوشك أن أبكي
وأنني،
سقطت،
في،
كمين[18]

في هذا المقطع الشعري نلاحظ ورود الهمزة ثلاث عشرة (13) مرة في خمسة أسطر، بمعدل 2.5 (مرتين ونصف مرة) للسطر الواحد وقياسا إلى الأصوات الأخرى نلاحظ أن السيطرة كانت للهمزة في هذا المقطع . وإذا عدنا إلى صفة هذا الصوت وجدنا أنه صوت مهموس، وصفة الهمس هذه تنسجم في الحالة المميزة للمقطع، وهي حالة الهمس والبوح، أو هي – بعبارة أخرى – بوح مهموس، ذلك أن كل شيء يتم في همس، فالشاعر يحس بالخوف (حالة داخلية)، وأن شيئا يرتجف داخله، وأنه أصابه العي (حالة ذهنية داخلية)، وهو على وشك البكاء، أي أنه لم يبك بعد (حالة داخلية أيضا).

وهكذا نرى أن سيطرة صوت الهمزة ليست سيطرة اعتباطية، بل أن هذا الصوت يقوم بوظيفة دلالية إضافة إلى وظيفته الإيقاعية،بيد أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فالمقطع الشعري يتضمن دلالة أخرى تتمثل في حالة المجابهة الضمنية بين المتكلم (في المقطع الشعري) وبين الحالات السلبية التي يعيشها . ومن الجانب الصوتي نجد أن هناك صوتا آخر يسيطر على المقطع، وهو يتعدى في عدد مرات وروده صوت الهمزة، ونعني به صوت النون الذي يرد سبع عشرة (17) مرة . ولعل هذه المجابهة الصوتية تعتبر تمثيلا لحالة المجابهة المشار إليها آنفا،خاصة وأن صوت النون يتميز بصفات نقيضة لصفات الهمزة، فهو صوت مجهور.

ومن ناحية ثالثة واعتمادا على صفات الصوتين يمكن اعتبار صوت النون (باعتباره مجهورا) ممثلا لعملية البوح التي تتم عادة بجهر، أما صوت الهمزة فيمكن اعتباره ممثلا لمرجعية ذلك البوح، وهي مرجعية تتعلق بالداخل أساسا.

نموذج2:

لاشيء يعينك ...لاشيء يعينك
لاشيء يعينك ...لاشيء يعين
لاشيء يعينك لا شيء
لاشيء يعينك
لاشيء
لا...[19]

أول ظاهرة إيقاعية تستوقفنا في هذا النموذج هي ظاهرة التكرير بالحذف، الذي يعتبر أيقونا [20] يمثل الدلالة خير تمثيل . فعلى مستوى الدلالة هناك الأمل الذي يتناقص تدريجيا، وعلى مستوى الشكل الكتابي(أو صورة السطح الخارجي كما يسميها نعيم اليافي) نلاحظ أن عناصر التركيب تتهاوى شيئا فشيئا حتى لا يبقى في السطر الأخير سوى عنصر واحد (حرف النفي "لا") وهكذا فإن الشاعر "يبتدع...جملة واحدة مباشرة تتناقص، فتلغي

داته وهي تمثل بصريا ودلاليا تآكل شاعريته،... تصور أيقونيا فراغ العالم من حوله. ووحدته التي تكاد تنفي وجوده في ذروة تلاشيه ".[21] إن كل ذلك يتم على النحو الآتي:

س[1] ـــــــــــــ تام العناصر

س[2] ـــــــــــــ سقوط المفعول به (الكاف)

س[3] ـــــــــــــ سقوط الفعل والمفعول به، والنقاط المتتابعة.

س[4] ـــــــــــــ سقوط الجملة المكررة كلها (لا شيء يعينك)

س[5] ـــــــــــــ سقوط الفعل والمفعول به، إضافة إلى الجملة المكررة

س[6] ـــــــــــــ سقوط عناصر التركيب باستثناء أداة النفي (لا).

والتناقص التدريجي المشار إليه أعلاه يطال الصور العروضية أيضا، ويظهر ذلك من خلال التحولات المختلفة التي تعتري البنية الوزنية لكل سطر شعري:

س[1] : |0|0 |||0 |||0 ||0| |0|0.

س[2] : |0|0 |||0 |||0 ||0| |00

س[3] :|0|0 |||0 |||0 |00

س[4] : |0|0 |||0 |0

س[5] : |0|00

س[6] : |0

من ناحية أخرى، وفيما يخص الصور العروضية، نلاحظ أن طبيعة الصور في هذا النموذج تتلاءم مع نفسية المتكلم، التي هي نفسية مضطربة بعيدة عن الاستقرار، فقد جاءت الصور متغيرة لا تتخللها أية صورة عروضية ثابتة، وهكذا يبدو الإيقاع ذا فاعلية كبيرة في توليد الدلالة وتعزيزها .

نموذج [3]:

أبحث عنك في مفارق الطرق
واقفة ذاهلة في لحظة التجلي

منصوبة كخيمة من الحرير
يهزها نسيم صيف دافئ
أو ريح صبح غائم مبلل مطير
فترتخي حبالها، حتى تميل في انكشافها
على سواد ظلي الأسير
ويبتدي لينتهي حوارنا القصير[22]

سنقوم بتقطيع هذا النموذج تقطيعا صوتيا وآخر عروضيا، لنتبين توزع المقاطع الصوتية والصور العروضية على الأسطر الشعرية، وعلاقة ذلك بدلالة :

س[1]: ـ ب ب ـ ب ـ ب ـ ب ـ ب ـ

س[2]: ـ ب ب ـ ـ ب ب ـ ـ ـ ب ـ ب ـ ـ

س[3]: ـ ـ ب ـ ب ـ ب ـ ب ـ ب ـــ

س[4]: ب ـ ب ـ ب ـ ب ـ ـ ـ ب ـ

س[5]: ـ ـ ب ـ ـ ـ ب ـ ب ـ ب ـ ب ـ

س[6]: ب ـ ب ـ ب ـ ب ـ ـ ـ ب ـ ب ـ ب ـ ب ـ

س[7]: ب ـ ب ـ ب ـ ب ـ ب ـ

س[8]: ب ـ ب ـ ب ـ ب ـ ب ـ ب ـ ب ـ

بناء على هذا التقطيع يمكننا إبداء الملاحظات الآتية :

1) عدد المقاطع الطويلة هو 47 مقطعا، وعدد المقاطع زائدة الطول يبلغ 4 مقاطع . ولغاية إجرائية سنعتبر النوعين نوعا واحدا فنقول إن المقاطع الطويلة عددها 60 مقطعا . بينما يبلغ عدد المقاطع القصيرة 47 مقطعا. وهذا التفوق للمقاطع الطويلة يجعل الإيقاع يميل نحو التباطؤ، وهو تباطؤ ينسجم مع جو القصيدة الذي يتمثل في عملية البحث والتأمل التي تتطلب وقتا متطاولا ممتدا .

2- تتوزع المقاطع الصوتية تلك على الأسطر الشعرية على النحو الآتي [23] :

س^{1} : = 12|6، 12|6

س^{2} : = 15| 9،15|6

س^{3} : = 12| 7 ،12|5

س^{4} : = 12| 7، 12|5

س^{5} : = 14| 9، 14|5

س^{6} : = 18| 10، 18|8

س^{7} : = 10| 5، 10|5

س^{8} : = 14| 7، 14|7

1- السطر الأول من النموذج يتضمن حيرة إنسان في مفترق الطرق، حيث تتساوى لديه كل الاتجاهات، وهذا التساوي يعززه (صوتيا) تساوي المقاطع الصوتية الطويلة والقصيرة . كما أن هذا السطر يقع في مفترق طريقين فيما يخص الوزن الشعري الذي ينتمي إليه، فمن ناحية نجد السطر منتميا إلى وزن الرجز:

0||0|| 0||0|| 0|||0|

مستعلن متفعلن متفعلن

ومن ناحية أخرى يمكن أن ينتسب السطر إلى وزن المتدارك (مع وقوع ظاهرة الإبدال في الصورة الثالثة من صورة السطر الشعري):

0||0| |0|| 0||0| ||0|

فاعل فاعلن فعول فاعلن

5- السطران الثالث والرابع، إضافة إلى ارتباطهما دلاليا وتركيبيا، مرتبطان إيقاعيا، فالسطران يتساويان في عدد المقاطع الصوتية ككل (12مقطعا في كل سطر)، وفي عدد كل نوع (كلا السطرين يحوي 7 مقاطع طويلة و5 مقاطع قصيرة).

ولا يقف التساوي بين السطرين عند هذا الحد، بل يتعداه إلى الصور العروضية، حيث نلفي عددها في كليهما بالغا (6) صور. وكل سطر يتضمن صورة ثابتة واحدة، وصورتين متغيرتين اثنين .

2- السطران السابع والثامن اللذان يرتبطان دلاليا، يلتقيان أيضا من جهة الإيقاع، وذلك بفضل القافية المتماثلة، إضافة إلى الجناس الذي يجعل الكلمتين الأخيرين من كل سطر (الأسير، القصير) متداخلتين صوتيا، وهاتان الكلمتان يمكن اعتبارهما مركز ثقل الدلالة في السطرين الشعريين.

3- في السطر السادس نعثر على دلالة الارتخاء يعني زيادة في الطول، وهذه الدلالة يعززها امتداد الحيز المكاني الذي يشغله هذا السطر الشعري، فهو أطول الأسطر في النموذج أعلاه.

4- بالنسبة للسطر السابع نلاحظ أن الدلالة تتضمن ظلا أسيرا يتبع صاحبه، ويتجسد ذلك، على المستوى الصوتي الإيقاعي، في تناوب المقاطع القصيرة والطويلة، فكأن تلك المقاطع بعضها ظلال لبعض.

5- بالنسبة للسطر الثامن، نلاحظ أن الدلالة تتضمن تلازم الابتداء والانتهاء، فهما متطابقان، ويظهر ذلك على المستوى الصوتي في الترصيع الذي يجمع الفعلين يبتدي وينتهي :

يبتدي = فتحة + سكون + فتحة + كسرة طويلة.

ينتهي = فتحة + سكون + فتحة + كسرة طويلة.

ومن ناحية ثانية يشترك الفعلان في أصوات: الياء، والتاء، وياء المد.

كما يظهر التماثل أيضا في البنية الوزنية لهذا السطر الشعري (كما مبين أسفله).

أما التقطيع العروضي فيسفر عن الصور الآتية:

س^{1} : = مستفعلن متفعلن متفعلن

س^{2} : = مستفعلن مستفعلن مستفعلن فعولن

س^{3} : = مستفعلن متفعلن متفعلان

س^{4} : = متفعلن متفعلن مستفعلن

س^{5} : = مستفعلن مستفعلن متفعلن فعول

س^{6} : = متفعلن متفعلن مستفعلن متفعلن فعو

س^{7} : = متفعلن متفعلن فعول

س^{8} : = متفعلن متفعلن متفعلن فعول

من هذا التقطيع تظهر هيمنة الصور العروضية المتغيرة التي يبلغ عددها 23 صورة، في حين يقدر عدد الصور الثابتة بـ 6 صور من جملة 29 صورة هي مجموع الصور العروضية التي يضمها النموذج الشعري أعلاه. وطغيان المتغيرات هنا يعكس حالة البحث التي هي حالة قلقة متوترة يعوزها الاستقرار، كما أن التحول المتواصل في عملية البحث التي هي حالة قلقة متوترة يعوزها الاستقرار، كما أن المتواصل في عملية البحث على امتداد القصيدة (البحث عن وردة الصقيع) يعضده تحول مستمر في الصور العروضية (باستثناء السطر الثامن) يجري على النحو التالي:

س^{1} : = أ + ب + ب

س^{2} : = أ + أ + ج + د

س^{3} : = ج + ب + هـ

س^{4} : = ب + ب + ج

س^{5} : = ج + ج + ب + و

س^{6} : = ب + ب + ج + ب + ع

س^{7} : = ب + ب + و

نموذج 4:

أبحث عنك في المتاجر

.....

.....

وفي حدائق الأطفال والمقابر

أنظر في عيون الناس جامد الأحداق[24]

تصادفنا في هذا النموذج ظاهرة إيقاعية تتمثل في عملية الإبدال الحاصلة بين الصورتين العروضيتين (مستفعلن = 0|0||0|) و(مفاعيلن = ||0|0|0) كما يتضح من التقطيع العروضي الآتي للسطرين الأخيرين:

0||0|| 0|0|0|| ||0||0|
0|||0 ||0|0|0 ||0||0 |00|0

وإذا ما أردنا قراءة هذا الإبدال في علاقته بدلالة السطرين الشعريين، فإننا نرى أن التبادل المرآوي بين الصورتين العروضيتين أعلاه يعكس التبادل المرآوي بين الحدائق والمقابر، فكأن حدائق الأطفال هي صورة أخرى للمقابر التي لا ينى الشاعر أن يبحث فيها عن ذلك الشيء الذي لم يتضح على الرغم من نهاية القصيدة، فالمكانان يتساويان بالنسبة إلى الشاعر في كونهما مجالا للبحث عن شيء مفقود.

نموذج 5:

تتجول في جسمي مثل دمي
تلذعني أحيانا في عيني،
إذ أنزف
أو في قدمي
إذ أتوقف [25]

نتوقف في هذا النموذج عند ظاهرة التدوير، لنلاحظ في هذا الصدد أن هذه الظاهرة تحضر وتغيب مرسخة حضورها وغيابها:

س[1] : = |||0 |||0 |0|0 ||0| |0
فع

س[2] : = |0 |||0 |0|0 |0|0 |0|0
لن

س^{3} : = |0|0 |0

س^{4} : = |0|0 |||0

س^{5} : = |0|| |0|0

إن التدوير هنا يتلاءم مع الدلالة، حيث يحضر ليعزز دلالة الجريان والتجول (وهو جريان يشبه جريان الدم (الدورة الدموية)، ويغيب حين تغير الدلالة موقعها من الحركة إلى السكون والتوقف . لكننا نلاحظ غياب التدوير بين السطرين الثالث والرابع على الرغم من أن الدلالة هي دلالة نزف وجريان، ويمكن تبرير هذا الغياب بحضور بديل يعوض وظيفة التدوير الدلالية في مثل هذا الموقع، ونعني بذلك البديل الجزء من الصورة العروضية الواقع في نهاية السطر الثالث .

بيد أن النموذج أعلاه قابل لتقطيع عروضي ثان يجعل التدوير ينتقل إلى موضع آخر (بين السطرين الثاني والثالث)، وفي هذه الحالة يضطلع الجزء من الصورة العروضية الواقع في نهاية السطر الأول بالوظيفة الدلالية التي كان يحققها التدوير:

|||0 |||0 |0|0 ||0| 0|

|0|| |0|0 |0|0 |0|0 0|

فع

|0 0|0|

لن

نموذج 6 :

يعتريني المزاج الرمادي، حين تصير
السماء رمادية، حين تذبل
شمس الأصيل، وتهوي على خنجر
الشجر، النقط الشفقية تنزف
منها، تموت بلا ضجة، ويواري

أضالعها العاريات التراب الرميم
يعتريني المزاج الترابي، حين تصير
السماء ترابية، حين يصبح مرج
السماء جديبا، كصحراء تنحل فيها
النجوم رمالا، وينحل حتى يذوب
ببطن الهيولي القديم التراب
السقيم ..[26]

سنقف في هذا النموذج عند ظاهرة التدوير لنجد أنها تطال النموذج بكامله ،وسنكتفي في تقطيع النموذج عروضيا بنهاية السطر وبداية السطر الذي يليه:

س^{1} : = ...|
فـ

س^{2} : = .0||0.....||
ـاعلن فعـ

س^{3} : = |0.....|0||
ـــلن فاعل

س^{4} : = 0....| ||0.....||
ـن فعـ

س^{5} : = |0.....|0
ـــلن فا

س^{6} : = ||0.....|0||00
ـطن فاعلان

س^{7} : = ...|
فـ

س8:= 0||0.....|
ـاعلن فـ

س9=0||0.....|

ـاعلن فـ

س10=||0.....|

ـعلن فـ

س11=||0.....|

ـعلن فـ

س[12] = 0||00

ـــــاعلان

إن التدوير يسيطر على النموذج، فلا يغيب سوى مرة واحدة وذلك بسبب التقفية التي جعلت النموذج يتكون من قسمين متساويين (ذاك أن التقفية تقع في السطر السادس)، والفصل بين القسمين هنا هو في الحقيقة فصل بين عالمين مختلفين في جميع العناصر الدلالية التي تكونهما وحين نعود إلى التدوير نلاحظ أنه يأتي ليعضد فعل الاستمرار الذي يحكم النموذج والذي يسنده الزمن الحاضر المتجسد من خلال الأفعال المضارعة (تصير، تذبل، تهوي، تتزف، يواري، يصبح، تنحل، ينحل، يذوب)، وهي أفعال تستلزم امتدادا في المكان أو الزمان.

نموذج 7: قصيدة" مرثية صديق كان يضحك كثيرا":[27].

أول ما يلفت انتباهنا في هذه القصيدة هو الإيقاع القائم على تماثل العناصر، والعناصر هنا متماثلة في طبيعتها الفعلية وانتمائها إلى زمن معين من أزمنة الفعل، حيث تتتالى الأفعال المضارعة (في المقطع الأول) مرسخة إيقاعها الخاص وهو إيقاع يمكن وصفه بـ (إيقاع الحركة المنتظمة)، ذاك أن الأفعال تلك تكاد أن تكون متوازية عموديا من حيث موقعها المكاني . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الأفعال في معظمها تتضمن الحركة ومثال على ذلك الأفعال : يتجول، يهوي، ننكسر، نهتز، ننفتح.

ثم تأتي ظاهرة أخرى لتعزيز الحركة التي أشرنا إليها ونقصد بها ما أسميناه من قبل بالوقفة الصفر، حيث تتسارع وتيرة قراءة النص الشعري بفضل عمليتي التدوير والتضمين.

وبالنسبة للمقطع الثاني من النموذج نشير إلى تواتر الأفعال الماضية التي تأتي لترسخ إيقاع النهاية والموت، فنكون بهذا إزاء نمطين إيقاعيين مختلفين يمثلان عالمين متقابلين من حيث الدلالة، حيث إن العالم الأول يموج بالحياة والحركة، بينما يفتقر العالم الثاني إلى تلك الحياة المتجددة .

كما أن القصيدة حافلة بأصوات تتواتر خالقة هندستها الصوتية الخاصة، فإذا بنا إزاء الهندسة الخاتمة* (س4، س5) ،(س7، س8) والهندسة الفاتحة** (س12، س13)(س18، س19) والهندسة الرابطة*** (س9، س10)، (س21، س22). ولعل هذه المهندسات الصوتية أن تكون معززة لدلالة الجمع التي تستشفها من النموذج، فهناك ذات تتحرك وسط جمع من الناس وتؤثر فيهم . وهناك عبارات تمت بصلة إلى عملية الجمع أو الاجتماع (تتوحد، يترشفه، الأكواخ المتقاربة، نتلاقى، نتحول، أنا وصديقي، كتلا، يمتلئ ...).

إن تحليل النماذج الشعرية السابقة قد سمح لنا بملاحظة حالات مختلفة لتفاعل الإيقاع والدلالة، حيث يكمل كلاهما الآخر، فظهر لنا جليا أن الإيقاع يؤثر في الدلالة ويخلقها ويوجهها، وفي الوقت نفسه نجده هو الآخر متأثرا بها وموجها من طرفها.

الهوامش :

1- سيزا قاسم – نصر حامد أبو زيد : مدخل إلى السميوطيقا، ج2، منشورات عين، ط2، الدار البيضاء، المغرب1987، ص 51.

2- جون كوين : النظرية الشعرية (بناء لغة الشعر، اللغة العليا)، تر : أحمد درويش، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة 2000.، ص 74،73.

3- المرجع نفسه،ص102.

4- المرجع نفسه،ص104.

5- المرجع نفسه،ص111.

6- انظر، محمد الناصر العجيمي : النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية، دار محمد علي الحامي، ط1، تونس 1998،ص694.

7- يوري لوتمان : تحليل النص الشعري ،بنية القصيدة،تر: محمد فتوح أحمد، دار المعارف، القاهرة 1995، ص98.

8- المرجع نفسه، ص 99.

9- نقلا عن محمد بنيس: الشعر العربي الحديث، ج1، ص182.

10-11- نعيم اليافي: أوهاج الحداثة،منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق1993، ص222.

12- محمد بنيس : الشعر العربي الحديث، ج1 التقليدية، دار توبقال للنشر، ط1، الدار البيضاء، المغرب 1989. ،ص182.

13- انظر، عز الدين إسماعيل: الشعر العربي المعاصر ،قضاياه وظواهره الفنية والمعنوية دار العودة، ط2، بيروت 1972. ص ص66، 67.

14-محمد مفتاح: دينامية النص، المركز الثقافي العربي، ط2، بيروت| الدار البيضاء لبنان| المغرب 1990، ص 63. وقد قام الناقد في ضوء نظرته إلى الإيقاع بدراسة قصيدة القدس للشاعر أحمد المعداوي .انظر كتابه المذكور، ص 63،64.

15- علي يونس : النقد الأدبي وقضايا الشكل الموسيقي في الشعر الجديد ،الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1985، ص 56.

16- المرجع نفسه، ص74.

17- توفيق الزيدي: أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث، الدار العربية للكتاب، تونس 1984، ص 70.

18-صلاح عبد الصبور: ديوان صلاح عبد الصبور. مج^{3}، دار العودة، بيروت، لبنان 1977، مج^{3}، ص 450.وسنشير إليه لاحقا باسم الديوان فقط.

19- المصدر نفسه، ص 456.

20- يعرف ش.س بيرس الأيقون بأنه " علاقة تحيل إلى الشيء الذي نشير إليه بفضل سمات تمتلكها وخاصة بها هي وحدها ... فقد يكون شيء أيقونة لأي شيء آخر، سواء كان الشيء صفة أو كائنا فردا أو قانونا، بمجرد أن يشبه هذا الشيء ويستخدم علامة له".

نقلا عن سيزا قاسم – نصر حامد أبو زيد : مدخل إلى السيميوطيقا، ج^{2} ص90.

21- صلاح فضل: شفرات النص، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط^{1} القاهرة 1990، ص 40.

22- الديوان، ص 460.

23- الكسر الأول يمثل عدد المقاطع الطويلة، والكسر الثاني يمثل عدد المقاطع القصيرة أما المقام في كلا الكسرين فيمثل العدد الكلي للمقاطع الصوتية في السطر الشعري.

24- الديوان، ص 460، 461.

25- المصدر نفسه، ص 455.

26- المصدر نفسه، ص 507،508.

27- المصدر نفسه، ص 485،488.

*-الهندسة الخاتمة هي التي تنشأ عن تكرار فونيمين أو أكثر في نهاية كل شطر أو كل جزء عروضي .انظر جوزيف ميشال شريم:دليل الدراسات الأسلوبية،ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1984،ص93.

**-الهندسة الفاتحة هي الهندسة الناشئة عن تكرار الفونيمين في أول كل جزء أو شطر. انظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

***-الهندسة الرابطة هي هندسة ناتجة عن تكرار الفونيمين في أول الجزء أو الشطر وفي أول الجزء التالي. انظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

معالم في طريق الدراسات اللغوية العربية

الأستاذ بوعلام طهراوي

المركز الجامعي –البويرة–

يوصف النحو العربي بأنه نحو شامل، كونه يدرس الصوت والمفردات والتراكيب والدلالة، مما يعني اهتمامه بمستويي التواصل البشري وهما اللغة والفكر، والشكل والمعنى، وهذان المستويان هما مجال الاهتمام في الدراسات الحديثة للغات الإنسانية من خلال تبني المنهج الوصفي كمنهج أمثل لهذه الدراسات...

وإذا كان هناك طائفة من الدارسين اللغويين العرب قد أكدوا ارتباط الدرس اللغوي العربي بالمنهج الوصفي وأنه كان هو المنهج الغالب على دراسة علماء العربية، فإن هناك فريقا آخر يرد بأننا لا نعدم أن نقابل من وقت لآخر قضايا نحوية مهمة نوقشت وحللت على أسس وصفية سليمة، ولكنها لا تعطي طابعا بأنه كان منهجا متبعا في دراسة النحو العربي... والذي هو محل إجماع بين الدارسين أن النحاة القدامى قد ضبطوا مستويات الدراسة، انطلاقا من اقتصارهم في الاحتجاج للغة على قبائل بعينها دون غيرها مرورا بالمعايير الخاصة التي جعلوها لأنفسهم لعملية الانتقاء... والمعلم الأول في حقل الدراسات اللغوية القديمة هو هذه الجبهات الثلاث التي فتحها هؤلاء النحاة في رحلة التأسيس للعلوم اللغوية:

1 ـ المستوى الأول: دراسة الأصوات العربية، من خلال الفصل وصف مخارجها وصفاتها.. ولم يكن هذا المستوى في الدراسة حكرا على علماء اللغة، بل كان مجالا للاهتمام لدى علماء القراءات القرآنية الذين أفردوا بابا في علم التجويد وتلاوة القرآن الكريم لهذه القضايا الصوتية التي ينضبط بها النطق الصحيح للحروف في تلاوة القرآن الكريم.

2 ـ والمستوى الثاني: وهو مستوى الدراسة الصرفية التي يُعنى فيها بالبحث في الأصول والزوائد وبيان المشتق والجامد وتحديد أشكال الصيغ وحصر اللواحق وأماكن

إلحاقها، والزيادات وأماكن زيادتها، ثم ما يلحق الصيغ من إعلال أو إبدال أو قلب أو حذف، وهذه الشعبة من دراسة اللغة وإجادة القول فيها أفردت الصرفيين العرب بمكان إذ لا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام، وسيظل دائما كذلك في نظر اللغويين المنصفين في مختلف أنحاء العالم.

3 ـ والمستوى الثالث: وهو مستوى الدراسة التركيبية، وقد حاول علماء اللغة تقسيم الكلام العربي الفصيح إلى مستويات نحوية تمثلت في الأبواب النحوية المختلفة كباب المرفوعات وباب المنصوبات وباب المجرورات، وبيان علامات كل قسم..

ومن معالم الدراسات العربية القديمة أنها كانت بمثابة بوتقة واحدة لهذه المستويات الثلاث حيث تمّ ربط النحو بمعطيات الصوتيات والصرف المختلفة حيث قدم النحاة لدراسة النحو بباب صرفي هو الكلام وما يتألف منه.. وعملية المزاوجة في الدراسة بين النحو ومعطيات الصوتيات والصرف المختلفة في عرض أغلب التحليلات النحوية وفي الرمز لعلاقاته وأبوابه، توحي بأن العملية اللغوية هي في أذهان الدارسين الأولين تتفاعل جميعا صوتا ومفردة ثم بعد ذلك تركيبا للتعبير عن المعاني والمقاصد المختلفة، وتحقيق التواصل بين المتخاطبين، وليس أدل على ما نقوله هذه القرائن اللفظية الدالة على أبواب النحو المختلفة والتي في جملتها عناصر تحليلية مستخرجة من الصوتيات والصرف، ومن ذلك مثلا اشتراط صيغة صرفية ما لتكون مبنى لباب نحوي ما كاشتراط المصدر للمفعول المطلق والمفعول لأجله وكالقول بالجمود للتمييز ...

ولكننا لا ننكر ههنا أن استغلال الدراسة الصوتية في علم النحو العربي، لم يعْدُ أن يكون عرضيا في الدراسات النحوية التي أسستها الأجيال الأولى من النحاة، فلم يُفَصَّلْ في الظواهر الصوتية كما ينبغي، ولم تُكتشف كثير من المفاهيم الصوتية الحديثة، كمفهوم المصوت والصامت، والمصوت الطويل، والمصوت القصير بمفهومها المتداول حديثاً لدى الباحثين في الصوتيات، كما لم يلتفت النحو العربي إلى القوانين الصوتية التي تتحكم في علاقتها بظواهر النحو والصرف، ومما يؤكد هذا الرأي أن سيبويه مثلا قد عالج أصوات اللغة العربية في نهاية الكتاب، خلافا للمناهج الحديثة في تقديم المادة النحوية وتدريسها إذ تبدأ بعلم الأصوات، لتنتقل منه إلى بابي الصرف والنحو. وقد أشار إلى ذلك المستشرق الألماني يوهان فوك في معرض حديثه عن نحو سيبويه.

وهناك تفسير لهذه الثنائية - النحو والأصوات اللغوية - وهو يتعلق باهتمام الدارسين من النحاة العرب القدامى الذين أولوا اهتماما كبيرا لحركات الإعراب قبل أي شيء آخر، على خلفية الإشكال الذي ظهر على الساحة اللغوية ونعني به اللحن الذي أخذ يهدد كيان السليقة العربية، لذلك احتلت مفاهيم الإعراب والعامل موضع القلب من البحث النحوي، وهو ما يمكن ملاحظته بجلاء في توجه سيبويه في كتابه الذي افتتحه بتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وهي إشارة صريحة إلى أن الأسماء والأفعال هي وحدها التي تختص بحركات الإعراب، ثم أتبع التقسيم الأول بتقسيم آخر للكلمات ويتعلق بقسمي المعرب والمبني، وربط ذلك كله بمفهوم العامل في الفقرة ذاتها من الكتاب.

ولم تمكث الدراسة الصوتية في معرض الخوض في المسائل النحوية على ذلك المستوى الذي كانت عليه في فترة التأسيس، بل أخذت تحظى بالمزيد من الاهتمام والشعور بأن الأصوات اللغوية لا يمكن تحجيم دورها في التأدية اللغوية، فمن الذين تنبهوا إلى طبيعة الحركات ابن جني الذي ذكر في باب "مضارعة الحروف للحركات، والحركات للحروف"[1] من كتاب الخصائص :"أن الحركة حرف صغير؛ ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة". ثم يقرر :"فإذا ثبت أنّ هذه الحركات أبعاض للحروف ومن جنسها، وكانت متى أشبعت ومطلت تمت ووفت جرت مجرى الحروف". ثم توسع في تفصيل الخصائص الصوتية في كتابه سر صناعة الإعراب.

لم تبلغ الدراسة الصوتية مبلغا معتبرا في التصنيفات الأولى، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الكتابة العربية، فإنها تقتصر على إبراز الصوامت وحروف المدّ. أما الحركات فلا حظ لها في نظام الكتابة العربية، مع أنها تشكل جزءا مهما من الأصوات المنطوقة. وليس معنى ذلك أن نظام الكتابة العربية غير صالح للغة العربية، فلا نتصور هناك نظاما للكتابة في أية لغة يعبر عن جميع التفاعلات الصوتية لهذه اللغة، ولذلك وضع اللسانيون في العصر الحديث ما يسمى بالكتابة الصوتية، إذا أرادوا إبراز جميع تلك التفاعلات الصوتية.

1ـ ابن جني، الخصائص، ج2. تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1956، ص 315.

والمعلم الآخر الذي نتوقف عنده في طريق الدراسات اللغوية والنحوية يتعلق بالخلاف النحوي والأصولي بين المدارس، والحديث في هذا المعلم يفرض علينا أن نشير إلى أن النحاة قد تباينوا في مسائل نحوية متعددة، ومرجع هذا الاختلاف تباينهم في اعتماد الأصول النحوية بين هؤلاء وأولئك، ولكنّ فريقا من الدارسين المحدثين أنكر أن تكون هذه الاتجاهات مدارس بالمفهوم العصري، وعللوا وجودها بأنه تنوع في إطار التوحد.. ومن ثم فهم يعارضون الأخذ بفكرة المدارس النحوية في التراث النحوي العربي، ويرون أن الخلافات بين النحاة القدامى لم ترق إلى حدود يمكن معها أن تشكل مدارس نحوية متميزة مستقلة[1].

كانت المدارس النحوية تتباين فيما بينها من حيث الأصول المعتمدة في الاحتجاج، وتتباين تبعا لذلك المواقف اللغوية، فالمذهب الكوفي مثلا يتسع في النقل والسماع فتتسع - بناء على ذلك - دائرة القياس لديه، فاتسعت بذلك دائرة المباحات لدى الكوفيين وضاقت دائرة المحظورات، على حين ضاقت - إلى حد ما - دائرة المباحات عند البصريين واتسعت، إلى حد ما، دائرة المحظورات..[2]، والقياس والسماع لا يعنيان بحال من الأحوال أن أحدهما يقع في مقابلة الآخر، أو أنه نقيض له..

ويقرر رمضان عبد التواب أن البصريين كانوا أقيس في النوع، لأنهم كانوا يلتزمون بالقياس على نمط معين من الشواهد، وهي التي تتوافر فيها الكثرة، في حين أن الكوفيين كانوا أقيس في الكم، لأنهم كانوا يقيسون على المطرد والنادر والشاذ، وبذلك يظهر بجلاء أن دائرة القياس لديهم كانت أوسع مما كانت عليه عند البصريين..

ويسجل بعض الدارسين[3] أن الخلاف النحوي نفخ في حجم المادة النحوية ومد في أبعاد النظرية النحوية العربية، ويشعر من يتقصى جوانب الدرس النحوي المعاصر أن خلاف النحاة قديما قد بسط ظلاله على كثير مما وضع من أنظار نحوية في هذا القرن..

1ـ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، ط1، سنة 2002. ص14.

2ـ أبو جناح، صاحب، دراسات في نظرية النحو العربي، دار الفكر، الأردن، ط1 سنة 1998. ص180.

3ـ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي، ص115.

ولقد اشتهر في الدرس النحوي ارتكازه على ركيزتين هما: السماع والقياس، وأن حركات الإعراب هي آثار لعوامل لفظية أو معنوية، وهو اعتقاد استلزم أن يعلل النحاة لوجود هذه الحركات وغيرها من الظواهر في الأبواب النحوية عبر العصور..

وأهم عنصر يطبع هذا الخلاف بين المدارس، وعلى رأسهم مدرستا البصرة والكوفة، ذلك التباين في الأخذ بالقياس.

والقياس لغة هو التمثيل والتشبيه، وعند النحاة حمل الفرع على الأصل لوجود جامع يجمع بينهما. وقد حددوا أركان القياس بأربعة: هي الأصل والفرع والعلة والحكم، ومثال ذلك رفع نائب الفاعل قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يذكر فاعله، والعلة الجامعة بينهما هي الإسناد، والحكم هو الرفع. أي أن الرفع يختص بالفاعل أصلا .. وتتلخص سمات تيار القياس في أنه لا يهتم بالآثار المسموعة عن العرب قدر اهتمامه بالقياس، فإذا ما اختلفا أي الأثر والقياس، قدم القياس على الأثر مهما كان موثوقا، وقد ترتب على ذلك تخطئة الشعراء والطعن على العرب.

ويعاب على النحاة القدامى انطلاقهم من مقولات منطقية في عملهم لاستنباط القواعد النحوية، وكان من الأجدر بالنحو العربي أن يمثل اللغة ككائن حيَ بدلا من اعتبارها مجموعة من المقولات المنطقية الثابتة. وهذا ما تجلى في مدرسة البصرة على وجه الخصوص، فقد برعوا في القياس إلى أقصى حد فكل علمهم قياس. وليس أدلَ على ذلك من التعريف الذي أورده أبو علي الفارسي لعلم النحو: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"، ومثل هذا التعريف لا يصدر إلا عن إنسان يعتقد اعتقادا جازما أنَ اللغة بناء منطقي، ومهمة النحوي أن يستدل على هذا المنطق ويصوغ القواعد التي قام عليها هذا البناء المنطقي.

ففي غياب نصوص الاستشهاد تتجه الأنظار إلى القياس باعتباره الركيزة الثانية من ركائز النظرية النحوية العربية، وكان يعني القياس في مراحله الأولى معيارا لتمييز الخطأ من الصواب بالنظر إلى المطرد من كلام العرب، أو هو تلك الأحكام التي تستخلص من القواعد المستنبطة وتتفق أو تختلف مع المسموع..

ومن خصائص الاحتجاج اللغوي أن السماع المشار إليه آنفا قد استثنى الاحتجاج بالحديث الذي بدأ على نطاق ضيق في العصور الأولى للتقعيد النحوي، ولكنه أخذ يتعاظم

إلى أن أخذ به معظم المتأخرين من النحاة، وحتى الذين لم يأخذوا بهذا التوجه من المتأخرين، كأبي حيان استشهدوا بالحديث في مجال النحو غير مرة.

وإنه من خطأ القول أن يعتد البصريون أهل السماع بل الأصح أن كفة الكوفيين كانت أرجح في السماع، في حين أن الفريقين كانا يفترقان في طبيعة القياس لدى كل منهما[1].

والمعلم الأخير الذي يمكن رصده في الدراسات اللغوية والنحوية يتعلق بسمة التخفيف فقد لاحظ بعض الدارسين المحدثين أن التعليل لدى القدماء قام في أغلب حالاته على مؤثرين هما: التخفيف والفرق، ومن أبرز ما اعتمد على المؤثر الأول: نظرية التفسير الصوتي لظاهرة التصرف الإعرابي، ومفادها أن تنويع الحركات في أواخر الكلمات مرده إلى التخفيف على المتكلم بعدم إلزامه بحركة واحدة.

ويرتبط بالتخفيف سبب آخر من أسباب تغير بناء التركيب اللغوي، وهو كثرة الاستعمال، وقد اعتدَ هذا السبب عاملا مهما في التخلص من بعض أجزاء التركيب النحوي للغاية نفسها، وهو ما أسماه اللغويون المعاصرون مبدأ الاقتصاد اللغوي..[2]

أما الفرق فيراد به أن اللغة، لحكمة معينة، أرادت أن تفرق بين الظواهر المتقاربة فاصطنعت لذلك أساليب محددة للتفرقة بين هذه الظواهر، كرفع الفاعل ونصب المفعول، وهو يسمى تنويع الحركة، والشواهد على هذا المبدأ كثيرة..

1ــ عطا محمد موسى. مناهج الدرس النحوي في العالم العربي. ص 115.

2ــ نفسه، ص131.

المراجـع:

1 - ابن جني، كتاب الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت. لبنان. الطبعة الأولى، سنة 1956.

2 - ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا. الطبعة الثانية، سنة 1993.

3 - سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. الطبعة الثالثة، سنة 1988.

4 - د. عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمان، الأردن. الطبعة الأولى، سنة 2002.

5 - بوهان فوك، العربية، ترجمة د. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، مصر. سنة الطبع 1980.

6 - د. صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها. دار الفكر، عمان، الأردن. الطبعة الأولى، السنة 1998.

7 - د. رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله، مكتبة الخانجي، مصر.

التغيرات الصوتية التركيبية عند ابن جنّي

-دراسة في ضوء علم اللغة الحديث-

الأستاذة: نسيمة غضبان

المركز الجامعي -أم البواقي-

مقدمة:

تنتاب اللغة طائفة من التغيرات الصوتية، حيث يؤثر المشتغلون بعلم اللغة الحديث تسميتها بالقوانين، والقانون الصوتي كما عبر عنه (مييه): علاقة بين حالتين متتابعتين للغة واحدة في وسط اجتماعي معين، فهو ليس قانونا عاما شبيها بقوانين علم الطبيعة، أو علم الكيمياء. لا يختلف اختلافا جذريا عن القوانين التي فرضها المجتمع للهيمنة والسيطرة على البشر وأفعالهم، وهو لا يملك غاية إنزال العقاب الصارم على من تجاوزه، إنه القانون الذي له حالتين أساسيتين في التغيرات الصوتية: حالة متعلقة باستبدال صوت بآخر في لغة بعينها، وتسمى حالة التغيرات التركيبية، والأخرى ناتجة عن طريق التحول في النظام الصوتي من جرّاء تعاقب الأجيال في تعاملهم مع اللغة، وتسمّى التغيرات التاريخية[1]

وسنعالج التغيرات التركيبة، لصلتها بالبحث الصوتي عند العرب، ولأن علماء العربية عالجوا مسائل كثيرة تدخل ضمنها كقانوي المماثلة (Assimilation) والمخالفة (Dissimilation)

أوّلا: - قانون المماثلة: ويعالج هذا القانون تأثر الأصوات المتجاورة في الجمل والكلمات، وميلها إلى الاتفاق في المخارج والصفات نزوعا إلى الانسجام الصوتي، واقتصادا في الجهد الآداتي.

فمن المعروف أن أصوات اللغة تختلف فيما بينها في المخارج، من حيث الشدة، والرخاوة، والجهر، والهمس، والتفخيم، والترقيق... فإذا كان الصوتان الملتقيان من مخرج واحد أو مخرجين متقاربين، وكان أحدهما مجهورا والآخر مهموسا مثلا، حدث بينهما شدّ وجذبٌ، وحاول كلٌّ منهما جذب صاحبه إليه بتماثله معه في صفاته كلها أو في بعضها [2]

وكما يحصل هذا الانسجام بين صامت وآخر مثله، فإنه يحصل كذلك بين حركة وأختها، أو بين صوت صامت وحركة.

ويعرف "محمد علي الخولي" هذا القانون بقوله: "وهو تغير صوت ليماثل صوتا آخر مجاورا له، وقد تكون المماثلة جزئية مثل:

(Improbable) ، (In) + (Porobable) حيث تغيرات/n/ إلى/m/

لتماثل (p) في الشفوية، ومن ناحية أخرى قد تكون المماثلة مثل:

(Illégal) ←— (In)+ (légal)، حيث تغيرات |n | إلى |L | لتماثل | L | التي بعدها مماثلة كاملة، ومن أمثلة المماثلة في العربية:

(من) + (بعد) ← (مم بعد) و (ال) + (شمس) ←اش + شمس

حيث أن المثل الأول مماثلة جزئية، والمثل الثاني مماثلة تامة [3]

والمماثلة نمط شائع من التغيير يحصل على فونيم لصلته بفونيم مجاور، ويرتكز على أن يحصل الفونيمات معا سمات نطقية مشتركة.

ويمكن أن يمثل لها بمجموعة من الظواهر الفنولوجية مثل:

الإدغام: كإدغام النون في الميم عندما تكون ساكنة وذلك في مثل: (ممّا) التي أصلها: (من . ما).

الاقلاب: إقلاب النون ميما، فيما تتبع بالياء وذلك في مثل: (ينبغي) التي تنطق نُونُهَا ميمًا استجابة لما تقتضيه مجاورة النون للميم حينما تكون ساكنة.

الإبدال: مثل إبدال تاءا "افتعل" طاءا أو دالا، تأثرا بالصفات الصوتية المميزة للفونيم الذي قبلها (فاء الفعل). وذلك في مثل: (اضترب)، وفي مثل (ازدري) التي تفترض صورتها النموذجية أن تكون قبل إجراء المماثلة (إزتري).

التفخيم والترقيق: تفخيم اللاّم في مثل "صلاة" وذلك لمجاورتها حرفا مطبقا (ص). وفي مثل (10) بمجاورتها الصائت المفخم (A)، وتفخيم الراء في مثل: (راح) لمجاورتها للفتح (ر،–ح–). وترقيق الراء في مثل (ريح) وذلك لمجاورتها للكسر(ر،–ي–ح) – وترقيق اللاّم في مثل (سلام) لمجاورتها حرفا منفتحا (س)[4]

وقد عرف اللغويون القدامى هذه الظاهرة باسم " المضارعة" أو "التقريب". عند سيبويه، و "المناسبة" عند ابن الحاجب، والمشاكلة عند ابن يعيش[5]

أمّا ابن جني، فقد عبر عنه ابن بوضوح في قوله: "إن الإدغام المألوف المعتاد، إنما هو تقريب صوت من صوت، وهو في الكلام على ضربين: أحدهما أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر... والآخر، أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه، والمعنى الجامع لهذا كلّه: تقريب الصوت من الصوت"[6]

وقسم المحدثون المماثلة إلى نوعين:

أ- التأثر المقبل (أو المماثلة التقدميّة): حيث نجد تأثر الصوت الثاني بالصوت الأول.

ب- التأثر المدبر (أو المماثلة الرجعية): حيث نجد تأثر الصوت الأول بالثاني.

1- التأثر الصوتي التقدمي (الاتباعي):

أو المماثلة الاتباعية وهي: " أن يتغير الصوت المماثل صوتا قبله، مثل" تغير | d |إلى |t |عندما تغيرت (إزتان) إلى (إزدان) لتماثل /z/ التي قبلها في الجهر. ومثل تغير|d | إلى |t | في (zished) لمماثلة |S | التي قبلها في المهموسية. ومثل تغير |n | إلى |M | في (open) أثناء الكلام السريع لتماثل |p | التي قبلها في الشفوية" [7]

ويصطلح عليه ابن جني: الإدغام الأصغر وهو" تقريب الحرف من الحرف، وإدناؤه منه من غير إدغام، يكون هناك وهو مضروب"[8] والأمثلة كثيرة في هذا المقام، لا نستطيع أن نلمّ بها جميعا، بل نكتفي فقط بضرب بعضها، ومثال ذلك: أن ابن جني تنبّه إلى ميزة الإدغام والتي تتمثل في عدم ذهابه ببعض الصفات الصوتية، ويؤيد وجهته هذه بضرب مثال في: (اصتبر) و(اصطبر)، فههنا يجوز الإدغام لأننا نقرب التاء من الصاد، فنقلبها إلى أختها في صفتي الإطباق والاستعلاء، ووفي المخرج أيضا[9]. أما إذا قلنا: (اصتبر) و(اطبر). بقوله: "لأن في الصاد صفير، وتمام صوت، فلو أدغمنا لسلبتها ذلك ومتى كان الإدغام ينقص الأول شيئا لم يجز"[10]

وقد نجد لهذه الفكرة تأييدا في الدراسات الصوتية الحديثة، فقد صاغ اللغوي الفرنسي "جرامون" قانونا صوتيا سمّاه (قانون الأقوى)، وهو قانون حقق شهرة، وملخصه أنه: حين يؤثر صوت في آخر فإن الأضعف بموقعه في النطق أو بإمتداده النطقي هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر[11].

ويضيف ابن جني في التوضيح فيقول: "إذا قلت في (مصدر): (مزدر) فأخلصت الصاد زايا. قد قرّبتها من الدّال بما في الزّاي من الجهر، ولم تختلجها عن مخرج الصاد،

وهذه أيضا صورتك إذا أشممتها رائحة الزاي فقلت: مصدر هذا المعنى قصدت، إلاّ أنك لم تبلغ بالحرف غاية القلب الذي فعلته مع إخلاصها زوايا[12].

وقد علل ابن جني ذلك بقوله في الأمثلة التالية: (اصتبر) (معتبر)، و(اضترب، مضترب) (طتلع، مطتلع)، (اصتهر، مصتهر)، بأن أصل هذه الصور الصوتية تأتي حيث: تأثر صوت التاء بالصاد، والطاء، والظاء تأثرا اتباعيا، فإبدال التاء طاءا. يؤدي إلى انسجام حركة اللسان وارتفاعها رقعة واحدة في قاع الفم، حيث يقول: "فكرهوا ظمور التاء وهي مهموسة غير مستعلية مع الضاد والظاء، وهما مجهوران مستعليان، فأرادوا الإدغام فأبدلوا الزائد وهو صوت تاء افتعل للأصل الذي قبله،... وأما اصتبر فإنها وإذا كانت الصاد مهموسة كتاء، فإن فيها استعلاء ليس في التاء، فأرادوا أن يكون عملهم من وجه واحد وأبدلوا الزائد للأصل فقالوا: اصطبر"[13]. وقال في الخصائص: " لو لم تكن هناك طاء، لم يكن إدغام "[14]

وإن الذي ذهب إليه، وذهب إليه من جاء بعده يؤيده الدرس اللغوي الحديث تأييدا علميا، إذ يتضح من الصور الصوتية السابقة أن التاء تبدل طاء بالإدغام وبغير الإدغام، وذلك لتناسب الصوت الذي قبلها في الاستعلاء، لأن انسجام الأصوات المستعلية في الكلمة الواحدة دون فاصل، يذلل الثقل والعوائق التي تعوق حركة اللسان. ولعل أحسن ما يوضح ذلك هو التحليل الفيزيولوجي للأصوات. فالصاد والطاء عند النطق بهما، يكون شكل اللسان مقعدا منطقيا على الحنك الأعلى ويرجع إلى الوا قليلا.[15]

ولا يكون هذا التأثر التقويمي بالإدغام وحده فحسب، بل يخضع لقوانين الإبدال العادية، بمعنى إبدال التاء دالا، نتيجة للتجانس المخرجي، كما قال إبن جني: "الزاي مجهورة والتاء مهموسة، فقلبوا التاء دالا لتوافق الزاي في الجهر..... والزاي لا تدغم في التاء، ولا في الدال، لئلا يذهب منها لصفير وطول الصوت، لما فيها من الانسلال[16].

فالإبدال في هذا الحال يتم بواسطة الصفات- بغض النظر عن المخارج- فالدال مجهور وشديد ومدقق. وأما التاء فمهموسة ومرققة وشديدة، في حين أن الزاي مجهور ورخو. – فالجهر يعد من الأسباب المؤدية بالصوت الثاني إلى أن يتأثر بالأول، وذلك لتحقيق الانسجام بين الرأي والدال، لذلك أبدلت التاء دالا لتوافق الزاي في الجهر بدلا من التاء المهموسة مع الزاي المجهورة – ومرجع ذلك يعود إلى ناحية فيزيولوجية بحتة، حيث يتذبذب الوتران الصوتيان مرّة واحدة في الصوتين –الزاي والدال- بدلاً من ابساطها مع

التاء وتذبذبها مع الزاي، وفي هذا جهد عضلي كبير، وقد حدد الدكتور "محمود فهمي حجازي" معادلة لغوية قال فيها: " (ز+ت) ← (ز+د) أي: (مجهور+مهموس) ← (مجهور+مجهور) "[17].

2- التأثر الصوتي التخلفي (الرجعي):

إذا كان القدماء من علماء العربية قد أطلقوا على هذه الظاهرة مصطلح (المماثل أو الإدغام)، فإننا نجد المحدثين يفرقون بينهما، حيث اصطلحوا عليها مصطلحات تختلف باختلاف التأثر الصوتي.. فأطلقوا على هذا النوع من التأثر الصوتي مصطلح (التماثل الخلفي)، أو (التهيئي) كما قال الدكتور" عبد العزيز مطر": " تخلفي أو تهيئي، هو أن يتأثر الصوت الأول بالثاني "[18].

وأصطلح عليه " برججستراسر": " التشابه المدبر " [19]. والدكتور " رمضان عبد التواب": التأثير المرجع[20] ، واصطلح عليه. "محمد علي الخولي": " بالمماثلة الراجحة" (Regressive assimilation) وعرفه كالآتي: "أن يتغير صوت كلام ليماثل أخر بعده مثل (Improbable)، (Sn+probable). حيث تغيرت |n| إلى |M | لتماثل |p | التي بعدها في الشفتانية ومثل: (in+regular) ← (irregular) حيث تغيرت |n | إلى |r) التي بعدها مماثلة توقعية (anticipatory assimilation) أو (retrogressive assimilator) [21] .

وهذا القانون الصوتي يخالف القانون السابق: لأن الأول يتأثر فيه اللاحق بالسابق، والثاني يتأثر فيه السابق باللاحق وهذا ما يدعو إلى القول أن المحدثين في درسهم اللغوي الحديث وضعوا حدودا فاصلة ودقيقة بين هذين القانونين لتسهيل الدراسة الصوتية – بصفة عامة. ومن صوره الدالة عليه ما حدث من إبدال بين: (السين والصاد)، و(الصاد والزاي). فقد دلت بعض الصور الصوتية اللهجية على هذا القانون بأمثلة أبدل فيها الصاد زاياً بواسطة –تأثير الدال في الصاد– وقد فطن القدماء إلى هذا التأثر الصوتي، ومنهم "ابن جني" الذي اصطلح عليه مصطلح (التقريب الصوتي) فقال: "ومنه تقريب الحرف من الحرف، نحو قولهم: (مصر: مزدر) – فلما سكنت الصاد فضعفت به وجاورت الصاد وهي مهموسة الدال وهي مجهورة قربت منها بأن أشمت شيئا من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر "[22].

فابن جني – على قلة الوسائل العصرية والعلمية في عصره– استطاع أن يوضح المشكلة من أولها إلى آخرها. ومن جميع جوانبها حيث قرّى أن فيه نوعا من الإشمام

الصوتي بين الصادر والزاي كما حدّد شرطا علميا فحواه التناسق الصوتي في الصورة الصوتية الواحدة، يؤدي إلى التقليل من الجهد العضلي للجهاز الصوتي.

كما فطن ابن جني إلى إبدال السين صادا لتأثير القاف وذلك ما يجسده قوله: "ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلي فتقرب منه بقبلها صادا على ما هو مبين في موضعه من باب الإدغام، وذلك كقولهم في (سقْتُ: صقْتُ) وفي (السُوق: الصُوق)"[23].

وفي ضوء ما سبق يعدُ قانون التأثر التخلفي من أكثر القوانين الصوتية التجارية شيوعا في العربية، ومن أراد دراسة الظاهرة والتوسع فيها فالمصادر اللغوية القديمة تعجُ به، وليس هذا مجاله لذكر كل الصور الصوتية الدالة عليه.

ثانيا: قانون المخالفة (التغاير) (Dissimilation):

يعتبر من قوانين علم الصوت، يسير باتجاهٍ معاكس من قانون المماثلة الذي يهدف إلى تقريب الأصوات المتباعدة في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي للمخارج والصفات والحركات وتماثلها، وهي تعني بذلك اختلاف صوتين في الكلمة والمقطع بعد اتفاقهما كما سنرى في هذه الأمثلة:

عنوان ، علوان	ن ن ، ل ن
لعل، لعن	ل ل ، ل ن
كرسار، قرصان	ر ر ، ر ن

إذ نجد هنا اختلاف الصوتين المتفقين في الكلمات الأساسية، ونلاحظ أن الاختلاف حدث بالنسبة للفونيمات المتشابهة، وما يعرف باسم الأصوات المائعة وهي (ل، ر، ن، م)[24] .

والمغايرة أو المخالفة هي: " أن يتغير صوت كلامي ليخالف صوتا مجاورا مثل: (purpur) اللاتينية التي تحولت |r |الثانية فيها إلى |L |لتختلف عن |r |الأولى فأصبحت (purple) الإنجليزية، ويقابل المغايرة المماثلة (assimilation)"[25].

وقانون المخالفة: "تعديل الصوت الموجود الذي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين"[26].

ويكون ذلك بأحد أصوات اللين الطويلة، أو بصوت من الأصوات المتوسطة أو المائعة المعروفة والمعروفة ب (Liquids) [27].

ولقد عرف العرب هذه الظاهرة وأولوها عنايتهم وعزوا حدوثها إلى استثقالهم أن: "يميلوا ألسنتهم عن موضع – في اجتماع المثلين – ثم يعيدوها إليه لما في ذلك من الكلفة

على اللسان" [28] وهذا تأييد لرأي من يعد المخالفة- من المحدثين ضربا من الحدّ الأقل من الجهد الذي نادى به فريق منهم، لملاحظتهم ميل الإنسان إلى تلمس السهل والميسور من الأصوات، التي تخفق عنه الجهد أثناء عملية النطق، وهنا ما يطلق الآن: قانون الجهد الأقل، أو الاقتصاد الأدائي، فيستبدل مع الأيام الأصوات الصعبة في لغته إلى نظائرها التي تقلل العناء [29]

قلنا بأن العرب تناولوا هذه الظاهرة، ونضيف بأنهم سموها مسميات متعددة منها: كراهة اجتماع المثلين، وكراهية التضعيف، أو كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد، أو توالي الأمثال مكروه.. [30].

أما ابن جنّي فقد أورد الظاهرة، بمصطلح جديد يخالف فيه كلّ من سبقه فقال: "باب في (قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف، لا بالإقدام والتعجرف، تقتضي البازي إذا البازي كسر هو في الأصل من تركيب (ق ض ض) ثم أحالها عرضا من استثقال تكريره إلى لفظ (ق ض ي) وكذلك قولهم: تلعيت – من اللعاعة – أي خرجت أطلبها-وهي نبت- أصلها (ل ع ع) ثم صارت بالصنعة إلى لفظ (ل ع ي)..... والقياس من بعد أنه متى ورد عليك لفظ أن تتناوله على ظاهره، ولا تدّعي فيه قلبا ولا تحريفا، إلاّ أن تضع سبيل أو يقتاد دليل" [31].

والغريب أن نجد من بين علماء العرب المحدثين من ينكر فطنة العرب القدامى إلى هذه الظاهرة، وهو الدكتور "إبراهيم أنيس" في قوله: "ولم يفطن علماء العربية القدماء لهذه الظاهرة – يعني المخالفة- ولم يولوها ما تستحق من عناية واضطراب تفسيرهم لها" [32].

أما المحدثون، فلم يكتفوا بمعرفتهم لهذه الظاهرة فحسب، بل راحوا يتسمونها تبعا لتجاور الصوتين الذين يحدث بينهما التخالف إلى نوعين:

أ- المتصل: وهو تغاير المجاورة الذي نجده في كلمات مثل: (دبونس، دنبوس)، (إجاص، انجاص)، (لعلّ، لعن)

ويحدث هذا النوع في الأصوات المشددة (متماثلة) بأحد الأصوات المانعة.

ب- المنفصل: وهو تغاير المباعدة كالذي نجده في كلمة (اخضوضر) التي أصلها (اخضرضر)

الهوامـــش:

1- إبراهيم خليل العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 68 ، 69 .

2- رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط1 1982 ، ص22 .

3- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة-النظري، لبنان، ط1، 1982، ص24

4- الطيب دبّة، مبادئ اللسانيات النبوية، دراسة تحليلية إبستمولوجية، جمعية الآداب للأساتذة الباحثين، طبع بدار القصبة للنشر، الجزائر،2001، ص179، 180 .

5- كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، القاهرة. 1985 ، ص 193.

6- إبن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2 ، 2|139 ، 140.

7- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص 228.

8- إبن جني، الخصائص، ص241 .

9- إبن جني، الخصائص، ص 229.

10- إبن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى، ط1 ، 1954 ، 2|328 .

11- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، ط2، 1981، ص 319.

12- إبن جني، الخصائص، 2|230.

13- إبن جني، المنصف، 2||328 .

14- إن جني، الخصائص، 2|141 .

15- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ط4، 1971، ص46.

16- إبن جني، المنصف، 2|330 .

17- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة للطباعة والنشر، مصر، ط2 ، 1978 ، ص52 .

18- عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف، مصر، ط2، 1981، ص20.

19- برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، دار الرفاعي، الرياض ومكتبة الخانجي، القاهرة، 1982، ص30 .

20- رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله. وقوانينه، ص 34.

21- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة – النظري، ص 239 .

22- إبن جني، الخصائص، 2|114 .

23- المرجع نفسه، ص 142 ، 143 .

24- أنظر أصول تراثية في علم اللغة. ص 199 .

25- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص 77 .

26- أنظر تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، كلية الآداب دار الثقافة، الدار البيضاء، 1979، ص134.

27- أنظر رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص 37.

28- إبن يعيش، شرح التصريف الملوكي، ص 451 نقلا عن: في البحث الصوتي عند العرب.. ص 86.

29- أنظر خليل العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 86.

30- جلال السيوطي، الأشباه والنظائر. دار المعارف العثمانية حيدر أجاد الدكن. 1359 ، 1|18

31- إبن جني، الخصائص، 2|90 ، 91 .

32- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 211.

الاحتكاك اللغوي في الصحافة الرياضية

جريدة "الكرة" نموذجا

بلولي فرحات

المركز الجامعي –البويرة–

مقدمـــة:

عرفت الإنسانية منذ نشأتها العديد من الحضارات، وعرفت معها العديد من اللغات فاتخذت كلّ حضارة لغة معينة لنفسها، لكن مع اختلاط الأجناس وخاصة مع الحملات الاستعمارية ومن بعدها العولمة في العصر الحديث أصبح العالم قرية صغيرة تحتك فيه اللغات بمثيلاتها بشكل كبير، وهذا ما يحمل المتكلم على التحكم في العديد من اللغات لتحقيق الاندماج الاجتماعي أو الرسمي، ومن هذا المنطلق أصبحت اللغات في احتكاك مستمر تأخذ الواحدة من الأخرى في شتى المناحي وبشتى الطرق، ولكن لم يرق ذلك إلى المستوى الكتابي من اللغة، فكان الأمر مقتصرا على الجانب الشفهي فقط، أمّا ظهور هذا الاحتكاك في المكتوب (في هذه المقالة نقصد الصحافة الرياضية) مدعاة للدراسة والتمحيص فكيف يتجلى الاحتكاك اللغويّ في هذا النمط من الصحافة؟ وما هي المظاهر الاحتكاكية الأكثر شيوعا وكيف يمكن تفسيرها؟ وللإجابة على هذه التساؤلات سنعالج الموضوع في النقاط التالية:

المبحث لأول: دراسة نظرية لمظاهر الاحتكاك اللغويّ:

يرتبط مفهوم الاحتكاك اللغويّ بالتعدد اللغويّ الذي تتسم به المجتمعات الإنسانية، حيث تتعايش التنوعات (لهجات ولغات) في مجتمع واحد، ويُعد (أ. واينريش– U.Weinreich) أول من وضع هذا المصطلح للدلالة على الحالات التي تتواجد فيها لغتان أو أكثر في المحيط اللغويّ للمتكلمين، فتؤثر هذه الوضعية لا محالة في سلوكه اللغويّ الأمر الذي يجعل المتكلم يستعمل تلك التنوعات في شكل فسيفساء متعددة الأوجه ومن الاستعمالات اللغويّة التي اهتمت بها اللسانيات الاجتماعية نذكر: التداخل والاقتراض

اللغويين باعتبارهما من المفاهيم التقليدية في هذا الدرس، والتعاقب والمزج اللغويين باعتبارهما من أحدث المفاهيم التي توصل إليها الدرس الحديث، ولغرض هذه الدراسة سنقتصر على مفهومين فقط وتحليل تجليتهما في الصحافة الرياضية، وهما الاقتراض والتعاقب اللغويين.

المطلب الأول: مفهوم الاقتراض اللغويّ:

الفرع الأول: نظرة تاريخية لغوية عن مفهوم الاقتراض اللغويّ: يقابل مصطلح الاقتراض اللغويّ في اللغة الفرنسية مصطلح(Emprunt) وفي الإنجليزية (Borrowing)، وقد لاحظت استعمال مصطلح "الاقتباس اللغويّ" كمرادف للمصطلح الذي أخذت به، ويعتبر هذا المفهوم أول ظاهرة لغويّة ناتجة عن الاحتكاك اللغويّ تتعرض للدرس المستفيض، وكان للعلماء العرب القدامى نصيب في ذلك، فدرسوه تحت مباحث المعرّب والدخيل، فقيل مثلا: المعرّب هو ما نُقل من كلام العجم إلى لغة العرب مع إخضاعه صوتيا ونحويا... لقواعد العربية، أما الدخيل فهو نقل الكلام الأعجمي كما هو لفظا ومعنى إلى درجة يبدو معها غريبا عن اللغة.

وتواصل ذلك الجهد في البحث إلى عصرنا هذا، حيث ظهر في الدراسات الغربية مصطلح (الاقتراض-Emprunt)، ثم كرست له المجامع العربية، وحتى دراسات الأفراد اهتمامها ويمكن القول إن هذا المفهوم أصبح كلاسكيا في الدرس اللغويّ الاجتماعيّ حيث كُرست له العديد من الأعمال.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للاقتراض اللغوي: يُعرف المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات مفهوم الاقتراض اللغويّ كالتالي: "يثبت الاقتراض اللغويّ حين تستعمل اللغة أ وحدة أو سمة لغوية كانت موجودة سابقا في اللغة (ب) ويُعد الاقتراض اللغوي الظاهرة اللسانية الاجتماعية الأكثر أهمية في اتصال (احتكاك) اللغات"[1] وإذا حاولنا تحليل هذا التعريف يبدو لنا عاما لا يحدد السمات التخصيصية لهذا المفهوم المستقر في اللسانيات الاجتماعية، حيث لا يمكن أنْ نستخلص من هذا التعريف إلا فكرة واحدة مفادها أنّ الاقتراض اللغويّ أخذ للوحدات اللغويّة واستعمالها في لغة أخرى، ولتفادي هذا العموم سنلجأ إلى تعريف آخر.

1- المنظمة العربية للثقافة والعلوم، المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، ط 02، تونس، 2002م، ص 24.

يلخص لنا (بيتر ترودجيل-peter trudgill) مفهوم الاقتراض اللغويّ في ذلك المسار الذي يضمّن فيه مزدوجو اللغة نتوعاتهم بعض الوحدات من لغة أخرى... وتصبح هذه الكلمات مقبولة مع مرور الوقت كأجزاء مدمجة في اللغة الثانية... [1] فيضيف لنا هذا التعريف سمة أخرى من سمات مفهوم الاقتراض اللغويّ، وهي خضوع الوحدة المقترضة خضوعا تاما في اللغة المستقبلة ما يجعل نطقها موافقا للغة المستقبلة، وهذا ما يجعلنا نفترض مجموعة من التغييرات على الوحدة حتى تتلاءم مع نطق اللغة المستقبلة.

نستنتج مما سبق أنّ الاقتراض اللغويّ هو ضرب من الاستعمال اللغويّ يتم معه أخذ بعض الوحدات من لغة أخرى واستخدامها استخداما ملائما في اللغة التي نحن بصدد الحديث بها، وإذا كان الاقتراض اللغويّ من المفاهيم التقليدية للسانيات الاجتماعية، فما معنى التعاقب اللغوي؟ هذا ما سنتطرق إليه فيما يلي من البحث.

المطلب الثاني: مفهوم التعاقب اللغويّ:

الفرع الأول: التعريف اللغويّ والاختلال المصطلحيّ: قبل الخوض في التعريف اللغويّ للتعاقب اللغويّ أوّد طرح إشكالية المصطلح، فالتعاقب اللغويّ يقابل في هذا البحث المصطلح الإنجليزي (Code Switching)* وقد وقع اختياري على مصطلح التعاقب اللغويّ لأنّ هناك قرابة بين دلالته اللغويّة ودلالته الاصطلاحيّة، فيقول ابن منظور: " عقب وأعقب: إذا فعل هذا مرة وهذا مرة...التعاقب: الورد مرة بعد مرة... التعاقب والاعتقاب: التداول... [2] بمعنى أنّ التعاقب بمفهومه اللغويّ يشير إلى فكرة التداول في إتيان الأفعال.

ويتكون المصطلح الإنجليزي (code switching) - الذي وضعه (إينار أوجن- Einar Haugen) سنة 1956م[3]- من جزأين الأول هو المصطلح (code) بمعنى الشفرة

1- Trudgill Peter, Introducing language and society, England, Penguim English, 1992 p 14.

*- وترجمة هذا المصطلح مضطربة في الفرنسية أيضا، ومن خلال إطلاعي على المراجع لاحظت تعدد المقابلات منها: (commutation de code, alternance de code, alternance codique) وقد اقترح له الباحثون العديد من المقابلات في العربية منها:(الانتقال اللغويّ، التناوب اللغويّ، التعاقب اللغويّ...).

2- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، المجلد 01، بيروت دار صابر، 1994م-1414هـ، مادة (ع ق ب).

3- Gardner–Chloros Pénélope," Code-switching: approches principales et perspectives" in linguistique, Vol 19 –02, Paris, 1983, p 27.

أو السنن* وتعود أهمية استعمال هذا المصطلح إلى تحقيقه الحياد في وصف اللغات واللهجات، فالتعاقب قد يحصل بين اللغة واللهجة أو اللهجات فيما بينها، وقد يكون التعاقب اللغويَ في حد ذاته لغة يتحاكى بها الناس. أمّا الجزء الثاني من المصطلح فهو الفعل (to switch)[1] الذي يعني التغير من حالة إلى أخرى.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للتعاقب اللغويَ: يعترف جل الباحثين على أنَ تعريف التعاقب اللغويَ من القضايا الشائكة[2]، فهناك كم معتبر من التعاريف، لذلك سأعمد إلى تقديم أشهر التعاريف، وهي تعريف (جون ج. قامبرز – John J. Gumperz) وتعريف الثنائي (جوزيان ف. هامرز وميشال بلان–Josiane F. Hamers et Michel Blanc).

وكان اهتمامي منصبا على تعريف الباحث (جون قامبرز) لمساهمته الكبيرة في تحديد وصياغة هذا المفهوم، وقد تبلور تعريفه من خلال أعماله، فرصدت منها التعريف التالي حيث يقول:" يمكن تعريف التعاقب اللغويَ على أنّه تتابع للمقاطع اللغويّة في التبادل الكلامي نفسه حيث يكون الخطاب منتسبا إلى نظامين – مستقلين– أو نظامين نحويين فرعيين مختلفين، وفي الأغلب الشائع ما يكون ذلك تتابعا لجملتين[3] والمتفحص لهذا التعريف يجدَ أنَ جوهر التعاقب اللغويَ هو ذلك التعاقب أو التتابع الذي يحصل بين التنوعات (لغات أو لهجات)، ولكن (قامبرز) لم يقف عند هذا الحد، ففي شرحه لهذا المفهوم يضيف: إنَ التعاقب اللغويَ مثله مثل الظواهر فوق العروضية (كالنبر...) يستعملها المتكلمون لتمرير المعلومات، لأنَ المعنى أثناء الحديث في مجمله غير مباشر، فالتعاقب عنده بمثابة تغيير الأسلوب عند الأديب[4] الذي يُضمن أساليبه بعض المعاني التي تُستقى من خلال الحديث.

---

* – هذه ترجمة المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، وهي غير موحدة.

1- OXFORD learner's (pocket dictionary), second edition, oxford university press,1991 to switch.

2- Foued Laroussi, L'alternance de codes arabe dialectale/ Français (étude de quelque situation dans la ville de Sfax " Tunisie"), Thèse de doctorat, Département des science du langage et de la communication, Université de Rouen , 1991, p 15.

3- John J. Gumperz, Sociolinguistique interactionnelle (une approche interprétative) présentation de Jacky Simoin, Université de la réunion, l'Harmattan, 1989, p 57.

4-John Gumperz, Engager une conversation (introduction a la sociolinguistique interactionnelle), tr. Michel Dartivelle et autre, Paris, ed. Minuit, 1989, p 95.

أمّا التعريف الثاني، فهو تعريف (ج. ف. هامرز و م. بلان) فيقولان: "يُعتبر التعاقب اللغويّ من أكثر الإستراتيجيات اللغويّة شيوعا بين مزدوجي اللغة، ففيه يستعان بنتوعين (أو أكثر) حيث تتعاقب مقاطع من الخطاب في لغة ما مع مقاطع من الخطاب في لغة (أو عدة لغات) أخر... بحيث ينتمي المقطع (أ) إلى اللغة (ل أ) فقط، والشيء نفسه بالنسبة للمقطع (ب) الذي ينتمي للغة (ل ب) فقط "[1]. وتتمثل الإضافة في هذا التعريف في اعتباره التعاقب اللغويّ كإستراتيجية لغويّة يهتدي إليها المتكلمون لحاجة تبليغية، فاستعمال أية وحدة من الوحدات اللغويّة من تنوع آخر يمكن أنْ يشكل تعاقبا لغويا.

ونستنتج من هذا العرض أنّ التعاقب اللغويّ هو تلك الإستراتيجية التبليغية التي يستعين بموجبها المتكلم بتنوعيْن لغويين أو أكثر من سجله اللغويّ لإيصال ما طاب له من معلومات ويُلاحظ أنّ هناك تقاطعاً بين تعريف التعاقب والاقتراض اللغويين.

المطلب الثالث: التميز بين التعاقب والاقتراض اللغويين: نظرا لكون ظاهرة التعاقب اللغويّ أكثر تسامحا مع ظاهرة الاقتراض[2] فغالبا ما يجد الدارس صعوبة في التمييز بينهما، فما هو الفرق بين المفهومين يا ترى؟

رصد الدارسون العديد من الفروق بين المفهومين، لكن أهمها ما هو متصل بمدى خضوع الوحدة المقترضة أو المتعاقبة إليها في اللغة المستقبلة[3]، ويكون الخضوع في أحد المستويات الثلاثة المعروفة (الصوتي والإفرادي والتركيبي) ولشرح فكرة الإخضاع يلجأ الدارسون إلى معيارين: أولهما تاريخي يأخذ بعين الاعتبار زمن دخول الوحدة المقترضة، لذلك تمّ التفرقة بين الوحدة المقترضة قديما والوحدة المقترضة حديثا[4] وفي كلّ الأحوال الوحدة المقترضة تكون قد تكيّفت مع اللغة المستقبلة، وهناك من الوحدات التي يمكن الاشتقاق منها وتصريفها. أمّا في التعاقب اللغويّ، فالوحدات تبقى بالصيغة الأصلية أي أنّها لا تخضع للغة المستقبلة.

1-Josiane F. Hamers et Michel Blanc, Bilingualité et bilinguisme, ed. 02, Bruxelles, ed. Pierre Mardaga, 1983, p 198.

2-Gumperz John J., Sociolinguistique interactionnelle..., p 85.

3-Kebbas Ghalia, Alternance de langue dans une zone urbaine de tizi ouzou Arabe de tizi ouzou/ kabyle/ Français (le cas du cartier dit la haute ville), Mémoire de magistère en linguistique, Vol. I, Université de Tizi ouzou, Département de langue et culture amazigh, 2001/2002, p 32.

4-Laroussi Foued, L'alternance de codes arabe dialectale /Français..., p 141.

وقد يؤخذ بمعيار نفسي؛ ففي حالة التعاقب اللغوي يحس المتكلم أنّ الوحدة أيا كان طولها غريبة عن اللغة المستقبلة، لذا تراه يستعمل بعض الإشارات اللغوية كقوله "لا أعرف هذا المصطلح بهذه اللغة"[1] لتبرير التعاقب الآتي، وعكس ذلك تماما يحدث أثناء الاقتراض اللغوي فحتى أحادي اللغة لا يحس أثناء استعمال الوحدة المقترضة أنها أجنبية حيث تكون خاضعة لقواعد اللغة المستقبلة -خاصة صوتيا-، فالأمر يتعلق بالجانب النفسي للمتكلم، وكيفية فهمه وإدراكه للفرق بين التنوعات. وبتحليل هذه التفرقة توصلت الباحثة (ب. قاردنر ك.- P. Gardner-C.)[2] إلى أنّ الاقتراض اللغوي ما هو إلا تعاقب لغوي شائع الاستعمال.

وعلى صعيد آخر يضيف الدارسون أنّ الاقتراض ينتمي إلى اللسان[3] وبالتالي فهو ظاهرة جماعية[4] وأكثر ما يكون بطريقة غير واعية، لذلك يلجأ إليه الأحادي والثنائي معا؛ أي أنّ الاقتراض اللغوي يفترض استعمال لغة واحدة، وتخضع كلّ اللغات لظاهرة الاقتراض حسب درجة قصور اللغات المحتكة، أما التعاقب اللغوي فينتمي إلى الكلام، بل هو إستراتيجية تبليغية فردية يلجأ إليها المتكلم لتمرير المعلومات، وغالبا ما يحصل ذلك بطريقة واعية من المتكلم الثنائي في استخدامه للفرص التي تتيحها له السجلات اللغوية، فالتعاقب اللغوي يفترض لغتين أو أكثر، ولا يستخدم الأحادي هذه الإستراتيجية لعدم توفره على الزاد اللغوي الذي يمكنه من ذلك. أما فيما يتعلق بطول الوحدات، فالاقتراض اللغوي يحدث على المستوى الصوتي أو الإفرادي أو التركيبي، وهناك من يقصره على الجانب الإفرادي فقط[5] في حين أنّ التعاقب اللغوي يحدث على نطاق أوسع؛ أي انطلاقا من الكلمة إلى النصوص.

1-Taleb Ibrahimi Khaoula, Les algériens et leur(s) langue(s), Alger, ed. El Hikma 1997, p 118.

2-Gardner–Chloros Pénélope, Choix et alternance de langue à Strasbourg, in Kebbas Ghalia, Alternance de langue dans une zone urbaine de tizi ouzou..., p 33.

3-Francis Mackey William, Bilinguisme et contacte des langues, Paris, ed. Klincksiek 1976, p 397.

4- كالفي لويس- جان، اللسانيات الاجتماعية، تر: محمد يحياتن، تحت الطبع، ص 15.

5-Josiane F. Hamers,"EMPRUNT", In Sociolinguistique (les concepts de base) Ouvrage coordonné par Marie-Louise Moreau, Liége, Pierre Mardaga, 1997, p136.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لمظاهر الاحتكاك اللغويّ في جريدة "الكرة":

المطلب الأول: التعريف بعينة البحث:

الفرع الأول: الصّحافة الرياضيّة: تعتبر الصّحافة الرياضيّة من الوسائل الإعلامية المتخصصة التي يرتادها الشباب خاصة، وقد تنبأ الدارسون بسيادتها فيما يستقبل من الزمن لأنّ "الإعلام يصبو نحو "التوسع" ونحو "التخصص" في آن واحد"[1] وهذا راجع إلى المنافسة الشديدة التي يعرفها ميدان الإعلام خاصة بظهور الوسائل الإعلامية الحديثة، وتكنولوجيات البث الإذاعي والسمعي البصري... إلخ.

أمّا في ماهيتها فيقول الباحث أديب خضور: إنّها " تلك الصّحافة التي تعالج أساسا الموضوعات الرياضية والتي توجه أساسا إلى الجمهور المعني بالرياضة والمهتم بها"[2] أي أنّها تلك الصّحافة التي تقدم أخبارا عن المنافسات الرياضيّة، وما يحيط بها مثل وصف الوسائل المادية والبشرية والتكنولوجية التي تستعمل في ذلك الميدان، وقد تتعرض الصّحيفة الرياضيّة إلى بعض الجوانب غير الرياضيّة سواءً القريبة منها أو البعيدة تمام البعد عنها، على أنْ لا يتعدى ذلك القدر الكافي الذي يحفظ للجريدة طابعها الرياضيّ.

ويعود ظهور هذا النوع من الصّحافة (الرياضيّة) إلى عدة أسباب منها:

- تطور مكانة الرياضة في المجتمعات، حيث أصبحت الحكومات تولي لها أهمية قصوى[3].

- ظهور رياضات عالمية تستقطب الكثير من الجماهير مما يخلق تهافتا كبيرا على الأخبار الرياضيّة، إضافة إلى تطور الرياضات المحلية.

1- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات (رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي)، سلسلة عالم المعرفة عدد خاص (265)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مطابع الوطن، 2001م، ص 368.

2- خضور أديب، الإعلام الرياضيّ (دراسة علمية للتحرير الرياضيّ في الصّحافة والإذاعة والتلفزيون)، ط 01 سلسلة المكتبة الإعلامية (09)، سورية- دمشق، 1994م، ص 87.

3- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا (نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال)، تونس، 1987م، ص 106.

- تغيّر فئات الجمهور الباحثة عن الخبر الرياضيّ، فلم يعد ذلك حكرا على الفئات الشبانية بل أصبح محل اهتمام الكبار أيضا.

- تحوّل الرياضة إلى صناعة ذات طابع اقتصادي وتجاري.

وتنقسم الصّحافة الرياضيّة كغيرها من الوسائط الصّحفيّة إلى عدة أنواع من الصّحف منها اليوميّة، والشهريّة والأسبوعيّة وهو النوع الذي تنتمي إليه جريدة "الكرة".

الفرع الثاني: تعريف المدوّنة:

جريدة "الكرة": هي جريدة وطنية رياضية وأسبوعية تصدر كلّ يوم سبت، تعنى بالأخبار الرياضيّة الوطنيّة والدوليّة، ونلاحظ أنّها تهتم برياضة كرة القدم فقط، وتعتبر هذه الجريدة في المرتبة الثانية من حيث مقروئية الجرائد الرياضيّة في الجزائر بعد جريدة "الهدّاف"[1] حيث يقرأها أكثر من 900 ألف قارئ أسبوعيا وهذا ما يبين شساعة قرّاء الصّحافة الرياضيّة التي تتقدم في تقربها إلى أذهان القارئ الحديث.

1- مدوّنة البحث: نظرا لمقتضيات المرتبطة بهذا العمل، ارتأينا أن نحدد المدوّنة بما يتوافق مع أهدافنا والمتمثلة في رصد الظواهر المراد دراستها في هذه الصّحيفة، وقد اعتمدنا في ذلك على ثلاثة أعداد من هذه الجريدة، وهي الأعداد التالية:

- العدد الصادر في الأسبوع من 11 إلى 17 نوفمبر 2006.
- العدد الصادر في الأسبوع من 25 نوفمبر إلى 01 ديسمبر 2006.
- العدد الصادر في الأسبوع من 09 إلى 15 ديسمبر 2006.

وسنحيل إليها أثناء الدراسة التطبيقية بالأرقام من 01 إلى 03 مع إضافة رقم آخر يدل عن الصفحة التي ورد فيها المثال المذكور، ويكون ذلك على شاكلة المثال التالي:

02|10: ... أما الأمر الثاني الذي ترتب عن الداربي العاصمي...

فنعني بالرقم الأول(02) العدد الثاني من المدوّنة، أي العدد الصادر في الأسبوع من 25 نوفمبر إلى 01 ديسمبر 2006، أمّا الرقم الثاني(10) فنعني به الصفحة التي ورد فيها المثال.

المطلب الثاني: تحليل ظاهرة الاقتراض اللغويّ في الجريدة:

1- الخبر، 05 أفريل 2006م الموافق ل 06 ربيع الأول 1427هـ، العدد 4670، ص 15.

الفرع الأول: الاقتراض المعجمي: نقصد بهذا النوع من الاقتراض ذلك المسار الذي يلجأ فيه الصّحافيّ إلى الاستعانة بكلمة واحدة ذات أصل أجنبي مع تطويعها لمنطق اللغة العربية سواء على المستوى الصوتي أو الوزن...إلخ، ولاحظنا ورود هذا الأمر في الأعداد التي درسناها وكان تواتره متذبذبا من مقالة إلى أخرى، لكن بتحليل هذه الاقتراضات لاحظنا ما يلي:

1: اقتراضات في المعجم المتخصص: وهذا ما نستشفه من خلال هذه الأمثلة:

03| 04 : الدكتوار سيجتمع بحماتي اليوم.

02|01 : قال إسماعيل شاوي أنه يريد المشاركة في المباراة المقبلة، خاصة بعد أن غاب عن الفريق منذ مباراة الداربي...

01| 23: ... بعد التقرير الذي رفعه الحكم المصري عودة ضده على إثر مباراة النهائي "السوبر"....

نلاحظ أنّ الكلمات المقترضة في هذه الأمثلة هي: الداربي والديكتوار والسوبر، وهي كلّها كلمات تنتمي إلى المعجم المتخصص للصّحافة الرياضيّة والميدان الرياضيّ بشكل عام فكلمة "داربي" تعني المقابلة المحليّة، وهو ذات المصطلح المستعمل في الصّحيفة نفسها، ولكن غالبا ما تلجأ إلى الاقتراض نظرا لشيوعه، كذلك مصطلح "الدركتوار" فيعني اللجنة المسيرة للفريق وهذا المصطلح يُستعمل في الصّحيفة أيضا، أمّا المصطلح الأخير، وهو كلمة "السوبر" فتعني الممتاز – أي كأس السوبر أو الكأس الممتازة–، وأظن أنّ الجزائريين يستعملون المصطلح العربي أكثر من استعمالهم للمصطلح المقترض، ولم يكن ذلك في هذه الجريدة إلا تأثرا بعرب المشرق الذين أشرفوا على هذا اللقاء.

نلاحظ إذن أنّ العديد من الكلمات المقترضة (ومنه ما لم نذكره كمناجير والميركاتو وسبونسور وليبيرو...) إنما يتم اقتراضها لإيفالها في التخصص، ورغم ذلك فالعربية لها دائما المقابل وإن كان مستثقلا في بعض الأحيان.

02: اقتراضات من المعجم العام: إلى جانب المعجم المتخصص، سنلاحظ في الأمثلة الآتية نوعا آخر من الكلمات المقترضة، وهي الكلمات التي تم اقتراضها من اللغة العامة، ولم يقم الصّحافيّ إلا بالنسج على المنوال، وهذه الأمثلة تبيّن ذلك:

01| 10 :... هل تستطيع القول إنكم حققتم الدكليك وهل يمكنكم تحقيق انطلاقة قوية...

02|05: ...وان تكون الشبيبة كشركة ذات اسهم، وان تنتهي من البركولاج...

03|10: ...لكن هناك مدرب قدير اسمه رشيد بلحوت يمكن أن يحضر تكتيكا...

يبدو من خلال الأمثلة أنّ الكلمات المقترضة (الدكليك والبركولاج والتكتيك) مستعملة ليس فقط في الصّحافة الرياضيّة بل في اللغة العامة كذلك، لذلك يجد الصّحافيّ بدا من اقتراضها أيضا رغم أنّ هذه الكلمات في مجملها لها مقابلات عربية فصيحة، وهو ما يظهر في المثال الأول حيث لجأ الصّحافيّ إلى الترجمة إلى العربية باستعمال كلمة "انطلاقة"، وأضاف لها كلمة أخرى هي "قوية"، وبذلك غطى كلّ الصفات التخصيصية لكلمة "دكليك".

نستخلص من تحليل هذه الأمثلة أنّ الكلمات المقترضة (وهناك ما لم نذكره وهو كثير مثل برستيج، المايسترو، شونطاج، الشونطي، المير) لم تُقترض لتعلقها بالتخصص، وإنما الأمر يتعلق بالاستقرار القائم في اللغة العامة على اقتراض هذه الوحدات المعجمية، فالمنوال في هذه الحالة هو ما اتفق عليه المتكلمون بصفة عامة، ولكن رغم عمومية الاتفاق نرى أنّ الوضع العربي لم يُقصر في إيجاد المقابل لهذه الكلمات، فأغلبها إن لم نقل كلّها لها مقابل عربي ولكن درجت العادة على اللجوء إلى الاقتراض، بل يمكن الاشتقاق من الكلمة المقترضة، وهذا دليل على استقرارها في اللغة العربية، فمثلا كلمة "التكتيك" لها مقابل عربي هو "الخطة" ولكن الاستعمال فضل الكلمة المقترضة بل واشتق منها مثل قولهم: "التكتيكية وتكتيكي" أي أضافوا النسبة والتعريف، كما جمعوا كلمة "سيناريو" على "سيناريوهات" وهذا ما يدل على استقرار اقتراض هذه الوحدات.

الفرع الثاني: اقتراض المختصرات: تُعتبر ظاهرة المختصرات من الظواهر التي انتشرت بشكل كبير في العصر الحديث، خاصة مع كثرة المخترعات الجديدة، والتطور العلمي السريع إلى درجة أنّ كلّ اللغات(*) تعاني من الافتقار في الرصيد المعجمي الذي يستوعب ذلك الزخم. وما زاد في حدة طرح هذا المشكل في اللغة العربية هو عدم ممارسة هذه الصيغة عند القدماء فما يعرف عن الحدود الزمانية والمكانية التي وُضعت للاحتجاج بالكلام يشكل حاجزا آخر لشيوع هذه التقنية، وعلى صعيد آخر يأتي عدم اهتمام العربية بصيغة النحت – التي لم يتمّ تقييسها وتنميطها– كجانب من الجوانب الكابحة لانتشار هذه التقنية، ويبدو لنا أنّ المختصر في اللغات الأجنبية ما هو إلا نحت لجملة حيث يعرّفونه في

---

*– تُستثنى اللغة الإنجليزية من هذا القصور عادة.

تعبيرهم ب "مجموعة من الحروف الأساسية التي تمثل اختزالا لبعض المصطلحات المستعملة بكثرة"[1] وعلى هذا التذبذب في استعمال المختصر في اللغة العربية تلجأ الصحافة الرياضية إلى اقتراض المختصرات بشكل واسع، ولاحظنا في تحليلنا للمدونة أن المختصرات التي اقترضت تنقسم إلى نوعين:

1: أسماء الأندية: تقتضي القاعدة السارية المفعول في الجزائر أن تتخذ كل جماعة تريد ممارسة الرياضة في إطار جمعية رياضية اسما مميزا لها في الساحة الرياضية، فيظهر من خلال هذه القاعدة أن الغرض من ذلك هو تمييز هذه الفرق بأسماء لكن هذه القاعدة لا تلزمنا على اتخاذ أسماء مقترضة، فما أمر هذه الاقتراضات إذن؟ وللإجابة سنحلل هذه الأمثلة:

01| 05: الكاب يدخل المغامرة.

02|18: إدارة السياسي سترمي ضده بالثقيل.

03|10: جابو: تلقيت عرضا من الجياسكا وليسما وأريد العودة إلى سطيف.

يبدو من تحليل هذه الأمثلة أن الكلمات المقترضة هي أسماء لبعض الأندية وهي على التوالي شباب باتنة وشباب قسنطينة وشبيبة القبائل واتحاد العاصمة، وهذا يعني أن هذه الفرق لها أسماء بالعربية، وبتحليل كيفية الاقتراض، نلاحظ أن الوحدات المقترضة عبارة عن مختصرات، وأول تبرير لهذه الاقتراضات هو تحقيق الاقتصاد اللغوي، خاصة أن كل الأمثلة عبارة عن عناوين لمجموعة من المقالات، فاستعمال الأسماء العربية يبدو عليه الاستطالة ما يجعله مستثقلا، وبما أن العربية لا تتسامح مع المختصرات تلجأ الصحافة الرياضية إلى اقتراضها.

2: أسماء الهيئات الإدارية المسيرة للرياضة: سبق أن أشرنا إلى انتشار ظاهرة المختصرات في العالم الحديث، فلم تقتصر اقتراضات هذا النوع من الوحدات على أسماء الأندية بل تعداه إلى مجموعة أخرى من أسماء الهيئات الإدارية التي تسير رياضة كرة القدم كما يظهر في هذه الأمثلة:

01|23: ... ويدخل في إطار البرنامج الذي حددته الكاف لسلك التحكيم...

02| 23: ...سيُعرض الجزائر إلى الإقصاء من طرف الفيفا...

1- Larousse pluri dictionnaire, Paris, Libraire Larousse, 1985, p 1279.

يتبين من خلال هذين المثالين اقتراض كلمة "الكاف" وهي الهيئة الكروية الإفريقية التي تسير كرة القدم، إلى جانبها في المثال الثاني اقترض الصّحافيّ لكلمة "الفيفا" وهي الهيئة الدولية التي تسير كرة القدم، لكن الاقتراض لا يحدث على مستوى الاسم الأصلي لأنه طويل أيضا بل ينصب الاقتراض على المختصر لأنّه يوفر الجهد كاستعمال مجموعة من الوحدات وأخذ حجم كبير من الصفحة للدلالة على معنى واحد.

وكخلاصة لهذا المطلب، تبيّن من التحليل أنّ الاقتراض اللغويّ في جريدة "الكرة" يحصل على المستوى المعجمي لعدة أسباب: منها ما هو متعلق بإيغال المصطلح في التخصص أو مجاراة الاستعمال العام الذي استقر على اقتراض بعض الوحدات، ولاحظنا أيضا أنّ الاقتراض اللغويّ كثيرا ما يحدث بالاستعانة بمختصرات من لغة أخرى عادة ما تكون الفرنسية والسبب في اقتراض هذه المختصرات هو تحقيق الاقتصاد اللغويّ وتفادي الاستطالة، خاصة أنّ أسماء النوادي والهيئات عبارة عن مصطلحات مركبة، وهو ما سنعود إليه في تحليل التعاقب اللغويّ.

المطلب الثالث: تحليل ظاهرة التعاقب اللغويّ في الجريدة: بعد تحليل تجليات ظاهرة الاقتراض اللغويّ، سنستعمل في هذا المطلب المفهوم الإجرائي الثاني الذي قدمناه في المبحث النظريّ وذلك لمحاولة تفسير أنماط احتكاك اللغات في الجريدة، وقبل تحليل التعاقبات الواردة في المدوّنة التي حددناها، نشير إلى أنّ الجريدة تمارس التعاقب الاسترسالي بكثرة، أمّا التعاقب بين اللغة العربية واللغات الأخرى فأقل كثافة لكن رغم ذلك سنحاول أن نحلله.

الفرع الأول: التعاقب الاسترسالي: يمكن تعريف التعاقب الاسترسالي بذلك الاستعمال اللغويّ الذي يلجأ فيه المتكلم إلى استعمال تنوعين لغويين أو أكثر ينتميان إلى لغة واحدة[1] وفي حالة جريدة "الكرة" نعني بذلك العربية الفصحى والعامية، وهو ما سندرسه في هذا الفرع:

1: مؤشرات التعاقب اللغويّ (القوالب الجامدة): جرى العرف الجامعي على الاهتمام بما يسمى المؤشرات (وهي الوحدات اللغويّة التي تساعد على الانتقال من لغة إلى أخرى ثم

1- لمزيد من المعلومات يُنظر: نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، ط 01.

العودة إلى الأولى مما يولد التعاقب اللغوي) وهو ما سندرسه في هذه النقطة، وذلك دائما بالاعتماد على الأمثلة المستخلصة من المدونة، فلنتفحص ما يلي:

01|16: خميسة: " الحمد لله ما خسرناش ".

02|18:... "الحمد لله رانا بيننا بلي عندنا فريق وإن شاء الله الأنصار رايحين نفرحوهم " علق دراجي.

03| 16: ... وبربي إن شاء الله رايح نحمر وجه المسيرين.

يلاحظ في هذه الأمثلة أنّ وراء كلّ انتقال إلى التنوع العربي العامي مركب لفظي (ميزناه بزيادة اللون) وهو "الحمد لله" في المثالين الأول والثاني و"إن شاء الله" في المثالين الثاني والثالث، وهذا ما يحيلنا إلى الدلالة الدينية بكلّ ما تحمله من تأثير على المتكلمين بشكل عام والدين الإسلامي على المتكلم الجزائري بشكل خاص، فكلّ هذه العبارات تعبر عن الحمد لله تعالى والتضرع له. ومن الناحية اللغويّة، نجد أنّ هذا المركب اللفظي ينتمي إلى ما يسمى بالقوالب الجامدة التي تعتبر من المفاهيم العامة التي لها علاقة بمجموعة من المفاهيم الأخرى كالقالب والمثل والحكمة والعادات الكلامية... ولكن نستعمله في هذا البحث على معناه العام الذي يعرّفه (جورج مونان-George Mounin) كالتالي: هو كلّ بناء لغوي خاص بلغة معيّنة ولا يوجد أي مقابل تركيبي له في أية لغة أخرى[1] ومن خلال هذا التعريف يتبيّن أنّ الشيء الذي يُميّز هذه التعابير هو شيوعها على شكل جامد لا يتغير لتعذر ترجمتها ترجمة وافية تُبقي على المعنى الأصلي بجماليته الأسلوبية، ونظرا لهذا العائق يبدو أنّ الرغبة في استعمال أحد هذه القوالب سيجر لا محالة إلى استعمال اللغة التي اشتهر فيها الإتيان به.

وفي الأمثلة المعروضة نلاحظ أنّ هذه القوالب الدينية مشتركة بين العامية الجزائرية والعربية الفصحى، لذلك نعتقد أنّها تساعد على إحداث الانتقال من تنوع إلى آخر.

2: وظائف التعاقب اللغوي: يعتبر (جون قامبيرز) أول من أسس لهذا النوع من البحث، وقد حدد في بحثه ست وظائف للتعاقبات اللغوية التي درسها[2] وسنحاول بدورنا في هذه النقطة تحليل أنواع الوظائف التي ترد في خطاب جريدة "الكرة".

1- Mounin (G) (collectif), Dictionnaire de la linguistique, Paris, PUF, 1974, p 250.

2-ينظر كتابه: (Sociolinguistique interactionnelle (une approche) interprétative).

أ- نقل كلام الغير: تتسلل التنوعات الأخرى إلى النص العربي عادة تحت تأثير الاتصال بالشخصيات الرياضيّة، وذلك مخافة من تشويه كلام هذه الشخصيات، ولكن قد يحتفظ الصّحافيّ بالكلام العامي على صيغته الأولى لاعتبارات أخرى، وذلك ما سنبيّنه من خلال تحليل الأمثلة التالية:

01|16: خطابي: "راني مناصر للجمعية منذ 62 وأنا في لايسكا".

02|08: بلعياضي: "وقت الشدة لازم نكونو رجالة".

03|09: عوادي: "باغي نصنع اسم في الجمعية".

نلاحظ أنّ كلّ الأمثلة التي سقناها عاميـة التنوع، وتظهر في نص فصيح، وهو ما سميناه بالتعاقب الاسترسالي، وبالعودة إلى الجريدة نجد أنّ هذه الأمثلة عناوين لمجموعة من الحوارات، فيُشار إلى ذلك بذكر الشخص المتكلم ثم نقطتين ومزدوجتين للدلالة على أنّ الكلام لذلك الشخص ولا يتحمل الصّحافيّ منه (تداوليا) أيـة مسؤولية، وللتأكد من ذلك حاولنا فقط العودة إلى متون تلك الحوارات لعلنا نجد بعض التفسيرات لهذا الافتراض، فلاحظنا أثناء التحليل أنّ المثالين الأول والثاني يخضعان لهذا الافتراض – أي الأخذ بكلام الشخص المحاور على حرفيته- فوجدنا مثلا في إجابات خطابي المذكور في المثال الأول هذه الإجابة "راني هنا من أجل جمعية الخروب ومصلحتها، وأنا راني مناصر للجمعية منذ 62 ومستعدون لتقديم المساعدة لها وبلا مزيتنا" فلم يطرأ أي تغيير على كلام خطابي إلاوضع المختصر "لايسكا" (وهو اقتراض لغويّ) مكان جمعية الخروب وهذا لا يُخل بكلام الشخصية، والطرح نفسه لاحظناه فيما يتعلق بالمثال الثاني، لكن بتحليل المثال الثالث، لاحظنا أنّ الكلمة "باغي" والتي تعني "أريد" وهي تنوع عربي عامي مستعمل في الغرب الجزائري لم يرد ذكرها في الإجابات مما يعني أنها إضافة من الصّحافيّ، وتسقط بذلك فرضية نقل كلام الغير(*) لذلك يمكن الأخذ بهذه الفرضية لكن بشيء من النسبية بل لاحظنا بعض الأمثلة التي يَرِد فيها العنوان مثلا بالعامية والمتن بالفصحى.

ب- تحقيق نوع من الإيقاع الموسيقي: تستدعي الكتابة الصّحفيّة عادة أن تكون جذابة ومشوقة ومن التقنيات التي تستهوي القرّاء هي الإيقاع الموسيقي الذي تحدثه الألفاظ، وهذا ما يصعب تحقيقه في كلّ الحالات بتنوع واحد، لذلك يلجأ الصّحافيّ في بعض

---

*- يمكن تفسير الأمر بالرجوع إلى العوامل التداولية الاجتماعية للخطاب وذلك بالقول إن هذه الإضافة ما هي إلا تكيف لغويّ لاستمالة القارئ الذي ينتمي إلى الجهة الغربية من الوطن.

الأحيان إلى الاستنجاد بالتنوع العامي لتحقيق ذلك الإيقاع، وهو ما نلاحظه في الأمثلة التالية:

01|11: النصرية لعبت مليح ومع البرج دات الريح.

02|08: اللاعبون "دارو حالة" بالهواتف النقالة.

03|09: اخاي الوادي راه عاي.

نحس أثناء قراءة أو سماع مثل العناوين بالنبرة الشعرية أو وجود وزن معين به يتم الجمال ففي المثال الأول حرف الروي هو الحاء في "مليح" و "الريح"، وفي المثال الثاني بين "حالة" و"نقالة" وكذلك الأمر في المثال الثالث بين "اخاي" و"الوادي" و"عاي"، فهذه التقنيات تمت بصلة إلى الممارسة الشعرية وتحقق هدف جذب القراء، ولكن لم يتم لها ذلك إلا باستعمال بعض الوحدات من العامية الجزائرية ككلمة "دات" في العنوان الأول، حيث ساهمت في تحقيق التوازن بين الفاصلة الأولى والثانية، كذلك الأمر في المثال الثاني فمعنى "دارو حالة" لا يُعبر عنه بالعربية الفصحى بهذا النمط الذي يتلاءم في موسيقاه مع الفاصلة الثانية وهكذا دواليك.

الفرع الثاني: التعاقب اللغويّ بين العربية واللغات الأخرى: تحتوى المدونة التي درسناها على بعض التعاقبات –على قلتها– بين العربية ولغات أخرى، والمتمثلة أساسا في اللغة الفرنسية واللغة الأمازيغية، وهو ما سنحلله في هذا الفرع، وذلك في النقاط التالية:

01: التعاقب بين العربية والفرنسية: سأحاول في هذه النقطة أن أبيّن المواضع التي يحصل فيها التعاقب اللغويّ مع المحاولة –قدر الإمكان– تقديم بعض التفاسير التي تبدو ضرورية لفهم مسار التعاقب اللغويّ في الصّحافة الرياضيّة، ومما لاحظناه ما يلي:

أ– اللجوء إلى المختصرات: سبق الحديث عن هذه الظاهرة ولكن صنفناها في الاقتراض اللغويّ، أمّا الآن فسنتحدث عنها على أنّها تعاقب لغويّ، وذلك بملاحظ هذه الأمثلة:

01|03: لم يعد إلى تيزي وزو منذ مغادرته JSK.

02|08: بوكاروم: "راني مليح في OMR".

02|24:... وازدادت العلاقة سوء بين MJS وFAF منذ مطالبة...

03|04: يجب عقد AG أو إعادة النادي إلى سوناطراك.

يتبين من خلال الأمثلة أنّ المختصرات (AG, FAF, MJS, OMR, JSK) تعاقبات لغويّة رغم أنّ المختصر الأول (JSK) سبق أن اعتبرناه اقتراضا، ومرد ذلك أنّ الأمر في جوهره مرتبط بالجانب النفسي، ففي الحالة الأولى كُتب هذا المختصر بحروف

عربية "جياسكا" أي أنّ المختصر تم تطويعه ليصبح عربيا، أمّا هذه الحالة ففضل الصحافيّ الإبقاء على هذا المختصر على صيغته المفرنسة وعبر على ذلك باعتماد الخط الفرنسي، وهذا ما يحيلنا لفكرة الوعي بغرابة الوحدة المستعملة(*).

ويبدو أنّ الأمر لا يخرج عما سلف ذكره في دراستنا للاقتراض اللغويّ فيما يتعلق بنوعية الوحدات المتعاقب إليها في هذه الأمثلة، لأن مجمل التعاقبات تحدث عند ذكر أسماء الفرق أو بعض الهيئات الرسميّة والرياضيّة التي تسيّر الرياضة، ففي المثال الأول ذكر فريق شبيبة القبائل وفي الثاني ذكر فريق أولمبي العناصر، أمّا الأمثلة الباقية، فتشير التعاقبات إلى الهيئات التالية:

- مديرية الشباب والرياضة MJS وهي هيئة حكومية.
- الاتحادية الجزائرية لكرة القدم FAF وهي الهيئة التي تسيّر كرة القدم في الجزائر.
- الجمعية العامة AG وهي من أهم الهيئات في أية جمعية رياضيّة.

وفي بحثنا عن وظيفة هذه التعاقبات، يبدو لنا أنّ الاقتصاد اللغويّ هو الذي لعب دورا في ظهور هذه التعاقبات اللغويّة تماما كما ما حدث الأمر أثناء ظهورها كافتراضات لغويّة.

ب- اللجوء إلى وحدات أكبر من المختصرات: إذا كانت التعاقبات السالفة عبارة عن مختصرات، فذلك يمكن إرجاعه إلى عدم توفر العربية على هذا الإجراء، ولكن أن تتضمن التعاقبات وحدات متعددة الطول، فهذا يستدعي الوقوف عليه لمعرفة أسباب ذلك أو تفسير ظهور اللغة الفرنسية في النص العربي، وهذا ما سنبينه في الأمثلة التالية:

11|01: "ما عنديش سياسة retroviseur".

20|02: الحمد لله، كانت البداية موفقة إلى حد ما وهذا بفضل " L'esprit du groupe"...

21|03: تراكم المشاكل قد يعيق طموحات L'ETOILE.

تتضمن الأمثلة المقدمة أنماطا متعددة من التعاقب اللغويّ، لذلك سنحلل كلّ مثال للوصول إلى نتيجة قد تقبل التعميم.

---

*- يُنظر تمييزنا لظاهرتي الاقتراض والتعاقب اللغويين في المبحث النظريّ.

ففي المثال الأول، استعمل الصّحافيّ على لسان رماش - رئيس أهلي برج بوعريريج- كلمة "retroviseur" - وهي مرآة من مرايا السيارات- وهنا يراد بهذا الاستعمال أنّ هذا الرئيس يستعمل سياسة عفا الله عما سلف أي لا ينظر إلى الوراء، وهي العبارة نفسها التي استعملها الصّحافيّ في متن المقالة وكان الكلام كالتالي:

أكد أن طريقة عمله في التسيير تعتمد أساسا على مواصلة العمل إلى الأمام وليس من عادته الرجوع إلى الوراء واتباع سياسة "*retroviseur*" على حد تعبير رماش .

ويظهر من خلال هذا الكلام أنّ كلمة "retroviseur" استعملت كتوكيد للجملة السابقة بل كتفسير للكلام السابق (وضعنا تحته) وهذا توكيد لفظي لكن باستعمال ألفاظ من لغة أجنبية وبفضل هذا الاستعمال يتجنب الصّحافيّ الوقوع في التكرار، فوظيفة هذا التعاقب هي التوكيد وتفادي التكرار.

أمّا في المثال الثاني، فالتعاقب لم يحدث إلى كلمة واحدة بل تعداه إلى مجموعة من الوحدات وهي "L'esprit du groupe" ويبدو أنّ تفسير اللجوء إلى هذا النوع من التعاقب متعلق بفكرة القوالب الجامدة – التي تحدثنا عنها-، فهذه الجملة المفرنسة لها مقابل بالعربية وهو "روح الفريق" لكن استعمال هذه القوالب لا يحتفظ بجماليته إلا باستعماله باللغة الأصلية واللغة الأصلية لهذا التركيب فرنسية، لذلك استعمله الصّحافيّ -على لسان المستجوب – بهذه الصيغة.

في المثال الثالث نمط آخر من أنماط التعاقب اللغويّ في الجريدة ويرتبط بطرف مع التعاقبات التي ذكرناها فيما سبق، حيث استعان الصّحافيّ بشبه الجملة" L'ETOILE" للدلالة على فريق النجمة البيضاء لحجوط، أي أنّ هذا التعاقب يلتقي مع التعاقبات التي تستعين بالمختصرات الدالة على أسماء الأندية، أمّا تفسير اللجوء إلى هذا التعاقب، فنعتقد أنّ للاستعمال الفعلي الشفويّ لهذا الاسم دور، فهذا النادي ربما يدعى بهذه العبارة، وما يؤكد هذا الطرح هو تأكيد بعض الدراسات على صعوبة ترجمة أسماء الأماكن والمدن...إلخ[1]، إضافة إلى هذا العامل يبقى دائما العمل الصّحفيّ تحت ضغط الحجم، فالعنوان يجب أن يكون قصيرا وجذابا، وللدلالة على هذا الفريق يبدو أن استعمال هذه

1-Fodil Cheriguen, Toponymie Algérienne des lieu habités, Alger, Epigraphe, 1993 p 55.

الكلمة أوجز وأجذب من استعمال الاسم الكامل سواء بالعربية أو بالفرنسية خاصة أنّ هذا المثال عبارة عن عنوان.

2- التعاقب بين العربية والأمازيغية: هذا نمط من التعاقب اللغويّ لم يرد مثيله الكثير إلا ما تعلق بفريق شبيبة القبائل، وحتى ما يتعلق به لم يرد بالكيفية نفسها، فالعدد الأول من المدوّنة رغم تكريسه لأربع صفحات لهذا الفريق لم يورد أي كلام باللغة الأمازيغية، أمّا العدد الثاني فورد في الصفحة الأولى عنوان باللغة الأمازيغية، لكن لم نجد أية مقالة تصادف ذلك العنوان وفي العدد الثالث من المدوّنة هناك عنوانين، الأول في الصفحة الأولى والثاني في المقالات الموجودة في الجريدة وذلك في الصفحة الثالثة، علما أنّ العنوان الأول لم يظهر في الصفحة الثالثة كعنوان لأية مقالة، والملاحظ أيضا أنّ هذه اللغة لا تظهر إلا في العناوين فما سر ذلك؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال نقدم مجمل العناوين التي تحدثنا عنها:

.BARAKA DHI DABO:01|02

.JSK TERBEH S'LA CESARIENNE:01|03

les canaris ugin lmut! ASSA,AZEKA,DABO :03|03

.YELLA..YELLA

بملاحظة هذه العناوين، ومحاولة تفسير ظهور هذه اللغة نستنتج أنّ العنوانين الأول والثاني لا يمثلان إلا تكيفا لغويا تقتضيه الممارسة الصحفية، خاصة أنّ هذه الممارسة موجودة في بعض الجرائد الأخرى، وما يثبت هذا الافتراض هو عدم استعمال هذين المثالين كعناوين في المتن أمّا المثال الثالث، فأظن أنّ تسلل الامازيغية يعود إلى كون هذا الكلام من القوالب الجامدة التي يرددها الأنصار خاصة الجزء الثاني من المقولة:

ASSA, AZEKA, DABO YELLA..YELLA !

فهذا العنوان يحقق الجاذبية بامتياز لأنّه سائر على أفواه أغلب أنصار هذا الفريق، وهذه المقالات تهدف بطبعها إلى استمالة هؤلاء الأنصار.

خاتمـة:

تحتل الصَحافة الرياضيَة مكانة مرموقة في عالم الصَحافة الوطنيَة رغم أنَ ظهورها كصَحافة مستقلة لم يكن قديما، وعلى هذا التقدم الذي تسير عليه علينا كجامعيين أنْ نواكب هذا الركب الحضاري، وأن نسدي الرأي بتحليل الشوائب واقتراح التفسير ومن بعد تقييم وتصويبه الاعوجاج إن وجد، وأملنا كبير أن نكون قد أبدينا رأيا لغويا مفيدا في تطوير هذه الممارسة لأننا نعتقد أنَ مجمل الاحتكاكات اللغويَة الواردة في جريدة "الكرة" تحكمها العديد من العوامل منها ما هو موضوعي كعدم توفر اللغة العربية على بعض التقنيات أو تذبذبها كالمختصرات لذلك على القائمين على هذه اللغة إيجاد الحل المناسب، ومنه ما هو ذاتي متعلق بالعلاقات العاطفية الموجودة بين المستعملين ولغاتهم، وهذا جانب علينا التعامل معه بما يطور صحافتنا الرياضيَة.

إشكاليات النسخ والتدوين في التراث الشعري الأمازيغي

(القبائلية كنموذج)

جلاوي محمد

جامعة –تيزي وزو–

إن الإشكالية التي نود طرحها ضمن هذا المقال، مستخلصة أصلا من التراث الشعري الأمازيغي، في رحاب حركته الانتقالية من التقليد الشفوي إلى مستويات النسخ والتدوين والكتابة، خلال حلقات تواصله عبر الأجيال. ترتبط أسس هذه الإشكالية بإحدى الركائز التي تقوم عليها مكونات هذا التراث، والتي تتمثل أصلا في "البيت الشعري"، بكامل أبعاده النظمية والعروضية، حيث تعددت الآراء والأطروحات الخاصة بتحديده والكشف عن ماهيته، وذلك تبعا لتعدد الاتجاهات الثقافية للباحثين الذين تناولوه في كتاباتهم وبحوثهم.

إن تناول هذه الخاصية النظمية بالدراسة والتحليل في تراثنا الشعري، تطرح عدة إشكاليات وصعوبات، منشأها غياب التنظير الفعلي للمسائل العروضية، الكفيلة باستنباط الأسس التي تقوم عليها الموسيقى الشعرية للقصيدة الأمازيغية التقليدية، بمعنى أن الشعر الأمازيغي لا يزال ينتظر "خليله"[1]. ومن جهة أخرى فإن القليل من الأبحاث والدراسات المنجزة في حقل الشعر الأمازيغي، اعتمد فيها أصحابها على مرجعيات أجنبية، خاصة بأنماط شعرية لبيئات مغايرة، لا تتماشى في صلبها مع قوالب الشعر الأمازيغي روحا ومبنى.

---

(1) – تجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أن موضوع "أوزان الشعر القبائلي وقوافيه"، بدأ يحظى في الآونة الأخيرة، بمحاولات تنظيرية جادة من طرف باحثين جامعيين شباب، أمثال: صالحي محند أكلي من جامعة تيزي وزو، وكمال بوعمارة من جامعة بجاية.

هذه الاشكالية بكل خلفياتها وتداعياتها، جاءت كنتيجة حتمية لتلك الأنماط الطبوغرافية الشعرية المتعددة، التي تم اعتمادها أثناء تدوين المادة الشعرية الأمازيغية، ونقلها من محيطها الشفوي إلى ميادين النسخ والكتابة، أو بمعنى آخر، تلك الطريقة التي تم بها تدوين التراث الشعري الأمازيغي، خلال نقل أقساط منه من الشفوية إلى التقليد الكتابي، سواءً ما جاء على شكل مخطوطات يدوية، أو ما نقل على صفحات مدونة، إذ إنّ هذه المسألة طرحت اشكالات عويصة، كان لها التأثير الواضح على الهندسة العامة للقصيدة الأمازيغية، وما يتصل بها من عناصر مؤسسة، كالأوزان والقوافي.

ونشير إلى أن الشعراء المنتجين للمادة الشعرية في هذه البيئات الشفوية التقليدية، لم يتولوا تدوين أو نسخ قصائدهم بأنفسهم، باستثناء حالات نادرة جدا. فالمبادرين الأوائل الذين شكلوا الوساطة التدوينية لتلك الأشعار، معظمهم كانوا فرنسيين[1]، أو من الذين تخرجوا من مدارس فرنسية[2]، أهدافهم في ذلك متعددة تخضع لنواياهم وتوجهاتهم السياسية والاجتماعية، بمعنى أن اهتمامهم كان منصبا على العناصر الواقعة خارج النص الشعري، إذ أغفلوا بذلك كل ما له صلة بجمالية القصيدة، وما يتصل بها من تقنيات النظم، خصوصا الأوزان والقوافي، وكذا المستويات البنائية المنظمة للقصيدة، كنظام الأشطر، ووحدة البيت الشعري، والوحدات المقطعية، والهندسة العامة للقصيدة ... .

فبالعودة إلى المادة الشعرية المنقولة ضمن المخطوطات القديمة[3]، أو المطبوعة في طيات مختلف الكتب[4]، نلاحظ أن الأنماط الطبوغرافية المعتمدة في تدوينها قد تعددت وبلغت حد التضارب أحيانا. ولعل من أهم الأنواع الطبوغرافية الشعرية الأكثر شيوعا، تلك التي اعتمد فيها أصحابها على نظام الشعر الفرنسي، باعتبار أن القافية هي المعيار

---

(1) أمثال: (هانوطو ــ Hanoteau)1867، (رين ــ Rinn)1887، (لوسياني ــ Luciani)1899 .

(2) أمثال: (بن سديرا ــ Ben-Sédira) 1887، (بوليفا ــ Boulifa)1904 .

(3) المخطوطات التي تناولت التراث الشعري القبائلي، تعد ضئيلة جدا، ويمكننا أن نذكر من بينها: مخطوط هومبير ــ Humbert ، الذي يعد من أقدم المخطوطات، ويعود إلى سنة 1723، يتضمن نصوصا نثرية إلى جانب بعض النصوص الشعرية، تدور موضوعاتها حول الغزل والحرب. مخطوط آخر لوليام هودسن ــ W. Hudgson، الذي يعود إلى عام 1829، ويحتوي على مجموعة من الحكايات الشعبية، ونصوص شعرية، تتناول الغزل أيضا. وإلى جانب هذين المخطوطين ظهرت مخطوطات أخرى على يد أمثال: ج. ريفيير ــ J. Rivière(1881)، هانوطو(1858)، رين(1887)، مولود معمري، تسعديت ياسين، جميل عيساني(1998).

(4) أشهرها: هانوطو(1867)، بوليفا(1904)، مولود فرعون(1961)، مولود معمري(1969).

الأساسي لتحديد البيت الشعري. ففي نظرهم أن البيت الشعري القبائلي أو الأمازيغي، بيت بسيط يتألف عموما من سبعة مقاطع صوتية، وينتهي بقافية، ومن هذا المنطلق صيغت الطبوغرافية التي دُونت أو نُسخت على ضوئها أغلبية المادة الشعرية القبائلية القديمة. وكنموذج لهذا النمط الطبوغرافي الشعري نقدم هذين النموذجين:

النموذج الأول

Leɛlam i d-icud wuqbiḥ
Afṛansis-nni akeddab
Yeɛna Abuwadu s ẓḍiḥ
Ay d-yiwi dek ay aɛṛab
Alma n Taḍuṭ la d-ycsṭilfiḥ
Iɣil meskin dayɣ nṭab

Hanoteau(1867 : 113-114)

النموذج الثاني

Aseggas-agi muhab
Ay d-iɣur si ccbab
Wid iɣran di lmaderṣa
Kul lfirma bdedn-as ar lbab
Aqbayli d Waɛrab
Ṛwan lexnazer taḍsa
Yak abcɛḍ cccdhan-t laḥbab
Yemma-s tesseḥsab
Ɣef mkul iḍ anda ycnsa

(A.S.) Boulifa, (1990: 95)

فالبيت الشعري، كما يتعين لنا من خلال هذين النموذجين، يبتدئ من الحرف الأول من الجملة الشعرية، وينتهي بالقافية، بمعنى أن البيت الشعري في النموذج الأول هو: « Leɛlam i d-icud wuqbiḥ »، وفي النموذج الثاني هو: « Aseggas-agi muhab ». وتتوالى بذلك الأبيات الشعرية المؤلفة للقصيد بهذا الشكل العمودي. ليطلق بذلك على القصيدة الأولى سداسية الأبيات (Sizain)"، والثانية "تساعية الأبيات (Neuvain)". ومثل هذه الطبوغرافية الشعرية، ظهرت أيضا عند كل من لوسياني، وابن سدير1، وسار حذوها الباحثون الذين جاؤوا فيما بعد، أمثال: فرعون، مولود معمري، يوسف نسيب، وتسعديت ياسين...

ولكن هذا النمط الطبوغرافي المعتمد في تدوين النص الشعري القبائلي، قد يدفع إلى الإخلال بطبيعة البنية الأصلية للبيت الشعري، وبالنظام العام الذي تتأسس عليه القصيدة القبائلية. فحسب صالحي محند أكلي فإن هذه الطبوغرافية الشعرية يشوبها الكثير من الخلل، قد تبلغ حد الخطأ، وهو ما لا يساعد على الدراسة الصحيحة للأوزان الشعرية[1].

وإلى جانب هذه الطبوغرافية الشعرية ذات الاستعمال الواسع من طرف الباحثين القدامى والمحدثين، نجد نمطا طبوغرافيا آخر، لم يول له الباحثون حقه من العناية، ويتمثل

---

(1) M.A. Salhi, Contribution à l'étude typographique et métrique de la poésie kabyle, p. 112.

في الطباعة النصية للشعر القبائلي بالحرف العربي، الوارد أصلا في المخطوطات القديمة، والبعض منها كان من نسخ الشعراء أنفسهم، أو من أحد معاصريهم[1]. وهذا النمط الطبوغرافي يعتمد نظام القصيدة العمودية المعروف في التراث الشعري العربي، والذي يقوم في أساسه على نظام الأشطر المؤسس لوحدة البيت الشعري، بمراعاة معايير عدة منها الوحدة الدلالية، الوحدة التركيبية، والنبرة الآدائية[2]. وهذا النمط يظهر بالخصوص في المخطوطات القديمة المشار إليها سابقا خاصة منها: مخطوط هودسن (1829)، هانوطو(1858: 299 ـ 311 ـ 313)، رين(1887: 56 ـ 58 ـ 61 ـ 65).

ولإبراز هذا النمط الطبوغرافي الشعري، نقدم هذه النماذج كما ورد نسخها في المخطوطات القديمة:

النموذج الأول من مخطوط الشاعر قاسي أوضيف الله، مقتطف من احدى قصائده الطويلة، التي كتبت بهذا الشكل:

أقلي اسليغ ثالحديث أبريد التهديث يستقاس ذ ثالحرما
ما ثسنعيد امك سغريث غالجامع نهريث ميمقر اذ يسغو القيما
ما يغرا امس اتنينيث أغيتاك ثغزيث أخاطر يسغا لفهما
نوكني اثفوراغ الديث نترك ثاجديث ثظرا ثوغيث ثالأما

والنموذج الثاني مأخوذ من مخطوط رين(1887: 56)، وهذا الجزء القصير مقتطف من قصيدة طويلة دونت بهذا النمط الطبوغرافي:

أيلسيو اعدل لمثل ما ثسنط العبر

---

(1) مثل المخطوط الذي أنجزه الحاج بوبكر، والذي يتضمن 119 قصيدة، للشاعر قاسي أوضيف الله، هذا المخطوط الذي نسخ في الأصل بحروف عربية، أعادت تسعديت ياسين تدوينه بالحروف اللاتينية، في دراسة معنونة:

Poésie berbère et identité : Qasi Udeffla, héraut des At Sidi Brahem(1988).

(2) هناك البعض من الدراسات المنجزة من طرف شباب جامعيين، التي تبنت هذا النمط الطبوغرافي الشعري كنموذج لتدوين القصيدة القبائلية، وكيفته بما يتماشى والطبيعة الإبداعية لهذه القصيدة، بالإعتماد على العناصر المذكورة، كمعيار لتحديد البيت الشعري وأشطره، ضمن الهندسة العامة للقصيدة، مع الإعتماد على الحرف اللاتيني كوسيلة طباعية وتدوينية، نذكر من بينها : دراسة لنيل شهادة الدكتوره لصالحي محند أكلي(2006)، ودراسة مماثلة لكمال بوعمارة(2003).

غف أيـان يفـغ لـعـقـلْ جاحن يرڤازن مـرّ
غف بومزراف مـيحصلْ النـنـاس ذ التصويرا
زيـغ نـتـان ذ الجـاهـلْ يتعاتـاذ ذڤ بوشفرا

والنموذج الثالث انتقيناه من النمط الطبوغرافي الوارد في مؤلف هانوطو(1867)[1]، الذي اعتمده بالخصوص لتدوين القصائد ذات النفس الطويل، مثل قصيدة "بوبغلة" للشاعر سي العربي ناث شريف، وقصيدة "إذعان أيث يراثن" للشاعر معمر نسعيدي، وقصيدة "غزوة عام 1857" للشاعر قاسي نايث أويحي. وهذا النموذج مأخوذ من هذه القصيدة الأخيرة:

إزريوْ أملهوْ أنتفسوتْ نغْ الرغودْ أذ كلْيلي
تـرزضْ أيـذرارْ نـنـصرْ ذيـسراتْ أيْ ذنـصـلي
يـغـلي النـفْ ذكـلـونْ إطـيـجْ غفْ مـدنْ يغلي

من خلال هذه النماذج الثلاثة، يتضح لنا أن الطبوغرافية الشعرية المعتمدة من طرف أصحابها، تختلف اختلافا بينا مع النمط الطبوغرافي الأول، لا سيما في هندسة البيت الشعري وتحديده، وكذا الهيكل العام للقصيدة وتسميتها، فما يسميه أصحاب النمط الأول بالبيت الشعري، لا يمثل في حقيقة الأمر إلا شطرا من أشطر البيت الشعري عند أصحاب النمط الثاني. وكذا ما يطلق عليه بالقصيدة التساعية أو السداسية عند أصحاب النمط الطبوغرافي الأول، يعتبر مقطوعة شعرية ثلاثية أو ثنائية الأبيات في مفهوم أصحاب النمط الطبوغرافي الثاني. فالبيت الشعري كما تبرزه هذه النماذج قد يكون ثلاثي الأشطر أوثنائي الأشطر، لا يقف تحديده عند معيار القافية، بل يتجاوزها مراعاة للأبعاد الدلالية والتركيبية والآدائية، التي تشكل العناصر الأساسية، التي يقوم عليها البيت الشعري:

---

(1) ونشير إلى أن أغلبية النصوص الشعرية التي احتوى عليها هذا المرجع، دُونت بالنمط الطبوغرافي الأول، القائم على محاكاة لنظام القصيدية الفرنسية، واعتمد النمط الطبوغرافي الثاني والقائم على محاكاة لنظام القصيدة العمودية العربية، في عدد ضئيل جدا من النصوص، وتتمحور كلها ضمن الجزء الأول من هذا المؤلف، باستثناء قصيدة "لاله خديجة" الواردة مع نهاية الجزء الثاني. وتجدر الإشارة إلى أن هانوطو يزاوج أحيانا بين النمطين لتدوين القصيدة الواحدة، على نحو ما نجد مثلا في: قصيدة "وفاة القايد التركي" للشاعر معمر واعلي، وقصيدة "هجوم دراع الميزان" للشاعر الحاج محمد بشير.

فالبيت الثلاثي الأشطر، كما يتعين لنا من خلال النموذج الأول، يتخذ البنية التالية:

البيت الشعري

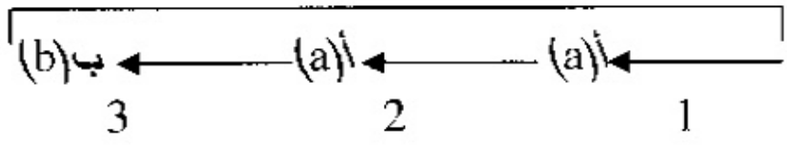

والبيت الثنائي الأشطر، كما يبينه النموذج الثاني، يتخذ البنية التالية:

البيت الشعري

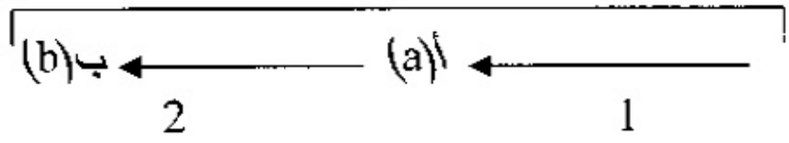

الأشطر المكونة للبيت الشعري في هذين النموذجين السابقين، تنتهي كلها بقافية متبوعة بوقف(Césure)، هذا الوقف الذي يظهر عموما أثناء الأداء الشعري، غير أن القافية الداخلية، بمعنى قافية الشطر الأول في البيت الثنائي الأشطر، قد يُستغنى عنها أحيانا، مع إبقاء لعلامة الوقف، ذلك ما يظهر بشكل جلي من خلال النموذج الثالث.

وما يمكن ملاحظته إلى جانب تواجد هذين النمطين الطبوغرافيين، واستعمالهما بشكل بيّن في ميدان نقل المادة الشعرية القبائلية من محيطها الشفوي، إلى مستويات النسخ والتدوين، هو المزج أحيانا بين النمطين، الشيء الذي يعكس ضبابية الرؤية عند الباحثين، عن أي نمط طبوغرافي يكون أقوم وكفيل حقا بالاعتماد. ويظهر هذا التذبذب في أعمال طباعية أنجزت من طرف العديد من الناسخين، الشيء الذي قاد بالبعض منهم إلى استحداث نمط طبوغرافي ثالث، يقع في المحور الوسطي بين النمطين السابقين، إذ يُبقي أصحاب هذا النمط الطبوغرافي الثالث، على هيكل القصيدة التساعية والسداسية بنمطها الطباعي، أي بكتابة الشطر تحت الشطر الموالي، مع اعتراف ضمني بماهية البيت الشعري، القائم أصلا على نظام الأشطر، بأن يُبتدأ الشطر الأول من الجملة الشعرية بحرف كبير(Majuscule)، ثم العودة إلى السطر ويُبدأ الشطر الثاني بحرف صغير(Minuscule)، وفي الثلاثي الأشطر

يعود أيضا إلى السطر ليُبدأ الشطر الثالث بحرف صغير أيضا. ثم يعمد إلى بداية الجملة الشعرية الموالي بحرف كبير، إيذانا ببداية البيت الشعري الموالي وهكذا.

إن اعتماد هذه الطريقة المبنية على تحديد أشطر البيت الشعري باستعمال الحرف الكبير والحرف الصغير، مع إشارة ضمنية إلى القافية التي ينتهي بها البيت الشعري، أشار إليها صالحي محند أكلي[1] ضمن النمط الطبوغرافي الشعري الذي دُونت به بعض القصائد التي احتوى عليها مرجع مولود معمري(1980)، ويقدم بالخصوص قصيدتين من شعر النقائض: الأولى تتناول مجادلة شعرية بين لاله خليجة وجماعة من إفواون، والثانية عبارة عن مناقضة شعرية بين الحاج المختار ورجل من أث بوذرار. ويرى أن كل الأبيات الشعرية الثنائية التي تتشكل منها مقاطع القصيدتين، تبدأ كلها بحرف كبير(Majuscule)، كعلامة لبداية الجملة، في حين يصاغ الشطر الثاني من هذا البيت الثنائي بحرف مصغر(Minuscule)، وهذا ما يعني أن البيت الثنائي في بنية هذه القصائد، يشكل وحدة دلالية، وتركيبية، وأدائية، هذه الوحدة التي يقر بها مولود معمري نفسه، خصوصا في تعاليقه الخطابية المرفقة لهذه القصائد، والتي تتعلق بالخصوص بالقافية الأساسية التي بنيت عليها تلك النصوص، كأن يقول « إن المقطع الشعري الذي أجابت به جماعة إفواون، بُني أصلا على نفس القافية التي بُني عليها المقطع الاستفتاحي الذي باشرت به لاله خليجة هذه الجماعة »[2]، ونفس التعليق أورده حول قصيدة الحاج المختار حين أشار إلى « أن "أبوذرار" أجاب الحاج المختار بقصيدة مبنية على نفس القافية »[3].

طبعا القافية التي يتحدث عنها مولود معمري في هذه التعاليق، هي قافية البيت الثنائي المكون من شطرين، لتكون بذلك بنية البيت الشعري في هذا النمط الطبوغرافي الثالث، محددة بالبدء بحرف كبير في بداية الجملة الشعرية، والتي تستكمل دلالتها مع نهاية الشطر الثاني الذي يُختتم عادة بقافية.

وكنموذج لذلك، نقدم هذا المقطع الأخير من قصيدة لاله خديجة، بالكيفية التدوينية التي أوردها مولود معمري:

---

(1) M.A. Salhi, op. cit, p. 152-155.

(2) M. Mammeri, Poèmes kabyles anciens, p. 382.

(3) Ibid, p. 192.

A Ṛebbi fk-ed ameccim	إلـهي منـكَ غيـث الثلوج
deg genn' ad yeg aalawen	في السَمـــاء كالبســاط يَنـشر
Attergel Tizi k-Kwilal	ليسد منافذ التل المشؤوم
d ṭṭilin Igawawen	هو لبـني قـــاوة منفذ ومـعبر
Tamussni nnsen d aγilif	محبـتُهم غبـنٌ وأحـزان
lemḥiba nnsen d asawen	ومـصـاحبـتُهم تعبٌ وشـــر
Ma tebbwim-d azal n sin	إن أتـيـتم بمقـدار إثـنين
aaddit attezlum yiwen	فاختاروا أحدهما للنحـــر

فحسب التعاليق السابقة، ومسايرة لأسس النمط الطبوغرافي الثالث، يمكننا تحديد البيت الشعري في هذا المقطع بالكيفية التالية:

A Ṛebbi fk-ed ameccim
deg genn' ad yeg aalawen } البيت الشعري1

Attergel Tizi k-Kwilal
d ṭṭilin Igawawen } البيت الشعري2

Tamussni nnsen d aγilif
lemḥiba nnsen d asawen } البيت الشعري3

Ma tebbwim-d azal n sin
aaddit attezlum yiwen } البيت الشعري4

فكما نلاحظ، فإن ما يمكن أن يُعتبر بمفهوم النمط الطبوغرافي الأول بـ"القصيدة الثمانية"، يتألف كل بيت فيها من 7 مقاطع صوتية، يصبح بمفهوم النمطين الأخيرين "مقطوعة شعرية" مكونة من أربعة أبيات، يتشكل وزن كل بيت فيها من 14 مقطعا صوتيا.

فإذا كانت هذه الأنماط الطبوغرافية الشعرية - كما رأينا - تشوبها العديد من الفوارق الجوهرية والشكلية، فما هو النمط الأنسب لطبيعة القصيدة القبائلية، وعلى غرارها القصيدة الأمازيغية، والكفيل بنقل الإنتاج الشعري من التقليد الشفوي الذي طبع به، إلى مستويات الطبع والتدوين؟

لعل أول ما يلاحظ حول الطبوغرافية الشعرية الأولى، التي اعتمد فيها أصحابها على نظام القصيدة الفرنسية، وما تفرضه في ميدان الأوزان والقوافي، هو الإخلال الواضح بالبنية الأساسية للبيت الشعري، وذلك باعتماد القافية الشطرية معيارا أساسيا لتحديد البيت الشعري، وكذا عدد المقاطع الصوتية المحددة بـ 7 مقاطع، ومثل هذا التحديد لم يراع فيه أصحابه العناصر الأساسية التي يتشكل منها البيت الشعري، خاصة البعد الدلالي، والتركيبي، وكذا النبرة الأدائية أثناء الإلقاء. ثم إن كان هذا التشكيل الطبوغرافي يقر بالقافية كمعيار أساسي لتحديد البيت الشعري، فكيف تم اعتبار الشطر غير المقفى بيتا شعرا في العديد من الأشعار؟، لا سيما في الشعر النسوي، كشعر الهدهدة (أزوزن - Azuzen)، وشعر المداعبة (أسرقص - Aserqes)، أو في شعر الأفراح (أورار - Urar) ... . ثم إن القافية - كما هو معروف - لا يمكن أن تعتبر قافية بكامل خصوصيتها الإيقاعية، بمعزل عن غيرها في التناغم العام للقصيدة.

ومثل هذا الإخلال الملاحظ في هذا النمط الطبوغرافي الأول، والذي يؤثر سلبا في أية دراسة حول أوزان الشعر القبائلي وقوافيه، نجد أصحاب النمطين الطبوغرافيين(الثاني والثالث)، قد تفادوه بالارتكاز على عناصر مغايرة كفيلة بالتحديد الأقوم لماهية البيت الشعري، ضمن البنية العامة للقصيدة القبائلية، إذ أن طبوغرافيتهم الشعرية تقوم في صلبها على معايير دلالية، وأسس تركيبية، ونبرات أدائية وخطابية، مع أخذ بعين الاعتبار الموسيقى الداخلية للبيت الشعري، والتي تتأسس على عدد من المقاطع الصوتية، إضافة إلى اعتماد القافية كوحدة إيقاعية، مساعدة على إحداث التناغم العام في بنية القصيدة. ففي نظرنا يعد النمط الطبوغرافي الثاني والثالث من الأنماط المناسبة لطبيعة الشعر القبائلي أوالأمازيغي عموما، قياسا بالنمط الطبوغرافي الأول، هذا الذي أهمل فيه أصحابه هذه المعايير الأساسية المذكورة، رغم أن هذا النمط يعد من الأنماط الأكثر شيوعا في تدوين التراث الشعري القبائلي.

أما بين الطبوغرافية الشعرية الثانية والثالثة، فتتقاطع عدة عناصر، تشكل في مجملها صورة واضحة عن ماهية البيت الشعري، والبنية الهيكلية العامة للقصيدة القبائلية، غير أن وجه الاختلاف بينهما يقف عند حدود الشكل، ويكمن أساسا في هندسة الأشطر المكونة للبيت الشعري، وترتيبها على مساحة الورقة. فالطبوغرافية الشعرية الثانية التي اعتمد فيها أصحابها الحرف العربي في النسخ والتدوين - كما تبين لنا من خلال النماذج

السابقة - تتتالى فيها أشطر البيت الشعري بشكل أفقي، الواحد تلو الآخر، وتنتهي بقافية أساسية، تشتمل على حرف الروي الذي تسمى به القصيدة، فيقال قصيدة سينية أو رائية أو نونية... ، كما تفصل الأشطر فيما بينها بما يسمى بعلامة الوقف(Césure):

الشطر الأول (وقف) الشطر الثاني

البيت الشعري

أما الطبوغرافية الشعرية الثالثة، التي اعتمدت فيها أصحابها الحرف اللاتيني، تتميز باعتماد الحرف الكبير(Majuscule) كعلامة لبداية البيت الشعري، تصفف فيها أشطر البيت الشعري بشكل عمودي، الواحد بعد الآخر، وتنتهي أيضا بقافية أساسية قائمة على روي تنتمي إليه القصيدة:

الشطر الأول

البيت الشعري { الشطر الثاني

نلاحظ إذن أن الفرق بين هذين النمطين الطبوغرافيين الشعريين، فرق شكلي، أما الجوهر فيبقى واحد. وهذا الفرق لا يؤثر في دراسة الأوزان والقوافي في الشعر القبائلي، أو الأمازيغي عموما.

بعد هذه النظرة التي أبرزنا خلالها الأنماط الطبوغرافية، التي نعتقد أنها الأنسب لتدوين القصيدة القبائلية أو الأمازيغية عموما، وإعطائها الشكل البنائي المناسب، يمكننا أن نقول أن دراسة الخصائص والمميزات التي تتصل بأوزان الشعر الأمازيغي وقوافيه، تصبح من الأمور اليسيرة، والتي من شأنها أن تقود الباحثين إلى نتائج مضمونة وأكيدة، إذ كما أشار صالحي محند أكلي، أن «طبوغرافية النص الشعري تتحكم بشكل فاعل في دراسة الأوزان، لذا فإن دراسة الطبوغرافية الشعرية، تعد مرحلة حاسمة قبل الدخول في أية دراسة عروضية، خاصة لما يتعلق الأمر بالشعر الذي ينتقل من النظام الشفوي إلى النظام الكتابي، كما هو حال الشعر القبائلي»[1].

---

(1) M.A. Salhi, op, cit. p. 5-6.

انطلاقا من التعاريف السابقة، يتراءى لنا أن "البيت الشعري" ضمن البنية العامة للقصيدة القبائلية، يعد كتلة متكاملة الأجزاء، يتشكل نسيجه من وحدة دلالية، وأنسجة تركيبية، ونبرات أدائيه. ويقوم أصلا على نظام الأشطر، مفصولة بعضها عن بعض بوقف أو فراغ، ويقوم على وزن عروضي، تشكله مجموعة من المقاطع الصوتية، التي تتباين طولا وعددا، تبعا لنمطية البيت الشعري في حد ذاته.

يبقى أن نشير في ختام هذا المقال، إلى أن إشكاليات "البيت الشعري" في التراث الشعري الأمازيغي، تتطلب أكثر من دراسة، إذ تظل العديد من المسائل المتصلة ببنيته عالقة، لم يفصل البحث العلمي فيها بشكل قطعي، نذكر من بينها: أنماط البيت الشعري التي تقوم عليها القصيدة الأمازيغية، نظام القوافي المؤسس لبنيتها الإيقاعية، والأوزان الشعرية التي لم تتجاوز إلى حد اليوم نطاق النظام المقطعي، الموروث عن الدراسات القديمة، المستنبط أساسا من نظام القصيدة الفرنسية.

المراجـع :

- Basset, (A.), «Remarques sur la métrique dans quelques vers kabyles», *Etudes et documents berbères*, 1989, n° 5, pp. 5-25.
- Ben-Sédira, (B.) *Cours de langue Kabyle : grammaire et versions.* Adolphe Jourdan, Alger, 1887.
- Bouamara, (K.) *Littérature et société : le cas de Si Lbachir amellah(1861-1930), un poète chanteur de Petite kabylie,* Thèse de doctorat, Inalco, Paris, 2003.
- Boulifa, (A.S.) *Recueil de poésies kabyles*, éd. Awal, Paris, Alger, 1990.
- Boukous, (A.) *Société, langues et cultures au Maroc : enjeux simboliques,* imprimerie, Ndjah El-Djadida, Casablanca, 1995.
- Chaker, (S.) - «Structures formelles de la poésie kabyle», *Littérature orale actes de la table ronde*, 1982, O.P.U, Alger, pp. 25-38.

-Djellaoui, (M.) *Poésie kabyle d'antan*, Retranscription. commentaires et lecture critique de l'ouvrage de Hanoteau, ed, Zyriab, Alger, 2004.

-Galand-Pernet,(P.) « Poésie berbère », *Culture et société au Maghreb*. C.N.R.S, Paris, 1975, p. 259 .

- Hanoteau, (A.) *Poésies populaires de la Kabylie du Jurdjura*. Imprimerie impériale, 1867

- Jouad, (H.) «Les imdyazen une voix de l'intellectualité rurale». *les prédicateursprofanes au Maghreb*. R.E.M.M.M. 51, 1989-1, pp. 100-110.

-Luciani,(J. D.), «Chansons kabyles de Smail Azikkiou», *Revue fricaine*. 1899, pp.17-33 et 142-171, et 1900, pp.44-59.

-Mahfoufi, (M.) *Le répertoire musical d'un village berbère d'Algérie (Kabylie)*, thèse de Doctorat, université de Paris, 1992.

-Mammeri, (M.) - *Les isefra de si Mohand-ou-Mhand*, éd.La Découverte,
Paris, 1987.
- *Poèmes kabyles anciens*, éd, Maspéro, Paris, 1980.
- «Evolution de la poésie kabyle», *R. Africaine*, 1950.

- Nacib, (Y.), - *Anthologie de la poésie kabyle*, éd. Andalouses, Alger, 1993.
- *Poésies mystiques kabyles*, éd, Andalouses, Alger, 1991.

- Rinn, (L.), « Deux chansons kabyles sur l'insurrection de 1871», *Revue Africaine*, 1887, p.56-71.

-Rovsing Olsen, (M) *Chants et danses de l'Atlas (Maroc)*, Cité de la Musique/Actes Sud, Paris, 1997, p. 33.

- Roux, - *Poésies populaires berbères*, éd, C.N.R.S, Paris, 1990.

- Salhi,(M.A.), - « Eléments de métrique kabyle : étude sur la poésie de Si Mhand Oumhand», Anadi n° 2, Tizi-Ouzou, pp. 73-90.
- Contribution à l'étude typographique et métrique de la poésie kabyle, Thèse de doctorat, Tizi-Ouzou, Algérie, 2006.

- Savignac,(P.), - *Poésies populaires des Kabyles*, Maspéro, Paris, 1964.

- Yacine , (T.), - *L'izli ou l'amour chanté en kabyle*, éd, Bouchène, Awal, Alger, 1990.
- *Ait Menguellet chante*, Bouchène/Awal, Alger, 1990.
- *Poésie herbère et identité*, Bouchène/Awal, Alger, 1990.

الحسين المجاهد لمحة عن الأدب الأمازيغي بالمغرب، مجلة أفاق، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط ، المغرب، ع1، 1992.

غلق المؤسسة Lock-out

د/ محمد سرور

المركز الجامعي – البويرة

مقدمـــة

مقابل حركة الإضراب، يمارس المستخدم عدة سلطات تتمثل في الصلاحيات التالية:

– يمكنه تسريح العمال الذين ارتكبوا خطأ جسيما، أو شاركوا في إضراب غير مشروع، وهذا يدخل ضمن السلطة التأديبية للمستخدم كما يمكن أيضا للمستخدم حرمان المضربين من بعض المنح، كمنحة المواظبة(prime d'assiduité) وهذا يدخل ضمن صلاحيات المستخدم التعاقدية.

كما يمكن أيضا تشغيل العمال غير المضربين، واستدعاء عمال احتياطيين لشغل مناصب المضربين (سلطة الإدارة). أيضا قد يطلب المستخدم تعويضا من النقابة إذا دعت إلى إضراب غير مشروع .

كما قد يلجأ إلى غلق المؤسسة، وبالتالي حرمان العمال من العمل والأجر، فما هو هذا الأجراء؟ وما مدى مشروعيته؟ وما هي آثاره على علاقة العمل؟

نعالج هذا الموضوع وفقا للخطة التالية:

المبحث الأول: مفهوم الغلق ومدى مشروعيته

من خلال هذا المبحث، سنحاول تعريف الغلق (lock – out)، وإظهار مدى مشروعيته.

المطلب الأول: – مفهوم الغلق

الغلق هو قفل باب المؤسسة، بمناسبة نزاع ينجر عنه رفض المستخدم وضع وسائل العمل تحت تصرف العمال، والامتناع عن دفع أجورهم.

والمادة 29 من الأمر 75|31 المتعلق بالشروط العامة لعلاقات العمل في القطاع الخاص وعرفت الغلق بأنه" كل قرار يتخذ من جانب صاحب العمل وحده، لإغلاق مؤسسته بصفة مؤقتة، جزئيا أو كليا قصد الاحتياط أو الرد على توتر جماعي للعمل"

يمكن تمييز الغلق عن بعض المفاهيم الأخرى.

أ – الغلق والتوقف عن العمل: lock-out et mise à pied

الفرق يعود إلى عدد الأشخاص المتضررين من كل منهما وأساس كل من هذين التصرفين[1].

فالتوقيف عن العمل يصيب فرديا العامل أو العمال المعتبرين مذنبين، بينما الغلق يصيب مجموعة من العمال تضطر للتوقف عن العمل، لأن المؤسسة أغلقت.

– وفي التوقف عن العمل يمارس المستخدم سلطته التأديبية كونه رئيس المؤسسة، بينما الغلق واقعة مادية ينجر عنه عدم تقديم العمل، ولا يوجد أي تمييز بين العمال

– ذا حكم أن الإضراب مشروع فان الإغلاق يكون خطا عقديا، وعليه فلا يجوز تغطية الإغلاق سلسلة من الطرد المؤقت.

مثـلا: الغلق الذي وقع عند مؤسسة "بيجو" الذي مسّ 2700 عامل، هو غلق وليس 2700 توقيف فردي عن العمل.

– وفي التوقيف يكون التقدير حسب سيرة كل عامل بينما في الغلق يكون التقدير حسب مجموع العمال[2]

ب – الغلق وتوقف المؤسسة لسبب اقتصادي

الغلق لأسباب اقتصادية، يكون لأسباب تتعلق بمستلزمات متولدة عن المؤسسة نفسها، إما بسبب النقص المؤقت للطلبات الواردة على المؤسسة أو ضرورة تحويل نشاطها ويندرج تحت السلطة الاقتصادية لرئيسها، حتى مع ذلك يمكن الحكم عليها بأنها مخطئة أحيانا، فقد قضت محكمة النقض الفرنسية – الغرفة الاجتماعية – في حكم لها بتاريخ 06|

---

1 -Hélène Sinay –traité de droit du travail <-librairie dolloz1966 -page-340.

ـ راشد راشد – شـرح علاقـات العمـل الفرديـة والجماعيـة فـي ضـوء التـشريع الجزائـري ديـوان المطبوعات الجامعية 1991 ص 315.

2– Hellène sinay op cit. page 341.

مارس 1963 " إن المستخدم الذي أهمل مهمة التزود بالأخشاب، والذي بفطه هذا اجبر العمال على بطالة مؤقتة، يكون قد ارتكب خطا، ويلتزم بدفع أجور الأيام التي تعطل خلالها العمال عن عملهم، وذلك كتعويض عن الضرر "[1].

أما الغلق، فهدفه التصدي أو تهديد العمال، إذن فهو يعتبر كوسيلة ضغط على العمال ولا يدخل ضمن السلطات الاقتصادية للمستخدم.

فإذا كان الاجتهاد كثيرا ما يميل إلى اعتبار الغلق لأسباب اقتصادية مشروعا، فهذا لا ينطبق على الغلق بصفة عامة لذا فالرقابة القضائية واجبة للتحقق من أسباب الغلق.

ج- الغلق والبطالة التقنيـــــة

البطالة التقنية خارجة عن إرادة الطرفين، وعادة تكون بسبب عصرنة المؤسسة، وتحسين هياكلها، وبالتالي فلا توجد أية إرادة من طرف صاحب العمل متولدة عن نزاع مع العمال، مع ملاحظة أنه للرقابة القضائية دورا تلعبه في هذا المجال، في حين أن الإغلاق يكون نتيجة اضطراب في المؤسسة بين العمال وصاحب العمل.

- وتجدر الإشارة أنه لا يعتبر غلقا، تغيير الوقت أي مواقيت العمل من طرف المستخدم إذا رافقه وعد باسترجاع الساعات الضائعة، وهذا الوعد ينفذ فيما بعد طبعا[2].

المطلب الثاني: مدى مشروعية الغلق

انقسم الفقه بهذا الشأن إلى فريقين، أحدهما دافع عن مشروعية الغلق منهم brunet – Galland والفريق الثاني استنكر هذه المشروعية منهمcamerlynk Lyon – Caen .

أ – أنصار المشروعية :- اعتمدوا على المبادئ العامة للقانون وتتمثل فيما يلي :

- حيث انه لا يمكن استنتاج عدم مشروعية الغلق من مجرد سكوت الدستور، فاعتراف الدستور الصريح بالإضراب والسكوت عن الغلق ليس معناه الحكم ضده إنما ترك الأمر مطلقا.

- الغلق لا يمثل اعتداء على مبدأ الحق في العمل، لأن المستخدم له حق التحكم الاقتصادي في المؤسسة، فيجوز له أن يقرر توقفا مؤقتا عن العمل.

---

1 – راشد راشد – مرجع سابق – ص 317.

2- Hélène sinay – op-cit. –page 342

- الغلق لا يعتبر جريمة مادام انه لا يوجد نص جزائي ينصّ على ذلك، وغالبا ما يقرر من طرف جماعة المستخدمين ويندر أن يصاحب الإغلاق أعمال عنف أو تعدي.

يضيف أنصار هذه النظرية أن الغلق يعتبر حقا:

-لأن الغلق مبني على نصوص قانونية فالمادة 17 من القانون 82-05 -[1] وهو يقابل قانون 11 فيفري 1950 الفرنسي – نصت على ضرورة إجراء محاولة الصلح من طرف مفتش العمل المختص إقليميا، عندما لا يحصل اتفاق حول النزاع الجماعي داخل المؤسسة المستخدمة مع ملاحظة أن فشل المصالحة قد يؤدي إلى إضراب أو إلى الغلق. فالمشرع فرض إجراء المصالحة قبل أي إضراب أو غلق، وهذا اعتراف ضمني بمشروعية الإجراءين.

– الغلق يدخل ضمن سلطات المستخدم للمحافظة على النظام والإدارة الداخلية في المؤسسة، فعلى المستخدم أن يحافظ على النظام داخل مؤسسته، نتيجة إضراب، وقرار الغلق يكون أكثر فعالية من العقوبات الفردية وهذا يتطابق مع سلطات الرئيس، فيما يخص الفتح أو الغلق عندما تتعرض مصلحة المؤسسة للخطر، وهذه السلطة تتميز عن السلطة التأديبية (الطرد المؤقت) وعن السلطة الاقتصادية (الغلق لأسباب اقتصادية).

– وبناء على سلطة المحافظة على النظام يمكن للمستخدم أن يوقف تقديم العمل لعماله رغم التزاماته التعاقدية. وبما أن الإضراب قرار من العمال سمح لهم بإيقاف تنفيذ التزاماتهم التعاقدية، فان الإخلال بها يسمح للمستخدم بالإيقاف المؤقت لالتزامه التعاقدي بتقديم العمل وإذا كان الإضراب يجد أساسه في الدستور، فان الغلق يجد مصدره في منصب الرئيس ذاته، وهذا المنصب يسمح المستخدم بتجاوز وضعيته التعاقدية، بل وقد يكون هذا التجاوز أحيانا واجبا وهذا عندما تكون المؤسسة في خطر.

– فحسب هذه النظرية، هذا يندرج تحت مفهوم "المساواة في السلاح "[2] أي العمال يملكون حق الإضراب، والمستخدمون يملكون حق الغلق.

---

1 – المؤرخ في 13 فيفري 1982 المتعلق بانقاء الخلافات الجماعية وتسويتها.

2– نظرية ألمانية.

أما الآثار على عقد العمل فهي نفسها في كلتا الحالتين (الإضراب أو الغلق)، فالعامل يحرم المستخدم من العمل والمستخدم لا يقدم عملا وبالتالي يحرم العامل من ويؤدي إعلان المشروعية للغلق وفق المشروعية المعترف بها للإضراب .

فأنصار هذه النظرية يعتبرون الغلق حقا للمستخدم، ويدخل ضمن سلطاته كرئيس للمؤسسة وهو مقابل لحق الإضراب فقط.

ب –أنصار عدم المشروعية: يأتون بعدة حجج تتمثل:

– النصوص التي تناولت الغلق لم تعتبره صراحة حقا , كما هو الشأن بالنسبة للإضراب وإذا كان المشرع قد استلزم إجراء المصالحة قبل شن إضراب أو القيام بغلق المؤسسة، فهذا لا يعني إن الإجراءين في مرتبة واحدة .

– لقد عولج الإغلاق في قانون العمل على ضوء الالتزامات التعاقدية ومن هذا فالغلاف يعتبر خرقا من طرف المستخدم لالتزامه التعاقدي بتقديم العمل وبالتالي فالأجور غير المدفوعة تكون مستحقة على سبيل التعويض.

– استحالة قبول النظرية الألمانية التي أتت بمبدأ "المساواة في السلاح"

لأن المستخدم له سلطات وصلاحيات أخرى، وليس بحاجة لسلاح ووسيلة أخرى.

– فسلطة المحافظة على النظام تجد مبرر استعمالها عند الاعتداء على نظام الأمن في المؤسسة، لكن المضربين مدركون للمسألة، ويتلقون أوامر من النقابة بهذا الصدد، ويعملون على احترامها.

– وإجراء المحافظة على النظام تمس جميع عمال الوحدة المعنية، مضربين كانوا أو غير مضربين، وبالتالي فالمستخدم يتجاوز سلطاته في المحافظة على النظام والأمن.

وإذا أخذنا الإضراب الذي يمس المؤسسة بمفهومه الواسع، فتجد أن سلطة الحفاظ على النظام تمس كل أشكال الإضراب باعتباره مضر بالمؤسسة و وبالتالي شيئا فشيئا يتقلص دور الإضراب إلى أن يصبح أمرا مستحيلا[1].

–إذا كانت السلطة التأديبية تقوم على المسؤولية الفردية، فان الغلق يعني المسؤولية الجماعية وهذا غير مقبول قانونا، لذلك يجب ألا يندرج ضمن السلطة التأديبية.

1– راشد راشد – مرجع سابق ص 322.

Hélène sinay. op. cit. page 347

-كذلك السلطات الاقتصادية للمستخدم لا تجد مكانا لها هذا ولأن الغلق يقرره المستخدم فرديا كعقاب ضد أشخاص، وليس لفائدة المؤسسة نفسها.

- إذن فالسلطات التأديبية والاقتصادية وسلطة الإدارة الداخلية لا دخل لها هذا، وإنما العلاقات الفردية هي أساس تقدير الغلق لذا بالنظر إلى هذا نجد أن الغلق يشكل خطأ عقديا.

فالفقه إذن انقسم إلى فريقين، على القضاء أن يلعب دوره، من مشروعية الغلق أو عدمه.

ج- : موقف المشرع الجزائري:

كرس دستور 1976 حق الإضراب إلا أنه لم يذكر الغلق أما المادة 3- 0 من الأمر رقم 75-31 [1] تشير إلى أن الغلق ممنوع إذا كان الغرض منه الانتقام من العمال أطراف النزاع الجماعي المعروض للمصالحة أمام مفتش العمل، ففي هذه الحالة يعتبر الغلق غير مشروع. إذا كان الإضراب مشروعا فالغلق غير مشروع وبمفهوم المخالفة قد يخرج الغلق عن نطاق الحظر الوارد في المادة السابقة وذلك في حالتين:

1-حالة الغلق الوقائي، أي قبل شن الإضراب، ولكن وجود تهديد حقيقي (إضراب سابق يخشى تكراره، واحتمال ذلك كبيرة) فهذا النوع من الغلق غير محظور.

-لكن في الواقع هذا النوع من الغلق يكتسي طبيعة مزدوجة، فهو يهدف إلى تجنب الإضراب وأيضا يعتبر رد فعل للإضرابات السابقة .

2- الحالة الثانية التي تخرج عن الخطر الوارد في المادة 30 السابقة، فهي الغلق الحاصل على إضراب غير مشروع لأنه لم يقرر بشكل قانوني، فالغلق هنا يكون مشروعا عكس الإضراب.

ويقع على المستخدم عبء إثبات أن الغلق وقع بصورة نظامية، وعادة ما يكون هذا صعبا[2].

لكن القانون رقم 90|11 الذي ألغى الأمر 75-31 لم يتطرق للغلق - وكذا دستور 1989 الذي أقر الإضراب لم يذكر الغلق.

هذا بصفة عامة ما يتطق بالجانب النظري للغلق وسنحاول في المبحث الثاني الحديث عن تطبيقات الغلق مع الحالات المختلفة التي يطرحها.

1- المتعلق بالشروط العامة لعلاقات العمل في القطاع الخاص.

2- راشد راشد - مرجع سابق -ص323

المبحث الثاني: تطبيقات الغلق وأثاره على علاقة العمل

نتعرض باختصار لتطبيقات الغلق وأحكام القضاء فيها ثم أثار الغلق على علاقة العمل.

المطلب الأول: تطبيقات الغلق (أو الغلق والقضاء):

أ-المبدأ الغلق خطأ عقدي[1]

إن التعلق من جانب واحد لعقد العمل أو الغلق بسبب إضراب، يشكل خطأ عقديا والأجور التي توافق الأيام والساعات التي لم تشتغل يجب أن تدفع ما لم تثبت حالة القوة القاهرة[2] وعبء الإثبات يقع على المستخدم، فإن لم يصل إلى إقناع القاضي، فعدم المشروعية هي الحكم لا محالة.

وهذا هو الحكم الذي يطبق ليس على الغلق الذي يتبع الإضراب مباشرة فقط بل حتى الغلق الوقائي أو السابق للإضراب، وكذلك الغلق المتزامن مع الإضراب.

1- الغلق المتزامن مع الإضراب (أو الدفاعي):

إذا وقع إضراب جزائي يمس فئة معينة فقط من العمال و فهذا لا يبرر غلق كل المؤسسة لان الغلق في هذه الحالة يعتبر كضغط ويؤدي إلى توتر العلاقات أكثر بين العمال والمستخدم.

فإذا كان الإضراب شرعيا، ولم يكن النظام في المؤسسة مهددا فان حق الإضراب يجب أن يحترم.

وعلى المستخدم عندئذ أن يلجأ إلى الحوار لأن الجواب العادي على الإضراب هو مناقشة مطالب المضربين وليس قرار انفرادي.

2-الغلق الوقائي: أي الذي يقرر قبل شن الإضراب فقد قضت محكمة النقض الفرنسية أن الغلق السابق (fermeture prématurée) للإضراب إذا لم يكن مبررا

1- G. H camerlynk. Gérard Lyon -Caen- Droit du travail 8° édition -DALLOZ- 1976 pages 684-685.

2- G – lyon Caen; J. pelissier ; A. supiot– Droit du travail 17°èdition– DALLOZ – 1994.page860.

باستحالة ضمان سير المؤسسة و والإضراب محتمل فقط، فهذا الغلق فيه إرادة لقمع حركة الإضراب وتكسيرها، وهذا يشكل خطأ وبالتالي الأجور يجب أن تدفع[1].

-كذلك في حكم للغرفة الاجتماعية بتاريخ 27 جوان 1989 وأخر في 04 جويلية 1989 قضت بما يلي

3-الغلق اللاحق: ويوصف في هذه الحالة "بالقمعي"

فإذا كان الإضراب مشروعا فان قرار المستخدم بالغلق غير مشروع. ويكون مشروعا استثناء فقط . إذا كان بسبب ضرورة إصلاح مقرات ووسائل العمل و حيينها نكون أمام مجرد تأخير بسيط ز لتفادي دفع أجور دون التمكن من ضمان إمكانية أداء الخدمة على أحسن وجه .

وسلطة تأخير العودة إلى العمل يمارسها المستخدم تحت رقابة القضاء في حكم للغرفة الاجتماعية بتاريخ 07|فيفري 1990.

ب- الظروف التي تعفي أرباب العمل من المسؤولية.

إذا كان المبدأ هو أن الغلق يشكل خطأ تعاقدي من طرف المستخدم , فان الاستثناء هو إعفاء المستخدم من المسؤولية التعاقدية ذلك إذا اثبت استحالة ضمان السير العادي للمؤسسة (قوة قاهرة) أو أن يثبت أن الغلق كان كرد فعل على تنفيذ غير سليم (Exécution défectueuse) للعمل (استثناء عدم التنفيذ) أو إذا كان النظام والأمن في المؤسسة معرضين للخطر لدرجة قد تؤدي إلى مسؤولية المستخدم (الحفاظ على النظام والأمن[2].

1- القوة القاهرة:

رغم أن الإضراب ليس أمر غير متوقع ولأن صاحب العمل يكون قد اعلم بمطالب العمال التي أدت إلى هذا الإضراب .

- لكن في بعض الأحيان قد يشكل الإضراب حالة قوة قاهرة تعفي المستخدم من التزامه بتقديم العمل بما فيهم غير المضربين، فعلى المستخدم أن يستعمل كل صلاحياته

---

1 – une grève encore inconnue dans son importance ne peut contraindre a' fermer l' entreprise ; l'employeur prive les salariés d' un droit Constitutionnel "V. G.Lyon –caen, J.pelissier…op cit .P.861.

2 - G. Lyon Caen ;J . Pèlissier ; A. Supiot. Op. cit. page 862 .

لمنع حدوث الإضراب، أو لوضع حد له، أما فيما يخص العمال الغير المضربين فعلى المستخدم إثبات دم إمكانية توظيفهم وتقديم العمل لهم ويجب أن تكون هذه الاستحالة مطلقة إذ انه لا يكفي أن يصبح عمل غير المضربين أكثر صعوبة أو أكثر تكلفة ماليا.

- الإضراب الذي يمس ورشة ما، لا يمكن أن يبرر غلق ورشة تابعة إذا كان العمل بهذه الأخيرة يمكن أن يتوصل.

- وعلى المستخدم يقع عبء إثبات استحالة تقديم العمل لغير المضربين وفي حالة عدم الإثبات. فان هؤلاء العمال يستحقون أجورهم[1].

2- استثناء عدم التنفيذ[2]

إذا كانت الممارسة البسيطة للإضراب لا تبرر اللجوء إلى الغلق ، فانه على خلاف ذلك إذا كان الإضراب غير شرعي والأحكام الصادرة تبنى حكمها فيما يخص رفض دفع الأجور على استثناء عدم التنفيذ في العقود الملزمة لجانبين.

- فالغلق غالبا ما يكون كرد على الإضرابات الدائرة 2 التي تؤدي إلى زعزعة المؤسسة، ويكون الغلق في الإطار الجماعي للعامل، أكثر منه في الإطار التعاقدي لكن المحاكم تعتمد على سوء تنفيذ العمل لتؤسس حكم عدم دفع الأجور.

3- النظام والأمـــن:

برزت محكمة النقض الفرنسية الغلق بالسلطات العادية للمستخدم ، وحتى بواجباته، إذا كانت زعزعة المؤسسة تؤدي إلى المساس الخطير بالنظام والأمن داخل المؤسسة يكون فيها تقرير مشروعة الغلق اعتمادا مباشرة على العلاقات الجماعية (أي غير العلاقة التعاقدية).

---

1 - الغرفة الاجتماعية- 1960/12/20 القانون الاجتماعي 1961 -ص 230.

2 - أنظر Hélène sinay . OP. at page 357 à 360

المطلب الثاني: آثار الغلق على علاقة العمل

يصحب الغلق قرار منح العطل للعمال ثم يوظف عمال جدد في هذه الحالة الغلق يؤدي إلى قطع علاقة العمل اثر قرار انفرادي مما يستوجب مدة الإخطار، منحة التسريح إذا كان منصوص عليها في الاتفاقيات الجماعية. كما يمكن أيضا أن تؤدى إلى الحكم على المستخدم بالتعويض إذا أثبت العمال الطابع التعسفي لأجراء قطع علاقة العمل

لكن الصعوبات تظهر في الحالات العادية للغلق أين يقرر المستخدم غلق المؤسسة دون إعطاء أي تفسير قانوني لهذا التصرف وهنا نكون أمام فرضيات ثلاثة[1]:

-الفرضية الأولى: - ومن بين أنصارها p.duran. وهذا للتفرقة بين الإضراب الذي يعلق علاقة العمل والغلق الذي يؤدي إلى قطع علاقة العمل وهذا حسب الفقيه (p.durand)، فإنه لو أخذنا بنظرية التعليق، فإن العمال يجبرون على العودة إلى العمل بأمر من المستخدم، وإذا أراد العمال التخلص من علاقتهم تلك - في حالة التعليق - فعليهم بالمبادرة، وبالتالي يحرمون من منحة التسريح.

لكن الواقع غير ذلك، إذ أن العمال يرغبون دائما في الاستقرار في العمل، لا يفكرون في مغادرة علمهم، فنظرية التعليق، في أغلب الأحيان، تشكل ضمانا أكبر للعمال.

-الفرضية الثانية:-تعليق علاقة العمل (**suspension du contrat de travail**).

وهي الأكثر إتباعا، حيث تعلق علاقة العمل مدة الغلق، و تعود إلى السريان بمجرد انتهائه، والعمال يحتفظون بمناصبهم، وعدم استقالة عامل من منصبه بعد فتح المؤسسة، يؤخذ كأنه قطع تعسفي لعلاقة العمل من طرف المستخدم، وبذلك فإنه يستتبع بالتعويضات.

- فرضية ثالثة: - العامل الذي مسه الغلق له الخيار في أن يعتبر العلاقة معلقة أومقطوعة، أي يكون في نفس وضع الضحية في عدم تنفيذ العقود الملزمة لجانبين (الخيار بين التنفيذ أو النسخ)، رأى تعديل في ظروف العمل من طرف المستخدم وحده ففي يعتبر على أنه قطع لعلاقة العمل المستخدم من طرف المستخدم وللعامل الخيار بين قبول التغير أو رفضه وبذلك تكون لهم أكثر ضمان في استقرار واستمرار العقد.

1- J.Rivéro, J Savatier -Droit du Traval -Presse Universitaire de France – 7° édition –1978.Page 307.

الخاتمـــة:

نرى أن الغلق ما زال يثير عدة تساؤلات خاصة من الناحية العملية، وسكوت المشرع غموضا مما يستحسن أن يفصل في الموضوع إما اعتراف صراحة فينظم أو يمنع صراحة.

كما أن على القضاء أن يلعب دوره كما يجب لأنه كثيرا ما يتحجج المستخدمون في الأسباب الاقتصادية أو إحدى الحالات القريبة من الغلق خاصة ونحن نعيش مرحلة انتقالية تتميز بالأزمة اقتصادية لذلك فرقابة القضاء ضرورية حتى لا يتعسف المستخدمون باستعمال هذا الحق وأيضا ضمانا لحقوق العمال كما يجب أيضا التقليل من حالات الغلق وذلك بالتقليل من سببه الرئيسي وهو الإضرار لأن الغلق في النهاية لا يخدم أي طرف فالعامل يحرم من الأجر لكن بالمقابل صاحب العمل يحرم من تحقيق ربح.

المراجع

- راشد راشد شرح علاقات العمل الفردية والجماعية على ضوء التشريع الجزائري – ديوان المطبوعات الجامعية – 1991.

- H.sinay trailé de droit des hauit . Dalloz .1966.

- G. lyon

التجارة الإلكترونية مقدمة لاقتصاد عالمي جديد :

الاقتصاد الرقمي

الأستاذ حمودي ناصر

المركز الجامعي –البويرة–

مقدمـــة: نعيش اليوم عصرا جديدا أطلق عليه عصـــر المعلوماتية[1]، أو عصر "ثورة

1- المعلوماتية: مصطلح استعمله لأول مرة A.I.Mikalov مدير المعهد الاتحادي للمعلومات العلمية والتقنية بالاتحاد السوفياتي سابقا تسمية "العلم المعلومات العلمية" وكان ذلك في الستينات من القرن الماضي، وأصبح اليوم له أكثر من 30 تعريف، لمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع محمد حسن رفاعي العطار، البيع عبر شبكة الإنترنت- دراسة مقارنة في ضوء قانون التوقيع الإلكتروني رقم 15 لسنة 2004-" دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص:31-32 ومشار له أيضا لدى د/محمد فتحي عبد الهادي، مقدمة في علم المعلومات، مكتبة غريب، 1984، ص: 61 مشار له لدى د/عادل أبو هشيمه محمود حوته، عقود خدمات المعلومات في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص: 04 هامش رقم 02، وعرف المصطلح في فرنسا بأنه "علم معالجة المعلومات بالوسائل إلكترونية " راجع أيضا في تعريفها د/ أحمد سعد، نحو إرساء نظام قانوني لعقد المشورة المعلوماتية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1995، ص: 8. وانظر أيضا شمس الدين إبراهيم أحمد، وسائل مواجهة الاعتداءات على الحياة الشخصية في مجال تقنية المعلومات في القانون السوداني والمصري، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص: 51 وما بعدها، وراجع في أهمية المعلومات على تطور المجتمع الإنساني د/جمال عبد الرحمن محمد علي، الخطأ في مجال المعلوماتية، دراسة في العلاقة بين بنوك المعلومات والمستخدم النهائي، مطبعة كلية علوم بني سويف، مصر، الطبعة الثانية، 2003، ص: 5 وما بعدها وص: 9 وما بعدها في تعريف المعلومة وانظر أيضا:

LUCAS André, le droit de l'informatique, 1er édition, THMIS, paris 1997, p: 15.

المعلومات[1]، وهي ثورة حولت العالم إلى قرية صغيرة ألغيت فيها الحدود السياسية والجغرافية التقليدية، أين بات بمقدور الإنسان رصد ما يحدث بالناحية الثانية من العالم بسرعة وبكمية من المعلومات يعجز الإنسان بقدراته العادية من متابعتها والإلمام بها بهذا الكم وهذه السرعة، وبات يستحيل على الدول أن تغلق حدودها وفضائها في مواجهة المد العلمي وأثاره الوافدة من بلدان العالم الأخرى، سيما مع الإنترنت التي مكنت الشخص من متابعة الحدث بأدق تفاصيله لحظة وقوعه وهو يبعد عنه بعشرات الآلاف من الكيلومترات مما حتم على الدول عدم التخلف عن ركب هذا التطور العلمي الذي أصبح من سماته الرئيسية الانخراط في الشبكة المعلوماتية العالمية[2].

هذه الشبكة التي جعلتنا اليوم نعيش ثورة معرفية يفوق أثرها على الاقتصاد العالمي أثر أكبر الثورات الصناعية التي عاشتها البشرية خلال القرن الماضي، كونها أدت إلى ولادة أساليب وتقنيات للتعامل الاقتصادي العالمي لم يكن بمقدور العالم أن يتوقعها حتى قبل عقد من الزمن، وأصبحت الصناعات القائمة على المشتريات عبر الإنترنت نتاجا تلقائيا للثورة المعلوماتية القائمة على تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة والاتصالات والبرمجيات[3]، وعلى

1- التي يرى فيها البعض أنها – أي المعلوماتية- أصبحت تشكل سلاحا نوويا جديدا أنظر حسن طاهر داود "الحاسب وأمن المعلومات" مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2000، ص:20. وسماها البعض الآخر ب "الثورة المعلوماتية الثالثة " أنظر:

MAYER Anne, pour une économie de l'information, édition du centre national de la recherche scientifique, paris, 1990, p : 195

في حين سماها جانب آخر من الفقه ب "الثورة الإلكترونية" أنظر:

GOULVESTRE Jean- Paul, économie des télécoms, Hermès, 1997, p : 25

ويرى البعض بأن البشرية شهدت ثلاث ثورات كبرى كانت مراحل فاصلة ومؤثرة في الحياة البشرية هي: الثورة الزراعية والثورة الصناعية والثورة المعلوماتية أنظر فهد سلطان محمد أحمد بن سلمان، مواجهة جرائم الإنترنت – دراسة مقارنة، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2004، ص: 1

2- أنظر قريبا من هذا المعنى د/ عبد الفتاح بيومي حجازي " الأحداث والإنترنت – دراسة متعمقة في دراسة أثر الإنترنت في انحراف الأحداث" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر 2002، ص: 07.

3- قريبا من هذا المعنى الأستاذ / أحمد عبد الفتاح، نائب البنك المركزي الأردني في تقديمه لكتاب: نادر ألفرد قاحوش " العمل المصرفي عبر الإنترنت" الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان مكتبة الرائد العلمية. الأردن، الطبعة الأولى 2001.

وسائل حديثة للاتصال أصبحت تشكل الجهاز العصبي للمجتمعات الحديثة التي جعلت من المرء يكفيه أن يضغط على زر لتصل رسالته في التو إلى مستقرها في الناحية الأخرى من العالم، حتى قيل بأن هذا التطور سبق بكثير البحوث والدراسات التي تولدت عنه[1]، واستعملت هذه التكنولوجيا وأخذت المعاملات تعرف طريقها عبر هذا الاتصال الحديث وظهر بذلك التعامل العابر للحدود والقارات عن طريق البيع الإلكتروني عن بعد [2]، أو ما يسمى ب " التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت " التي انتشرت بصفة مذهلة في السنوات الأخيرة ومكنت من إبرام العقود عن طريق الاتصال المباشر بين المتعاقدين وتسديد قيمة السلعة بطرق إلكترونية حديثة سميت كلها بالدفع الإلكتروني.

وهو ما شكل ظاهرة جديدة شديدة التأثير في حياة المجتمعات حاضرا ومستقبلا[3]، يصعب مع بلوغ بعض تطبيقاتها مشارف الخيال العلمي التكهن بآثارها المستقبلية، وهو ما جعلنا نرى فيها اقتصادا جديدا يمكننا تسميته بالاقتصاد الرقمي أو الاقتصاد الإلكتروني، الذي يعد محركه الأساسي الإنترنت التي أضفت الصفة " الرقمية" أو " الإلكترونية " على مختلف أوجه نشاطات وأدوات ومجالات هذا الاقتصاد الجديد، بحيث أصبحنا نسمع عن التجارة الإلكترونية، العقود الإلكترونية، النقود الإلكترونية، القضاء الإلكتروني..... وكل

1- راجع في معنى هذا القول د/ محمد السعيد رشدي " التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة، مع التركيز على البيع بواسطة التليفون"، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت 1998. ص:5.

2- حسب البعض فإن التاريخ يشهد أنه بفضل المعلوماتية لحقت صفة " عن بعد " بالكثير من أوجه النشاط راجع د/ محمد حسن قاسم، المرجع السابق، ص: 04/03.

3- نقول مستقبلا لأن الأمر لم يتوقف عند حد ظهور الإنترنت بل هي في انتشار مستمر ودائم وبسرعة لم يشهدها انتشار باقي وسائل الاتصال الأخرى بحيث أنها وخلال خمس سنوات حققت معدل انتشار بالولايات المتحدة الأمريكية وحدها مساوية ل 40% من إجمالي عدد السكان، وهو ما لم يحققه المذياع إلا خلال 28 سنة والتلفزيون في 13 سنة 3، وساهمت ثورة المعلوماتية في ظهور الكثير من المفاهيم الجديدة في كافة مناحي الحياة وأتت بمصطلحات لم تكن معروفة من قبل – أو على الأقل كانت إلى وقت قريب لغة تستخدمها قلة متميزة من الأشخاص – وصارت اليوم جزءا أساسيا من قاموس الحياة المعاصرة – التي تسمى عصر الكمبيوتر– ومن أبرز مقوماتها " الحكومة الإلكترونية "، " المصنع الإلكتروني"، " المنزل الذكي"، "المقهى الإلكتروني"، " البنك الآلي".....ولحقت صفة الإلكتروني بالكثير من أوجه النشاط الإنساني وأصبحت عنصرا حاسما فيه.

ذلك في إطار حكومة بدورها إلكترونية، بل مجتمع إلكتروني بكامله[1]، وظهرت بالتالي العديد من المصطلحات الخاصة بهذه البيئة نذكر منها cybernet cybernetique، cyberdroit، cyberconsommateur cybercommerçant في إطار مجتمع المعلوماتية الذي يعد مجتمعا شكل عالما افتراضيا في قرية كونية تحكم علاقات أفرادها أطرا جديدة أفرزتها التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات[2]، مما انعكس على كافة فروع القانون الخاصة منها والعامة[3].

غير أننا في هذا البحث سنتناول بالدراسة التجارة الإلكترونية[4] بصفة عامة قبل الخوض في تفاصيلها ومتطلباتها وأدواتها وذلك كون التجارة تمثل أهمية بالغة في حياة الشعوب، وجه الاهتمام إليها منذ بدء الخليقة وحتى يومنا هذا سواء قبل نشوء الصناعة وظهورها أو حتى بعد تطورها وازدهارها، إذ احتفظت بأهميتها بالنظر لما تلعبه من دور حيوي في تصريف المنتجات التي تخلفها تلك الصناعة[5]، ولقد أدى التقدم المذهل في عالم الاتصال وتقنيات شبكات النقل إلى خلق أنشطة تجارية عالمية تتم دون حضور مادي لأطرافها مما جعل من وسائل الاتصال الإلكترونية ذات أثر فعال ازداد وتعاظم دورها في

1- راجع بخصوص المجتمع الإلكتروني، د/ رمزي أحمد عبد الحي، نحو مجتمع إلكتروني، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2006.

2- Thierry REVET, rapport introductif "le contrat électronique", travaux de l'association Henri Capitant, journées nationales, tome V , Toulouse 2000, p: 09.

3- أنظر بخصوص الثورة المعلوماتية وأثرها على القوانين د/ علي عبد القادر القهوجي " الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي" دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 1997، ص: 1.

4- التي لا يمكن للمؤسسات ألا تهتم بها سيما في ظل تطورها المتعاظم والمدهش أين تكرست كحقيقة في ظل ما تشهده من تطورات أنظر في بعض هذه التطورات :

Valérie SEDALLIAN, droit de l'Internet: réglementation - responsabilité- contrats, collection AUI, association des utilisateurs d'Internet, 1996, p: 183

5- د/ ثروت حبيب، دراسة في قانون التجارة الدولية، مع الاهتمام بالبيوع الدولية، 1975، ص: ود/ هاني محمد دويدار، مبادئ قانون المشروع الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1996، ص: 19 و د/ محمد إبراهيم موسى، انعكاسات العولمة على عقود التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص: 5.

إبرام العقود وانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، مما جعل العالم اليوم عبارة عن سوق واحدة مترامية الأطراف ألغت الأسواق الوطنية[1].

وقد ألقى هذا التطور بظلاله على الأدوات القانونية التي يتم من خلالها تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال فتغير مفهوم هذه الأدوات وما تخضع له من قواعد، واهم هذه الأدوات كانت العقود التي يرى فيها البعض أروع ما ابتكرته الحضارة الإنسانية كوسيلة للروابط القانونية التي تتم بين الأفراد باعتباره دستورا لهذه الروابط[2]، والنطاق الخصب لتبادل السلع والخدمات وتنظيم العلاقات التجارية والمالية على المستويين الداخلي والخارجي من الناحية الاقتصادية، وبالتالي كان من الضروري أن تتأثر العقود بما لحق التجارة الدولية من تطور وما أصابها من تغيير، سواء من حيث مفهومها أو من حيث القواعد التي تسري عليها، وهو ما أدى إلى تغير في مفهوم العقود التجارية أين تم التخلي عن الأفكار التقليدية وتبني أفكار تساير المتغيرات العالمية وتلاءم الظواهر المصاحبة لها فتغير مضمون العقد[3]، كما تغير شكله إلى حد جعل البعض يرى بأن " ثورة المعلومات تغير اقتصادنا بالطريقة ذاتها التي قلبت الثورة الصناعية الاقتصاد المرتكز على الزراعة في القرن الثامن عشر، وبدأت المرحلة الثالثة مع وصول تكنولوجيا المعلومات الجديدة كالإنترنت وشبكات المعلومات المتعددة الوسائط ....."[4] ومن أهم العوامل التي ساهمت في ذلك نذكر:

أولا: التحول من التجارة المادية إلى تجارة المنتجات الذهنية

بعدما كان الاهتمام الرئيسي للتجارة التقليدية ينصب على المنتجات المادية، إلا أنه مع الثورة المعلوماتية وما أفرزته من تطورات تكنولوجية حديثة بدأت المنتجات الذهنية

1- راجع في هذا المعنى د/ محمد إبراهيم موسى، المرجع السابق، ص: 7/6.

2- أنظر في هذا المعنى عادل جبري حبيب " التنفيذ العيني للالتزامات العقدية في القانون المقارن" رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة المنصورة، مصر، 1986، ص: 01

3- راجع في عموم تغير مضمون العقد د/ محمد إبراهيم موسى، المرجع السابق، ص:21-38.

4 - وهو تصريح رئيس مركز المجتمع الدولي الأمريكي مشار له لدى أ-د/ خالد سعد زغلول، العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية، مجلة الحقوق، العدد 1، جامعة الكويت، مارس 2002، ص: 30 مشار له لدى حابت آمال " استغلال خدمات الإنترنت " مذكرة لنيل درجة الماجستير في الحقوق كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص: 7.

تحتل مكانة بارزة في التجارة الدولية نتيجة الدور المتزايد لها في عملية تنمية الدول[1]، باعتبارها من أهم عوامل التحديث في مجال التجارة الدولية[2]، وهو ما أدى إلى ظهور اهتمام دولي بحماية هذا النوع من التجارة خاصة من جانب المنظمة العالمية للتجارة التي أوردت بابا مستقلا لحماية المنتجات المعلوماتية باعتبارها طورت الاقتصاد من اقتصاد مادي إلى اقتصاد معرفي[3].

ثانيا: التحول من التجارة الورقية إلى التجارة الإلكترونية[4]

لم يكن للمعلوماتية أثرها على تغيير محل التجارة الدولية فقط، بل أيضا على وسائل تحقيق هذه التجارة، لأنه إذا كان العقد المعتمد على الدعامة الورقية في تجسيد وجوده المادي هو الأداة الرئيسية في عمليات التبادل التجاري الدولي التقليدي بالرغم مما لحق وسائل التعاقد من تطورات تكنولوجية ووسائل تعاقد أكثر سرعة كالهاتف والفاكس، أين بقيت الدعامة الورقية دوما محافظة على وجودها، إلا أنه ومع ظهور المعلوماتية حدث انقلاب حقيقي في هذه المفاهيم التقليدية للوثيقة المكتوبة إذ حولتها من وثيقة يدوية إلى وثيقة إلكترونية بفضل التزاوج الذي حدث بين المعلوماتية ووسائل الاتصالات اللاسلكية التي منها نشأت التجارة الإلكترونية[5]، وعليه أصبح من اللازم مواجهة هذا التغير المتعلق

---

1 – أنظر في معنى ذلك د/ فاروق محمد أحمد الأباصيري " عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الإنترنت – دراسة تطبيقية لعقود التجارة الإلكترونية الدولية– " ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2002، ص:05 06.

2– يرى البعض بأن التجارة الدولية تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية الحديثة وهي المحور الرئيسي الذي تدور حوله هذه العلاقات أنظر حمزة أحمد حداد، العقود النموذجية في قانون التجارة الدولية – دراسة في البيع الدولي– رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1975، ص: 01 غير أن الثورة التكنولوجية أظهرت تغيرات جديدة أثرت على الإمكانيات الإنتاجية للدول انظر أحمد رابحي أبو الوفا، الواقع الاحتكاري في التجارة الدولية وأثره في نظريتها، رسالة للحصول على درجة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة عين شمس، د تا، ص:25/24

3 –د/ بشار عباس " نهوض التعاون الاقتصادي العربي" الأفاق التكنولوجية والبنوية، مجلة معلومات دولية، سوريا، العدد 64، 2000 ص: 22. مشار لهما في د/ فاروق محمد أحمد الأباصيري، المرجع السابق، ص:07/06 .

4 – يستعمل أحيانا للتعبير عن التجارة الإلكترونية مصطلح " التجارة بدون استخدام الورق "

5 – راجع في هذا المعنى د/ فاروق محمد أحمد الأباصيري، المرجع السابق، ص:07.

بالوثائق الإلكترونية وتوقيعها إلكترونيا بالنصوص القانونية إما لقبولها في إثبات مثل هذه التعاملات أو لحمايتها من التلاعب والتزوير مثلما كانت تحمى الوثائق المكتوبة والتوقيعات اليدوية .

ثالثا: من العقود الورقية إلى العقود الإلكترونية

نتيجة ثورة المعلومات التي نعيشها اليوم حدث انقلاب حقيقي على المفهوم التقليدي لشكل العقود التي بعدما كانت تعتمد بشكل أساسي على الدعائم الورقية، تحولت إلى دعائم إلكترونية أوجـــدت ما يسمى ب: " العقد الإلكتروني" كبديل أو نموذج متطور للعقد الورقي، واستحدث التوقيع الإلكتروني ليتلاءم مع هذه الصور الجديدة [1]، وهو ما خلق نوعا من القلق القانوني إزاء ما أفرزته المعلوماتية من آثار عميقة على القواعد التقليدية للقانون التي تتطلب بأن تكون الوضعيات القانونية التي تعالجها مستقرة في حين أن مثل هذه الوضعيات في مجتمع المعلوماتية في تحول دائم ومستمر تعجز القاعدة القانونية في الكثير من الحالات من ملاحقته[2]، مما أثر بالخصوص على قواعد الإثبات التقليدية المرتكزة أساسا على الدعامة الورقية والتوقيع اليدوي[3]، وإزاء هذا التغير كان من الضروري وضع الأطر القانونية التي تكرس الاعتراف القانوني بهذا النوع المستحدث والمتطور من العقود، فبذلت جهود عديدة ومحاولات بناءة لوضع هذه الأطر على نحو يساعد على دفع وتشجيع حركة التجارة الإلكترونية، وهي المحاولات التي بدأت بجهود لجنة القانون التجاري الدولي التابعة للأمم المتحدة الأونسترال بقيامها بإصدار قانون نموذجي خاص بالتجارة الإلكترونية عام 1996، تبعته العديد من المحاولات الإقليمية خاصة على الصعيد

1- د/ محمد إبراهيم موسى، المرجع السابق، ص:38/39.

2- Pierre TRUDEL, l'influence d'Internet sur la production du droit, sur http://droit-internet-2001.univ-paris1.fr/pdf/trudel_p.pdf . ET pour le même auteur , les mutations du droit à l'âge numérique, juillet 2000 , revue droit & toile, http://www.unitar.org/isd/dt/ddt1-reflexion.html, et voir aussi Joël R. REIDENBERG, l'instabilité et la concurrence des régimes réglementaires dans le cyberspace, présentation au colloque " les incertitudes du droit ?" Faculté du droit, université de Montréal, 13 mars 1998 sur le site http://www.crdp.umontreal.ca/fr/productions/conferences/C60

3- Stephan CAIDI, la preuve et la conservation de l'écrit dans la société de l'information , mémoire présenté à la faculté des études supérieures en vue d'obtention du grade maîtrise en droit, L.L.M, université de Montréal 2002, p: 4.

الأوروبي وكذا بعض المحاولات الوطنية، خاصة وانه من واجب رجل القانون أن يشعر بما يدور في مجتمعه وأن يترجم الواقع والتصدي له بالفحص والتمعن والدراسة كون القانون هو نبض المجتمع وترجمة لحركته وأنشطته فهو يدور مع المجتمع في كل اتجاهاته ومقتنياته معبرا عن هذه الأنشطة وفعاليتها ومدى مشاركتها في جوانب المجتمع المختلفة حيث يكون هناك اتساق واقعي بين القانون وما يدور واعتباره انعكاسا حقيقيا لكل ما يزخر به المجتمع من أوجه نشاط مختلفة[1].

وعليه يمكننا القول بأن الإنترنت تعد المحرك الأساسي لتنمية اقتصادية عالمية جديدة باعتبارها خلقت اقتصادا جديد[2]، قوامه التجارة الإلكترونية التي فرضت نفسها لتصبح ثورة جديدة في نطاق أنظمة التجارة في التاريخ الإنساني[3]، يجب أن تنصب الدراسات القانونية الحديثة حول ضرورة إخضاعها للقانون[4]، وعلى ذلك سنحاول أن نتعرف في هذا البحث على ماهية التجارة الإلكترونية وخصائصها وصورها باعتبارها الوسيلة الرئيسية من وسائل تحقيق هذا النوع الجديد من الاقتصاد الرقمي، لنبين في مقالات أخرى بإذن الله مختلف جوانبها القانونية ومتطلباتها الفنية ووسائل تحقيقها.

1- انظر في هذا المعنى سمير طه عبد الفتاح" الحجية القانونية لوسائل المعلومات المستحدثة في الإثبات - بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1999، ص:9/8 ود/ عزة محمود خليل، المسؤولية المدنية في مواجهة فيروس الحاسب الآلي، ص: 04.

2- MAS-FOVEAU Séverine et BENACHOUR-VERSTREPEN Malika, le commerce électronique en toute confiance, diagnostic des pratiques et environnement juridique, LITEC , paris 2001, p :153-154

3- في هذا المعنى د/ أسامة أحمد بدر، حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص:19

4- BARBARY Eric, comportement éthique des acteurs et utilisateurs de l'Internet, in groupe des écoles des télécommunication, éthique et société de l'information, sous la direction de D.BAHU-LEYSER et P. FAURE , doc.fr ,2000, p :115 cité par MOREAU Nathalie, op.cit.p :6.

المبحث الأول

مفهوم التجارة الإلكترونية

شكلت الإنترنت سوقا افتراضية عالمية جديدة تجسدت في بيئة تكنولوجية تجمع أشخاص من مختلف دول العالم [1]، مما جعل من العقود المبرمة عبرها متسمة بالطابع الدولي[2]، وبالرغم من الظهور الحديث للتجارة الإلكترونية[3]، إلاّ أنها شكلت اقتصادا عالميا جديدا سمي بالاقتصاد الرقمي الذي غطى مختلف الأنشطة التجارية التي تتم بين مختلف الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية للدول من مؤسسات وتجار ومستهلكين وحكومات، ومع تعاظم استعمال الشبكة تشتت وجهات النظر الفقهية والقانونية محليا ودوليا بشأن التصدي لتعريف ما أطلق عليه " ظاهرة التجارة الإلكترونية" وتحديد خصائصها وتبيان أنواعها وهو ما سنحاول التعرض له في النقاط الموالية، بعد أن نكون قد تناولنا ظهورها وتطورها.

المطلب الأول

ظهور وتطور التجارة الإلكترونية

الفرع الأول

ظهور التجارة الإلكترونية

---

1 – أنظر في هذا المعنى إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، القانون الواجب التطبيق في منازعات عقود التجارة الإلكترونية، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2006، ص: 4، وعادل أبو هشيمة حوته، عقود خدمات المعلومات الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص: 56.

2– في هذا المعنى د/ أحمد الهواري، عقود التجارة الإلكترونية في القانون الدولي الخاص، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية والإلكترونية بين الشرعية والقانون، المنظم من قبل كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، الفترة من 10 إلى 12 ماي 2003، ص:1646 مشار له لدى إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، القانون الواجب التطبيق في منازعات عقود التجارة الإلكترونية، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2006، ص:4.

3 – يرى البعض أنها لم تظهر إلا في نهاية القرن العشرين أنظر د/ إبراهيم أحمد إبراهيم، التجارة الإلكترونية والملكية الفكرية، مجلة المحاماة، العدد الأول 2001، ص: 591.

ظهرت فكرة التجارة الإلكترونية في بداية الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية كنتيجة من نتائج الانتشار والاستخدام الواسع والمتعاظم لشبكة الإنترنت وظهور الأسواق الإلكترونية التي أزالت مؤشرات الاقتصاد القديم التي أصبحت لا تتلاءم مع عمل تكنولوجيا التي تعمل عن بعد[1]، وبالرغم من أن الاتجار عن بعد ليس مفهوما حديثا بل عرفه الإنسان كظاهرة مارسها التجار منذ زمن بعيد، إلا أنها كانت تتأسس على طرق يدوية لا تعتمد على وسائل تقنية [2]، لربما يعد أول من لعب دورا في التجارة عن بعد في وقتنا الحالي هو التجارة عبر جهاز المنتال بفرنسا[3]، غير أنه وبظهور الإنترنت حدثت ثورة التجارة الإلكترونية حسب إحدى نشرات اللجنة الأوروبية[4]، أين ظهرت العقود الإلكترونية والأسواق الافتراضية التي ألغت الحدود وقصرت المسافات والأوقات[5]، مما جعل من

---

1 - André MULLER « la net économie » que sais-je ? édition PUF 2001, p :04.

2 – أنظر علي كحلون " الجوانب القانونية لقنوات الاتصال الحديثة والتجارة الإلكترونية " دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، تونس، 2002، ص: 155 وانظر في نفس المعنى :

Isabelle POTTIER: le commerce électronique sur Internet, gazette du palais , 1996.1sem, p :35. Et yann BREBAN :
la sécurité des transactions sur Internet , gazette du palais, 1996.1

3- Isabelle POTTIER,op.cit.

وهو جهاز عرف في فرنسا بمصطلح " خدمة المينيتال " minitel وهي خدمة تتحقق عن طريق جهاز يحمل ذات الإسم MINITEL، وقد شاع استخدامه في فرنسا على نحو واسع اعتبارا من منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وهو جهاز يشبه جهاز الكمبيوتر لكنه صغير الحجم نسبيا، له شاشة صغيرة ولوحة أزرار تشتمل على الحروف والأرقام كتلك الخاصة بالكمبيوتر، وهو في الأصل وسيلة اتصال مرئية تنقل الكتابة على الشاشة دون الصور ويكفي لاستعماله توصيله بخط الهاتف، وقد اتخذ مكانة هامة في فرنسا كوسيلة للاتصالات وإبرام العقود، راجع في ذلك د/ اسامة أبو الحسن مجاهد، المرجع السابق، ص: 14 وكذا د/ عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، ص:29 هامش 01 نقلا عن د/ أسامة أبو الحسن مجاهد " استخدام الحاسب الآلي في المجال القضائي " مجلة القضاة، يناير–يونيو 1990 ص: 61 وما بعدها.

4 - COM (97) 157: une initiative européenne dans le domaine du commerce électronique; communication au parlement européen, au conseil, au comite économique et social et au comite des régions, 15/04/1997 in: JEAN- BAPTISE(M), op. cit. , p : 13.

5 –JEAN- BAPTISE(M) , op cit , p : 14.

التجارة الإلكترونية ثورة على الشبكة تتطور يوما بعد يوم وتتخذ أبعادا جديدة وبطريقة عجزت الدراسات حتى عن اللحاق بها.

الفرع الثاني

تطور التجارة الإلكترونية

تشير الكثير من الإحصائيات والتقديرات إلى نمو هائل في حجم التجارة الإلكترونية الدولية، ففي فرنسا مثلا أشارت بعض التقارير إلى أن العديد من المشروعات الفرنسية قد تبنت وبسرعة استخدام الإنترنت وذلك بنسبة 24 % عام 1997 مقابل 14 %عام 1996، وأشار ذات التقرير بأن الحجم المنتظر لسنة 1998 قد يصل إلى 48% وهو ما تم بلوغه بالفعل-إن لم يكن أكثر-، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد وصلت المبيعات عن طريق التجارة الإلكترونية عام 1996 إلى 518 مليون دولار أمريكي، وتوقع آنذاك أن تصل سنة 2001 إلى 6579 مليون دولار، و09 مليار فرنك فرنسي بالنسبة لفرنسا، وبينت إحصائية بالولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1996 أن المشتريات من أجهزة الحاسب الآلي أكثر من مشتريات التلفزة، كما بينت الإحصائيات بأنه في سنة 1997 فاقت حركة الاتصالات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا بواسطة الإنترنت حجم الاتصالات الهاتفية[1]، وتشير إحصائيات أخرى إلى أن نسبة المعاملات الإلكترونية زادت عن 08 مليار دولار أمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997، ومبلغ 150 مليون فرنك فرنسي عام 1998 بالنسبة لفرنسا، وتشير بعض التقارير الأخرى بأن الدلائل توحي بأن 60% من النمو اقتصادي خلال السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين سيرجع في المقام الأول إلى التجارة الإلكترونية والتعامل في تكنولوجيا المعلومات عموما، كما أنه في بداية سنة 2000 حققت هذه التجارة فائض ربح قدره 275 مليون دولار، وسيصل هذا الربح سنة 2003 إلى 100 مليار دولار بالنسبة لتعاملات الأفراد و1000 مليار دولار لتعاملات الهيآت، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى استمرار انخفاض تكلفة استخدام الإنترنت واشتراك غالبية البنوك والشركات فيها، وزيادة الإقدام على التسوق من خلالها، بالإضافة إلى أن الإنترنت ستصبح الوسيلة الوحيدة لتسويق التجارة الخارجية بين الدول[2]، ويكفي أن نستدل في ذلك بعدد

---

1 - علي كحلون، المرجع السابق، ص:159.

2- د/هدى حامد قشقوش، المرجع السابق، ص: 09.

مستخدمي الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية التي وصل العدد بها وحدها 62 مليون فرد دون ذكر المشروعات والمنظمات والهيآت[1].

كما بينت بعض الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبعض البلدان الأوروبية بأن نمو التجارة الإلكترونية حتى سنة 2004 سيسير بنسبة 66% سنويا، كما خلصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستمثل 59% من حجم التجارة الإلكترونية بينما تمثل أوروبا وآسيا حوالي 20% كما ورد في الدراسة هذه أن 15% [2].

وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن أكبر قطاع حقق نموا متزايدا في الفصل الأول من عام 1999 هو قطاع التجارة الإلكترونية حيث بلغ حجم أعماله 37.54 مليار دولار مقابل 16.51 مليار دولار عن الفترة ذاتها في عام 1998 وقدرت الزيادة بنسبة 127 % [3].

أما آخر الإحصائيات حول التجارة الإلكترونية العالمية فقد بينت التطور التالي:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
بين المؤسسات	9.1	20.3	45.3	96.9	191.4
البيع للخواص	0.8	1.8	3.8	7.9	15
الحجم الإجمالي بالمليار دولار	9.9	22.1	49.1	104.8	206.4

غير أنه في الدول العربية يظل نمو حجم التجارة الإلكترونية يسير ببطء حيث بينت إحدى الدراسات المفصلة بأن قيمة التسوق العربي من خلال شبكة الإنترنت قدر بحوالي (من 09 إلى 11.5 مليون دولار أمريكي) وهو مبلغ زهيد مقارنة بما قدم بالنسبة للدول المتقدمة[4].

---

1 – د/أسامة أبو الحسن مجاهد، المرجع السابق، ص:09.

2 – أنظرد/ عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، هامش الصفحة 57/56

3 – د/ عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، هامش ص: 58 .

4 – د/ عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، ص:54. ود/ سهير حجازي، المرجع السابق، ص:04.

المطلب الثاني

تعريف التجارة الإلكترونية

بالرغم من حداثة هذا الموضوع نسبيا إلا أننا نجد بأن محاولات التعرض لجوانبها فاقت حداثتها لأنه في رأينا لم يسبق وإن وجد تعدد وغزارة في التعريفات لموضوع حديث بالقدر الذي وجد للتجارة الإلكترونية ما بين الفقهاء والقوانين والمنظمات والتنظيمات الإقليمية والدولية، لذلك سنحاول في تعرضنا لماهية التجارة الإلكترونية التعرض لمختلف التعريفات التي أعطيت لها تبعا للجهات القائمة بذلك، لنتناول بعد ذلك أهم خصائصها وصورها التي جعلت منها اقتصادا عالميا جديدا يدعى الاقتصاد الرقمي، لكن قبل ذلك يتوجب علنا في بداية الأمر أن نتناول ظهوره وتطورها.

الفرع الأول

تعريف التجارة الإلكترونية من قبل المنظمات الدولية والإقليمية

من أهم التنظيمات العالمية والإقليمية التي تناولت موضوع التجارة الإلكترونية نجد منظمة الأمم المتحدة ممثلة في لجنتها المختصة بالقانون التجاري الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأما على المستوى الإقليمي فإن أهم دور لعب بخصوص التجارة الإلكترونية كان من قبل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الآسيوية لمنطقة الباسفيك، غير أن غالبية هذه المنظمات لم تتصدى لوضع تعريف دقيق ومباشر لها.

أولا: تعريف التجارة الدولية في المنظمات الدولية

1| منظمة الأمم المتحدة

كانت منظمة الأمم المتحدة عن طريق لجنة القانون التجاري الدولي– الأونسترال– التابعة لها من أولى المنظمات العالمية التي تصدت لموضوع التجارة الإلكترونية وذلك بموجب قانون نموذجي أصدرته في 16|12|1996 بشأن التجارة الإلكترونية[1]، وذلك في

1- في الحقيقة اهتمت منظمة الأمم المتحدة بموضوع التجارة الإلكترونية بدءا من دراتها 17 سنة 1984 مرورا بالعديد من الدورات لغاية وضع هذا القانون، راجع تفصيلا في مواضيع دوراتها وما تم التوصل إليه فيها د/ فاروق محمد أحمد الأباصيري، عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الإنترنت، المرجع السابق، عن وثائق اليونسترال في مجال إعداد القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية، ص: 64 وما بعدها.

الدورة التاسعة والعشرين[1]، أين تصدت المادة الأولى منه لتحديد ماهية النشاط التجاري والوسيلة الإلكترونية التي تستخدم في إتمامه، كما تعرضت المادة 2 منه في فقرتها الأولى لتعريف رسالة البيانات الإلكترونية دون أن تورد تعريف محدد ومباشر لفكرة " التجارة الإلكترونية" مفضلة ترك المسألة مفتوحة بشكل موسع لتستوعب جميع الأنشطة التجارية أيا كان نوعها التي تتم عبر أية وسيلة إلكترونية دون حصرها فقط في وسيلة الإنترنت، وهو ما يجعلنا نرى بأن التجارة الإلكترونية وفق قانون اللجنة السابقة هو أي نشاط تجاري يتم من خلال وسيلة إلكترونية، وهو مفهوم موسع للتجارة الإلكترونية يتبعه أيضا مفهوما واسعا لأطراف ومحل هذه التجارة بحيث يشمل جميع الأنشطة الصناعية والتجارية [2]، بين المشروعات التجارية وغيرها من الشركات أو الجهات العامة [3].

2| منظمة التجارة العالمية

قامت هذه المنظمة منذ مطلع سنة 1998 بدراسة حول موضوع التجارة الإلكترونية بعنوان " آليات التجارة الإلكترونية وما يتعلق بمباشرتها باستخدام الإنترنت" [4]، أين اعتبرت التجارة الإلكترونية من ضمن الأنشطة التجارية الخاضعة لأحكام الاتفاقية الدولية لتجارة الخدمات، غير أنه وفي مؤتمر "أوتاوا" الذي عقدته المنظمة سنة، 1998 بين مديرها العام آنذاك renato roggierro بأن المنظمة لا تسعى لوضع قواعد خاصة بالتجارة الإلكترونية وإنما تحاول إخضاعها للقواعد والأحكام القانونية القائمة المحددة ضمن اتفاقية الغات الخاصة بالتجارة، غير أنها عرفت التجارة الإلكترونية بأنها :" عملية إنتاج وترويج وبيع وتوزيع للمنتجات من خلال شبكة اتصال"[5] بمعنى عدم حصر الأمر في شبكة الإنترنت

1- résolution 51/162 de l'assemblée générale du 16 décembre 1996 portant sur la loi type de la CNUDCI sur le commerce électronique, guide pour l'incorporation de la loi type de la CNUDCI. Nations unies.New york.1997.

مشار له لدى المرجع السابق.

2= د/ فاروق محمد أحمد الأباصيري، المرجع السابق، ص: 09 عن: E. A CAPRIOLI &R. SORIEUL, le commerce international électronique :vers l'émergence de règles juridiques transnationales,J.D.I.1997,p :325.

3- د/ فاروق محمد أحمد الأباصيري، المرجع السابق، ص:09

4- مشار له لدى إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:20.

5 -voir le site de l'organisation www.wto.org

دون سواها من وسائل الاتصال الأخرى[1]، مثلما هو الأمر بالنسبة للمنتال Minitel أو جهاز الفيديتال Viditel بهولندا أو براستال Prestel في إنجلترا أو Bildschirmtext في ألمانيا[2]. وبالتالي لم تتطرق هذه المنظمة رغم دورها التجاري العالمي الريادي لتنظيم أحكام التجارة الإلكترونية بشكل مستقل ومحكم [3].

3| منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE

من المنظمات التي كرست جهودها لدراسة موضوع التجارة الإلكترونية هذه المنظمة، وذلك منذ سنة 1998 اقتناعا من أجهزتها بأن موضوع التجارة الإلكترونية يتطلب حلول دولية لا وطنية نظرا للطابع العالمي لهذا النوع من التجارة[4]، وقامت بعقد مؤتمر عالمي حول التجارة الإلكترونية في الفترة من 07 إلى 09 أكتوبر 1998 في مدينة أوتاوا[5]، وتم فيه تعريف التجارة الإلكترونية بأنها" جميع أنواع الصفقات التجارية التي تعقد سواء بين الإدارات أو الأفراد عن طريق المعالجة الإلكترونية للبيانات، أيا كانت تلك

1- راجع د/ خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 28.

2- أنظر في ذلك د/ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص:28

3- محمد سعيد أحمد إسماعيل، أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2005، ص:56.

4 - راجع إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:21.

5 - وهو مؤتمر عد الأوسع في مجال التجارة الإلكترونية بحيث حضره نحو ألف 1000 مندوب يمثلون الدول الأعضاء في المنظمة كما شارك فيها وزراء وكبار المسئولين في مجال التجارة والاقتصاد، كما حضرها ممثلي 12 دولة ليست عضوا بالمنظمة، وممثلي 12 منظمة دولية، وكذا ممثلي الاتحادات الصناعية والتجارية، وجمعيات منظمات المستهلكين والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية غير الحكومية وتم التطرق لمختلف الجوانب الأمنية والقانونية التي تطرحها التجارة الإلكترونية، لمزيد من التفاصيل راجع إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:22 هامش 1.

البيانات مقروءة أو أصوات أو صور مرئية"[1].وتناول أيضا المعوقات التي تعترضها وأهمها معوق قانوني أين يجب إعداد البيئة التشريعية الملائمة للأنشطة التجارية الإلكترونية[2].

ثانيا: تعريف التجارة الإلكترونية على مستوى المنظمات الإقليمية وبعض الهيآت المتخصصة

1| الاتحاد الأوروبي:

وهو الجهة التي كان لها دور مميز في صياغة قواعد موحدة للدول الأوروبية مستندا في ذلك للعديد من الدراسات المتخصصة التي قامت بها جهات ذات خبرة كبيرة في مجال التعاقدات الإلكترونية بناءا عليها أصدر العديد من التوجيهات بشأن التجارة الإلكترونية والجوانب المتعلقة بها، مثلت حسب البعض سيلا زاخرا من التوصيات التي دفعت بقانون الأوروبية لتكون سباقة لإصدار تشريعات داخلية خاصة بتنظيم الجوانب المتعلقة بالتجارة الإلكترونية[3]، وبالرغم من كل التوجيهات التي أصدرها وهي ذات صلة وثيقة بالتجارة الإلكترونية إلا أننا لا نجد تعريف مباشر لهذه الأخيرة، بل اتجه المشرع الأوروبي إلى تبني مفاهيم واسعة على غرار ما تم في القانون النموذجي للجنة الأونسترال أين تم التعرض لمفهوم التجارة الإلكترونية بطريقة عرضية غير مباشرة

2| منظمة التعاون الآسيوية لمنطقة الباسفيك[4]

اتفق قادة الدول الأعضاء في المنظمة عام 1997 على وضع خطة عمل للتجارة الإلكترونية وإيجاد إطار قانوني موحد لها، ليتم عقد مؤتمر سنة 1998 بكوالا لامبور أصدر

---

1 – راجع إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:23 ود/ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص: 29 وراجع أيضا د/ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص:29/28.

2– أنظر في ذلك د/ محمد حسام محمود لطفي، الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية، دراسة في قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية، بدون ناشر، 2002، ص: 19. وراجع باقي المعوقات الأخرى د/ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص:30/29.

3 – راجع في هذا المعنى إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص: 23–26

4 – هي منظمة تأسست سنة 1998 بين دول منطقة آسيا والباسفيك شعورا من هذه الدول– 21 دولة– بدورها الاقتصادي العالمي المتعاظم ومدى أهمية التكتل الاقتصادي لمواجهة تحديات المنافسة العالمية أنظر إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص: 26 هامش 2.

فيه الأعضاء تصريحا يتضمن الدعوة لإطلاق النشاط التجاري الإلكتروني في المنطقة وتطوير صيغ التعاون التقني وإنشاء البنية التحتية للتجارة الإلكترونية والاستثمار في هذا القطاع، كما تم في اجتماع آخر عقد في شهر أفريل من سنة 2003 تقرر أن تقوم الدول الأعضاء في المنظمة بتطوير قوانينها بما يتلاءم ومتطلبات التجارة الإلكترونية وحث الدول الأعضاء على ضرورة الإسراع بسن تشريعات وطنية[1]، وعرف التجارة الإلكترونية بأنها " أي شكل من أشكال الصفقات التجارية والخدمات التي يتعامل فيها الأطراف بطريقة إلكترونية، سواء تمت بين شخص وشخص آخر أو بين شخص وكمبيوتر، أو بين كمبيوتر وكمبيوتر "[2].

3| غرفة التجارة الدولية[3]

كان لهذه المنظمة المتخصصة دورا رياديا سيما في إطار مؤتمر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن التجارة الإلكترونية بحيث قدمت العديد من الإرشادات والدراسات البحثية ونماذج القوانين كانت لها نتائج جيدة بخصوص تعميق مسائل البحث وصياغة نتائجه وتوصياته بشكل مثمر ولعل أحسن مثال عن ذلك دليلها الصادر عن الغرفة عام 2004 الذي دعم بالعديد من الأدلة الشاملة والمتخصصة مثل الدليل الخاص بالأنشطة الإعلانية عبر الإنترنت، وشرعت منذ 15 سبتمبر 2003 بصياغة قواعد اختيارية لمساعدة الشركات على التفاوض إلكترونيا الذي أطلقت عليه اسم "المصطلحات الإلكترونية لعام 2004" التي ستصبح سارية مع نهاية جوان 2006[4].

---

1 – راجع إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:26 ومحمد سعيد إسماعيل، المرجع السابق، ص: 78.

2– راجع د/ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص: 30.

3 – وهي منظمة عالمية متخصصة تهدف إلى وضع قواعد قانونية موحدة في ميدان العمل التجاري الدولي عن طريق نشراتها، كما لها نشاط آخر هام يتمثل في فض النزاعات التجارية الدولية عن طريق التحكيم، وتضم في عضويتها 63 دولة وحوالي 8000 شركة من أكثر من 130 دولة راجع ذلك لدى إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:27 هامش 1.

4 – لمزيد من التفاصيل راجع إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:27 و محمد سعيد إسماعيل، المرجع السابق، ص: 77.

الفرع الثاني

تعريف التجارة الإلكترونية في التشريعات الوطنية

أولا: في التشريعات الغربية

1| في الولايات المتحدة الأمريكية

تضمن القانون الأمريكي الموحد UCC لسنة 1978 وحتى قبل ظهور الإنترنت وانتشارها في التجارة الإلكترونية خصص في الجزء 201|31 الخاص بالتعريفات إلى ماهية السجلات القانونية بالنص على أنها" المعلومات المكتوبة على أي وسط ملموس أو مادي أو المخزنة على أي وسيط إلكتروني أو ما شابه ويمكن استرجاعها في صورة ملموسة"[1]

أما بظهور الإنترنت ازداد اهتمام و م أ التي تعد من أولى الدول المهتمة بتشجيع ممارسة الأنشطة التجارية بطرق إلكترونية بوضع تنظيم قانوني يناسب عالمية استخدام التجارة الإلكترونية وقامت بإصدار العديد من التشريعات الفيدرالية لعل أهمها القانون الفيدرالي الموحد لمعاملات معلومات الكمبيوتر لسنة 1999 الذي عرف في مادته 26| جزء 102| أ مصطلح إلكتروني بأنه " كل ما يتصل بالتكنولوجيا بوسيط إلكتروني له قدرات كهربائية أو رقمية أو مغناطيسية أو لاسلكية أو بصرية أو كهرومغناطيسية أو أي قدرات مماثلة"[2].

كما قامت و م أ سنة 2000 بإصدار القانون الفدرالي الأمريكي بشأن التوقيعات الإلكترونية في التجارة المحلية والعالمية"[3].

2| المملكة المتحدة

أصدرت المملكة المتحدة قانونا سنة 2000 قانون الاتصالات البريطاني الذي خصص القسم الثاني منه لتسهيل التجارة الإلكترونية وتخزين المعلومات حيث نصت المادة 7|1 من هذا القسم على أنه" في أي من الإجراءات القانونية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية يعتبر كل

---

1 – إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:29.

2 – مشار له لدى إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:30.

3 – إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:31/30.

من التوقيع الإلكتروني وشهادة المصادقة على هذا التوقيع، دليل إثبات مقبول قانونا في أي نزاع بشأن صحة الاتصالات أو البيانات [1]

لكن لم تتناول إشارة صريحة ومحددة لتعريف التجارة الإلكترونية

3| في فرنسا

من بين أهم الدول التي اهتمت بموضوع التجارة الإلكترونية نجد فرنسا التي شكلت مجموعة عمل سنة 1997 يرأسها وزير الاقتصاد الفرنسي فرنسيس لورنتز وبمساهمة وزارة المالية الفرنسية التي قدمت تقريرها سنة 1998 انتهت فيه إلى تحديد مفهوم واسع بدوره للتجارة الإلكترونية وشاملا لجميع صور النشاط الإلكتروني للتجارة أيا كان الطرف القائم به سواء المؤسسات أو الإدارات أو الأفراد، فعرفت التجارة الإلكترونية بأنها : " مجموعة المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية بين المشروعات بعضها ببعض، وبين المشروعات والافراد أو بين المشروعات والإدارة"[2]، وهو يشمل حتى العقود التي تبرمها الإدارة كفرد وليست كسلطة عامة[3]، كما يجعلها تشمل كل المعاملات الرقمية حول مختلف الأنشطة التجارية والخدماتية والبنكية[4].

ثم قام المشرع الفرنسي بإصدار القانون رقم 2000|230 المؤرخ في 13|03|2000 المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والتوقيع الإلكتروني، الذي تناول بعض التعديلات فيما يخص

---

1 – مشار له لدى إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:31

2- " le commerce electronique comme l'enssemble des échanges numérisés liés à des activités commerciales, entre entreprises, entre entreprises et particuliers ou entre entreprises et administrations" rapport du groupe de travail presidé par M.FRAN9IS LORENTZ; "commerce electronique: une nouvelle donne pour les consommateurs, les entreprises, les citoyens, et les pouvoirs publics, janvier 1998, rapport diffusé sur le site du ministere des finances http://www.finances.gouv.fr.

3 – د/ عبد الفتاح بيومي حجازي. نفس المرجع، ص:27/26.

4 – د/ مدحت عبد الحليم رمضان، المرجع السابق، ص: 12. وانظر :

alain BENSOUSSAN , « le commerce électronique : aspects juridiques » , édition HERMES ,1998,p:12.

-" le commerce électronique couvre à la foi , les echanges d'information et les transactions concernant des produits , equipements ou biens de consommation courante, et des services d'information, financiers , juridiques" rapport de groupe de tavail presidé par M.FRANçOIS LORENZ .precité.

قانون الإثبات، وبذلك تكاد تكون المنظومة التشريعية الفرنسية مكتملة أكثر من غيرها بخصوص التجارة الإلكترونية[1]، غير أن هذا القانون لم يتعرض لتعريف التجارة الإلكترونية[2]، ولا في المرسوم الفرنسي رقم 741|2001 الذي حاول من خلاله وضع تنظيم شامل للتعاقد الإلكتروني على ضوء التوجيه الأوروبي رقم 97|7 بشأن حماية المستهلك في التعاقد عن بعد، وكذا القانون رقم 1062|2001 المتعلق بالسلامة اليومية[3].

4 – قانون التجارة الإلكترونية في دوقية لكسمبورغ

صدر في دوقية اللوكسمبورغ قانون التجارة الإلكترونية في 12|07|2000 دون أن يتضمن نصا يتعلق بتعريف التجارة الإلكترونية[4]، مكتفيا في ذلك بالحث على ضرورة تجاوز المبادئ التقليدية المستقرة في القانون التقليدي لتتلاءم وتتوافق مع طبيعة التجارة الإلكترونية، كتعديل مفهوم المنقول في القانون التجاري والقانون المدني وقانون العقوبات، كما عدل من مفهوم المحرر – كون التجارة الإلكترونية تعتمد على المحررات الإلكترونية عوض الخطية التقليدية– في جرائم التزوير[5]، مبينا في ذلك حرص المشرع على تغطية أوجـــه القصور في القوانين القائمة [6]، غير أن ما تجدر الإشارة إليه أن هذا القانون وقبل تبنيه كنص نهائي كان مشروعه يتضمن تعريفا للتجارة الإلكترونية في مادته الأولى بأنها " كل استعمال لوسيلة من وسائل الاتصال الإلكترونية لتجارة السلع والخدمات، باستثناء

---

1 – راجع في هذا التطور التشريعي : د/عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، ص:31، ود/ هدى حامد قشقوش، المرجع السابق، ص : 12.

2– يرى البعض بأن هذا القانون في فرنسا لم يظهر فجأة بل فرنسا كانت قد اهتمت بموضوع التجارة الإلكترونية منذ خدمة المنتال في منتصف الثمانينيات، والمشاكل التي أظهرتها التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت سبق وأن طرحت منذ ذلك الحين، راجع د/ أسامة أبو الحسن مجاهد، المرجع السابق، ص: 25 وراجع أيضا د/ محمد حسام محمود لطفي، أستخدام وسائل الاتصال الحديثة في التفاوض على العقود وإبرامها، المرجع السابق، ص: 31 وما بعدها.

3– أنظر د/ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص:32 ود/هدى حامد قشقوش، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص: 12.

4 – راجع في ذلك د/ مدحت رمضان، المرجع السابق، ص: 16.

5 – أنظر د/ مدحت رمضان نفس المرجع .

6 – د/ عبد الفتاح بيومي حجازي، نفس المرجع، ص:33.

العقود المبرمة بطريق اتصال تليفوني شفهي أو باستخدام التصوير [1]، جاعلا موضوع هذه التجارة شاملا لتجارة السلع والخدمات ومستثنيا للعقود التي تبرم عن طريق الهاتف شفاهة والتاقد باستخدام التصوير لعدم توفرها على دليل كامل يثبت تمامها وهو ما يبين الحذر والتخوف على مصالح الأطراف المتعاقدة عند حصول خلاف بينهما لعدم توفر دليل يثبت مثل هذا النوع من طرق التعاقد[2].

5 التجارة الإلكترونية في القانون الإيطالي

صدر القانون الإيطالي سنة 1999 بشأن التجارة الإلكترونية متبنيا التوجيه الأوروبي المتعلق بحماية المستهلكين في مجال التعاقد عن بعد، وهو ما عارضه الفقه الإيطالي باعتبار أن التجارة الإلكترونية تختلف عن البيع عن بعد، لأن المستهلك في التجارة الإلكترونية لا يقف موقفا سلبيا كما هو الحال بالنسبة لموقفه في البيع عن بعد، إذ يساهم المستهلك في إعداد عقد البيع عن طريق بحثه عن الكاتالوجا ت الخاصة بالمبيع واستجابته لدعوة التجار للتعاقد[3]، ومع ذلك يرى جانب من الفقه أن الاختلاف بين التجارة الإليكترونية والعقود عن بعد ليس بكبير إذا أخذنا في الاعتبار أن المستهلك لا يطلع مباشرة على المال محل العقد [4].

وتجر الإشارة إلى أنه وبالرغم من وجود قوانين تنظم التجارة الإلكترونية مثل القانون الأيرلندي وأستراليا وسنغافورة وبريطانيا أصدرت قوانين تنظم التجارة الإلكترونية غير أنها لم تتضمن تعريفا لها تاركة المهمة للفقه .

1-« commerce électronique : toute utilisation d'une technique de communication électronique, pour le commerce de produit et de services, à l'execution des contrats conclu par le biais d'une communication téléohonique orale ou d'une télécopie ».

أنظر د/ مدحت عبد الحليم رمضان، المرجع السابق، ص:16.

2 – د/ عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، ص: 32.

3 – نفس المرجع وانظر كذلك د/مدحت رمضان، المرجع السابق، ص:16.

4- GIOVANNI MARIA RICCIO ? LA NOUVELLE LOI ITALIENNE SUR LE COMMERCE E'LECTRONIQUE.
http://www.droit-technologie.org

ثانيا: تعريف التجارة الإلكترونية في التشريعات العربية

من بين الدول العربية التي كانت سباقة بشأن إصدار قانون خاصة بالتجارة الإلكترونية كانت دولة تونس ومن بعدها الأردن وإمارة دبي ودولة البحرين، وهناك مشروع مصري أعد من قبل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات الذي لم يصادق عليه لغاية اليوم ويبقى حبيس الأدراج.

1- تـــونس:

وهي أول دولة عربية تصدر قانونا خاصا بالتجارة الإلكتروني تحت رقم 83 لسنة 2000 بشأن المبادلات والتجارة الإلكترونية[1] متكونا من 53 مادة مقسمة إلى 07 أبواب الأول منها مخصص للتعريفات أين ورد في المادة الأولى منه تعريفا للمبادلات والتجارة الإلكترونية أين عرفها بأنها " العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات الإلكترونية" وعرفت المبادلات الإلكترونية بأنها "المبادلات التي تتم باستعمال الوثائق الإلكترونية"، ونستنتج من هذا التعريف بأنه جاء موسعا لتشمل التجارة الإلكترونية كل عملية تجارية سواء تعلقت بسلعة أو خدمة أو أداء عمل يتم بطريق إلكتروني دون أن يتم حصر الوسائل الإلكترونية التي يمكن أن تتم من خلالها مثل هذه العمليات التجارية.

2| الأردن:

صدر قانون المعاملات الإلكترونية الأردني تحت رقم 85 لسنة 2001 وهو القانون الذي يتكون من 41 مادة تناولت بيان ماهية العقد الإلكتروني والمعاملات والسندات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني دون أن يتضمن تعريفا للتجارة الإلكترونية غير أنه عرف المعاملات الإلكترونية بأنها " المعاملات التي تنفذ بوسائل إلكترونية"

3| إمارة دبي:

صدر قانون رقم 2 لسنة 2002 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية في 12|02|2002 متضمنا 39 مادة مقسمة إلى ثمانية فصول وفي الفص الأول المخصص

1- وهو القانون الذي وافق عليه مجلس النواب التونسي في 2000/07/27 وصدر في 09 أوت 2000 ونشر في جريدة الرائد الرسمي للجمهورية التونسية في 11/أوت/ 2000

للتعريفات ورد تعريف للتجارة الإلكترونية في بأنها "المعاملات التجارية التي تباشر بواسطة المراسلات الإلكترونية".

أما في مصر وحتى الآن لم يصدر قانون التجارة الإلكترونية بالرغم من صدور قانون التوقيع الإلكتروني رقم 15 لسنة 2004 الذي جاء خاليا من تنظيم المعاملات والعقود الإلكترونية، غير أنه هناك مشروع قديم للتجارة الإلكترونية[1] عرفها بأنها " تبادل السلع والخدمات عن طريق وسيط إلكتروني، أي كل معاملة تجارية تتم عن بعد باستخدام وسيلة إلكترونية" وبالتالي لم تحصر الوسائل في الإنترنت فقط.

وما يمكن استنتاجه من التعريفات السابقة يتضح أنها تتشابه فيما بينها بل تكاد تتفق على أن التجارة الإلكترونية ما هي إلا مباشرة المعاملات التجارية التقليدية لكن بوسائل إلكترونية، وأنها لم تقصر هذه الوسائل على وسيلة معينة بل أجازت ممارستها بأية وسيلة.

الفرع الثالث

التعريف الفقهي للتجارة الإلكترونية

اختلفت آراء الفقه وتباينت رؤاه سواء الغربي منه أو العربي بشأن تعريف التجار الإلكترونية بحسب الزاوية التي ينظر منها إليها، الأمر الذي يستحيل معه جمع كل التعريفات في دراسة مختصرة كهذه، إلا أنه يمكننا القول بأنه من بين هذه التعريفات من يضيق من مجال التجارة الإلكترونية ومنها من يوسع فيه، وعلى هذا الأساس نقسم أهم التعريفات حول نقطتين أساسيتين في الأولى نتناول الاتجاه الضيق وفي الثانية الاتجاه الموسع في تعريف التجارة الإلكترونية.

وأرى أن التعريف الموسع يجب أن يشمل كلا من نوعي التجارة الإلكترونية سواء المحلية منها أو الدولية كما يجب ألا يقصرها فقط على شبكة الإنترنت تماشيا مع الموقف المحايد من التكنولوجيا الذي عبرت عنه القوانين الدولية النموذجية مثل قانون الأونسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لسنة 1996 وكذا الخاص بالتوقيعات الإلكترونية لسنة 2001 بغرض تبني بيئة محايدة من حيث الوسائط والتكنولوجيا المستخدمة وتبني مبدأ "

1- وهو مشروع مقسم إلى 12 فصل فيه 35 مادة استهدى فيه المشرع المصري بقانون اليونسترال النموذجي وبالاستعانة ببعض القوانين المقارنة مثل القانون الأمريكي لسنة 1999 والقانون الفرنسي

عدم وجوب التمييز بين التقنيات المتباينة التي تستخدم وهو مبدأ كثيرا ما يشار إليه بعبارة الحياد إزاء التكنولوجيا[1]

أما الاتجاه المضيق فهو الذي يركز على عمليات البيع والشراء دون غيرها من أوجه النشاط التجاري أو ضيق فيها من حيث أطرافها وقصرها على الشركات والمستهلكين.

أولا: الاتجاه الموسع في تعريف التجارة الإلكترونية

ويمكن القول بأن هذا الاتجاه ركز في تعريفه للتجارة الإلكترونية على الوسيلة الإلكترونية المستعملة في إنجاز صفقاتها، ونذكر من هذه التعريفات "كل اتصال بين مورد لخدمة أو سلعة (سواء كان من المنتجين أو الموزعين أو الوسطاء) والمستهلك، أو بين الأفراد فيما بينهم دون التواجد المادي لهم في ذات المكان "[2]، أو هي "كل معاملة تجارية تتم عن بعد باستعمال وسيلة إلكترونية وذلك حتى إتمام العقد "[3]، أو هي " تنفيذ بعض أو كل المعاملات التجارية في السلع والخدمات، التي تتم بين مشروع تجاري وآخر، أو بين تاجر ومستهلك، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "[4]، وهي بذلك تتمثل في ممارسة الأعمال التجارية بوسيلة الكترونية على سبيل الاعتياد، أو الاستعمال الأمثل لكافة أنواع تكنولوجيا الاتصالات المتاحة من أجل تنمية النشاط التجاري للمشروعات، كما أنه هناك مفهوم أوسع للتجارة الإلكترونية يشمل كل المبادلات التجارية التي تعتمد على تبادل المعلومات عبر شبكة اتصال لاسلكية مثل الإنترنت وتلك الممتدة بين أكثر من كمبيوتر أو

1- راجع في هذا المعنى إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:42/41.

2- أنظر في هذا المعنى د/ أسامة أبو الحسن مجاهد، المرجع السابق. د/ مدحت عبد الحليم رمضان، المرجع السابق، ص:19

3 - د/ عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، ص:49.

4 - د/ محمد حسين منصور " المسئولية الإلكترونية " دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003 ،ص:20/19 نقلا عن:

GATSI :la protection des consommateurs en matière de contrats à distance, dalloz, affaire n°42/1997.

فاكس وغيره، وتضم جميع الأنشطة الثقافية والصناعية والتجارية بين المشروعات والشركات وغيرها من الجهات العامة والأفراد [1].

كما عرف البعض التجارة الإلكترونية بأنها " تنفيذ بعض أو كل المعاملات التجارية في السلع والخدمات التي تتم بين مشروع تجاري وآخر، أو بين مشروع تجاري ومستهلك، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "وورد هذا التعريف ضمن التقرير الصادر عن لجنة التجارة الإلكترونية بمركز المعلومات وعدم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء بمصر وكانت بعنوان " مقترح المبادرة المصرية للتجارة الإلكترونية عام 1999 " [2].

كذلك فلقد عرفت التجارة الإكترونية من جانب من الفقه المصري بأنها " عملية البيع والشراء عبر الشبكات الإلكترونية على المستويين السلعي والخدمي بجانب المعلومات وبرامج الكمبيوتر وأنشطة أخرى تساعد على الممارسات التجارية " – سبقت الإشارة له وهذا التعريف جاء بمفاهيم جديدة تتمثل في التجارة في المعلومات وبرامج الكمبيوتر والتي تعد " قيم اقتصادية جديدة " ذات جدوى اقتصادية لمالكها ولمن له السيطرة عليها لذلك فأصبحت ذات قيمة تجارية كبيرة وبذلك فهي تصلح لأن تكون موضوعا للتجارة الإلكترونية [3].

كما يقصد بالتجارة الإلكترونية قيام الأطراف التجارية باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة كالحاسب الآلي وشبكات الإنترنت لتبادل المعلومات إتمام الأعمال وإبرام الصفقات بحيث يتم الاتفاق على المشروعات بين أطراف ومناطق منفصلة جغرافيا [4].

أو هي " استخدام وسائل الاتصالات والمعلومات بين الأطراف التجارية إتمام الأعمال والصفقات [1]. في " مجمل المبادلات الرقمية المرتبطة بنشاطات تجارية فيما بين المؤسسات أو فيما بين المؤسسات والأفراد أو بين المؤسسات والإدارات " [2].

---

1 – محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص:20 نقلا عن : le contrat international relatif aux programes informatique , thése, montpellier,2000.

2 – د/ أسامة أبو الحسن مجاهد، المرجع السابق، ص: 36.

3 – راجع بشأن مفهوم القيم الاقتصادية الجديدة د/محمد سامي الشوا " ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات " – الطبعة الثانية – دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

4 –د/ السيد عليوه " التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي " دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2002ص:11

وقد حاول جانب من الفقه المصري وضع تعرف التجارة الإليكترونية فعرفها بأنها"جميع المعاملات التي تتم عبر الإنترنت حتى ولو لم تتمتع بالصفة التجارية وان كان من الغالب أن تتمتع بهذه الصفة من جانب مقدم السلعة أو الخدمة على الأقل والذي غالب ما يكون تاجرا" أضاف إن التجارة الإليكترونية لا تختلف في مفهومها عن التجارة بمفهومها كممارسة للعمل التجاري على وجه الاعتياد ولكن ترجع خصوصيتها إلى وسائل مباشرتها. وانتهى هذا الفقه إلى إن العقد الإليكتروني أو عقد التجارة الإليكترونية أو عقد عبر الإنترنت هو "اتفاق يتلاقى فيه الإيجاب بالقبول على شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد وذلك بوسيلة مسموعة مرئية ،بفضل تفاعل بين الموجب والقابل [3].

وعلى الرغم اتفاقنا مع الرأي السابق في تعريفه للتجارة الإليكترونية وان الأمر لا يختلف عن التجارة بمفهومها التقليدي وان الاختلاف يرجع إلى الوسيلة المستخدمة لإجراء المفاوضة وإبرام العقد إلا إذا نختلف معه فيما ذهب إليه من التجارة الإليكترونية هي التجارة عبر الإنترنت وأنها تتم باستخدام شبكة ذات طبيعة دولية حيث إن هذا ينتهي بنا إلى التضييق من صور الوسائل المستخدمة في التجارة الإليكترونية من ناحية وهذا ما لم تنتهي إليه الوثائق والآراء المشار إليها سلفا. يعطي التعريف السابق الانطباع إن التجارة الإليكترونية ذات طابع دولي فقط مع انه لا يوجد ما يمنع من إن يكون للمعاملات الإليكترونية تواجد محلي[4]

---

1 – د/ السيد عليوه، المرجع السابق، ص:12.

2- le commerce électronique " comme l'ensemble des échanges numérisés liés à des activités comerciales, entre entreprises, entre entreprises et particuliers ou entre entreprises et administrations", voir alain BENSOUSSAN "internet : aspects juridiques" op.cit. p:117 et voir aussi rapport du groupe de travail presidé par françis LORENTZ " commerce electronique: une nouvelle donne pour les consommateurs, les entreprises, les citoyenset les pouvoirs publics" janvier 1998, le rapport et diffusé sur le site du ministere des finances français http://www.finances.gouv.fr

3 -دكتور أسامة أبو الحسن مجاهد ،خصوصية التعاقد عبر الإنترنت، بحث مقدم إلى المؤتمر" القانون والكمبيوتر والإنترنت، جامعة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 1-3 مايو 2000.

4– د/ مدحت عبد الحليم رمضان، المرجع السابق، ص:19/18.

ثانيا: التعريف الضيق للتجارة الإلكترونية:

ونرى بأن من بين التعريفات الضيقة للتجارة الإلكترونية تلك التي تركز على جانب من جوانبها دون الجوانب الأخرى مثل التعريف الذي يرى بأن التجارة الإلكترونية هي: " تلك العملية التجارية التي تتم بين طرفين – بائع ومشتري - وتتمثل في عقد الصفقات وتسويق المنتجات عن طريق استخدام الحاسب الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، وذلك دون حاجة لانتقال الطرفين أو لقائهما، بل يتم التوقيع إلكترونيا على العقد "[1]، وبالتالي هذا التعريف ضيق من أطراف التجارة الإلكترونية وحصرها في عمليات البيع التي تتم بين البائعين والمشترين دون سواهم، بينما هناك تعرف آخر قصر التجارة الإلكترونية على جانب تنفيذها دون جوانب إبرامها مثل التعريف الذي يرى بأن التجارة الإلكترونية هي :" المعاملات الإلكترونية هي تلك التي تنفذ بوسائل إلكترونية"[2]،كما يمكن ذكر التعريفات التالية[3] :

التجارة الإلكترونية هي: عملية نقل وتسليم السلع والخدمات إلكترونيا، أو هي: عمليات البيع والشراء التي تتم من خلال شبكة الإنترنت، أو القيام بصفقات مالية بطرق إلكترونية، ومع زيادة التجارة على شبكة الإنترنت، أصبحت تعني الشراء عن طريق الشبكة

من كل التعاريف السابقة يمكننا ملاحظة واستخلاص ما يلي:

1- أن كل التعاريف تقـريبا تركز على الوسيلة التي تتم بها التجارة الإلكترونية وبشكل خاص شبكة الإنترنت

2- كل التعاريف عبرت عن الوسيلة بمصطلح " بوسائل إلكترونية " وهو ما يعني ترك الباب مفتوحا أمام ما يمكن أن يسفر عنه المستقبل من وسائل إلكترونية جديدة.

وبالتالي يمكننا القول مبدئيا وبشكل عام أن التجارة الإلكترونية لا تختلف عن التجارة التقليدية سوى في الوسيلة التي تتم عبرها وليس في طبيعة المعاملة في حد ذاتها

---

1 – د/ فاروق حسين " البريد الإلكتروني" الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1999 ص:09 و د/ هـدى حامـد قشقوش، نفس المرجع، ص:08 .

2- د/ محمود الكيلاني، التشريعات التجارية والمعاملات الإلكترونية، " الأعمال التجارية والتجار والعقود التجارية، الشركات التجارية، عمليات البنوك والمعاملات الإلكترونية، دار وائل للنشر 2004، ص: 480.

3- مشار لها لدى أ.د/ السيد أحمد عبد الخالق، المرجع السابق، ص:34-35

ولذا فهي تخضع للأحكام العامة الحاكمة للتجارة الدولية بشكل عام بالإضافة للأحكام الخاصة بالعقود المبرمة عن بعد.

وعليه يمكننا القول بأن التجارة الإلكترونية لا تنحصر فقط في التجارة التي تتم عبر الإنترنت بالرغم من أن هذه الأخيرة تمثل اليوم عامل قوي من عوامل الاقتصاد العالمي. بل يمكن القول بأنها كل عملية تبادل للمنتجات والخدمات عبر شبكة إلكترونية سواء كانت الإنترنت أم لا، وسواء كان الدفع إلكترونيا أو لم يكن كذلك، وسواء تم التنفيذ عبر وسائل إلكترونية أم في العالم الخارجي المادي الملموس، بمعنى التجارة الإلكترونية هي التقاء الإيجاب والقبول عبر وسائل الاتصال المعلوماتية بطريقة لامادية أي دون التعاصر المكاني لطرفي المعاملة وبغض النظر عن طريقة الدفع المستعملة في دفع مقابل المعاملة التجارية وسواء كان المنتوج أو الخدمة يمكن تقديمها أو تسليمها عبر الإنترنت أم لا.

المبحث الثاني

صور وخصائص التجارة الإلكترونية

بالرغم من أننا نرى عدم وجوب قصر التجارة الإلكترونية على العمليات التي تتم عبر الإنترنت فقط إلا أن هذه الأخيرة هي التي أضفت غالبية السمات المميزة للتجارة الإلكترونية ومكنت من أن تجري عبر العديد من الصور[1]، وتتمتع بالعديد من الخصائص والسمات التي تميزها عن غيرها من أنواع التجارة الأخرى وهو ما نبينه في المطلبين التاليين أين نتناول في الأول صور التجارة الإلكترونية لنتناول في الثاني خصائصها التي تشمل كل أنواع صورها- وهو ما يبرر تركنا لتحديد خصائصها للنقطة الأخيرة باعتبار أن هذه الخصائص هي التي تحدد المشاكل القانونية التي تثيرها التجارة الإلكترونية وتسهل عملية البحث عن حلول لها وهو الأمر الذي قلنا سيكون موضوع كتابات أخرى بإذن الله –

---

1 - راجع في هذا المعنى إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:46 و د/ خالد ممدوح غبراهيم. المرجع السابق. ص:42.

المطلب الأول

صور وأشكال التجارة الإلكترونية

في الحقيقة التجارة الإلكترونية تمتد لكافة صور التجارة التقليدية لذلك صنفت بالنظر للمراكز القانونية لأطرافها، وعليه رأى الفقه بأن التجارة الإلكترونية خمسة أنواع هي:

1- التجارة الإلكترونية فيما بين المنشئات التجارية ويرمز لها ب B2B[1] ويقصد بها تلك المعاملات التجارية التي تتم بين المنشئات التجارية بعضها البعض وهو أكثر أنواع التجارة الإلكترونية شيوعا في الوقت الحالي سواء داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول[2]

2- التجارة الإلكترونية بين المنشئات التجارية والمستهلكين والتي يرمز لها ب B2C [3]وهو نوع بدأ في الانتشار من قبل المنشئات التجارية بغرض التفتح على أسواق جديدة [4]

3- التجارة الإلكترونية بين منشأة تجارية وإدارة حكومية ويرمز لها ب B2A وهي التجارة التي تتم بين المنشئات التجارية والإدارات الحكومية وهو نوع مستعمل بكثرة في و م أ وكندا.

4- التجارة الإلكترونية بين المستهلكين والإدارات الحكومي[5] ويرمز لها ب A2C وهو نوع بدأ في الانتشار في الآونة الأخيرة بشكل ملفت للانتباه في كثير من الدول ومثال ذلك دفع الضرائب عن طريق الإنترنت مثلما هو معمول به في دولة ماليزيا[6]، أو استخراج ترخيص القيادة عن طريق الإنترنت مثلما هو معمول به في إمارة دبي[7]

5- التجارة الإلكترونية فيما بين المستهلكين ويرمز لها ب C2C وهو نوع يمكن المستهلك من وضع سلعه على مواقع تسمى بالرف الإلكتروني للتعاقد عليها عن طريق

1- د/ مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، المرجع السابق، ص:328

2- د/ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص:46. وانظر أ.د/ السيد أحمد عبد الخالق، المرجع السابق، ص:45

3- د/ مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، المرجع السابق، ص:328

4- انظر أ.د/ السيد أحمد عبد الخالق، المرجع السابق، ص:46- 47

5- د/ مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، المرجع السابق، ص:328

6- رأفت رضوان، المرجع السابق، ص: 32.

7- د/ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص:47 انظر أيضا أ.د/ السيد أحمد عبد الخالق، المرجع السابق، ص:47

المزاد وهو نوع بدأ يزاحم بشكل كبير التجارة الإلكترونية التي تتم بين المنشئات التجارية والمستهلكين[1]

6- ويرى جانب من الفقه الأمريكي أنه هناك نوع سادس من أنواع التجارة الإلكترونية وهو التجارة الإلكترونية البينية داخل الهيئة الواحدة أين تستخدم الإنترنت بين فروع وأقسام الشركة الواحدة [2].

يرى البعض نوع آخر في غير مجال الأعمال مثل ما تقوم به المعاهد والمنظمات والهيئات غير الهادفة إلى الربح[3]

لكننا سنتناول أهم هذه الأنواع في الفروع التالية:

الفرع الأول

التجارة الإلكترونية مع المستهلكين BtoC

عن الإنترنت تعد فرصة كبيرة للتجار كون حوض الزبائن في مجال الإنترنت جذاب وواسع فأي تاجر أو مؤسسة تجارية أيا كان حجمها وامكانياتها المادية والمالية لا يمكن لها أن تصل إلى هذا الحجم لولا استعمال الإنترنت، ومن جهة المستهلكين فهذه التجارة تمنحهم عدة فرص، بحيث أن المستهلك وهو جالس في بيته يجلب تهافت التجار عليه في كل ساعات اليوم والليل وعلى طول مدار السنة وهو جالس مرتاح في بيته خلف جهازه الشخصي ويكفيه لقضاء مشترياته وتعاملاته التجارية الضغط على زر الكمبيوتر الشخصي[4]. لكن هذا النوع من التجارة أثار ضجة وجدل كبيرين وذلك ما تبينه الدراسات في هذا الشأن بحيث أنه نوع لم ينطلق انطلاقة سليمة وبقي حجمه ضعيف حتى وإن ظهر للعيان بأنه ضخم مقارنة بالنوع الآخر وهو ما بينه ملتقى نظم حول التجارة الإلكترونية من قبل المنظمة العالمية للتجارة سنة 1999 حيث أشار لذلك أحد المتدخلين الذي أحصى بأن حجم هذا النوع من التجارة لم يتعد 44 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل فقط 1% من

1- د/ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص:47.

2- راجع في تفصيل ذلك د/ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص:47.

3- د/ مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، المرجع السابق، ص:328

4 - Sylvette GUILLEMARD, op.cit.p: 279.

حجم التجارة العالمية [1]، والسبب الرئيسي في ذلك راجع إلى تخوف المستهلكين من كشف أرقام بطاقاتهم عن طريق طرق بالنسبة لهم غير مفهومة بعد وقد بينت ذلك بدوره العديد من الدراسات [2]، بالرغم من أن البعض لا يرى في ذلك إشكال كون الحماية متوفرة في هذا النوع من التجارة [3].

كما أنه هناك مشكل يقف أمام عدم نمو وتطور حجم هذا النوع من التجارة وهو أن التجارة الاستهلاكية اليومية لا ضرورة ولا فائدة من إجرائها على الإنترنت كشراء البترا كون الإنترنت تصلح للمنتوجات palpable وليست الاستهلاكية، لكن المستهلكين ليسوا المتسببين الوحيدين في تدني هذا النوع وإنما للتجار نصيب في المسؤولية كعد قدرتهم على احترام متطلبات هذا النوع من احترام واعيد وآجال التسليم كيفية تسيير المخزونات وما إن كانت تكفي للطلبات المتزايدة على الإنترنت والتي تعد طلبات على المستوى العالمي قد لا تكفي مخزونات شركة واحدة لتلبيته [4].

كما يضاف مشكل آخر يتمثل في أن العرض والإعلان عبر الإنترنت يكون على صفحات متعددة وعديدة ومملوءة بالآخر وأن أمر تصفحها بالكامل لا يشجع المستهلك وهو الأمر الذي يجعل من خصائص الإنترنت ذاتها لا تشجع على ازدهار هذا النوع من التجارة الإلكترونية، كما أنه عادة ما تكون عناوين المتاجر الافتراضية موجودة على صفحات لا تهم

---

1 –« le mantant actuel du commerce mondial de ces produits (c'est-à-dire ceux qui peuvent etre digitalisés)s'elevait à 44 millions de dollars americains,ce que ne represente que 1% du mantant du commerce mondial » en ligne :
http://www.wto.org/english/tratop e/eco e/wtcomtd18.doc.

2 - voir à ce sujet CEFRIO « le cyberconsommateur en chiffre » en ligne http://www.cefrio.qc.ca/pdf/reseaucefrio vol1n01.pdf.

وهي الدراسة التي بينت بأن 42% من سكان الكيبك سبب تخوفهم الرئيسي من استعمال الإنترنت في تجارتهم هو هذا السبب و49.7 % بالنسبة لكل سكان كندا: l'utilisation d'Internet par les ménages québécois en 2000 » en ligne :
http://stat.gouv.qc.ca/publications/savoir/pdf/analyse2000.pdf

3 - Sylvette GUILLEMARD, op.cit.p: 2.80

4– أنظر في هذا المعنى:
Sylvette GUILLEMARD, op.cit.p: 282/283

أحيانا المستهلك خاصة إذا علمنا بأن هذا الأخير لا يرد لإجراء معاملاته أكثر من الضغط على ثلاث أزرار وهذا ما يمكن القول بأنه يرجع لعادات المستهلك ذاته [1].

الفرع الثاني

التجارة بين التجار بعضهم البعض (B to B)[2]:

هناك دراسة تبين أنه في سنة 1997 وحدها وفي كندا فقط 80% من حجم التجارة الإلكترونية كان من نصيب هذا النوع من التجارة – التبادل ما بين المؤسسات– [3]، وفي 1999 وصل التبادل التجاري الإلكتروني فيما بين المؤسسات بعضها البعض إلى 145 مليار دولار أمريكي [4]، ويرى البعض أنه ستصل سنة 2003 إلى 1 تريون دولار (trillon)[5]، والبعض الآخر يتوقع أن تصل سنة 2005 إلى 272 مليار دولار في الكيبك وحدها وهو ما يمثل 18 %من مجمل التجارة الإلكترونية بين المؤسسات في كندا [6].

لكن رغم كل هذا الأمر لم يصل بعد ويبقى بعيدا مما يمكن أن تحققه هذه التجارة لأن المؤسسات والتجار لم يتعودوا بعد على عالم العمليات الغير مادية التي تجري عبر الإنترنت لكن تبقى هناك آمال كبيرة كون التجار أثبتوا في العديد من المرات أنهم لايتوانون ولا يتأخرون على اغتنام الفرص التي يمكن أن يتحقق لهم من ورائها الربح وتقليص الضرائب وبدون شك فإن فرص الربح التي توفرها التجارة الإلكترونية فرص يمكن ألا تحققها أي تجارة أخرى.

نقول هذا خاصة لما تتسم به أيضا التجارة الإلكترونية من سرعة التي تعد وقود التجارة [7]، بفضل وسائل الاتصال الحديثة التي جعلت من العديد من العمليات التجارية

---

1 - Sylvette GUILLEMARD, op.cit.p: 283.

2 - business to business voir erkki LUKANEN « aujourd'hui , plus personne ne conteste que le « B to B » est l'avenir » les petites affiches du 21/02/2000 N°38 ,p :05 et s.

3 - voir à ce sujet Sylvette GUILLEMARD, op.cit.p: 285 et le colloque organisé par l'OMC (wto) en ligne
http://www.wto.org/english/tratop e/eco e/wtcomtd18.doc. op.cit

4 - Sylvette GUILLEMARD, op.cit.p: 285.

5 - en ligne : http://www.business2.com/articles/1999/09/content/models.html.

6 –M.TISSON « il ya toujours un avenir dans le commerce électronique » le soleil du 20/03/2001 in Sylvette GUILLEMARD, op.cit.p: 285.

7 - Sylvette GUILLEMARD, op.cit.p: 285.

تجري دون دعامة ورقية وبسرعة وفرها العالم الرقمي وقلة تكلفة أيضا [1]، خاصة وان التجار تعودوا على التفاوض عن بعد مع الأجانب وهو ما توفره الإنترنت، هذا بالإضافة إلى ما توفره الإنترنت من إمكانيات التوزيع وقلة تكاليف التخزين ودورات إنتاج قصيرة – أقل طولا- خاصة في السلع والخدمات التي ترتكز على الإنترنت وبالتالي فإن ذلك كله يؤدي إلى انخفاض كبير في التكاليف[2] وهو ما يعود بدوره بربح كبير على التجار والمؤسسات والمهنيين، وما نشير إليه في الأخير هو أنه داخل هذا النوع من التجارة الإلكترونية عدة أنواع من التجارة المستعملة فيما بين المؤسسات [3].

وهناك من يرى بأن تطور التجارة الإلكترونية يرجع بالأساس إلى هذا النوع [4].

وحسب الواقع العملي هي الغالبية العظمى من معاملات التجارة الإلكترونية تتم بين المشروعات التجارية الدولية[5]

الفرع الثالث

التجارة الإلكترونية الحكومية:

من الطبيعي أن تقوم الحكومات بممارسة التجارة سواء داخل الدولة ذاتها، أو في المجال الدولي مع غيرها من الدول والحكومات، وعليه فالحكومات غير مستثناة من الكلام عن التجارة الإلكترونية خاصة وأننا رأينا بأن جل العقود الإلكترونية من العقود الدولية الاقتصادية المتعلقة باقتصاد الدول ذاتها، لذلك فمن البديهي أن تعتمد الحكومات نظام

---

1 - « l'expédition d'un document de 42 pages d'Ottawa à Tokyo par l'Internet coûte 260 fois moins cher que par la poste traditionnelle, en outre la transmission électronique est 720 fois plus rapide » OMC , op.cit.

2- grand duché du Luxembourg , projet de loi relatif au commerce électronique , partie A exposé des motifs 1999 en ligne : http://rechten.kub.nl/simone/lux bill.html.

3- راجع في هذه الأنواع :

André ROUX « seminaire- les organismes virtuelles »10/07/1998 en ligne : http://www.ebusiness.ch/public/fil/100.htm.

Industrie Canada « l'entreprise virtuelle : une realité ? »en ligne : http://stratégis.ic.ca/SSGF/bs00105f.html.

4 - jean-louis PEAUCELLE « la baisse du cout de transaction par le commerce electronique : le moindre temps perdu pour les contrats commerciaux » les papiers de recherche de GREGOR en ligne http://www.univ-paris1.fr/GREGOR/

5- إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص: 57 ود/ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، 46.

التجارة الإلكترونية لممارسة نشاطاتها التجارية عن طريق التجارة الإلكترونية، إذ ليس من المعقول أن تسعى الحكومة بكل الوسائل والإمكانيات لتوفير نظم والوسائل التي تمكن من نمو وتطور التجارة الإلكترونية وتوفر لها البيئة القانونية والتشريعية اللازمة حتى يتسنى للأفراد ممارسة هذا النوع من النشاط بأمان وثقة، وتستثني نفسها من استغلال فرصة تطوير الاقتصاد الوطني ككل عن طريق هذا النوع من التجارة.

وهذا الأمر ما جعل البعض يرى بأنه يجب على الحكومات السعي لتحويل المعاملات الحكومية إلى معاملات إلكترونية[1]، وأن تتم المشتريات الحكومية عن طريق شبكة الإنترنت[2]، لذلك قامت العديد من الجهات الدولية والحكومات بالتحول للإنترنت للإعلان عن مشترياتها ومن أمثلة ذلك، البنك الدولي، والأمم المتحدة، وكذا وزارة الدفاع الأمريكية التي بنت شبكة متكاملة لمشترياتها عن طريق شبكة الإنترنت[3]، وكذا السويد حيث عمدت هذه الدولة إلى تسيير كامل مخزونها العام بطريق شبكة الإنترنت بحيث بنت شبكة متكاملة للمعاملات الخاصة بالمشتريات الحكومية [4].

هي عموما عملية ترويج وتبادل السلع والخدمات وإتمام صفقاتها باستخدام وسائل الاتصال وتكنولوجيا تبادل المعلومات الحديثة عن بعد، لا سيما عبر شبكة الإنترنت دون حاجة لانتقال الأطراف والتقائهم في مكان معين، سواء أمكن تنفيذ الالتزامات المتبادلة إلكترونيا أم استلزم الأمر تنفيذها بشكل مادي ملموس[5].

1- رأفت رضوان " عالم التجارة الإلكترونية "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر 1999، ص:148.

2- د/ عبد الفتاح بيومي حجازي " النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية " الكتاب الأول: النظام القانوني للحكومة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:343. ود/ ممدوح عبد الحميد عبد المطلب. المرجع السابق، ص:21.

3- رأفت رضوان، المرجع السابق، ص:155.

4- نفس المرجع، ص: 157. وللاطلاع أكثر لما توفره التجارة الإلكترونية في القطاعات الحكومية وآفاق ذلك راجع نفس المرجع، ص:169 وما بعدها .

5- مشار له لدى سمير عبد السميع الأودن، العقد الإلكتروني، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 8

- تجارة إلكترونية بين الحكومات والمنتجين

عرفت المعاملات الإلكترونية الحكومية بأنها "الاستخدام الفعال لجميع تقنيات المعلومات والاتصالات لتسهيل وتسريع التعاملات بدقة عالية داخل الهيئات الحكومية (حكومة- حكومة) وبينها وبين تلك التي تربطها بالإفراد (حكومة- فرد) وقطاعات الأعمال (حكومة- أعمال)، كما يرى البعض أنه يمكن تقسيمها إلى حكومة وطنية مع حكومة أجنبية أو حكومة وطنية مع مورد أجنبي حكومة وطنية مع مواطن أجنبي[1]

ومن أهمها عقود المزايدات والمناقصات والتوريدات الحكومية[2]

5- تجارة إلكترونية بين الحكومات والمواطنين[3]

نرى أنها ليست من صميم أعمال التجارة الإلكترونية كونها من صميم الخدمة العامة وتفتقد لصفة الربحية التي تعد مناط الأعمال التجارية[4].

المطلب الثاني

فوائد وخصائص التجارة الإلكترونية

مما سبق نستنتج بأنه للتجارة الإلكترونية- خاصة التي تتم منها عبر شبكة الإنترنت - العديد من الخصائص التي تنفرد بها وكانت سببا لجلب العملاء إليها، ودافعا للقول أنها شكلت اقتصادا عالميا جديدا أطلق عليه الاقتصاد الرقمي، وعليه وبنوع من التجاوز سنبين بعض سمات التجارة الإلكترونية وهي فوائدها بالدرجة الأولى في نقطة أولى لنبين في الثانية أهم خصائصها التي شكلت مجموعة أعمدة الاقتصاد العالمي الجديد .

الفرع الأول

فوائـــد التجارة الإلكترونية

بالرغم من العراقيل القانونية والتقنية الكثيرة التي واجهت التجارة الإلكترونية في بدايات ظهورها إلى أن الفوائد الكثيرة التي جلبتها جعلت القوانين تتجاوز- بدرجات

---

1 - راجع في ذلك إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:60 هامش 1

2 - د/ محمد إبراهيم أبو الهيجاء، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، المرجع السابق، ص: 27.

3 - إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:61 وما بعدها

4 - إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:65.

متفاوتة- هذه العراقيل رغبة في الاستفادة من مزاياها وفوائدها وأهمها مساهمتها الفعلية في رفع وزيادة حجم التبادل التجاري ودعم الاقتصاد الدولي بالملايير من الدولارات، بالإضافة إلى ظهور المصارف المتخصصة في التعاملات التجارية عبر شبكة الإنترنت، مما يجعلها قد قدمت أفاقا واسعة للنهوض بمستوى الأمم، ومن أهم هذه لمزايا نذكر :

1- توفير نفقات الاتصال وتوفير الوقت ونفقات التنقل والتسوق وذلك بالنظر مما وفرته من مسافات وما أتاحته من طرق تعامل مباشر ألغى دور الوسطاء التقليديين واختصرت بالتالي الزمان وقربت المكان.

2- انعدام الدعائم الورقية: وهو ما سهل من عملياتها وقضى على البطء الذي كان يميز إجراءاتها مما يعرض البضائع لخطر الفساد وقضت على مشكلة حفظ وتخزين وتداول كميات كبيرة من المستندات الورقية[1].

3- فعالية وسرعة وسهولة الاتصال على المستوى العالمي، مما وسع من نطاق توسيع الأسواق المحلية وجعلها عالمية.

4- استمرارية العمل على مدار اليوم والأسبوع وكل أيام السنة مما يجعل من الإنترنت لا تعترف بالحدود الزمانية كما كسرت أيضا الحدود الجغرافية ورفعت بالتالي الحواجز من أمام المنافسة التجارية نظرا لفتحها مجالات اختيار أوسع أمام المتسوقين.

5- خفض تكاليف المراسلات والدعاية والإعلان والتوزيع والتصميم بنسب جد عالية لا تضاهيها أية وسيلة أخرى من الوسائل التي استعملت من قبل في النشاطات التجارية

6- السرعة في تبادل البيانات بين أطراف العلاقات التعاقدية وما يوفره ذلك من جهد ونفقات

7- قلة تكلفة إنشاء المتاجر الافتراضية

حول المشاكل التي تطرحها:

نظرا لكون التجارة الإلكترونية تؤدي إلى مشاكل قانونية جديدة لم تواجه التجارة التقليدية فإنه يتعين التصدي لها وإيجاد حل لها ووجوب البحث عن إطار قانوني جديد

---

1 – في هذا المعنى إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:47 ود/ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص: 42.

للتعامل مع الجوانب الجديدة لتقنيات الاتصالات المتطورة من خلال تشريعات محلية وعالمية[1].سيما جانب حل نزاعاتها عن طريق إجراءات بسيطة توفر الجهد والوقت لتهيئة المناخ الملائم لازدهار وتطور هذه التجارة بإزالة ما يعترضها من عقبات قانونية خاصة وأنها تواجه بخصوص هذه النقطة صعوبة مزدوجة من جهة تحديد القانون الواجب التطبيق على نزاعاتها الذي وعلى فرض الوصول إلى تحديده فلا بد أن يستجيب لمقتضياتها على اعتبار قيامها على دعامات غير ورقية تتعدى الحدود الإقليمية للدول مما يجعلها تتوفر على كلا من المعيارين القانوني والاقتصادي[2]، خاصة وأن مناهج القانون الدولي الخاص القائمة على مرتكزات مكانية وجغرافية لم يعد يتلاءم مع طبيعة المعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت التي تسبح في فضاء افتراضي ليس له روابط أو صلات مكانية أرضية[3]، مما قد ينتج عنه فراغ قانوني في حاجة لقانون مادي يحكمه[4]

وبخصوص مشكلة القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية تجد اتجاهين فقهيين الأول يرى صلاحية وملائمة القواعد التقليدية وتطويعها للتطبيق دون حاجة لإصدار قوانين جديدة، واتجاه ثاني يذهب عكس الأول بحيث يرى عدم صلاحية القواعد التقليدية للتطبيق على البيئة الإلكترونية التي أوجدتها الإنترنت وبالتالي يرى ضرورة إصدار قواعد جديدة تتلاءم وطبيعة هذا العالم الجديد

---

1 – في هذا المعنى إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:05.

2 – راجع في هذا المعنى د/ إبراهيم أحمد إبراهيم، المرجع السابق، ص: 592، و إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:6.

3 – في هذا المعنى د/ أحمد عبد الكريم سلامة، الإنترنت والقانون الدولي الخاص، فراق أم تلاق، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت المنظم من قبل كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق، ص: 11 و إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، القانون الواجب التطبيق في منازعات عقود التجارة الإلكترونية، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2006، ص:8

4 – د/ عزت محمد علي البحيري، القانون الواجب التطبيق على المعاملات الإلكترونية، نظرة عامة، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية والإلكترونية بين الشرعية والقانون، المنظم من قبل كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، الفترة من 10 إلى 12 ماي 2003، ص:1671 مشار له لدى إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، القانون الواجب التطبيق في منازعات عقود التجارة الإلكترونية، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2006، ص:9/8.

في حين يرى البعض[1] أن تطبيق كلا الاتجاهين لن يكون سهلا وأن القانون الدولي الخاص عموما يعد عادة اجتهادية المصدر وبالتالي يجب التصدي من قبل رجال القانون للأمر دون انتظار صدور تشريعات جديدة قد تستغرق أعواما عديدة خاصة وأن التشريع في المجال الدولي يلعب دورا مختصرا[2]. لذا فهذه المشاكل تحتاج إلى دراسات دقيقة أخرى.

الفرع الثاني

خصائـص التجارة الإلكترونية

انفردت التجارة الإلكترونية الدولية الحديثة بالعديد من الخصائص التي شكلت دعائم لاقتصاد جديد في طور الإنجاز يصعب التكهن بما سيبلغه في السنوات القليلة القادمة، ومن أهم هذه الخصائص المحورية في نظرنا

أولا : التجارة الإلكترونية مفهوم قانوني جديد

بالرغم من أن التجارة الإلكترونية هي تجارة قبل كل شيء لا تخرج عن كونها اعتياد على ممارسة عمل تجاري بطرق إلكترونية وأن أطرافها نفسهم الأطراف المعروفين في التجارة التقليدية، غير أن طريقة تحقيق هذه التجارة هي طريقة خاصة ومختلفة مما يحتم البحث عن إطار قانوني جديد يلائم هذا الأمر خاصة فيما يتعلق بالأداة القانونية لتحقيقها وهي العقد الإلكتروني .

ثانيا : التجارة الإلكترونية تطبيق تجاري جديد

بالرغم من أن التجارة الإلكترونية هي تجارة قبل كل شيء إلا أنها تمثل تطبيق جديد يرتكز على استعمال تكنولوجيا الاتصالات للقيام بالأعمال التجارية، وهو ما يطرح تساؤل جوهري يتمثل فيما إن كان هذا التطبيق صحيح وقانوني ؟ وبعبارة أخرى التجارة عن طريق التبادل الإلكتروني صحيحة من وجهة نظر القانون؟ لذا يجب البحث عن الأطر

---

1 – أنظر إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، المرجع السابق، ص:10.

2 – راجع في هذا المعنى إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، القانون الواجب التطبيق في منازعات عقـود التجـارة الإلكترونية، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2006، ص:10 وطوني ميشال عيسى، التنظيم القانوني لشبكة الإنترنت، دراسة مقارنة في ضـوء القـوانين الوضـعية والاتفاقيـات الدولية، رسالة دكتوراه، منشورة من قبل المنشورات الحقوقية بيروت لبنان 2001، ص: 460.

القانونية الملائمة لتأطير هذا النوع من التجارة سواء بتطويع القواعد القانونية التقليدية أو بإيجاد قواعد جديدة لهذه الظاهرة التي ستغير بعمق العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين، الذين سمحت لهم التكنولوجيا المعلوماتية الحديثة من التعامل وفق صيغ وأشكال جديدة دولية في الغالب الأمر الذي جعلها لا تخلو بل محتملة النزاع في غالب الأحيان، لذا الأمر يوجب البحث عن الإطار القانوني لحل مثل هذه النزاعات .

ثالثا : معايير مشابهة لتلك الخاصة بالتجارة الدولية

ما يثير الانتباه في التجارة الإلكترونية هو الجانب الإلكتروني أو المعلوماتي أو الافتراضي لها، والذي لا يعترف لا بالحدود الجغرافية ولا بالسيادة الإقليمية للدول مما يجعل من القواعد التي كانت تخضع لها التجارة الدولية التقليدية قابلة للتطبيق على التجارة الإلكترونية إلا ما تعلق منها بالجوانب التقنية التي أفرزت بعض الأوضاع التي تتطلب البحث عن حلول جديدة لها.

غير أن أثرها الكبير في رأينا – خاصة وأننا نسمع منذ أكثر من ثلاثين سنة بأن الاقتصاد عولم – هو أن الإنترنت هزت المبادلة التجارية التقليدية في مؤشراتها التقليدية المرتكزة بالأساس حول عاملي المسافة والزمن الذين لم يصبح لهما وجود في مجال التجارة الإلكترونية مما يتطلب البحث عن مؤشرات جديدة لكن يجب أن تبقى دوما دولية .

رابعا :اختفاء المعاملات الورقية في المعاملات التجارية

يرى البعض أن الهدف من التجارة الإلكترونية هو خلق "مجتمع المعلومات اللاورقية" أي إحلال الدعائم أو المستندات اللاورقية محل الدعائم الورقية، في ظل انكشاف عيوب استعمال المستندات الورقية في مجال التجارة الدولية سيما في ظل ما يحتاجه من حيز مكاني كبير وكمياته المستعملة التي حتما تؤدي إلى تكاليف إضافية لنقله وتداوله، وصعوبة الحصول منه على معلومات فورية مما يؤخر معاملات التجارة الدولية [1].

لذلك نجد بأن أهم ما يميز المعاملات التجارية الإلكترونية انعدام الوثائق الورقية وحلول المحررات الإلكترونية محلها وبالتالي أصبح المستند الإلكتروني هو السند القانوني لعالم التجارة الإلكترونية، ويعد عقد بالمعنى القانوني في هذا المجال سيما في ظل الصلة

1- أنظر في هذا المعنى د/ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص:43/42

الوثيقة بينه وبين التجارة الإلكترونية وباعتباره أيضا عقدا يستجمع كافة الشروط القانونية والأركان المتطلبة في العقد[1]، وهو ما سيكزن موضوع دراسات مستقبلية.

المراجـــع:

محمد حسن رفاعي العطار، البيع عبر شبكة الإنترنت- دراسة مقارنة في ضوء قانون التوقيع الإلكتروني رقم 15 لسنة 2004-" دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007

د| عبد الفتاح بيومي حجازي " الأحداث والإنترنت – دراسة متعمقة في دراسة أثر الإنترنت في انحراف الأحداث-" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر 2002

نادر ألفرد قاحوش " العمل المصرفي عبر الإنترنت" الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنانو مكتبة الرائد الطمية، الأردن، الطبعة الأولى 2001.

د| محمد السعيد رشدي " التعاقد بوسائل الاتصال الحديثة، مع التركيز على البيع بواسطة التليفون "مطبوعات جامعة الكويت، الكويت 1998.

د| رمزي أحمد عبد الحي، نحو مجتمع إلكتروني، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2006.

1- أنظر في هذا المعنى د/ أشرف توفيق شمس الدين، الحماية الجنائية للمستند الإلكتروني، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون المنعقد بدبي في الفترة 12/10 ماي 2003، ص: 432. وكذا د/ خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص:43.

عقود التوزيع الدولية

نادية يعقوبي

جامعة –تيزي وزو–

شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية نموا سريعا في التجارة الدولية، فتضاعفت الصادرات العالمية للسلع والخدمات بين عامي 1950 و1982 بمعدل يتجاوز 10 إلى 20 % سنويا[1].

وكان نتيجة ذلك زيادة حصة التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى اتساع نطاقها بزيادة الإنتاج والتوزيع في استراتيجيات التوزيع، مما دفع بالشركات الكبرى إلى اقتحام الأسواق الخارجية، أو (وهو الأهم) لجوئها إلى إنشاء شركات منتسبة تعمل تحت رقابتها ولواء علامتها في الخارج لتوزيع خدماتها وسلعها الرفيعة والمتميزة[2].

وكانت عندئذ عقود التجارة الدولية الأداة القانونية الأكثر استعمالا لجذب أولئك الذين يتطلعون إلى نجاح اقتصادي في نطاقهم الإقليمي إلى إبرامها[3].

ومن بين هذه العقود عقد التوزيع الذي هو عبارة عن: " عقد يبرم بين طرفين هما المنتج أو الممون صاحب السلعة أو الخدمة، والقائم بالتوزيع الذي يعرف بالموزع حيث يسهر هذا الأخير على تسويق السلع والخدمات باسمه ولحسابه الخاص مستفيدا من علامات ومنافذ وخبرة المنتج أو الممون، وذلك في إقليم معين تحت رقابته ووفقا لشروط وأحكام العقد ".عملية التوزيع لم تنشأ مع المستهلك، حيث خلال فترة طويلة لبى المستهلك احتياجاته ذاتيا من المحيط الذي كان يعيش فيه، ثم من المعارض عند الحرفي المنتج بعدها

1– د/ طالب حسن موسى، عقود التجارة الدولية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث القانونية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة القاهرة، العدد05، أفريل 1997.ص12.

2 - Marc Dupins, Le marketing international, Les éditions d'organisation, Paris,1995,P.143.

3 - Martine Behar Touchais, Georges virassamy. Les contrats de la distribution Delta ; L.A.D.J, Paris,1999,P01

قامت فئة صغيرة من التجار بشراء السلع بكميات معتبرة من الحرفين والقيام بتخزينها لإعادة بيعها. وهكذا فالحاجة إلى التبادل كانت جد محدودة[1].

وعند قيام النهضة التجارية باعتبارها المصدر الرئيسي لتنظيم عملية التوزيع اهتمت بهؤلاء الحرفيين (الموزعين) الصغار لكونهم الأوائل الذين يسيطرون على السوق وساعدت في التطور الكمي لهم، إذ دفعتهم إلى التخصص في النشاطات مما أدى إلى تطوير وحدة الإنتاج وظهور موزعين أقوياء تميز نشاطهم بشراء منتوجات بكميات كبيرة والقيام بتخزينها لإعادة بيعها فيما بعد لتجلو التجزئة وأطلق عليهم اسم "بائعي الجملة".

وخلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين تطورت وظيفتهم، فقاموا بإعادة تنظيم نشاطتهم لخلق صيغ أخرى لوظيفة البائعين بالجملة، حيث في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات ومع ظهور حضارة وثقافة السيارات، ظهر في فرنسا وتطور في الولايات المتحدة الأمريكية تحت رعاية وإشراف المنتجين ولواء العلامة نظام "شبكة التوزيع" أو التوزيع عن طريق الدمج التي تتشكل من أصحاب امتياز متجمعين حول الممون بعقود يبرمها معهم لتوزيع سلعة الرفيعة تحت علامته وفي إقليم محدد، فيلتزم الموزع باحترام السياسة التجارية المحددة في العقد. وهذا النوع يسمى بعقود الامتياز الحصري[2].

وفي منتصف الستينات وبداية السبعينات، ظهرت أشكال جديدة للتوزيع، نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية... مثل شبكات الإعفاء التي هي عبارة عن: "عقود يبرمها شخص يدعى المعفى، يتعاهد فيها بتلقين الكفاءة إلى شخص آخر يدعى المعفى له وإفادته بالمعرفة وشهرة العلامة وتموينه بالبضائع. وفي المقابل يتعهد المعفى له على حسن استخدام واستغلال ذلك مع الوفاء بمقابل[3]. وظهرت كذلك شبكات التوزيع الانتقائي التي هي مستوحاة من عقود الامتياز وفيها: "يلتزم الممون التموين بالسلع في إطار إقليمي محدد موزع أو عدة موزعين الذين يختارهم على أساس معايير موضوعية ذات طابع كمي ونوعي، لتوزيع المنتوجات الرفيعة ويرخص للموزع بتوزيع المنتوجات المنافسة[4].

1-IBID, P.01

2-Yves Gyon, Les reseaux de distribution, Dunod, Paris, P.08.

3 -Jaques chapin, la grande et moyenne distribution, economica, paris, 1999, p.23

4- Marc Benoun, Distribution, Acteurs et stratégies,2^{cme} édition, Litec, Paris 1993,P.150

وفي رحاب ظاهرة العولمة وظهور شبكات الانترنت، زاد عدد هذه الشبكات وتنوعت تقنيات التوزيع، مما جعلها تبرز كقوة اقتصادية كبيرة عن طريق العقود التي تبرمها على المستوى الدولي.

وفي هذا النوع من العلاقات التعاقدية نشأت نظرية "عقد الإطار" التي يحدد فيها القواعد والمبادئ العامة للعلاقة المستقبلية للأطراف والتي ستترجم فيما بعد في عقود التنفيذ التي يحدد فيها بدقة شروط البيع (مدة العقد، التزامات الأطراف، مسؤولياتهم...).

وتبرم هذه العقود بطريقة خاصة بهدف إدماج الموزعين بالشبكة ومراقبتهم من طرف الناتجين أو الممونين من جهة[1]. وللاحتفاظ بالأطراف التي يتعاقد معها الموزع الرئيسي المالك للحصرية الإقليمية الذي يقوم بإنشاء شبكة فرعية للموزعين داخل نطاقه الإقليمي عن طريق عقود ثنائية حسب نموذج الممون من جهة أخرى[2].

وما يجدر الإشارة إليه أن هذه العقود لم يخصص لها نظام قانوني، وهذا ما دفع برجال القانون والاقتصاد إلى البحث عن السبيل الكفيلة والناجعة لوضع أطر ملائمة لها. فالمشروع الجزائري وذلك على غرار التشريعات الأخرى كيف نشاط التوزيع ضمن النشاطات التي يمارسها العون الاقتصادي مهما كانت طبيعته القانونية فبتالي أخضع عملية التوزيع لنفس الأحكام التي تخضع لها النشطات الاقتصادية الأخرى أي لقانون المنافسة[3].

وبهذا أصبحت عقود التوزيع من بين العقود المعتمدة في النظام القانوني للتجارة والاقتصاد في الجزائر.

لكن نظرا للخصوصيات والإشكالات التي تطرحها بسبب عدم وضع تأطير قانوني خاص لتنظيمها خاصة فيما يخص بنود الحصرية التي تفرضها وعملية التموين الحصري التي تتعامل بها وتشجيعها للممارسات المدبرة كلجوئها إلى الأسعار المنصوح بها بكثرة والتي تخفي من ورائها عملية فرض الأسعار، فجعلتها تظهر كاتفاقات تهدف إلى التنظيم والتقسيم والهيمنة على الأسواق، مع العلم أن النظام الداخلي للدول والنظام الأوروبي المشترك يفرض الأخذ بعين الاعتبار مصلحة المتنافسين والسوق معا عند القيام بالنشطات الاقتصادية.

---

1 -Jean Beauchard, Droit de La distribution et de La consommation, Presses universitaires de France Paris, 1996, P.182.

2- Jean Beauchard, op. cit, p.183.

3- جريدة رسمية عدد 41، الصادرة في 27 يونيو 2004.

نص المادة 02 منه: " يطبق هذا القانون على نشطات الإنتاج والتوزيع والخدمات التي يمارسها أي "

فشبكات التوزيع تم التسليم في مختلف التشريعات بمنعها واعتبارها باطلة بقوة القانون لأنها تصرف غير مشروع يؤدي إلى إعاقة حرية التجارة والمنافسة الشريفة بين المتعاملين في السوق الاقتصادي، وذلك وفقا لنص المادة 13 من أمر 03-03[1] وذلك على غرار المادة 13 من قانون المنافسة الفرنسي[2] والفقرة الثانية من نص المادة 85 من اتفاقية روما[3]. وأمام كل هذه الجزاءات المنصوص عليها في مختلف القوانين إلا أنها غير قابلة للتطبيق ويرجع ذلك إلى أن بعض التصرفات المقيدة لحرية المنافسة قد يكون لها آثر إيجابية على الاقتصاد والتجارة . لذا وقعت على قاعدة المنع استثناءات وهذا هو مضمون الفقرة الثانية[4] من نص المادة 09 أمر 03-03، والفقرة الأولى من نص المادة العاشرة من قانون المنافسة الفرنسي[5] والفقرة الثالثة من نص المادة 85 اتفاقيات روما[6].

وهذا ما يوضحه قرار مجلس المنافسة الفرنسي الصادر في 14 ماي 1991 الذي نص على أن شبكات الامتياز التجاري يمكن أن لا تخضع لقانون المنافسة وذلك فيما يخص بعض التجهيزات الطبية مثلا ورأي أن هذا التجهيز يتصف بطابع تقني عالي. لذا فعملية

1- أمر رقم 03-03،مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بالمنافسة، جريدة رسمية عدد53 الصادرة في20يوليو 2003.

2 -Boutard Labarde Marie chantal , Droit Français de la concurrence, L.G. D.I., paris, 1994,P.325.

3- Didier Ferrier, Les reseaux de la distribution, Economica, Paris, 2002, P.507.

4- نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة أمر 03-03، المرجع السابق:

"... يرخص بالاتفاقات والممارسات التي يمكن أن يثبت أصحابها أنها تؤدي إلى تطور اقتصادي أو تقني أو تساهم في تحسين التشغيل..."

5- نص الفقرة الأولى من المادة العاشرة من قانون المنافسة الفرنسي نقلا عن

Didier Ferrier, op.cit, p.539.

Ne sont pas soumises aux dispositions des articles 07et 08. Les pratiques :
«... dont les auteurs peuvent justifier qu'elles ont pour effet d'assurer un progrès économique et qu'elles réservent aux utilisateurs une partie équitable du profit qui en résulte. »

6- نص الفقرة الأولى من المادة 85 اتفاقية روما نقلا عن

Martine Behar touchais, Georges virassamy, op.cit, p.544
«...toute fois, les dispositions du paragraphe 1er peuvent être déclarées inapplicables... a toute pratique concertées qui contribuent a améliorer la production ou la distribution des produits, on a promouvoir le progrès technique ou économique... »

التوزيع خصصته Kinésithérapeutes الشركات المنتجة لبعض الموزعين فقط لضمان تحسين الخدمة المقدمة للمستهلك[1].

وأخيرا يمكننا القول أن هذه العقود في وقتنا تعتبر عملية أساسية لتحقيق التكامل والتوازن الاقتصادي، فهي من أساليب غزو الأسواق الأجنبية بأقل درجة من الخطر وفي نفس الوقت تحقق مزيدا من المعرفة والخبرة عن طبيعة السوق وربحيته قبل الدخول في أي نوع آخر من الاستثمارات، كما تساعد على ضمان استمرار التواجد للشركات الممونة في سوق أجنبية بعيدة وتتحكم في حجم السوق الذي يخدمه الموزع.

وعليه فالممون الذي ينشىء شبكة للتوزيع تضمن موزعين مستقلين يسعى بها إلى:

- تغطية أكبر حجم من السوق، والوصول إلى استقطاب الزبائن الاحتماليين.
- الحفاظ على مستوى معين في تحديد الأسعار من أجل ضمان نسبة ربح كافية.
- فرض نوع معين من الخدمات أثناء البيع للمحافظة على شهرة العلامة وجودة الخدمة والمنتوج.

أما الموزع فبموجب هذه العقود يستطيع أن يقدم فرصا للعمالة والتنمية والتدريب للقوى العاملة الوطنية، بالإضافة إلى مساهمته في خلق علاقات مع بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى والأمر الذي يؤثر إيجابيا على مضاعفة الاستثمار في دولته...

وأمام مختلف إيجابيات هذه العقود هناك سلبيات واضحة أهمها كما قلنا سابقا نقص تأطيرها وتنظيمها خاصة في البلدان النامية مما جعل عملية الاستيراد والتوزيع تمارس بطريقة عشوائية لغياب رقابة الدولة وأجهزتها. ففي بعض الحالات نجد الموزع يعطي اهتماما لبعض المنتوجات والخدمات الكمالية التي يكون التعامل بها أو فيها ضئيلاً جدا ولا تعود بفائدة كبيرة على المستهلكين بالمقارنة إلى المواد الضرورية التي تمس القطاعات الحساسة التي يفتقدها المستهلك. كما تفرض هذه العقود حصارا خانقاً على الخدمات والمنتوجات الوطنية بل إلى الإحاطة النهائية بها خاصة في البلدان النامية.

لذا على الدولة التدخل لضبط وتنظيم هذه العقود قصد حماية منها إقتصادها الوطني والتخفيف من ويلات التبعية الاقتصادية للطرف الممون.

1- Jean Beauchard, op. cit, p.166.167.

دور القضاء الإداري

في حماية الحقوق والحريات العامة

الأستاذ: بركات كريم

المركز الجامعي –البويرة–

تعد رقابة القضاء على اعمال الإدارة من أهم وأبرز صور الرقابة بين السلطات العامة في دولة القانون وأكثرها ضمانا لحقوق الافراد وحرياتهم، وذلك لما يفترض أن تتمتع به السلطة القضائية من استقلال وحياد في عملها .

إذا لا يمكن ان تصان الحقوق والحريات العامة للأفراد في المجتمع من دون وجود نظام قضائي عادل ونزيه، يقتضي عدله ان تخضع الدولة بهيئاتها وأفرادها جميعهم لاحكام القانون ولاتخرج عن حدوده.

ومن ثمة يكون وجود رقابة قضائية على مشروعية تصرفات الادارة ضمانه مهمة لاحترام وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم لما في ذلك من تبني لشرعية دولة القانون، وكما يقول الأستاذ " مازن رضا ليلو " فالقضاء هو مفتاح الالتزام بسيادة القانون ويتوقف عليه احترامه بمعناه الواسع الذي يتجاوز التقيد المجرد بالنصوص إلى احترام مضمون القانون من حيث وجوب حمايته لحقوق الإنسان. فإذا عجز القانون عن توفير الحماية لم يصبح جديرا بان تكون له السيادة [1].

ولما كان وجود الادارة طرفا بما تتمتع به من امتيازات السلطة العامة كطرف في علاقة قانونية مع الأفراد، فإن ذلك قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى ارتكاب الادارة لبعض الأخطاء عندما تصدر قراراتها دون رويه أو على عجل، كما قد يحدث ان تتجاهل الادارة

1- د/ مازن ليلو راضي ،الوجيز في القضاء الإداري الليبي، دار المطبوعات الجامعية الليبية، 2003، ص:07.

بعض القواعد القانونية التي سنها المشرع حفاظا على مصلحة الأفراد، أو أنها قد تتصف أحيانا أو تتجاوز السلطات الممنوحة لها قانونا، مما ينعكس سلبا على مراكز الأفراد القانونية وبالأخص على حقوقهم وحرياتهم، وهو الأمر الذي يجعل دور القضاء في رقابة عمل الإدارة وتصرفاتها، دورا أساسيا في حماية حقوق وحريات الأفراد في مواجهة الإدارة، وذلك من خلال تصديه بالإلغاء وفحص المشروعية لمختلف تصرفات الإدارة سواء القانونية أو المادية.

وتعد الرقابة القضائية على عمل الإدارة في ظل نظام القضاء المزدوج القائم على وجود قضاء إداري منفصل عن القضاء العادي، الصورة الأكثر وضوحا وتجسيدا لدور القضاء في حماية حقوق وحريات الأفراد في مواجهة الإدارة العامة.

وبالتالي سنحاول من خلال مقالنا هذا، وانطلاقا من أهمية الموضوع إلى التطرق وبشيء من التفصيل إلى بيان دور القضاء الإداري في رقابة أعمال الإدارة العامة المتصلة بحقوق الأفراد وحرياتهم العامة، وذلك من خلال :

أولا: التطرق إلى نشأة القضاء الإداري، كقضاء مختص أساسا بالمنازعات التي تكون الإدارة طرفا فيها، في مواجهة الأفراد، وأهمية هذا التخصص في حماية الأفراد في مواجهة الإدارة (المبحث الأول).

ثانيا: التطرق إلى الوسائل القانونية العملية التي يعتمدها القضاء الإداري في رقابته للأعمال الإدارة العامة (المبحث الثاني).

المبحث الأول

القضاء الإداري والرقابة على اعمال الإدارة

يجد القضاء الإداري- باعتباره ضمانة هامة لحماية حقوق وحريات الأفراد في مواجهة الإدارة – تجسيده ضمن النظام القضائي المزدوج، الذي وبخلاف الأنظمة القضائية الموحدة القائمة على وحدة الجهة القضائية، يقوم هذا النظام- نظام الازدواجية- على أساس وجود جهتين قضائيتين مستقلتين:

أولا: جهة القضاء العادي، وتختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد أو بينهم وبين الادارة عندما تتصرف كشخص من أشخاص القانون الخاص، ويطبق القضاء على هذا النزاع أحكام القانون الخاص .

ثانيا: جهة القضاء الإداري، وتختص بالفصل في المنازعات التي تنشاء بين الأفراد والإدارة عندما تظهر الأخيرة بصفتها صاحبة السلطة العامة وتتمتع بامتيازات لا يتمتع بها الأفراد ويطبق القضاء الإداري على المنازعة قواعد القانون العام.

ويرى العديد من الأساتذة والحقوقيين ان اختصاص جهة قضائية معينة بمراقبة أعمال الإدارة دون غيرها من المنازعات الأخرى، يجعل هذه الرقابة أكثر فعالية في ضمان عدم تعدي الإدارة بوصفها طرفا ممتازا على حقوق وحريات الأفراد، وهو ما دفع العديد من الدول العالم إلى تبني نظام قضائي خاص بالمنازعات الإدارية إلى جانب نظام القضاء العادي، وذلك بغية ضمان أكبر قدر من التزام الإدارة بالمشروعية واحترام القانون في مواجهة الأفراد.

ومن ثمة سنتعرض من خلال هذا المبحث الأول إلى:

أولا: بيان منشأ القضاء الإداري والمجال الممنوح له في رقابة مدى مشروعية وقانونية أعمال الإدارة العامة في مواجهة الأفراد (المطلب الأول).

ثانيا: بيان أهمية اختصاص جهة قضائية معينة – القضاء الإداري – بنظر المنازعات التي تكون الإدارة طرفا فيها في مواجهة الأفراد (المطلب الثاني).

المطلب الأول: نشأة رقابة القضاء الإداري على أعمال الإدارة ومجالها.

الفرع الأول: ظهور القضاء الإداري

تعد فرنسا مهد القضاء الاداري ومنها انتشر إلى الدول الأخرى وكان ظهور هذا النظام نتيجة للأفكار التي جاءت بها الثورة الفرنسية عام 1789، التي تقوم على أساس مبدأ الفصل بين السلطات والذي يقتضي منع المحاكم القضائية التي كانت قائمة في ذلك الوقت – البرلمانات – من الفصل في المنازعات الإدارية للحفاظ على استقلال الادارة تجاه السلطة القضائية.

وتأكيداً لهذا الاتجاه اصدر رجال الثورة الفرنسية قانون 16-24 آب عام 1790 نص على إلغاء المحاكم القضائية التي كانت تسمى بالبرلمانات وانشأ ما يسمى بالإدارة القاضية أو الوزير القاضي كمرحلة أولى قبل إنشاء مجلس الدولة الفرنسي، سنة 12 | 12 | 1799 في عهد نابليون التي اعتبرت اللبنة الأولى للقضاء الإداري الفرنسي، وقد كان

اختصاص مجلس الدولة الفرنسي في بدايته اختصاصا استشارياً أول الأمر، ليتحول بعد ذلك إلى اختصاصا قضائيا باتا منذ تاريخ 24 | 5 | 1872.

ومنذ ذلك الوقت تمتع القضاء الاداري بالكثير من الاستقلال والخصوصية تناسب وظيفته في الفصل بالمنازعات الإدارية وإنشاء قواعد القانون الاداري المتميزة أصلا عن قواعد القانون الخاص، ومن فرنسا انتشر النظام القضائي المزدوج في كثير من الدول ومنها مصر في عام 1946.

أما بالنسبة للجزائر ومنذ صدور الأمر 65|278 في 16|11|1965 – تاريخ اول إصلاح قضائي في الجزائر بعد الاستقلال 05|05|1962- لم يكن النظام القضائي المعتمد واضحا، إذ تميز النظام القضائي الجزائري بنوع من التخبط بين نظام وحدة القضاء من جهة والازدواجية من جهة أخرى[1]، وذلك إلى غاية التعديل الدستوري الأخير المؤرخ في 28 نوفمبر 1996، والذي كرس بشكل واضح وقطعي تبني نظام الازدواجية القضائية في الجزائر، من خلال المواد 152، 153 من الدستور، التي أسست هيئات قضائية جديدة تشكل هيكل القضاء الإداري في مقابل هيئات القضاء العادي التي كانت موجودة من قبل، وتجسد هذا التكريس لنظام الازدواجية القضائية في الجزائر من الناحية العملية بصدور مجموعة من القوانين العضوية التي كرست مختلف هيئات القضاء الإداري[2].

الفرع الثاني: مجال رقابة القضاء الاداري على اعمال الادارة

أدرجت مختلف التشريعات القضائية في مختلف الدول التي تتبنى نظام الازدواجية على منح القضاء الاداري ولاية النظر في جميع الدعاوى التي تكون الإدارة طرفا فيها باعتبارها صاحبة السلطة العامة، وذلك مهما كان مستوى ودرجة هذه الإدارة، سواء كانت محلية اوجهوية أو مركزية، وتعتبر هذه القاعدة، قاعدة عامة في ولاية القضاء الإداري على أعمال الإدارة العامة، وهي القاعدة التي يعبر عنها تشريع كل دولة بطريقته الخاصة[3].

---

1 – أنظر: د/ محمد الصغير بعلي، المحاكم الإدارية (الغرف الإدارية)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005، ص: 26-27.

2 – ومنها: القانون العضوي 01/89 المتضمن إنشاء مجلس الدولة (محكمة النقض الإدارية) والقانون العضوي 02/98 المتضمن إنشاء المحاكم الإدارية في الجزائر.

3 – أنظر المادة: 07 من قانون الإجراءات المدنية الجزائري.

إلا إن اختصاص القضاء الإداري على أعمال الإدارة العامة لا يعد اختصاصا عاما ومطلقا إذ تستثنى من ذلك بعض أعمال الإدارة العامة والتي يمكن إجمالها في:

1- أعمال السيادة واعتبر من اعمال السيادة المراسيم والقرارات التي يصدرها رئيس الجمهورية.

2- القرارات الإدارية التي تتخذ تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية وفقاً لصلاحياته الدستورية.

3- القرارات الإدارية التي رسم لها المشرع طريقا قضائيا للطعن فيها، يخرج من اختصاص القضاء الإداري وهي في الغالب الحالات التي تظهر فيها الإدارة كشخص عادي في مواجهة الطرف المتخاصم معها ولاتكون متمتعة بامتيازات السلطة العامة.

المطلب الثاني: أهمية القضاء الإداري

تكمن أهمية القضاء الإداري في رقابة أعمال الإدارة العامة وخاصة تلك المتعلقة أو المرتبطة بحقوق وحريات الأفراد، من الناحيتين النظرية والعملية وفق ما يلي:

الفرع الأول: من النواحي النظرية:

تظهر أهمية رقابة القاضي الإداري لأعمال الإدارة من الناحية النظرية فيما يلي:

1- إن رقابة القضاء الاداري على اعمال الادارة تعتبر تجسيدا لمبدأ الشرعية، وضمانة فعالة لسلامة تطبيقه و التزام حدود أحكامه، وبه تكتمل عناصر الدولة القانونية وحماية حقوق وحريات الافراد من جور وتعسف الإدارة.

2- تحقق رقابة القضاء على اعمال الادارة ثباتاً واستقراراً في النظام القانوني للدولة والأوضاع الإدارية[1]، فهذا القضاء يتمتع بالخبرة والفاعلية في فض المنازعات التي تنشأ بين الادارة والأفراد، وهو مجال لا يجوز تركه للقضاء المدني[2].

---

1 - د. محمود محمد حافظ - القضاء الاداري في القانون المصري والمقارن - دار النهضة العربية ط1 1993 , ص: 14.

2 - د. مازن ليلو راضي، مرجع سابق، ص: 7.

3- تتميز أحكام القضاء العادي بأنها ذات حجة نسبية تقتصر على أطراف النزاع وموضوعه ولهذا تحدد قيمتها بوصفها مصدراً تفسيرياً على النقيض من أحكام القضاء الاداري التي تتميز بكونها حجة على الكافة.

الفرع الثاني: من النواحي العملية:

1- يمثل القضاء الإداري المجال العملي الخصب لتطبيق قواعد القانون الإداري، الذي تعد دراسته المجال الفسيح لتصادم الدائم بين المصلحة العامة ومصلحة الأفراد الخاصة وحقوقهم، وهنا تبرز جليا أهمية وجود قضاء مختص بالمنازعات التي تكون الإدارة العامة طرفا فيها، وبالأخص بعد التوسع المستمر لدور الدولة في مجالات الحياتية العامة وتنوع وظائفها والتماس الكبير الموجود بين أنشطتها ومجال الحقوق والحريات العام للأفراد في المجتمع[1].

2- اختلاف مراكز الخصوم في الدعوى الإدارية- الإدارة من جهة والفرد من جهة أخرى-، يتطلب من القاضي في ان يكون أداة دقيقة لإعادة ميزان العدل في حكم علاقة الافراد بالدولة، فيسد عن كل طرف عجزه ويكمل وجهة النقص فيه[2].

3- العلم المسبق للإدارة بإمكانية خضوعها لرقابة القاضي الإداري يجعلها أكثر التزاما بمبدأ الشرعية واحترام القانون في جميع أعمالها أو نشاطاتها في مواجهة الأفراد.

المبحث الثاني

صور رقابة القضاء الإداري على أعمال الإدارة

تتخذ رقابة القضاء الإداري على أعمال الإدارة العامة، صورا وأشكالا مختلفة تتنوع وفقا لتنوع نشاط الإدارة وآثاره بالنسبة للمراكز القانونية للأفراد، وخاصة بالنسبة لأنشطة الإدارة الأكثر تماسا ومجال الحقوق والحريات العامة للأفراد، وبالتالي يعكف القضاء الإداري

---

1 - د. محمود محمد حافظ، مرجع سابق، ص: 15.

2 - د. عبد المنعم محفوظ، علاقة الفرد بسلطة الحريات العامة وضمانات ممارستها، دار الهناء للطباعة، القاهرة ص: 16.

ومن خلال وسائله المختلفة والمتنوعة إلى الفحص الدقيق لأعمال الإدارة ومن مختلف الجوانب ليتمكن بعد من تحديد مدى مشروعيتها وعدم مساسها بحقوق وحريات الأفراد.

ولبيان الطرق والوسائل العملية التي يعتمدها القضاء الإداري لفحص ورقابة أعمال الإدارة فإننا سنتطرق :

أولا: إلى بيان أهم الأنشطة الإداريّة التي تكون فيها الإدارة على تماس واتصال كبير ومجال حقوق وحريات الأفراد.

ثانيا: التعرض إلى أهم جوانب العمل الإداري التي تكون محل فحص ومراقبة القضاء الإداري لتأكد من مدى مشروعيتها ومطابقتها للقانون.

المطلب الأول: نشاط الادارة العامة في مواجهة الأفراد .

كان للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي شهدته المجتمعات المعاصرة، الأثر البالغ في اتساع مجال تدخل الدولة – الإدارة العامة- في هذه المجالات المختلفة، ويتجسد تدخل الدولة المتزايد في الشؤون العامة من خلال وظيفتين أساسيتين وهي:

أولا: وظيفة سلبية تتمثل في الضبط الإداري، الذي يقوم على مراقبة وتنظيم نشاط الافراد حفاظاً على النظام العام.

ثانيا: وظيفة ايجابية تتمثل في إدارة المرافق العامة والوفاء بحاجات الافراد وإشباع رغباتهم .

وبالرجوع إلى الواقع العملي لنشاط الإدارة فإننا نجد أن وظيفة الضبط الإداري تعد من الوظائف الإدارية التي تكون فيها الإدارة في اتصال مباشر مع الأفراد، كما يكون تأثيرها مباشرا على مراكزهم القانونية وكذا على مجال حقوقهم وحرياتهم العامة.

وبالتالي وإنطلاقا من ما قد تشكله أعمال الضبط الإداري من خطورة ومساس بحقوق وحريات الأفراد فإننا سنتعرض لهذا المجال من عمل الإدارة الأكثر تأثيرا على الأفراد بنوع من الإسهاب.

الفرع الأول: تعريف بالضبط الاداري.

يقصد بالضبط الاداري بمعناه العام مجموعة من الإجراءات والأوامر والقرارات والأعمال المادية التي تتخذها الإدارة العامة في سبيل المحافظة على النظام العام، ويعرفه

الأستاذ الدكتور "طعيمة الجرف" بأنه : "وظيفة من أهم وظائف الادارة تتمثل أصلا في المحافظة على النظام العام بعناصره الثلاثة الأمن العام ،الصحة عامة والسكينة العامة عن طريق إصدار القرارات اللائحية والفردية واستخدام القوة المادية مع ما يتبع ذلك من فرض قيود على الحريات الفردية تستلزمها الحياة الاجتماعية"[1]، كما يعرفه الدكتور بشير مسكوني على أنه: "مظهر من مظاهر نشاط الادارة العامة يراد به ممارسة هيئات إدارية معينة اختصاصات فرض قيود على حريات الافراد وحماية النظام العام"[2].

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا القول بأن الضبط الاداري، يعد نظاما وقائيا تتولى فيه الادارة حماية المجتمع من كل ما يمكن ان يخل بالأمن والسلامة والصحة العامة فيه، وحتى لو كان ذلك في بعض الأحيان على حساب تقيد بعض الحقوق والحريات العامة للأفراد، مما يبرز خطورة هذه الوظيفة الإدارية على مجال الحقوق والحريات العامة المكفولة للأفراد في المجتمع.

الفرع الثاني: وسائل الضبط الإداري

تمارس الإدارة العامة وظيفة الضبط الإداري في المجتمع من خلال جملة من الوسائل الممنوحة لها قانونا والتي يمكننا إجمالها في: لوائح الضبط (أنظمة الضبط الإداري)، أوامر الضبط الإداري الفرية، التنفيذ الجبري

أولا: لوائح الضبط الإداري.

وهي عبارة عن قواعد عامة مجرده تهدف الى المحافظة على النظام العام، وتتصل هذه اللوائح مباشرة بدائرة حقوق وحريات الأفراد، إذ تنطوي أغلب هذه اللوائح على تقييد حقوق وحريات الأفراد، نشأ خلاف شديد حول مدى مشروعيتها،على اعتبار أن تقييد الحريات لايجوز الا بقانون ووظيفة الادارة تنحصر بوضع هذه القوانين موضوع التنفيذ، غير أن الاتجاه السليم في القضاء والفقه يعترف للإدارة بتنفيذ هذه القوانين وتكميلها، وقد تقضى هذه التكملة أحيانا إلى تقييد بعض الحريات[3].

---

1 – د. طعيمة الجرف، القانون الاداري والمبادئ العامة في تنظيم ونشاط السلطات الادارية، دار النهضة العربية 1978 ص: 471.

2 – د. بشير مسكوني – القضاء الإداري، منشورات جامعة بنغازي، 1974 ص: 81.

3 – د. سامي جمال الدين – اللوائح الإدارية، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1984، ص308

وتتمثل أهم صور لوائح الضبط الإداري في:

1- الحظر:

يقصد بالحظر ان تتضمن لوائح او أنظمة الضبط منع مزاولة نشاط معين منعاً كاملاً او جزئيا والأصل أن لايتم الحظر المطلق لنشاط ما لأن ذلك يعني انتهاك للحرية ومصادرة للنشاط. ولكن أجاز القضاء أستثناءً الحظر الكامل للنشاط عندما يشكل إخلالاً بالنظام العام كمنع إنشاء مساكن للدعارة أو للقمار .

2- الإذن المسبق:

وهو ضرورة الحصول على أذن مسبق من جهة الادارة قبل مزاولة النشاط، ومن الضروري أن يشترط القانون المنظم للحرية الحصول على هذا الإذن، إذا أن القانون وحده يملك صلاحية تقيد النشاط الفردي بإذن سابق، وذلك مراعاة لدواعي الأمن والصحة العامة.

3- الأخطار عن النشاط :

وهو اشتراط إخطار السلطة المختصة بمزاولة نشاط معين حتى تتمكن من اتخاذ مايلزم من إجراءات تكفل حماية النظام العام. مثال ذلك الإخطار عن تنظيم اجتماع عام. ففي هذه الحالة لايكون الاجتماع محظوراً وليس من الضروري الحصول على إذن مسبق.

ثانياً: أوامر الضبط الإداري الفردية .

بالإضافة إلى لوائح الضبط الإداري العامة قد تلجأ الإدارة إلى إصدار قرارات إدارية أو أوامر فردية لتطبق على فرد وأفراد معينين بذواتهم .وقد تتضمن هذه القرارات أوامر بالقيام بأعمال معينة أو نواهي بالامتناع عن أعمال أخرى. مثال ذالك الأوامر الصادرة بمنع عقد اجتماع عام أو الأمر الصادر بهدم منزل آيل للسقوط أو

القرار الصادر بمصادرة كتاب أو صحيفة معينة والأصل أنه يجب أن تستند هذه القرارات الى القوانين واللوائح (الأنظمة) فتكون تنفيذاً لها. تنظيمية يؤدي [1] .

ثالثاً: التنفيذ الجبري

قد تستخدم الإدارة القوة المادية لإجبار الفرد على تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الإدارية لمنع الإخلال بالنظام العام، وتعد هذه الوسيلة أكثر وسائل الضبط تأثيرا على دائرة الحقوق والحريات العامة للأفراد.

---

1 – د. شوقي شحاته، مبادئ القانون الاداري، القاهرة، دار النشر بالجامعات المصرية، الجزء الأول 1955 ص: 343.

ويعد التنفيذ الجبري لقرارات الضبط الاداري أحد تطبيقات نظرية التنفيذ المباشر للقرارات الإدارية، واستنادا لذلك لا يتم الحصول على إذن سابق من السلطات القضائية لتنفيذه، إلا انه يجب ان تتوافر فيه ذات شروط التنفيذ المباشر.

ومن الحالات التي يمكن فيها اللجوء إلى التنفيذ الجبري ان يبيح القانون او اللوائح استعمال هذا الحق، أو يرفض الأفراد تنفيذ القوانين واللوائح ولا يوجد أسلوب آخر لحمل الأفراد على احترام القوانين واللوائح غير التنفيذ الجبري، كما يتم اللجوء إلى هذا الأسلوب في حالة الضرورة [1].

ويشترط في جميع الحالات ان يكون استخدام القوة المادية متناسبا مع جسامة الخطر الذي من الممكن ان يتعرض له النظام العام.

المطلب الثاني: سائل القضاء الإداري في رقابة عمل الإدارة.

لما كانت وظيفة الضبط الإداري ترتبط أساسا بهدف إستتباب النظام العام (الأمن – السلامة – الصحة)، فإن ذلك قد ينطوي على قدر كبير من الخطورة على حقوق وحريات الأفراد وقد يفتح مجالا واسعا لتعسف الإدارة و انحرافها بالسلطة، وذلك من منطلق مفهوم النظام العام الذي يعد من المفاهيم أكثر غموضا والذي قد يفتح المجال واسعا للإدارة في تفسيره، مما يوسع من دائرة المساس بالحقوق والحريات العامة للأفراد في المجتمع.

وهنا يكون دور القضاء الإداري حساسا وعلى جانب كبير من الأهمية في حماية الأفراد من تعديات الإدارة أو تعسفها، وذلك من خلال رقابة القاضي للإداري لمدى التزام سلطة الضبط الإداري بمبدأ المشروعية الذي يستدعي خضوعها في جميع تصرفاتها للقانون، وإلا كانت تصرفاتها معابة بعدم المشروعية ومخالفة القانون وتنصب بالتالي رقابة القضاء الإداري على أعمال سلطات الضبط الإداري من جوانب معينة تضمن مشروعية التصرف، وتتمثل هذه الجوانب بالأساس في: الهدف، السبب، الوسائل ومدى ملائمة التصرف.

أولا: الرقابة على مشروعية الهدف

يجب أن تتقيد الادارة بالهدف الذي من اجله قرر المشرع منح هيئات الضبط هذه السلطات، فليس للإدارة تخطي هذا الهدف سواء كان عاما أم خاصا، فإذا استخدمت سلطتها

---

1 – عبد الغني بسيوني، القانون الإداري، منشأة المعارف 1991، ص: 287.

في تحقيق أغراض بعيده عن حماية النظام العام، أو سعت إلى تحقيق مصلحة عامة لاتدخل ضمن أغراض الضبط التي قصدها المشرع فان ذلك يعد انحرافا بالسلطة ويخضع قرار الادارة لرقابة القضاء المختص.

ثانيا: الرقابة على مشروعية السبب

يقصد بسبب الضبط الاداري الظروف الخارجية التي دفعت الادارة إلى التدخل وإصدار قرارها، ولا يعد تدخل الادارة مشروعا إلا إذا كان مبنيا على أسباب صحيحة وجدية من شانها ان تخل بالنظام العام بعناصره الثلاثة الأمن العام والصحة العامة والسكنية العامة. وقد بسط القضاء الاداري رقابته على سبب قرار الضبط مثلما هو الحال في القرارات الإدارية الأخرى وكما استقر عليه القضاء الإداري في فرنسا.

ثالثا: الرقابة على مشروعية الوسائل المستعملة

يجب أن تكون الوسائل التي استخدمتها سلطات وهيئات الضبط الاداري مشروعه، ومن القيود التي استقر القضاء على ضرورة إتباعها في استخدام الادارة لوسائل الضبط الاداري انه لايجوز ان يترتب على استعمال هذه الوسائل تعطيل الحريات العامة بشكل مطلق لان ذلك يعد إلغاء لهذه الحريات، فالحفاظ على النظام العام لايستلزم غالبا هذا الإلغاء وإنما يكتفي بتقييدها، ومن ثم يجب ان يكون الحظر نسبيا، أي أن يكون قاصرا على زمان اومكان معينين. وعلى ذلك تكون القرارات الإدارية التي تصدرها سلطة الضبط الاداري بمنع ممارسة نشاط عام منعًا عاما ومطلقا غير مشروعة[1].

رابعا: رقابة على مدى ملائمة تصرف الإدارة.

لا يكفي أن يكون قرار الضبط الإداري جائزا قانونا أو انه قد صدر بناء على أسباب جدية، إنما تتسع رقابة القضاء لبحث مدى اختيار الادارة الوسيلة الملائمة للتدخل، فيجب أن لا تلجا إلى استخدام وسائل قاسية أو لا تتلائم مع خطورة الظروف التي صدر فيها .

وتعد سلطة القضاء في الرقابة على الملائمة استثناءا من القاعدة العامة في الرقابة على اعمال الإدارة، والتي تقتضي استقلال الإدارة في تقدير ملائمة قراراتها، إلا أنه وبالنظر لخطورة قرارات الضبط على الحقوق والحريات فانه قد تتسع أحيانا دائرة رقابة

---

1 – د. عبد الغني بسيوني، مرجع سابق، ص:931.

القضاء على أعمال الإدارة لتشمل الرقابة على الملائمة، وفي هذا المجال لايجوز مثلا لرجال الأمن ان يستخدموا إطلاق النار لتفريق تظاهرة في الوقت الذي كان استخدام الغاز المسيل للدموع او خراطيم المياه كافيا لتحقيق هذا الغرض[1] .

الخاتمة:

من استعرضنا الموجز هذا لدور القضاء الإداري في حماية الحقوق والحريات العامة، فإنه يبرز لنا وبشكل جلي أهمية وحساسية هذا الدور باعتباره ضمانة عملية فعالة في حماية الحقوق والحريات العامة للأفراد، وخاصة إذا كانت هذه الحماية مقررة في مواجهة الإدارة العامة بما تملكه هذه الأخيرة من امتيازات السلطة العامة .

فالإدارة العامة في علاقتها مع الأفراد، تظهر أساسا بمظهر السلطة العامة الذي يمنحها نوعا من الامتياز والتفاوت من حيث مركزها أمام الأفراد، وإذا كان هذا الامتياز الممنوح للإدارة ينبع أساسا من دورها في تحقيق المصلحة العامة وضمان النظام والأمن والسكينة في المجتمع، فإنه قد يحدث أن تستعمل الإدارة هذا الامتياز في غير الغرض المحدد له قانونا، فيمس ذلك بشكل سلبي وخطير بحقوق وحريات الأفراد، وهنا يكون دور القضاء الإداري هنا دورا فيصليا في تقويم عمل الإدارة وضمان عدم انحرافها عن الأهداف المرسومة، وبالأخص احترامها لدائرة الحقوق والحريات العامة المكفولة للأفراد في المجتمع.

وبالإضافة لذلك فإن مبدأي المشروعية والمساواة أمام القانون، يقتضيان خضوع الإدارة في أعمالها إلى رقابة القضاء وعلى قدم المساواة مع من هم في مواجهتها، مما يضفي الكثير من الشرعية والمصداقية على عملها ويضيق من مجال تعسفها أو انحرافها عن الأهداف المشروعة لها .

إلا أن هذا الدور الهام الذي يضطلع به القضاء الإداري في كفالة إحترام الحقوق والحريات العامة، لن يكون فعالا وعمليا ومحققا للأهداف المرجوة منه، ما لم يكن محاطا بمجموعة من الضمانات القانونية التي تكفل أداء القضاء الإداري لمهامه وعلى اكمل وجه،

---

1 – د. بشير مسكوني، مرجع سابق، ص: 104.

وذلك من خلال استقلالية الجهاز القضائي في أعماله وقراراته وعدم وضمان مساواة الأفراد أمامه، حتى ولو الإدارة هي الخصم أمام القضاء، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون القاضي الإداري في حد ذاته، على قدر كبير من التكوين والمهنية في عمله وذلك تبعا لما تتسم به المنازعات الإدارية ومخاصمة الإدارة من تعقيدات، تتطلب الإلمام الجيد من القاضي بمختلف جوانب القانون الإداري وتطبيقاته وهو مايمكنه من مراقبة عمل الإدارة، بشكل فعال وجدي يجعله قادرا على كشف جميع التجاوزات والتعديات التي قد ترتكبها الإدارة في مواجهة الأفراد، وبالتالي ضمان الحماية الكافية والفعلية لحقوق وحريات الأفراد في مواجهة الإدارة، وتكريس سلطة دولة القانون والحقوق والحريات العامة .

المراجـــع :

1- د| مازن ليلو راضي، الوجيز في القضاء الإداري الليبي، دار المطبوعات الجامعية الليبية، 2003، ص:07

2- د| محمد الصغير بعلي، المحاكم الإدارية (الغرف الإدارية)، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة، 2005.

3- د. محمود محمد حافظ – القضاء الاداري في القانون المصري والمقارن – دار النهضة العربية ط1 1993.

4- عبد المنعم محفوظ، علاقة الفرد بسلطة الحريات العامة وضمانات ممارستها، دار الهناء للطباعة، القاهرة .

5- د. طعيمة الجرف، القانون الاداري والمبادئ العامة في تنظيم ونشاط السلطات الادارية، دار النهضة العربية 1978.

6- د. بشير مسكوني – القضاء الإداري، منشورات جامعة بنغازي، 1974.

7- د. سامي جمال الدين – اللوائح الإدارية، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1984.

8- د. شوقي شحاته، مبادئ القانون الاداري، القاهرة، دار النشر بالجامعات المصرية، الجزء الأول 1955.

9- عبد الغني بسيوني، القانون الإداري، منشأة المعارف، القاهرة، 1991 .

الطبيعة القانونية لقواعد حقوق الإنسان

علي معزوز

المركز الجامعي –البويرة–

مقـدمة

القاعدة القانونية هي قاعدة سلوك تضمن للمخاطب بحكمها حرية أو حق معين يعلو على حرية الآخرين، لتحقيق غاية معينة عن طريق احترام المخاطبين لأحكامها وشعورهم بأن حكمها ملزم فعناصرها إذن:[1]

1- أنها قاعدة سلوك تنظم سلوك المخاطبين بأحكامها.

2- أنها ذات قوة ملزمة

3- أنها تستهدف غاية معينة هي كفالة النظام العام.

هذه العناصر تسري كذلك في القانون الدولي وتميز القاعدة القانونية الدولية بما فيها قواعد حقوق الإنسان، إلا أن قواعد حقوق الإنسان تختلف، عن قواعد القانون الدولي الأخرى في أن إطارها الذي تنشط فيه هو الفرد، فهي إذن تنظم علاقات المواطن بدولته أو سلطته في علاقة عمودية قوامها الاحتجاج أو المطالبة أو في علاقة أفقية قوامها واجب التضامن والتعاون، سواء كان ذلك على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي[2].

هذه المعطيات وغيرها تجعل من قواعد حقوق الإنسان المقننة في الاتفاقيات الدولية ذات ميزة خاصة، فما هي إذا الطبيعة القانونية لقواعد حقوق الإنسان؟ وما هي الآثار القانونية المترتبة عليها؟

تشكل قواعد حقوق الإنسان نظاما قانونيا موضوعيا "المبحث الأول"، موضوعية هذه

1- محمد إسماعيل علي، الطبيعة القانونية للقاعدة الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، عدد 32 لسنة 1980، ص75-76.

2- محمد بوسلطان، مبادىء القانون الدولي العام، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص410 وما يليها.

القواعد تجعل منها خاصة في ظل التطور الحديث للقانون الدولي المعاصر – قواعد آمرة – لا يمكن الاتفاق على مخالفتها، تتعدى آثارها أطراف العلاقة التعاقدية وتمتد و يمكن الاحتجاج بها في مواجهة الكافة "المبحث الثاني"

المبحث الأول

حقوق الإنسان نظام قانوني موضوعي

يتميز القانون الدولي لحقوق الإنسان بميزة خاصة تتمثل في موضوعية القواعد المشكلة له، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو أن المخاطب بأحكامها هو الفرد وليس الدول، فالفرد هو المستفيد من هذه القواعد وهو مجالها الخصب.نتناول هذا المطلب في فرعين، نخصص الأول لغياب مبدأ المعاملة بالمثل في اتفاقيات حقوق الإنسان، ونقف في الثاني عند مفهوم الدعوى الشعبية.

المطلب الأول

غياب مبدأ المعاملة بالمثل في اتفاقيات حقوق الإنسان

تنصب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان أساسا على العلاقات فيما بين المجتمع والفرد، أو ما بين الدولة ورعاياها، على خلاف الاتفاقيات الدولية الأخرى التي تركز على العلاقات فيما بين الدول الأطراف[1]. وبالتالي فإن اتفاقيات حقوق الإنسان لا تتضمن ولا تمنح مصالح شخصية ذاتية للدول الأطراف فهي لا تقوم على أساس تبادلي بين الدول وإنما تقوم على أساس موضوعي. ومن غير المعقول مثلا التحدث عن المعاملة بالمثل في مجال اتفاقيات حقوق الإنسان والتي تطبق في اتفاقيات أخرى خاصة الدبلوماسية منها.

فعدم مراعاة القواعد الواردة في اتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961 من قبل إحدى الدول الإطراف في الاتفاقية يمكن أن يدفع الدول الأطراف الأخرى إلى اتخاذ تدابير مماثلة على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، الشيء الذي لا يمكن تصوره في مجال اتفاقيات حقوق الإنسان، فإذا قامت دولة ما منظمة إلى اتفاقية معينه بانتهاك الحقوق

1– د/ محمد يوسف علوان، بنود التحلل من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، مجلة الحقوق، السنة9، العدد الأول، مارس 1985 ص 139 وما يليها.

الواردة في هذه الاتفاقية والمقررة لرعاياها أو لغيرهم – إذا كانت الاتفاقية جماعية كما في النظام الأوروبي – فإنه ليس من المقبول ومن غير المنطقي كذلك أن ترد دولة أخرى على ذلك متحججة بمبدأ المعاملة بالمثل، فتحرم رعاياها أو من يتبعون نظامها القانوني من هذه الحقوق المقررة في هذه الاتفاقية.

ورغم توافق ميزة موضوعية قواعد حقوق الإنسان مع المنطق ورسوخها في الممارسة الدولية إلا أن العديد من القرارات والأحكام والآراء الصادرة عن الهيئات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان أو القانون الدولي العام قد أكدت من جديد على هذه الميزة، إذ جاء في قرار اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان في 11 جانفي 1961 بخصوص شكوى مقدمة من النمسا ضد إيطاليا ما يلي " الالتزامات المبرمة بين الدول المتعاقدة في الاتفاقية لها طابع موضوعي لأنها تهدف حماية الحقوق الأساسية للأفراد ضد تجاوزات الدول المتعاقدة وليس خلق أو إنشاء حقوق ذاتية ومتبادلة بين الدول "[1].

هذا وأكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية إرلندا ضد المملكة المتحدة في 18 جانفي 1978 أنه على خلاف المعاهدات المتعددة الأطراف الكلاسيكية، فإن الاتفاقية تتجاوز إطار مجرد التبادل بين الدول المتعاقدة (المعاملة بالمثل) إذ فضلا عن شبكة التعهدات الملزمة للطرفين – تعهدات ثنائية – فإنها تنشئ التزامات موضوعية تتمتع بموجب المبادئ الواردة في المقدمة بضمان جماعي[2].

كما أوضحت محكمة العدل الدولية في قرارها بخصوص قضية برشلونة تراكشن (Barcelona traction) بتاريخ 5 فيفري 1970 " أنه بالنظر إلى أهمية الحقوق المعنية فإن جميع الدول يمكن أن تعد وكأن لها مصلحة قانونية في أن تكون هذه الحقوق محمية".

المطلب الثاني

المجال المفتوح لتقديم الشكاوى و البلاغات(الدعوى الشعبية)

تتضح الصفة الموضوعية لقواعد حقوق الإنسان فيما تتضمنه أغلب الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وذلك بالنص على إنشاء لجان للرقابة وضمان تنفيذ هذه الاتفاقيات، تستقل

1- د/ محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص 140.

2- محمد يوسف علوان، المرجع نفسه، ص141؛ راجع كذلك، محمد بوسلطان مبادىء القانون الدولي العام، الجزء الأول، المرجع السابق، ص411.

استقلالا تاما عن الدول المنظمة للاتفاقية وتعمل بصفة مستقلة كأداة للرقابة،فهي تبدي استعدادها بقبول الشكاوى والبلاغات من الدول الأطراف فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان حتى وإن كانت هذه الانتهاكات لا تمس مباشرة الدولة أو رعاياها. في هذا الصدد فإن ما يميز أسلوب تقديم الشكاوى والبلاغات، أن ذلك ممكن أمام هيئات سياسية أو تقنية، قضائية أو شبه قضائية، هذا المجال المفتوح يعتمد على مفهوم الدعوة التي يقيمها أي مواطن لمصلحة الشعب أو الجماعة (ACTION POPULAIRE)، التي عرفت في القانون الروماني [1].

فالدعوى هذه تشبه الى حد ما دعوى الحسبة في الشريعة الإسلامية، فكلتاهما تقومان على التوسع في شرط المصلحة لتحريك الدعاوى لتشمل كل حالات الإخلال بالتزام يتعلق بمصلحة حيوية للمجتمع الدولي [2].

تأكيدا للميزة الموضوعية لقواعد حقوق الإنسان وتأكيدا لعالمية هذه الحقوق فإن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وعلى الرغم من أنها اتفاقية إقليمية إلا أن لها منحا عالميا واضحا، فالاحتجاج بهذه الاتفاقية مفتوح أمام مواطني الدول الموقعة عليها ولكن لا

1- (rené jean –Dupuy)، عالمية حقوق الإنسان، ترجمة محمد أمين الميداني منشور في مؤلف جماعي بعنوان الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ستراسبورغ 1998، ص18.

2- د/ احمد الرشيدي، بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة القانون الدولي العام،المجلة المصرية للقانون الدولي،العدد55،سنة 1999، ص94؛ وتأكيدا لنفس الفكرة(الدعوى الشعبية) جاء في مقال الأستاذ محمد بجاوي ما يلي:

de fait, si l'on définit des valeurs humaines communes, fondamentales et indivisibles ,toute violation de ces valeurs ,ou qu'elle se situe,constituerait alors une atteinte à l'humanité commune, et devrait engager la responsabilité de l'état transgresseur à l'égard de toute la communauté en général et de n'importe qu'el état en particulier, c'est-à-dire que cette "gestion collective des valeurs de l'homme"; n'importe quel état devrait disposer d'une "action popularis" pour demander des comptes à n'importe quel autre qui violerait ces valeurs fondamentales, Lire, mohamed bedjaoui la difficile avancée des droits de l'homme vers l'universalité –in- universalité des droits de l'homme dans un monde pluraliste – conseil d'europe-éddition n-p-engel Strasbourg 1989,p 45

يقتصر عليهم، فبإمكان غير مواطني هذه الدول الاحتجاج أيضا بهذه الاتفاقية إذا كانوا موجودين على إحدى أراضي هذه الدول بصرف النظر عن جنسيتهم، وكثيرا ما وصلت إلى اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان[1] شكاوى من قبل مواطنين من آسيا، إفريقيا و أمريكا اللاتينية مقيمين في الدول الموقعة على الاتفاقية الأوروبية [2].

يبدو جليا من خلال ما سبق أن عالمية حقوق الإنسان تظهر بصورة لا تدع أي مجال للشك من خلال طبيعة النظام القانوني لحقوق الإنسان والذي تتسم قواعده بالموضوعية وتبتعد عن الذاتية، موضوعية تجعل من حقوق الإنسان شأنا جماعيا يهم الكل ويكون فيه للكل مصلحة قانونية في أن تكون حقوق الإنسان محمية من الانتهاكات العديدة والمتكررة التي تلحقها يوميا.

فإذا كانت حقوق الإنسان تخلق قواعد موضوعية، ففي أي فئة تندرج هذه القواعد؟ وما طبيعة الالتزامات الناشئة عنها؟

المبحث الثاني

حقوق الإنسان قواعد آمرة و التزامات في مواجهة الكافة

يقع في مقدمة المشاكل التي يواجهها المهتمون بحقوق الإنسان و الباحثون في هذا الميدان هو نفاذية وتطبيق هذه القوانين داخل الدول وعن طريق السلطات العامة لهذه الدول رغم أن هذا القانون يهدف في بادئ الأمر إلى حماية الفرد من مواجهة هذه السلطات [3].

وضمانا ومساهمة في فعالية قواعد حقوق الإنسان الأساسية ، أدرجت وصنفت هذه القواعد في خانة القواعد الآمرة، (الفرع الأول)، التي تثير العديد من المشاكل في القانون الدولي المعاصر انطلاقا من محاولات تعريفها، ووصولا إلى دورها الذي تؤديه في تطبيق حقوق الإنسان الأساسية، هذه الصفة الآمرة لقواعد حقوق الإنسان تثير الشعور بالزاميتها من قبل الكافة، (المطلب الثاني) والتي سنتولى تعريفها وإبراز الآثار الهامة المترتبة عليها.

1- ألغيت اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان بالبرتوكول رقم 11 المؤرخ في 1994/05/11 وأصبحت الرقابة تنحصر في المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان.

2- (rené jean –Dupuy)، عالمية حقوق الإنسان، المرجع والموضع السابقان.

3- محمد بو سلطان، مبادىء القانون الدولي العام الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، بدون ذكر سنة الطبع، ص275.

المطلب الأول

حقوق الإنسان قواعد آمرة

الفرع الأول: تعريف القواعد الآمرة

تجد فكرة القواعد الآمرة أصولها في القانون الداخلي حيث ازدهرت فيه ومن خلاله، إذ تدخل في نطاق مشكلة الحرية التعاقدية التي ندرك بمقتضاها عنصرين أساسيين:

1- حرية التعاقد أو عدم التعاقد.

2- حرية تحديد محتوى العقد.

وفي نطاق هذه الحرية الأخيرة تكمن مشكلة القواعد الآمرة، من حيث أن أطراف العقد لا يملكون تحديد مضمون عقدهم بحرية كاملة إذ يتعين عليهم أن يأخذوا في الاعتبار النظام القانوني والحقائق الاجتماعية السائدة [1].

وعلى ذلك يمكن القول بأن القواعد الآمرة هي مجموعة القواعد القانونية التي لا يمكن للأفراد انتهاكها بمقتضى عقود خاصة تعد باطلة، وبمعنى أخر ليست القواعد الآمرة سوى قيود على الحرية التعاقدية، وهي قيود تتنوع بحسب الزمان والمكان وحالة التطور الذي آل إليه النظام القانوني والتعديلات التي تطرأ على هيكلها الاجتماعي والاقتصادي والإيديولوجي...الخ [2].

صحيح أن المواد (53 – 64 – 66) من اتفاقية فيينا لسنة 1969 حول قانون المعاهدات قد تعرضت وقبلت بصفة نهائية فكرة -Jus Cogens- أو القواعد الآمرة، في القانون الدولي المعاصر، لكنها كانت بعيدة كل البعد عن إعطاء المعنى الدقيق لها، فالفكرة لم تكن معروفة في 1969 كما هي الآن [3].

فالمادة 53 من الاتفاقية تنص على أن كل معاهدة مخالفة وقت انعقادها للقواعد الآمرة تعد باطلة"، أما المادة 64 من الاتفاقية فنصت على أنه "إذا ما بدت قاعدة آمرة

1- د/ عزت سعد الدين، قانون المعاهدات الدولية لحماية حقوق الإنسان، المجلة المصرية للقانون الدولي، عدد 39عام1983، ص271.

2- د/ عزت سعد الدين، المرجع نفسه، ص272.

3-juan antonio-carrillo-SALCEDO, droit international et souveraineté des états, cours général de droit international public r,d,a,d,i vol257 1996 p135-136.

جديدة للقانون الدولي العام فإن كل معاهدة قائمة في حالة تنازع مع هذه القاعدة تصبح باطلة وتخلوا من أي أثر .

والواقع أن مفهوم القواعد الآمرة هو من الصعوبة بمكان بحيث يبدو من المستحيل تعيين حدود واضحة له، فالفكرة تبدوا صالحة لاستيعاب كافة أنواع التطلعات الواضح منها والغامض، كما أنها قادرة أيضا على استيعاب الاعتبارات الإيديولوجية، وهي بذلك تدخل في نطاق علم الاجتماع أكثر من كونها فكرة قانونية، لأن القواعد الآمرة تجسد نفسها في فئتين فئة تستخلص مباشرة من جوهر وبنيان القانون الدولي ذاته، وفئة أخرى تستنتج من التطور المستمر لهذا القانون، في حين أن القواعد التي تتضمنها الفكرة الأولى يسهل التعرف عليها، فإن الحال ليس كذلك بالنسبة للقواعد التي تتضمنها الفئة الثانية حيث يقتضي الأمر تحديدها في كل فترة زمنية معينة[1].

أما المشكل الحقيقي الذي تطرحه القواعد الآمرة فهو كيف يمكن تمييز القواعد الآمرة من بين القواعد العرفية ذات القبول العالمي؟ وعليه فإن تحديد هذا القانون الدولي الآمر يشكل فعلا مشكلا أساسيا [2].

حتى لجنة القانون الدولي التي عكفت على دراسة موضوع المسؤولية الدولية وتناولت موضوع القواعد الآمرة لم تعط تعريفا لهذه القواعد، كما أنها امتنعت عن تحرير مضمون القواعد الآمرة، على الرغم من إلحاح بعض أعضائها على ضرورة إعطاء أمثلة على القواعد الآمرة . فقد جاء في المادة خمسين من المشروع النهائي للمواد المتعلقة بقانون المعاهدات بأن كل معاهدة تكون باطلة متى كانت في حالة تنازع مع قاعدة آمرة للقانون الدولي العام، لا يجوز انتهاكها أو تعديلها إلا بمقتضى قاعدة جديدة لهذا القانون لها ذات الصفة [3].

تأكيدا دائما لعموم مفهوم -Jus Cogens- يقول البروفيسور p. weil بأنها نظرية تنتمي حاليا إلى القانون الواقعي ، وتبقى تطبيقاتها نادرة قبل اتفاقية فيينا أو بعدها أما

1- د/ عزت سعد الدين، المرجع نفسه، ص273

2 - Juan antonio-carrillo-SALCEDO, droit international et souveraineté des états, op.cit.p.136

3- المادة 50 من المشروع النهائي للمواد المتعلقة بقانون المعاهدات، وثائق الأمم المتحدة ,A /CN.4/190 P.23.

" LAN Brownlie" فشبه القواعد الآمرة ، بالسيارة التي لا تغادر غالبا مأربها (Un Véhicule qui ne quitte pas Souvent le Garage) [1].

وقد استعملت محكمة العدل الدولية مصطلح Jus Cogens لأول مرة في اجتهادها القضائي لسنة 1986 في 27 من شهر جوان، فقرة 190 ولكن بحذر شديد، كما استعملته مؤخرا في رأيها حول التهديد باستعمال الأسلحة الذرية سنة 1996 حيث تعرضت المحكمة بشكل صريح لقواعد Jus Cogens وطلبت من الجمعية العامة للأمم المتحدة رأيها في طبيعة القانون الإنساني الذي يطبق في استعمال الأسلحة الذرية واعتبرت ذلك من قبيل القواعد الآمرة في القانون الدولي [2].

لا شك الآن في أن من بين مظاهر التجديد المهمة في نطاق القانون الدولي المعاصر، مقارنة بما كان عليه الحال في نطاق القانون التقليدي ظهور طائفة جديدة من القواعد القانونية توصف بأنها ذات طبيعة آمرة (impérative)، وقد أصبح مقبولا الآن القول بأنه مع التزايد المطرد في هذه القواعد الآمرة – كنتيجة لبروز فكرة المجتمع الدولي والتوجه نحو المزيد من العالمية – صارت هذه القواعد تشكل الأساس الذي ينهض عليه النظام العام الدولي وفي قول آخر فإن الفقه قد بات ينظر إلى القواعد المذكورة بوصفها تمثل قيدا على حرية الأشخاص الدوليين في إبرام الاتفاقيات، بمعنى أن احترامها صار شرطا أساسيا لمشروعية أي اتفاق دولي يتم إبرامه[3].

فهل ينطبق الأمر تماما على قواعد حقوق الإنسان ؟ وهل حقوق الإنسان كلها قواعد آمرة ؟ .

الفرع الثاني:حقوق الإنسان قواعد آمرة

إثر تنامي القانون الدولي لحقوق الإنسان وتصدره التزامات الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة وباقي مواثيق حقوق الإنسان. ميز الفقه الدولي بين نوعين من حقوق الإنسان، الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها في جميع الحالات حتى أوقات الحرب

1-Juan antonio-carrillo-salcedo, droit international et souveraineté des états, op.cit.p 138 et 193.

2 - CIJ recueil 1996, avis consultatif du 8/7/1996,p.83.

3- د/ احمد الرشيدي، المرجع السابق، ص65.

وحالات الطوارئ وهي التي ترقى إلى مصف القواعد الآمرة، والقواعد الأخرى الواردة في الوثائق الدولية، مما يدل على أن حقوق الإنسان، أو بعضها على الأقل تنتمي إلى طائفة القواعد الآمرة التي لا يجوز النيل منها بأي حال من الأحوال [1]. ولكن ماهي حقوق الإنسان الأساسية التي تعتبر قواعد آمرة ؟ وكيف يمكن استخلاصها وحقوق الإنسان مازالت في حد ذاتها فكرة غامضة تتسم بالعمومية وعدم التحديد ؟ .

كان التقسيم التقليدي لحقوق الإنسان، تقسيم ثنائي، مدني سياسي واقتصادي اجتماعي ثقافي، ثم ظهر ما يعرف بالجيل الثالث لحقوق الإنسان، حقوق التضامن، مع بروز الدول الحديثة العهد بالاستقلال وانضمامها إلى الأمم المتحدة، وظهر في العقد الأخير تقسيم آخر يميز بين حقوق الإنسان الأساسية وتلك التي لا تعد أساسية، ويحاول كل من يتناول هذا الموضوع بالتحليل أن يعطي قائمة يراها من وجهة نظره أساسية، فالحق عندهم يعتبر أساسيا إذا كان التمتع به ضروري للتمتع بالحقوق الأخرى، ثم يحاولون إعطاء قائمة بثلاث حقوق تعد أساسية، تتعلق بالأمن والبقاء والحرية[2].

إن تقسيم حقوق الإنسان إلى حقوق أساسية وأخرى غير أساسية يدعو إلى الاعتقاد بأن الحقوق التي لا تعتبر أساسية لا حاجة إلى احترامها عالميا، مما يفتح الباب على مصراعيه لانتهاكها بدعوى أنها غير أساسية، ونرى أن تقسيم حقوق الإنسان إلى أساسية وغير أساسية إهدار لعالمية هذه الحقوق وتنوعها وعدم تجزئتها.

ولم تنجح محاولة الفقهاء في إعطاء قوائم لحقوق الإنسان الأساسية ولم تنجح حتى لجنة القانون الدولي في إعطاء قائمة بذلك في مشروعها الجديد لتقنين المسؤولية الدولية لسنة 2001، وتتحدث اللجنة حاليا عن الانتهاك العلني والمتكرر للقواعد الآمرة في القانون الدولي دون تحديدها.

ومع ذلك فقد حاولت الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان سواء تلك التي صدرت عن منظمة الأمم المتحدة أو تلك التي صدرت عن المنظمات الإقليمية أن تحدد مجموعة من الحقوق لا تسمح للدول الأطراف بانتهاكها حتى في زمن الحرب أو الطوارئ، فالميثاق

1- د/ عزت سعد الدين، المرجع السابق، ص274.

2- جاك دونللي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية و التطبيق، ترجمة مبارك علي عثمان، مراجعة أ.د.محمد نور فرحات، المكتبة الأكاديمية، الطبعة العربية الأولى، القاهرة 1998، ص54-55.

الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1966 لا يسمح للدولة الطرف المساس ببعض مواده معتبرا إياها من القواعد الآمرة [1].

كما نصت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على عدم جواز قيام أية دولة طرف حتى في حالة الحرب أو الخطر العام الذي يهدد حياة الأمة المساس ببعض نصوصها[2].

وبالمثل احتفظت الاتفاقية الدولية الأمريكية لحقوق الإنسان ببعض المواد التي يتعين عدم المساس بها تحت أي ظرف من الظروف[3].

ويتساءل بعض الفقهاء في هذا الإطار إذا كان بالامكان اعتبار المعايير السابقة لتحديد الحقوق التي لا يسمح بانتهاكها تحت أي طارىء معيارا موضوعيا لتمييز طائفة الحقوق التي تدخل في مفهوم القواعد الآمرة وتلك التي تخرج عن هذا النطاق؟[4].

ويحق لنا التساؤل كذلك، هل يمكن -على الأقل- القول بأن الحقوق التي تتكرر في الاتفاقيات العالمية والإقليمية السالفة الذكر والتي لا يسمح بتعطيلها لأي ظرف، هل يمكن اعتبارها حقوق أساسية ومن ثم آمرة ؟ خاصة وأن ترديدها في هذه الاتفاقيات العالمية والإقليمية يجعلها تحظى بقبول عالمي واسع على أنها الحقوق الأساسية التي \لا يمكن انتهاكها لأنها تتشكل من قواعد آمرة ؟.

إن الإجابة عن هذه الأسئلة ليست بالأمر الهين خاصة في ظل غموض تقسيم حقوق

1- المادة 6 (الحق في الحياة)، المادة 7 (حضر التعذيب والعقوبات أو المعاملات غير الإنسانية أو الحاطة بالكرامة)، المادة 8(تحريم الرق أو العبودية) المادة 11 (منع الحبس بسبب عدم تنفيذ التزام تعاقدي) المادة 10 (الإعتراف بالشخصية القانونية)، المادة 18 (حرية الفكر والاعتقاد والديانة)

2- المواد 2 (الحق في الحياة باستثناء الوفاة الناجمة عن الأعمال المشروعة في الحرب)، المادة 3 (تحريم التعذيب أو العقوبات أو المعاملات للإنسانية أو الحاطة بالكرامة)، المادة 1/4 (تحريم الرق والعبودية) ، المادة 7 (مبدأ الشرعية وعدم رجعية القوانين الجنائية)

3- وهي نصوص المواد: 10 (الحق في الاعتراف بالشخصية القانونية)، المادة 4 (الحق في الحياة)، المادة 5 (الحق في السلامة الجسدية)، المادة 6 (تحريم الرق والعبودية) والمادة 9 (مبدأ الشرعية وعدم رجعية القوانين الجنائية)، المادة 12 (حرية الاعتقاد والديانة) ، 17 =(حماية الأسرة والحق في الاسم)، المادة 19 (حقوق الطفل) المادة 20 (الحق في الجنسية) والمادة 23 (الحقوق السياسية)

4- د/ عزت سعد الدين المرجع السابق، ص275.

الإنسان إلى أساسية وغير أساسية، بل و غموض مفهوم حقوق الإنسان في حد ذاته ، ظف إلى ذلك وجود معايير أخرى لتحديد السمة الآمرة لقواعد حقوق الإنسان ، تتمثل في واقع أن الجماعة الدولية تعتبر انتهاك بعض القواعد بمثابة الجرائم الدولية، وكانت هذه الفكرة قد بدت في مشروع أستاذ((R. Ago) بشأن المسؤولية الدولية وناقشته لجنة القانون الدولي [1].

بقى أن نشير كذلك إلى أن الطبيعة الآمرة لقواعد حقوق الإنسان ينتج عنها سمو هذه القواعد على بقية قواعد القانون الدولي، ونعثر على هذا السمو من جديد في ظل القانون الوطني، حيث أن معظم قواعد حقوق الإنسان التي تتبناها الدولة تجد مكانتها في دستورها وقوانينها الأساسية لما تتمتع به هذه الطائفة من النصوص من سمو في الدولة ومنه تستمد قواعد حقوق الإنسان سموها وأولويتها في التطبيق على المستوى الداخلي كذلك [2].

الطبيعة القانونية لقواعد حقوق الإنسان والتي وتوصف عادة بأنها آمرة –على الأقل الأساسية منها– تعكس بوضوح عالمية هذه الحقوق وتؤكد طابعها العالمي، غير أن دائرة القواعد الآمرة في مجال حقوق الإنسان بصفة خاصة والقانون الدولي بصفة عامة تبدو ضيقة جدا – كما سبق تأكيد ذلك– وأوسع منها الالتزامات في مواجهة الكافة.

المطلب الثاني

اعتبار حقوق الإنسان من الالتزامات في مواجهة الكافة

حقوق الإنسان على اختلاف مصادرها ومكانتها في الترتيب الهرمي ترتبط بشخص الإنسان وتستمد من الانتماء البشري لهذا الإنسان وتضمن له هذه الحقوق عن طريق المجموعة الدولية في مواجهة كل الدول بما في ذلك الدولة التي يتبعها [3].

من هنا تبرز أهمية الالتزامات الناجمة عن قواعدها والتي تعرف عادة ب: (Erga omnes) وهو ما سنتصدى له في هذه النقطة مبرزين فيها تعريفه، والعلاقة بينها

1– لجنة القانون الدولي، الكتاب السنوي 1976، المجلد الثاني، الجزء الثاني، ص88.

2– محمد بو سلطان، المرجع السابق، ص275– 276.

3 – محمد بو سلطان، المرجع السابق، ص277.

وبين القواعد الآمرة ؟ وكيف أن كل التزام ينشأ عن قاعدة آمرة يعتبر التزام في مواجهة الكافة والعكس ليس صحيح ؟ والآثار والنتائج الهامة التي تترتب على اعتبار الالتزامات الناجمة عن حقوق الإنسان التزامات في مواجهة الكافة.

الفرع الأول: تعريف الالتزامات في مواجهة الكافة

في حكمها الصادر في 4 فيفري عام 1970 في قضية (Barcelona traction)، تعرضت محكمة العدل الدولية لمسألة التمييز الأساسي الذي ينبغي تطبيقه بين التزامات الدول اتجاه الجماعة الدولية في مجموعها من ناحية والالتزامات التي تتولد في مواجهة دولة أخرى من ناحية ثانية، حيث قالت المحكمة" أن الالتزامات الأولى تتعلق بكل الدول بمقتضى طبيعتها، بالنظر إلى أهمية تلك الحقوق فإن كل الدول يمكنها أن تجد في ضرورة حمايتها مصلحة قانونية حيث تعد الالتزامات التي تتعلق بها بمثابة التزامات مطلقة أو في مواجهة الكافة"[1].

فالالتزامات في مواجهة الكافة، هي التزامات يتحجج بها في مواجهة الأطراف الدولية كافة، وذلك على خلاف الوضع بالنسبة إلى الالتزامات الأخرى التي لا تنتج آثارها إلا في مواجهة أطراف العلاقة التعاقدية وحدهم تطبيقا لمبدأ نسبية آثار الاتفاق الدولي، الذي يقتضي بأنه لا توجد التزامات قانونية في مواجهة أي دولة إلا في الإطار الذي قبلته بإرادتها وحدها ولا يمكن فرض أي وضع قانوني على أي دولة إلا إذا- وبالقدر الذي- ساهمت في إنشائه أو الإعتراف به، إلا أن التحول الذي طرأ على القانون الدولي الكلاسيكي -والذي تعتبر (Erga Omnes) من بين شواهده -قد خفف إلى حد بعيد من حدة نظرية النسبية التي ميزت القانون الدولي الكلاسيكي [2].

2- les obligations des états en vers la communauté international consernent tous les états, vu l'importance des droits en cause, tous les états peuvent être considérés comme ayant un intérêt juridique ace que les droits soient protégés, les obligations dont il s'agit sont des obligations"Erga Omnes".lire, Juan antonio-carrillo-salcedo, droit international et souveraineté des états, op.cit.p142.

3- د/ احمد الرشيدي، المرجع السابق، ص65

هذا ونشير كذلك إلى أن الأفعال الأحادية الجانب الصادرة عن إرادة منفردة لدولة ما، تستطيع كذلك خلق التزامات قانونية (Erga **Omnes**) للدولة التي صدر عنها هذا الالتزام القانوني وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري لسنة 1971 وفي قرارها في سنة 1974 وذلك في قضية التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادي pacifiquc sud عندما صرح الرئيس الفرنسي بأن فرنسا لن تقوم بتجارب نووية جديدة في المحيط الهادي، حيث رأت المحكمة بأن هذا التصريح الأحادي الجانب يعني قانونيا بأن فرنسا ألتزمت قانونيا في مواجهة كل المجموعة الدولية[1].

وتجدر الإشارة في الأخير أن الالتزامات الناتجة عن قاعدة آمرة jus cogens تعتبر دائما التزامات في مواجهة الكافة ويتحجج بها في مواجهة الكل، والعكس ليس صحيح، فالالتزامات(Erga **Omnes**)، لا تترتب حتما عن قواعد آمرة، لأن دائرة القواعد الآمرة ضيقة جدا وعليه فان القواعد الآمرة والالتزامات في مواجهة الكافة مرتبطتان جدا ولكنهما مختلفتان[2].

إن هذه النتيجة التي انتهينا إليها مهمة جدا خاصة في مجال حقوق الإنسان، ذلك أننا عن طريقها يمكن لنا التماس عالمية أوسع في تطبيق قواعد حقوق الإنسان، ما دامت(الالتزامات في مواجهة الكافة) لا تترتب فقط على القواعد الآمرة التي تميز حقوق الإنسان الأساسية فقط، وإنما يمكن تواجدها حتى في قواعد حقوق الإنسان التي توصف بأنها غير أساسية وهو ما سنوضحه في النقطة الموالية.

---

01 - juan antonio-carrillo-SALCEDO, droit international et souveraineté des états, op.cit.p1

2 - les obligations qui découlent d'une règle ou d'un principe de nature impérative, de jus cogenes international, sont toujours des obligations erga omnes; en revanche, toute les obligations erga omnes ne procèdent pas des normes impérative, care le cercle de ces dernières est plus réduit, les obligations erga omnes et les normes de jus cogenes sont donc deux notions intimement liées mais différentes. lire Juan antonio-carrillo-SALCEDO, droit international et souveraineté des états, op.cit.p142.

الفرع الثاني: التزامات حقوق الإنسان، التزامات في مواجهة الكافة

أكدت محكمة العدل الدولية الطبيعة العالمية لقواعد حقوق الإنسان وذلك بمناسبة حديثها عن القواعد ذات الحجية العامة أو المطلقة، حيث قالت بأن هذه الالتزامات في القانون الدولي الحديث تظهر مثلا من خلال تحريم أعمال العدوان والإبادة، وكذلك في المبادئ والقواعد المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية بما فيها الحماية من العبودية والتفرقة العنصرية [1].

إن الحجية المطلقة لهذه الالتزامات في مجال حقوق الإنسان تعطيها مكانة أعلى من الهرم القانوني والأولوية في التطبيق وضمانة أكيدة من الانتهاك فجميع الدول ملزمة باحترام قواعد حقوق الإنسان بغض النظر عن انتمائها لهذه الاتفاقية أو تلك [2].

وتظهر أهمية الالتزامات ذات الحجية المطلقة في مجال احترام حقوق الإنسان في أنها أوسع نطاق من القواعد الآمرة، فهذه الأخيرة تخص فقط - على الرأي الراجح- الحقوق الأساسية للإنسان، وكل التزام ينشأ عنها يعتبر ذا حجية مطلقة (Erga omnes) إلا أن الالتزامات " Erga Omnes "يمكن أن تنشأ عن قواعد لا ترقى لمصف القواعد الآمرة بمعيار الحقوق الأساسية للإنسان وبالتالي يمكن وصف الالتزامات الناشئة عن باقي حقوق الإنسان التي توصف بأنها غير أساسية بأنها التزامات في مواجهة الكافة، بحيث يمكن الاحتجاج بها اتجاه الكل، حين يعتبر هذا الكل أن له مصلحة قانونية في أن تكون هذه الحقوق محمية.

وتنشأ القواعد الخاصة بحقوق الإنسان بين الدول علاقة قانونية، تتميز بإلزام فيما بين هذه الدول، تقر فيه ضمان تمتع كل إنسان بغض النظر عن جنسيته بحقوقه، وانتهاك هذا الالتزام من طرف أية دولة يعتبر في نفس الوقت انتهاك للحقوق العائدة لبقية الدول التي لها مصلحة قانونية في أن تكون هذه الحقوق محمية على صعيد واسع [3].

1- قرار محكمة العدل الدولية في قضية برشلونة تراكشن، 1970/02/05، فقرة34، ذكره محمد بوسلطان، المرجع السابق، ص276.

2- محمد بوسلطان، المرجع السابق، ص276.

3- Juan antonio-carrillo-SALCEDO, droit international et souveraineté des états, op.cit.p206

خاتمة

خلاصة القول هي أن قواعد حقوق الإنسان تشكل نظاما قانونيا موضوعيا لا يمنح مصالح شخصية ذاتية للدول الأطراف في أية اتفاقية لحقوق الإنسان، كما أنها تعتبر قواعد آمرة – على الأقل البعض منها- لا يجوز الاتفاق على مخالفتها تنشئ التزامات قانونية تهم الكافة و يكون فيها للكافة مصلحة في أن تكون هذه الحقوق محمية وبهذه الكيفية يمكن الحديث عن كل حقوق الإنسان لكل الناس في مواجهة كل الدول.

دور الضرائب في التنمية الاقتصادية

حميد قرومي

المركز الجامعي – البويرة–

1) مقدمة:

تسعى الدول النامية بكل جهودها إلى التخلص من التخلف الاقتصادي والاجتماعي وبالرغم من تجريب أغلب الوسائل المادية لم تتوصل إلى النتائج المرجوة، فضلت تبحث عن مورد مالي يتميز بالاستقرار والدوام، لجمع موارد مالية معتبرة لسد متطلبات التنمية الاقتصادية، فلم تجد موردا أنسب لها من غير الضريبة لتعتمد على مواردها الداخلية أكثر، لتحسين استغلالها بتوجيه مخطط ومنظم، لتستفيد من فرصة التخلص من التبعية الاقتصادية، بشتى صورها من جراء الاعتماد على الغير ومنه فإننا سنحاول إبراز حتمية اللجوء إلى الضريبة، كمورد مالي ودوره في التنمية الاقتصادية.

أ) ضرورة اللجوء إلى الضريبة كمورد مالي:

إن نقص الموارد المالية الضرورية للتكفل بتمويل المشاريع، وضمان سيرها الفعال يبقى مؤشرا هاما للتخلف في الدول السائرة في طريق النمو، هذا النقص الذي ينجر عنه ضعف الاستثمارات، الأمر الذي يجعل وتيرة النمو والتطور ضعيفة، فلم تجد الدول النامية بديلا أمام هذه الوضعية إلا اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي المتزايد لتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

ففي المجال الاقتصادي تقوم هذه الديون بتجميد القدرة على الادخار سواء على المستوى الفردي، نتيجة لارتفاع أسعار السلع، أو على مستوى المؤسسات التي تضطر إلى استهلاك سلع صناعية باهظة الثمن لضمان سير نشاطها.

إن صفة الجبر التي تتميز بها الضريبة، باعتبارها تؤدى بدون مقابل، تؤهلها على أن تكون الوسيلة المالية لجلب أكثر الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة وتمويل الاستثمارات، وتبرز كفاية الضريبة، لإسهامها الكبير في تغطية نفقات الهياكل القاعدية، التي تضطر الدولة لإنجازها بشكل واسع، لأنها تعد مؤشرا هاما في قياس التقدم والتطور الاقتصادي.

فبناء مراكز التعليم والتكوين من شأنها تطوير القطاعات الوطنية في مجالات ضرورية وهامة، وذلك للتحكم في التكنولوجيا وطنيا، بدل إسنادها للأجانب.

إن تكفل الضريبة بتغطية معظم النفقات، لدليل كافي على صلاحيتها في تسخير موارد كثيرة للتنمية الاقتصادية، ومنه تقليص مشكلة ضآلة الموارد المالية.

ب) الضريبة كمورد مالي للتوازن الاقتصادي:

إن التوازن الاقتصادي يعني وصول الاقتصاد الوطني إلى نقطة التشغيل الكامل، للقطاعات الاقتصادية، بحيث يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات مساويا للعرض الكلي لها.

فإذا كان الطلب الكلي زائد بقدر يفوق عرض السلع والخدمات، ينجم عنه خلق بوادر تضخمية، يكون للضرائب المباشرة دورا فعالا في محاربتها، من خلال رفع مستوى الضرائب على الدخل للحد من الاستهلاك، وذلك بالتقليل من قيمة الدخل الموجه للاستهلاك.

وكذا الأمر بالنسبة للضرائب غير المباشرة، وخاصة الضرائب على الاستهلاك التي تسبب ارتفاعا في الأسعار، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على هذه السلع والخدمات.

كما يمكن للضرائب تشجيع بعض المشروعات الاقتصادية المنتجة، بتخفيض أو إعفائها من الضرائب، أو تخفيض الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة لتلك المشروعات المعنية، لتحسين الإنتاج وتنميته.

2) دور الضريبة في زيادة الحصيلة الجبائية:

تتكون الإيرادات العامة لميزانية الدولة من الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية، والتي تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذا من دولة إلى أخرى تبعا للنمو الاقتصادي.

وتتمثل الموارد الجبائية في حصيلة الضرائب والرسوم، وتنقسم إلى قسمين هما: الجباية العادية والجباية غير العادية.

وتتكون الجباية العادية:

* الضرائب المحصلة عن طريق التحصيل.
* الضرائب المقتطعة من الدخل.
* الرسم على القيمة المضافة (T.V.A).
* الحقوق أو الاقتطاعات غير المباشرة المفروضة على سلع معينة.
* حقوق الجمارك.

أما الجباية البترولية فتتكون:

- ضرائب مباشرة على الأرباح الآتية من الأبحاث والاستغلال والنقل عن طريق قنوات المحروقات

- عوائد على إنتاج المحروقات السائلة والغازية ،أي قيمة الإنتاج المستخرج من باطن الأرض ويتعين على الدولة تحديد حجم الموارد الواجب تحصيلها، واختيار أفضل المصادر للتحصيل، مع مراعاة الظروف السائدة، فالاعتماد على سياسة القروض، والإصدار النقدي، من شأنه أن يؤدي إلى أزمة خانقة عن طريق التضخم، أو ارتفاع تكاليف الديون، كما حدث في الجزائر في التسعينات.

لذلك فالاعتماد على موارد الجباية يعتبر من أحسن الاختيارات، ويبرر استعمال الضريبة كوسيلة مالية

لما يلي:

- تغطية نفقات الهياكل القاعدية.

- إصلاح وتطوير الجهاز الإنتاجي، وذلك بضمان تدفق مستمر للموارد لتغطية نفقات التجهيز والتسيير.

ج) دور الضريبة في زيادة الناتج الوطني:

كان دور الضريبة يقتصر على تحقيق موارد مالية لتغطية النفقات فقط، ولكن حديثا نجد أن الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي من خلال فرض الضرائب، التي تستعمل للتأثير على كفاءة استخدام الموارد، وذلك عن طريق التأثير عن الأسعار النسبية للمنتجات وعناصر الإنتاج إذ تتغير الأسعار بالارتفاع ، بموجب فرض الضرائب.

لذلك يجب أن يأخذ النظام الضريبي بعين الاعتبار قدرة الأفراد على إشباع الحاجات المختلفة، أي ضمان مستوى من الاستهلاك، ولذا المحافظة على قدرتهم في القيام بعمليات التراكم الرأسمالي اللازمة لعملية الإنتاج.

أ) الضريبة ودورها في تحفيز الإنتاج:

يمكن للضريبة أن تؤثر سلبا على قدرة الأفراد على العمل، بحيث تخفض من قدراتهم الإنتاجية، ويحدث ذلك في حالة ما إذا أدت الضرائب إلى حرمان الأفراد من جزء من الدخل، وبالتالي من استهلاكهم الضروري، لأجل ذلك تلجأ جميع التشريعات الضريبية

في العالم إلى فرض إعفاءات في مجال الضرائب على الإنتاج والاستهلاك، لمراعاة الحد الأدنى لمعيشة الأفراد.

إن تخفيض الضريبة على دخول العمال، والاستهلاك الضروري ، يؤدي إلى التأثير على قدرة الأفراد على العمل وميلهم نحوه، مما يؤدي بدوره إلى الزيادة في معدلات الإنتاج والإنتاجية.

ب) أثر الضريبة على نفقات الإنتاج:

تؤدي الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى رفع نفقة الإنتاج، وتخفيض الربح، وبعبارة أخرى التناسب الطردي للضرائب مع تكلفة الإنتاج ، وعكسيا مع الربح وذلك حسب أشكال السوق المختلفة.

1) حالة المنافسة التامة:

عندما يتحدد السعر عن طريق العرض والطلب، فالسعر بالنسبة للمنتج، والمستهلك يكون مفروضا، ولا يمكن لأحد أن يؤثر فيه بالتغيير، وبالتالي لا يستطيع المنتج تعويض ما دفعه من ضرائب برفع سعر البيع، ومنه فأثر الضريبة يكون بتخفيض الربح.

وقد يترتب على فرض الضريبة زيادة في نفقة الإنتاج وانخفاض معدل الربح، وبالتالي نقص الإنتاج.

2) حالة احتكار السوق:

في هذه الحالة يقوم المنتج برفع سعر البيع، مما دفعه من ضريبة مع الحفاظ على كمية الإنتاج كما هي، وهذا العمل يتوقف على مرونة الطلب، وعلى إمكانية تحقيق السعر السائد في السوق اكبر ربح ممكن، وإذا كان الطلب على السلع غير مرن، فيمكن المنتج من رفع سعر البيع ويبقى الربح بدون تغيير، أما إذا كان الطلب على السلع مرن، فإنه لابد أن يقبل تخفيض الضريبة للربح، مقابل عدم فقدان أي جزء من الطلب.

3) حالة المنافسة الاحتكارية:

في هذه الحالة يسيطر المنتجون على السوق بصورة نسبية، ولكن لا تصل إلى سيطرة المنتج الواحد، ومن ثم فإن رفع سعر السلع بمقدار الضريبة يؤدي إلى رد فعل من جانب الطلب على السلعة، وبالتالي تخفيض الإنتاج، والعكس صحيح، أي في حالة تخفيض السلعة بمقدار قيمة الضريبة قد يؤدي إلى رد فعل إيجابي من جانب الطلب على السلعة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع كمية الإنتاج.

4) دور الضريبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تهدف بعض الدول النامية إلى وضع سياسة ضريبة تسعى إلى تمويل برامج التنمية ودفع عجلة التقدم الاقتصادي، إلا أن السياسة الضريبة بالتنسيق مع السياسة الائتمانية والسياسة الإنفاقية تساهم بشكل فعال في الحيلولة دون تذبذب مستوى النشاط الاقتصادي.

أ) السياسة القائمة على التمويل بالفائض:

تسعى الدول النامية إلى تنمية مواردها، وذلك للرفع من مستوى النشاط الاقتصادي، مع إتباع الحكومة سياسة مالية، تكفل القضاء على التضخم، وإرساء الاستقرار الاقتصادي.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال رفع إيرادات الضرائب (كضرائب الاستهلاك والدخل) وأن تفرض ضرائب على الأرباح الاستثنائية، وذلك لامتصاص جانب من القدرة الشرائية الإضافية التي نتجت عن الفائض الاستثماري المتزايد.

ب) السياسة القائمة على التمويل بالعجز:

تقوم معظم البلدان النامية بوضع سياسة استثمارية في إطار خطة اقتصادية شاملة تهدف إلى رفع الإنتاج والدخل والعمالة، ولكن قد تواجه هذه السياسة الاستثمارية بعض العراقيل، كالاختلال في معدلات نمو الدخل والإنتاج والعمالة.

وهذا ما يدفع بالدولة إلى توسيع حجم مدفوعاتها التمويلية، كأن تقوم بمنح إعانات نقدية وعينية للأفراد العاطلين، أو ذوي الدخول الضعيفة، أو تقوم مثلا بتخفيض إيرادات الضرائب لمنح قوة شرائية إضافية للمجتمع، ويرى كثير من الاقتصاديين أن سياسة تكييف مستويات إيرادات الضرائب، تفضل تكييف مستويات الإنفاق النقدي الكلي للمجتمع.

إن أثر تخفيض الضرائب في دفع المشروعات الخاصة على التوسع أمر مشكوك فيه، وخاصة في فترات الكساد، لأن الكفاية الحدية لرأس المال تأخذ في الهبوط إلى مستوى لا يشجع رجال الأعمال على الاستثمار، مهما كان مبلغ التخفيض في الضرائب.

ومهما يكن فإن الحكومة إذا رغبت في المفاضلة بين زيادة حجم الإنفاق العام، وتخفيض إيرادات الضرائب بوسيلتين ماليتين للحد من انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي الكلي فعليها الأخذ بالأولى لأنها أكثر فعالية.

5) دور الضريبة في معالجة بعض التقلبات الاقتصادية:

سنتعرض إلى دور الضرائب في معالجة بعض الظواهر التي تسود الاقتصاد أو تعيقه، والتي من أهمها التضخم والكساد.

أ) دور الضريبة في محاربة التضخم:

يعتبر التضخم من الظواهر المعرقلة للتنمية الاقتصادية، إذ يؤدي إلى التفاوت في توزيع الدخول بما لا يتفق والعدالة الاجتماعية، كما يؤدي التضخم إلى توزيع الموارد الاقتصادية بشكل غير سليم، حيث يشجع الاستثمارات في المدى القصير على حساب الاستثمار في المدى الطويل، ويوجه الادخار إلى المضاربة عوضا عن التو ضيفات المنتجة.

ويشكل ارتفاع الطلب الكلي على حجم الإنتاج من السلع والخدمات، عن مستوى التشغيل التام عبئا وعائقا على الدول لابد لها من اجتيازه، ولهذا لن يأتي إلا بإنتاج سياسة ضريبة رشيدة تراعي التوجه الاقتصادي، وتسمح بامتصاص التضخم والتخفيف من حدته، ويتم هذا بتخفيض بعض الضرائب وزيادة البعض الآخر.

1) التدخل بواسطة الضرائب المباشرة:

يمكن للضرائب المباشرة أن تؤثر على زيادة العرض مقارنة بالطلب وذلك بفرض ضرائب متصاعدة على الدخول ذات التوجه الاستهلاكي، والتخفيض من الضرائب على أرباح المؤسسات، حتى تتمكن من التوسع، وبالتالي تحقيق هدفين:

الأول: يتمثل في رفع الحصيلة الجبائية، والثاني: اقتصادي يتمثل في التأثير على الطلب الكلي، وهناك حدود لابد من أخذها بعين الاعتبار، وهي حدود الضغط الجبائي.

إن التزايد المستمر في المعدلات الضريبية قد يؤدي إلى تكثيف العبء على المكلف مما قد يجعله يتهرب من دفعها، لذلك لابد من استعمال الضريبة بشكل عقلاني، وبترشيد حكومي ناجح.

2) التدخل بواسطة الضرائب غير المباشرة:

إن ارتفاع الضرائب عن طريق الضرائب غيرا لمباشرة قد يخفض من الدخل، وذلك لأجل تقليل الطلب ولكن ذلك يكون مرهون بمدى مرونة الطلب الكلي، وكذا بنجاعة عملية استعمال الضريبة، الأمر الذي لا يكون صالحا في جميع الدول، فمثلا في الجزائر هناك من 60 ٪ إلى 70٪ من الإيرادات الجبائية غير المباشرة ،مما يشكل تناقضا في حالة استعمال أنواع جديدة من الضرائب غير المباشرة للتأثير على الطلب الفعلي عن طريق الاستهلاك.

من هناك نستطيع القول أنه ينبغي أن تتميز الضرائب غير المباشرة بشيء من المرونة خاصة الضرائب النوعية، أي تلك التي تفرض بشكل قيمة معينة على المال المفروضة عليه، بكل وحدة مهما كان نوعها.

ب) دور الضرائب في محاربة الكساد :

1) أثر الضريبة على الدخل في محاربة الكساد:

الكساد يعني ارتفاع مستوى العرض عن الطلب، مع انتشار ظاهرة البطالة، ومن ثم فإن انتهاج سياسة جبائية لمحاربة الكساد، لابد أن يكون لها أثرمن خلال اعتمادها على الدخل، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى الطلب الكلي، وبالتالي الوصول إلى توازن العرض مع الطلب.

2) أثر الضريبة على الأرباح في محاربة الكساد:

في فترة الكساد قد تجيز الدولة للمؤسسات الاقتصادية توزيع الأرباح بمعدلات ضريبة منخفضة، وأن عدم التوزيع معناه الخضوع إلى معدلات مرتفعة، الأمر الذي يؤدي بالمؤسسات إلى العمل بمبدأ التوزيع، وتجنب دفع ضرائب مرتفعة، وبالتالي يزداد الدخل المتاح للمساهمين، ويرافق ذلك ازدياد معدل الاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة الطلب وتعادله مع مستوى العرض الكلي.

3) أثر الضريبة على الإنتاج في محاربة الكساد:

ينعكس أثر تخفيض الضرائب على الإنتاج بشكل واضح في انخفاض أعباء ومصاريف الإنتاج، وبالتالي انخفاض أسعار المواد المنتجة، فترتفع بذلك القدرة الشرائية للمواطن، ويتزامن ذلك مع ارتفاع حجم الطلب الكلي، ومن ثم يتوجه المنتجون إلى زيادة حجم الإنتاج، باعتباره انخفاض التكاليف وكذا العبء الضريبي للمستهلك.

إن زيادة الإنفاق الحكومي مقارنة مع الإيرادات الجبائية، قد يؤدي إلى زيادة الاستثمارات من جهة، ومن جهة أخرى زيادة الطلب الكلي، بسبب التخفيضات الجبائية والإعفاءات وبالتالي يتم إنعاش الاقتصاد الوطني، والتخلص من ظاهرة الكساد.

المراجع المعتمدة:

1- أمين قلالة، الإصلاحات الجبائية ودورها في التنمية، مذكرة التخرج من المدرسة العليا للإدارة، سنة 1998.

2- رفعت المحجوب، المالية العامة.

3- سيد عبد المولى، المالية العامة.

4- محمد العماري، التنمية الاقتصادية والتخطيط.

5- المديرية العامة للضرائب، النظام الجبائي الجزائري، رقم 10 مارس 1995.

تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي بالدول النامية وواقع سياسات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر.

د/ أحمد جميل

المركز الجامعي –البويرة–

تمهيد:

يمكن القول أن سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي هي نتاج التوسع في قضايا النظرية الاقتصادية الكلية من ناحية، ومن ناحية أخرى هي حزمة السياسات الاقتصادية التي يتبناها ويبلورها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذين تم إنشاؤهما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ويلاحظ أنه منذ أوائل السبعينات قد تم تنفيذ عدد كبير من البرامج التي تنطوي على حزمة سياسات التثبيت والإصلاح الهيكلي إستنادا إلى نظرية الاقتصاد الكلي لاقتصاديات الدول المتقدمة التي تم تطويرها وقد تم توسيع سياسات التثبيت والإصلاح الهيكلي منذ ذلك الوقت اعتمادا على التوسع في قضايا النظرية الاقتصادية الكلية، وقد تطور خلال مرحلة السبعينات والثمانينات إلى ظروف تطبيق سياسات التثبيت والإصلاح الهيكلي على الدول النامية وقد بذلت محاولات جادة من أجل تزويد القدرة على الفهم واستيعاب الاقتصاد النامي لمثل هذه السياسات والبرامج وتكييفه معها.

لذلك فمعرفة وإيضاح ظروف تطبيق سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي في الدول النامية ضروري لاختلافها عن الدول المتقدمة بالإضافة إلى أن معظم تلك الدول كانت قد تجاهلت تلك السياسات من دخول مرحلة السبعينات ولم يتزايد الاهتمام بها ويتصاعد إلا مع الثمانينات وتصاعدت بدرجة أكثر في النصف الأول من التسعينات.

أولا: مفهوم سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي

ويمكن تعريفها على أنها تلك الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي،

وبالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة وعجز في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية، ومنبع هذه الحزمة من السياسات هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي، خلال فترة زمنية معينة.

- إن سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي هي حزمة من السياسات المتفاعلة مع بعضها البعض والتي تنطوي على الأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة التي تسعى إلى تحقيقها.

- إن مجموعة السياسات التي تتكون منها سياسات التثبيت والتصحيح (التكيف) الهيكلي والتي تعتبر بمثابة الأدوات المستخدمة في البرنامج المنفذ، هي بعض أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة الاستثمار، ويضاف إليها بعض السياسات الاقتصادية التي لم يتسع المجال لدراستها مثل سياسات الأسعار والأجور أو سياسات الأسعار والدخول.

- أن حزمة سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التي يتم تطبيقها تأتي استنادا إلى نظرية الاقتصاد الكلي. هذا الأخير الذي يهتم بدراسة سلوك الاقتصاد ككل، ويعرف على أنه الاقتصاد الذي يمتلك فيه الأفراد الثروة في المجتمع حيث تتحدد فيه المتغيرات الكلية في الاقتصاد وفقا لقرارات الأفراد المستقلة وفي حقيقة الأمر فإن أغلب النظريات التي قدمت في إطار الاقتصاد الكلي إنما تنطبق على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وهذا الاقتصاد الرأسمالي يتميز بأنه مختلط حيث تختلف درجة السماح بقوى السوق الحرة لتحديد قيم المتغيرات الكلية من اقتصاد رأسمالي لآخر. بحيث يتركز دور الاقتصاد الكلي في دراسة العوامل المحددة للمتغيرات الكلية في الاقتصاد مثل الناتج القومي، التوظف، المستوى العام للأسعار موقف ميزان المدفوعات ... الخ.

- إن ظروف تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في دولة معينة تنبع من معاناة اقتصاد هذه الدولة من اختلال التوازن الداخلي معبرا عنه بوجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة ومعدل مرتفع من التضخم واختلال في التوازن الخارجي معبرا عنه بوجود عجز كبير في ميزان المدفوعات وتضخم في المديونية الخارجية، بالإضافة إلى

الإختلالات الهيكلية مع ملاحظة أن تحقيق التوازن من خلال تطبيق هذه السياسات هو من أجل تحقيق التوازن الخارجي والذي يعتبر الهدف النهائي لبرنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي المصحوب بمعالجة باقي الإختلالات الهيكلية ذات العلاقة.

وبصفة عامة تتكون برامج الإصلاح الاقتصادي التي تضم سياسات التثبيت والتكيف من مكونين أساسيين: أولهما سياسات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي وهي تركز على إدارة جانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات في الدول المعنية.

أما المكون الثاني فيعرف باسم سياسات التصحيح أو التكيف الهيكلي ويختص بها البنك الدولي وتركز على تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية، وتحرير التجارة الدولية وتحرير الاستثمار وتحرير أسواق العمل ورأس المال على نحو يضمن استخدامه هذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية، فضلا عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع الخاص والعام من ما يسمى سياسة الخوصصة.

والأهم من ذلك أن نجاح سياسات التثبيت التي يهتم بها بدرجة كبيرة صندوق النقد الدولي مسألة لازمة في الأجل القصير عنها في سياسات التصحيح أو التكيف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل التي يهتم بها البنك الدولي، وبالتالي ليس من السهل فصل وظائف المؤسستين عن بعضها البعض حيث يهتم الصندوق بالسياسات النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف، وسياسات الأجور والأسعار وسياسة التجارة الدولية، ويهتم البنك الدولي بسياسات الاستثمار والتنمية، وسياسة الخوصصة وتخصيص الموارد وإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص وإعادة هيكلة الاقتصاد من أجل زيادة الصادرات.

على أن يسبق برنامج التكيف الهيكلي مرحلة التثبيت التي هي الشاغل الأول لصندوق النقد الدولي والتي يتم فيها.

- تخفيض معدل التضخم وتخفيض عجز الموازنة، وتحرير سعر الصرف وتصحيحه وغيرها من الإصلاحات ويتم ذلك في الأجل القصير والعمل بعد ذلك ببرنامج التكيف الهيكلي في المدى المتوسط والطويل.

- إن برنامج سياسات التثبيت والإصلاح الهيكلي يتم خلال فترة زمنية معينة لتحقيق مجموعة من الأهداف المطلوبة خلال تلك الفترة.

-إن الخطوة الأولي تبدأ من حكومة الدولة المعنية في شكل خطاب للنوايا يقدم أثناء المفاوضات وينطوي على حزمة سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي وأدواتها التي تنوي الحكومة إتباعها خلال فترة تطبيق وسريان برنامج الإصلاح الاقتصادي.

آثار برامج التكيف الهيكلي على الدول النامية

توافرت عدة عوامل اقتصادية منذ نهاية السبعينيات أدت إلى تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في البلدان النامية، ففي ظل قناعة الجهات المقرضة بضرورة ترشيد عملية تخصيص الموارد عن طريق استخدام آليات السوق كانت نوعية الأقطار التي تخضع لشرطية التكيف هي تلك التي تواجه عجزا كبيرا في الموازنة العامة يصعب قبول استمراره، مع عجز متزايد في ميزان المدفوعات يصعب تمويله عن طريق تدفقات المساعدات الأجنبية، ويضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات التضخم وهذه الأوضاع غالبا ما نجمت عن عوامل داخلية كإتباع سياسات توسعية في الإنفاق العام وأخرى خارجية مثل تدني معدلات التبادل التجاري وانخفاض الطلب العالمي على الصادرات فضلا عن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، ومن جانب آخر يعاني سكان هذه الدول من مستويات معيشية متدنية ومن انخفاض مستويات الدخل وبوجه خاص آثارها السلبية على الفقراء والتي بدورها لها عواقبها السياسية بل وعلى قابلية البرامج للاستمرار إذ يؤخذ على سياسات التكيف الهيكلي في الكثير من الحالات أنها على الأقل في المراحل الأولى من تطبيقها تؤدي إلى زيادة معاناة بعض فئات المجتمع ذات الدخول المنخفضة وغير الثابتة وأنها تزيد بذلك من معدلات الفقر وبهذا فإنها تضفي سمعة سيئة على سياسات التكيف الهيكلي ويؤدي إلى عدم قبولها على المستوى الشعبي أو الحكومي وسيؤدي إلى فقد الثقة في الأحوال الاقتصادية للدولة وإلى إحصاء المستثمرين عن الاستثمار فيها، أي إلى المزيد من المشاكل الاقتصادية لذلك فإنه من الضروري التحقق من هذه الظاهرة.

أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول النامية والعربية منها وأهداف هذه السياسات

شهدت الاقتصاديات النامية ومنذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي تحول في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه بعد تزايد الإقناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية سواء

من حيث كونه مصدرا مستقرا نسبيا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الإبتكارية أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية، وكان من أبرز هذا التحول سعي السياسات نحو زيادة درجات التحرر الاقتصادي لتعميق مستوي التكامل على الاقتصاد العالمي، فأخذ العديد من هذه الإقتصادات يتخلى تدريجيا عن السياسة الحمائية وسياسات تعويض الاستيراد ويتحول نحو تبني سياسات أكثر انفتاحا في مجال التجارة والاستثمار كسياسة تشجيع التصدير فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي، وعلى الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديلاً عن الاستثمار والادخار المحلي بل هو مكمل له، وهذا النوع من الاستثمار يحمل بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الضارة التي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من المشاريع المحلية من عملية الإنتاج والاستثمار وهنا يبرز دور السياسات الاقتصادية في تعظيم المنافع وتقليل التكاليف.

وفي هذه السياق يحدد تقرير الاستثمار العالمي ثلاثة عوامل يرى أنها كانت تشكل القوى الدافعة الرئيسية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية وفي عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسيات أولها تحرير السياسة الاقتصادية، وثانيهما التغير التكنولوجي السريع وما رافقه من انخفاض في تكاليف النقل والاتصالات أي تلاشي المسافات، أما القوة الثالثة فجاءت كنتيجة للقوتين السابقتين وهي أن احترام عملية المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسية التي تتولى عمليات الاستثمار فهذه العوامل الثلاثة مجتمعة قد هيأت الظروف الملائمة لقيام تلك الشركات بالبحث عن مواقع إنتاجية جديدة لزيادة كفاءتها الاقتصادية فأخذت تنقل جزء من نشاطها الإنتاجي نحو الدول النامية كما ساهم الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة بزيادة حدة هذه الضغوط التنافسية وفي تزايد الحاجة إلى البحث عن مواقع جديدة تكون أقل تكلفة إلى جانب كونها تتمتع بعدد من المزايا النسبية الديناميكية كالخبرات والمهارات وسرعة استيعاب التكنولوجيا الجديدة وبانخفاض الأجور، ويمكن القول أن عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية قد اعتمد على عدد من العوامل

المتداخلة ومن أهم هذه العوامل هي مدى وجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي ومدى وجود حوافز مالية وضريبية وسياسات اقتصادية ليبرالية فضلا عن الدور المحوري الذي تلعبه الظروف الإنتاجية السائدة في الدول المضيفة.

ظروف تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية

وأهمية هذه الظروف راجع إلى تلك الدول النامية تختلف في خصائصها عن الدول المتقدمة بالإضافة إلى أن معظم تلك الدول كانت قد تجاهلت تلك السياسات في دخول مرحلة السبعينيات ولم يتزايد الاهتمام بها، ويتصاعد إلا مع بداية الثمانينات وتصاعدت بدرجة أكثر في النصف الأول من التسعينات وهذا راجع إلى تزايد الصدمات الاقتصادية الداخلية منها والخارجية والتي توافقت مع صعود أزمة المديونية في الدول النامية مع بداية الثمانينات.

وظهور أزمة الديون في الثمانينات كانت بظهور مشكلة بنيوية للاقتراض المفرط، في بداية الثمانينات تدهورت الأوضاع المالية للغاية في بلدان العالم الثالث وظهرت مؤشرات الصعوبات مع أزمة الديون البولونية في عام 1981 لكن هذه الأزمة كانت بالأخرى حدثا منعزلا مثل أزمة الديون التركية منذ عام 1978، لم تؤد إلى إثارة الجدل حول الوضع الإجمالي للتمويلات الدولية وقد بدأت نقطة الانطلاق الحقيقية لأزمة الديون في أغسطس 1982 حين ظهرت المكسيك غير قادرة على مواجهة التزاماتها في الدفع واعتبارا من هذا التاريخ انهارت ثقة المصارف بالصحة المالية لجملة البلدان المدينة الأساسية.

أسباب أزمة الديون

غير أن موقف المصارف حيال البلدان المدينة من العالم الثالث لا يمكن اعتباره السبب الأول لأزمة الديون فهو بكل وضوح سبب ونتيجة في آن معا. لذلك فإنه من الصعب إثبات أن الأزمة قد نتجت عن سياسة اقتراض مفرطة من جانب بلدان العالم الثالث، ومن الواضح أن بعضا منها يتحمل جزءا من المسؤولية عن ظهور الأزمة، بسبب إدارة اقتصادية غير حذرة بل أحيانا بسبب تبذير جلي للموارد المالية الحاصلة من النظام المصرفي الدولي كما نفذت في السبعينات من قبل معظم بلدان العالم الثالث.

وهكذا فإن نسب خدمة الديون قد زادت بشكل ملموس لتتجاوز 21٪ وسطيا في عام 1982، مما يستوجب الأخذ في الاعتبار لتأثيرات كشف هذا التضخم من اجل التقييم الصحيح لهذا التطور ففي فكرة التضخم الشديد لا تكون النسبة المرتفعة لخدمة الدين ذات دلالة كبيرة لأن قسما من أعباء الفائدة لا يكون سوى العوض المقابل لتخفيض قيمة

الرأسمال الذي تبقى للسداد وإذا أمعن النظر في تطور نسب الخدمة الحقيقية للديون حيث تصحح دفعات الفائدة للأخذ في الاعتبار لتآكل التضخم حينذاك يقاس مدى التغير في الوضع بشكل أفضل فبين عامي 1974 و1980 تأرجحت نسبة الخدمة الحقيقية لديون البلدان النامية المستوردة بين 1.6٪ و11٪ لترتفع إلى أكثر من 22٪ في عام 1982 ولم يعد أمام البلدان النامية حينذاك مورد آخر في بداية الثمانينات إلا زيادة ديونها بشروط مكلفة أكثر فأكثر ومنه فقد زادت ديون البلدان النامية بنسبة 12٪ سنويا بين عام 1980 و1983 مما خلق ظروف تفاقم أعباء خدمة الديون.

ومن ثم استيقظت كثير من الدول النامية على ضرورة تركيز الاهتمام على سياسات التثبيت والإصلاح الهيكلي حيث اتضح أن تلك الصدمات الداخلية والخارجية وتصاعد أزمة المديونية الخارجية يرجع إلى أن معظم الدول النامية تميزت بسمات مشتركة كانت وراء المشاكل التي عانت منها ومن أهمها:

1- وجود معدل تضخم مرتفع نسبيا.

2- وجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة.

3- وجود عجز في ميزان المدفوعات.

4- وجود أسعار صرف مغالي في قيمتها.

5- وجود أسواق مالية محلية ضعيفة ومحدودة.

6- وجود قطاع عام كبير ومسيطر وذي كفاءة اقتصادية منخفضة.

7- وجود تشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، مما جعل من الضروري على أي اقتصاد نام تتوافر فيه هذه السمات، ولكي يخرج من أزمته ومن اختلال توازنه الداخلي والخارجي أن يطبق حزمة سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي.

أهداف سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي

1- تحقيق التوازن المالي الداخلي.

2- الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار.

3 إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

4- زيادة معدل النمو الاقتصادي.

واقع سياسة الإصلاح الاقتصادي بالجزائر والآفاق لتجاوز الإشكال القائم:

في مطلع السبعينات بدأت العلاقات الاقتصادية الدولية تتغير وخاصة بعد الأزمة العالمية البترولية التي أدت إلى حالة الركود الاقتصادي التضخمي وتفاقم أزمة البطالة في الاقتصاديات الغربية المصنعة حتى بعد تعافي النمو الاقتصادي، مما أنتج ظاهرة النمو بلا تشغيل وتفسر الدوائر الرسمية الاقتصادية أن انتشار ظاهرة البطالة تعود إلى صدمة أسعار النفط وإلى جمود أسواق العمل في الاقتصاديات الأوربية مما ساعد على إطلاق يد الشركات في تقليص العمالة . حيث في سنتى1974، 1973 ازدادت أسعار النفط مما أدى إلى تفاقم إلى حد كبير في اختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية.

وهدد النظام المصرفي والمالي العالمي بالانهيار ازدادت المديونية الخارجية لهذه البلدان وكانت ديون الدول النامية سنة 1970 نحو 60 مليار دولار، وبعد عشر سنوات وصلت سنة 80 إلى 481 مليار دولار لتصل سنة 1996 إلى 2000 مليار دولار وتوقفت المؤسسات المالية عن الاقتراض لهذه البلدان نتيجة تفاقم الديون مما أدى إلى تهديد التجارة العالمية وخاصة البنية التجارية التي تكرست لصالح البلدان المصنعة، كما أن عجز في ميزان المدفوعات للبلدان النامية يؤدي حتما إلى عدم قدرة هذه البلدان على الاستمرار في شراء منتجات الدول المصنعة، ودفع الدول الأكثر تصنيعا في العالم إلى انتهاج سياسة جديدة اتجاه هذه الدول ومنها طلب الدول المصنعة من الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي إجراء سياسة جديدة وتبني دورا جديدا يتمثل في حماية النظام المصرفي العالمي ومنها بدأت سياسة الاقتراض بالشروط الموضوعة من قبل صندوق النقد الدولي من أجل النهوض باقتصادياتها أي إتباع سياسة الإصلاح الاقتصادي جديدة بالإضافة إلى سياسات التثبيت الاقتصادي، وبالتالي فإن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي للدول النامية من قبل الدول المتقدمة لابد وأن يمر عن طريق هاتين الهيئتين والمؤسسات المالية التابعة لهما، بحيث يعتبر الصندوق هو الضامن الوحيد عند الاقتراض.

ويلاحظ أن الصندوق النقد الدولي قد عقد مع الحكومات الجزائرية عدة برامج للتثبيت الاقتصادي منذ بداية السبعينات منها على سبيل الذكر: 1993، 1989، 1978، 1977، وقد صاحب تطبيق هذا البرنامج عدة آثار اقتصادية واجتماعية.

صندوق النقد الدولي وتصميم سياسة التعديل الهيكلي:

إن صندوق النقد الدولي يستمد في تصميم سياسات التعديل الهيكلي إلى مجموعة من الأسس النظرية وخاصة الدراسات التي قام بها بولاك 1957امنها دراسة التحليل النقدي لميزان المدفوعات.

إن الأزمة الرأسمالية في السبعينات والجدول الفكري الذي انتهجته حول أسبابها وتفسير ظواهرها بما فيها التضخم، الركود، هذا الجدول أفرز تيارا فكريا جديدا في المنظومة الرأسمالية وهو ما يطلق عليه التيار النقدي « Monétarisme » وعلى رأسه الاقتصادي ملتون فريدمان وهو تيار يندمج ضمن المدرسة النيوكلاسيكية ويحمل المبادئ العامة للنظام الرأسمالي من حيث الحرية الاقتصادية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاعتماد على اقتصاديات العرض وأعطى أهمية كبيرة للنقود في تغيير وعلاج التضخم وهو ما أدى إلى تبني السياسة الإصلاحية من قبل صندوق النقد الدولي التي تهدف إلى معالجة الاختلالات في توازن الاقتصاد الكلي داخليا وخارجيا والوصول إلى معدلات النمو العالية مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي .كما يرجع صندوق النقد الدولي بتصميم سياسات التصحيح إلى دراسة الاختلالات التي تواجه موازين المدفوعات والتي يقسمها إلى نوعين الأول وهو الاختلال قصير الأجل ويمكن تصحيحيه في مدة لا تتعدى سنتين أما الثاني فهو الاختلال طويل الأجل الذي يعكس وجود عوائق هيكلية للنمو الاقتصادي وتراكم كبير للمديونية الخارجية بحيث لا يمكن الرجوع إلى الحالة التوازنية إلا في إطار انتهاج سياسة متوسطة أو طويلة الأجل ويلاحظ أن صندوق النقد الدولي يعالج النوع الأول من الإختلالات عن طريقة سياسة جانب الطلب أو ما يسمى سياسات التثبيت الاقتصادية أو سياسات الاستقرار الاقتصادي ويعالج النوع الثاني من الإختلالات عن طريق سياسات جانب العرض أو ما يسمى السياسات التعديل الهيكلية. وان من أهم محاور الإصلاح الهيكلي:

1. إصلاح مؤسسات القطاع العام.
2. الإصلاحات النقدية والمالية
3. إصلاح نظام المدفوعات
4. إصلاح سياسة الأسعار
5. تحرير التجارة الخارجية

وضعية الجزائر مع صندوق النقد الدولي: انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي سنة 1963 (25) وهي عضو في مجلس المحافظين وبلجنة الأربعة والعشرين التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق وقد استخدمت الجزائر في العديد من المرات عمليات لحقوق السحب الخاصة وفي سنة 1988 استخدمت القسط الاحتياطي بالصندوق نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر كما أنها استعملت الأقساط الكبيرة وعليه كانت هناك عدة اتفاقيات بين الحكومات الجزائرية وهيئة الصندوق النقد الدولي سواء في إطار سياسات التثبيت الاقتصادي وفي إطار سياسات التعديل الهيكلي.

إن لجوء الجزائر إلى هيئة الصندوق النقد الدولي والرضوخ لشروطه جاء نتيجة تفاقم المديونية الخارجية وما ترتب عنها من آثار على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية (انخفاض النمو ،تعطيل الإنتاج، زيادة البطالة، زيادة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية ....) إلا أن مدة مختلف الاتفاقيات قصيرة المدى غالبا ما كانت سنة لم تأت بثمارها المرجوة خاصة من أجل الاستقرار الاقتصادي إلا أنه قد تحققت بعض الإنجازات مثل تحرير أكثر من 75 من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992 وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسطية والكمالية وإصدار بعض التشريعات منها الخاصة والمنظمة للتجارة الخارجية والداخلية وحركة رؤوس الأموال وتنظيم الجمارك وتشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية في مجال قطاع المحروقات، إلا أن ابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بـ 2 ٪ من إجمالي الناتج المحلي نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5 ٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 92-93 مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغيير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2 % كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2% وقد ساهم الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات في إحداث آثار على ميزان المدفوعات ،لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من المحروقات مما زادت أعباء الديون الخارجية وخدمة الدين الذي بلغ 86% سنة 1993 بعدما كان 76% في سنة 1992 كل هذه المشاكل أدت بالجزائر بالاستنجاد بصندوق النقد الدولي والرضوخ مرة أخرى لشرطه على أن تكون الاتفاقية

بشرطين : الأول ومدته الزمنية غالبا سنة وهي تدخل في إطار الاتفاق الثالث للاستقرار الاقتصادي أو ما يسمى بالتثبيت الاقتصادي.

والاتفاق الثاني وتكون مدته أطول في إطار سياسة التعديل الهيكلي حيث وضعت الجزائر في إطار الاتفاق التثبيت الاقتصادي إستراتيجية تمثلت في تحقيق التوازنات التوازنات الداخلية والخارجية برفع النمو للناتج الداخلي الخام بين 3% و6% خلال سنة 94-95 ومنه تحقيق معدل التضخم وذلك باستخدام إعادة توازن الأسعار ومراجعتها ورفع الدعم عنها . وترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي مع تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني ومنها إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وإعادة تجديد دور الدولة وإعطاء أولية لبعض القطاعات والإسراع في الإصلاحات مع تحرير التجارة الخارجية وتنوع الصادرات خارج مجال قطاع المحروقات(26) .

وعليه وافق صندوق النقد الدولي على هذه الإستراتيجية بمنحة مساعدة مالية مقدرة ب 731.5 مليون حقوق سحب خاصة تخصيص أكثر من مليار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية وتمت إبرام عدة اتفاقيات من أجل إعادة جدول ديونها حسب الجدول الزمني يبدأ في سبتمبر 1994 وينتهي في مارس 1995 . إما الوصفة التي قدمت للجزائر التي تندرج ضمن الاتفاقية التي أبرمت بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي وذلك في ماي 1995 بعد أن تم التقارب من أجل إعادة التوازنات والنهوض بمعدلات النمو وتخفيض معدلات التضخم وإعداد برنامج نموذجي مما سمح للجزائر بالاستفادة من قرض ب 1.70 مليار دولار من أجل دعم الإصلاحات الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط يتم التسديد على مدى 10 سنوات مع الإعفاء لمدة 5 سنوات من الفائدة.

الإصلاحات الجزائرية ضمن برنامج التعديل الهيكلي بما فيها الإجراءات المصاحبة

1- إصلاح المنظومة المالية.

2- تحرير الأسعار.

3- الإصلاح النقدي والمالي.

4- التجارة الخارجية.

5- تنمية القطاع الخاص إصلاح المؤسسات العمومية.

6- قطاع الفلاحة.

7- قطاع السكن.

تقييم برنامج التعديل الهيكلي

إن مهام الصندوق النقد الدولي متابعة وتقيم ما توصلت إليه الدولة المطبقة لبنود هذا البرنامج ونجد أن طريقة التقييم للتعديل الهيكلي لابد وأن تمر بالنسبة للإنتاج الداخلي الإجمالي لأن هذا الأخير مرتبط بعدة مؤشرات اقتصادية أخرى منها المديونية الخارجية ومستوى الأسعار، مستوى الإيرادات العامة، الواردات، النفقات العامة، احتياطي الصرف، إعادة التوازن التجاري، ويرى خبراء الصندوق أن توازن ميزان المدفوعات وتسديد الديون هما مؤشران قويان على نجاح تطبيق سياسة التعديل الهيكلي ونجد أن الصندوق في تقييمه لتنفيذ برامجه طريقة المحاكاة simulation والطريقة المقارنة بين بلد وعدة بلدان أخرى.

إن الدولة الجزائرية بذلت جهودا كبيرة في إنجاح برنامج التعديل الهيكلي وقد صرحت في الكثير من المناسبات أنها وصلت إلى النتائج الملموسة في ميادين التوازنات الاقتصادية الكلية وتمكنت من التحقيق من نسبة التضخم، إلا أن خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يعترفون بأن تطبيق برامج التعديل الهيكلي له أثار سلبية وبخاصة في المجال الاجتماعي وخاصة ما يمس عمال القطاع العام والموظفون في القطاع الحكومي ومن دون الدخل المحدود، والعاطلين عن العمل، والأسر الفقيرة، عمال القطاع الفلاحي وغيرها, حيث كتبت إحدى العاملات بالبنك الدولي.

"ولما كان التكيف بالتالي يتضمن عادة تخفيضا في مجموع الطلب وتغيرات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج وللمنتجات وتحولا في تخصيص الموارد فإن هذا سيتبع بالضرورة تكاليف، مثلا في شكل تقليل الاستهلاك، وتخفيض الاستثمار أو الإبعاد المؤقت للعمل، زيادة البطالة" ورغم وجود هذه الآثار إلا أن خبراء الصندوق يصرون على تطبيق هذا البرنامج حاليا أحسن من تطبيقه مستقبلا لأن آثاره المستقبلية تكون أكثر سلبية من الوقت الحالي إلا أن تصاعد موجات النقد الموجهة لتلك البرامج بسبب هذه الآثار بدأت بعض المنظمات الدولية تتحدث عندما يسمى بالتكييف ذوي الوجه الإنساني Dimension social d'ajustement وإعادة النظر في المجتمعات الفقيرة وإعطاء المساعدات لها للتخفيف من هذه الآثار السلبية للتكييف وهذا ما جعل البنك العالمي يقترح بعض الحلول منها شبكات الأمان الاجتماعي وتأسيس صناديق التعويضات وتكافئ الفقر وخاصة في الأرياف.

آثار سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر

إذا كان مهام التعديل الهيكلي هي تصليح الإختلالات الاقتصادية المختلفة من أجل النهوض بسياسة التنمية الاقتصادية والإنعاش الاقتصادي وإن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لمدة أربع سنوات في الجزائر أعطى بسياسة اقتصادية جيدة لكنه لم يعط سياسة تنموية دائمة حيث كانت نتائجه على النحو التالي وهذا حسب القطاعات:

1- القطاع الصناعي: إن مؤشر الإنتاج الاقتصادي تقلص بحوالي 11 نقطة من سنة 1994 إلى 1997 وكان الإنتاج الحرفي التقليدي قد تقلص ب 21 نقطة، حيث سجل تحسنا مؤقتاً في قطاعين، قطاع الطاقة والمحروقات وقطاع البناء وإذا أخذنا سنة 1989 كمؤشر نجد أن قطاع صناعة الجلود والأحذية انخفضت ب 53 نقطة سنة 1997 وذلك نتيجة المنافسة من القطاع الخاص وخاصة أن الجزائر تعهدت بفتح أسواقها للمنتج الخاص الداخلي والخارجي وتسهيل عملية الاستيراد والتصدير. إن قطاع الصناعة الذي يعتبر النواة الأساسية للقطاع الصناعي في الجزائر قد انخفض إنتاجها بنسبة 50 % بين سنة 89 و97 حيث سجلت أكبر نسبة بين 94-97 حيث كانت النسبة 30% مما أدى إلى تعطيل نسبة كبيرة في الآلات الإنتاجية ومنها العمل على تخفيض الديون وتوقفها نهائيا وهو هدف التعديل الهيكلي بين تطور استعمال طاقات المؤسسات الصناعية العمومية حسب القطاعات، وأصبحت هذه المؤسسات غير قادرة على تصليح آلاتها الإنتاجية أو تجديدها وذلك نتيجة تخلي الدولة عن تمويل هذه المؤسسات سواء عن طريق الدعم أو الاقتراض .أما معدل نمو الإنتاج الصناعي في فترة التعديل الهيكلي كان سلبيا بنسبة 1.4 % سنة 1995 وقد واصل في تدهور حتى بلغ 8.7 % في السنة الموالية وهذا راجع إلى عدم تأقلم المؤسسات الصناعية مع البرنامج المطبق، لكن انعكاسات هذه الإجراءات بدأت تظهر مع مطلع 97 ونجد أن صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية تتحمل القسط الأكبر من هذا التقهقر نظرا لوزنها في ميدان الصناعة كما نشير أن رغم هذا التدهور فإن القطاع الصناعي حقق 80 % من الأهداف التي سطرها لسنة 1997، أما السداسي الأول لسنة 1998 وهي سنة نهاية تطبيق إجراءات سياسة التعديل الهيكلي، نجد أن القطاع الصناعي العمومي تمكن من تحقيق نمو قدره 5.2% ونتيجة لتحسن وضعية الفروع الصناعية المتعلقة بقطاع الكيمياء، الصيدلة، الأسمدة ب 34.2%، الكهرباء والإلكترونيك ب 14.3% وقطاع الصناعات الغذائية الزراعية ب 11.3 % وقطاع مواد البناء والزجاج ب 4.6%.

2- الهيكلة المالية للمؤسسات : إن برنامج التعديل الهيكلي يهدف إلى رفع حماية الدولة للمؤسسات العمومية وبالتالي كان لازما على المؤسسات الاقتصادية، التكيف مع المحيط الجديد (تحرير الأسعار، نسبة الفائدة، المنافسة ....) حيث أن المؤسسات الاقتصادية العمومية انتقل عجزها المالي من 90 مليار دينار لسنة 95 إلى 113مليار سنة 1996 أي تمثل 28% من رقم الأعمال، أي متوسط 4،3 شهر من الإيرادات وبالتالي كان لازما إعادة هيكلة خزينة المؤسسات.

إن عجز ميزانية المؤسسات أثر بطريقة مباشرة على إنتاج وتسيير وخاصة فيما يخص زيادة التكاليف المصرفية وهذا ما جعل المؤسسات الاستنجاد بالبنوك من أجل الاقتراض إلا أن هذا الطلب لم يكن له الصدى الإيجابي من قبل المؤسسات المالية الجزائرية وهذا راجع لالتزامات الدولة اتجاه الصندوق النقد الدولي القاضي بعدم زيادة القروض الداخلية للمؤسسات العمومية مما أثر سلبا على استمرار بعض المؤسسات وأعلنت إفلاسها وتوقفت عن الإنتاج وإذا رجعنا إلى حقيقة عجز هذه المؤسسات الاقتصادية التي يمكن استنتاج ما يلي:

1- وجود كمية من الإنتاج المخزن سواء السلع المصنعة أو المواد الأولية لدى هذه المؤسسات وعدم إيجاد أسواق له وذلك نتيجة دخول المنافس لهم من القطاع الخاص المحلي وأجنبي.

2- نقص الطلب على المنتج الجزائري المصنع من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية نتيجة جودته الرديئة صعوبة التصدير...الخ.

3- خسارة المعاملات التبادلية المصرفية حيث وصلت إلى حوالي 60 مليار دينار لجميع القطاعات الصناعية في نهاية 1995 نتيجة إعادة النظر في سعر الفائدة وتدهور قيمة الدينار.

4- ارتفاع نسبة المخزونان إلى رقم الأعمال حيث تمثل 29 % من المبيعات في سنة 1995، 25 % سنة 1996 و22 % في نهاية سبتمبر 1998.

5- ضعف التصدير حيث لم يصل إلى حد 4 % في كل هذه السنوات إن الحصيلة للسداسي الأول سنة 1998، تبين حل أكثر من 800 مؤسسة منذ 1994 وتسريح 212960 عامل بالإضافة إلى التسريح الإداري بعدد 50700 عامل أما عدد العمال الذين أحيلوا على البطالة التقنية 100840 مما يبين الآثار المترتبة عن سياسة إعادة هيكلة المؤسسات، إن

نسبة العمال المسرحين تمثل حوالي 5% من عدد السكان العاملين (4.7 مليون عامل) حسب إحصائيات سنة 1997 مما يوضح أن إعادة هيكلة المؤسسات أثرت على العمل وما إن أضفنا عدد العمال الذين أحيلوا على التقاعد المسبق وكان عددهم 26400 نجد أن نسبة العمال المسرحين أكثر من 6 % من عدد إجمالي للطبقة الشغيلة والملاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية كانت له حصة الأسد حيث قدرت نسبة التسريح 60.2 % بالإضافة إلى قطاع الخدمات ب 20.7 % وإن حصيلة المؤسسات التي تم حلها بلغت ما بين سنة 94-98 عدد 815 مؤسسة، 83 % مؤسسات محلية عمومية و16 % مؤسسة عمومية اقتصادية بين عدد المؤسسات المنحلة.

4- التفتح الاقتصادي والتجارة الخارجية: إن قانون النقد والقرض (أفريل 90) الذي فتح السوق الجزائرية إلى المتعاملين الجزائريين والأجانب ولعمليات التصدير والاستيراد، لأن التصدير أصبح اختيار استراتيجي للمؤسسات الجزائرية وذلك حتى تبقى على مفهوم الاستمرارية لأن السوق المحلي هو سوق ضيق كما أدى قانون القرض والنقد إلى التنمية السريعة في عدة مجالات منها المواد الغذائية وقطع الغيار وغيرها

وهذا مما أدى إلى زيادة الفجوة بين القطاع التجاري والقطاع الصناعي حيث اتجه الصناعيين إلى احتراف التجارة وذلك لقلة المخاطرة بالمقارنة بقطاع الصناعة.

5- الخوصصة :أظهرت الدراسات التي أعدها مجموعة من الخبراء على أن نتائج الخوصصة للمؤسسات المحلية الغير مستقلة تم حلها بين 94 و96 تكاد تكون منعدمة حيث وصلت نسبة النجاح إلى غاية 8 ماي 1998 إلى أقل من 5 % أي من بين 2715 نشاطا اقتصاديا لم تحقق سوى 116 عملية للخوصصة وتم حل 825 مؤسسة منها 696 أصبح ملك للعمال على حساب 1323 مؤسسة عمومية محلية، إن بيع المؤسسات للعمال حسب العدد 10.000 أجير من بين 50.000 أجير أي حوالي 20 % أما المؤسسات العمومية الاقتصادية فلم يتم خوصصتها التي كان عدد 350 مؤسسة في هذه الفترة ماعدا مؤسسة رياض سطيف التي فتح رأسمالها للرأسمال الخاص .

ومن خلال هذه المعطيات يبدو واضحا أن العملية تعرف تأخرا كبيرا قد يعود إلى عدم اهتمام المتعاملين الخواص بهذه المؤسسات المحلية لعدم توفرها على ممتلكات مادية قابلة للتطور أو الاستثمار فيها مستقبلا أما بالنسبة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد قدرت في سنة 98 بحوالي 176650 مؤسسة منها 50% تنشط في قطاع الصناعة

و18% في قطاع الخدمات و24 %في قطاع البناء والأشغال العمومية والري ويذكر أن مساهمات هذه المؤسسة في الإنتاج الوطني الخام تجاوز 20 %

6- قطاع الخدمات: إن هدف الخدمات العامة هي تحقيق المنفعة العامة هي من مهام الدولة الجزائرية التي تبنت سياسة التكفل الاجتماعي

وتطبيق سياسة العدالة الاجتماعية من خلال مختلف الدساتير وإن مجانية بعض الخدمات مثل التعليم، الصحة.... كلفت الخزينة العمومية أموالا لا يستهان بها وإن سياسة التعديل الهيكلي الذي يهدف إلى التقشف الاقتصادي وخاصة في التقليل من النفقات الاجتماعية وإلزامية التخلي عن منطق المجانية في إدماج ذلك ضمن عملية التحولات العامة من خوصصة وغيرها إذ أن خوصصة هذا القطاع قطع أشواطا كبيرة وقد ظهر في بيع المنشآت السياحية وكذلك احتكار شبه كلي للنقل البري من طرف الخواص .

7- قطاع البناء والأشغال العمومية والري : يلاحظ أن معدل النمو في هذا القطاع كان مشجعا بحيث نجد أن المستثمرين الخواص قد ساهموا فيه بقدر كبير وهذا نتيجة انتهاج الدولة لسياسة العامة للإسكان وذلك من أجل الحصول على الأهداف المسطرة ضمن برنامج الحكومة أي حوالي مليون سكن اجتماعي ووصل نمو هذا القطاع إلى 4.5 % سنة 96.

8- ظاهرة الفقر: لقد ساعد تدهور قطاع التشغيل وغياب تحسين ظروف المعيشة وتطبيق سياسات التثبيت والإنعاش الاقتصادي من زيادة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع نتيجة تحرير التجارة والزيادة المحتشمة في الأجور خاصة للأجراء العموميين وتدهور المداخل وفقدانها أو غيابها وانعدام فرص الاستفادة من أدنى الخدمات الاجتماعية أدى إلى ظهور وتوسع ظاهرة الفقر تطورا سريعا حيث خلال العشرية 1988-1998 أن هناك 14 %من المجتمع يعيشون تحت مستوى الفقر ومنها نسبة 70 %تعيش في الأرياف وأن متوسط عدد الأسر الفقيرة يزيد 8 أفراد وتبلغ نسبة الوطنية 6.6 أفراد وارتباط الفقر بضعف مستوى التعليم 60% من الفقراء ليس لأرباب عائلتهم أي مستوى تعليمي كما أن نسبة البطالة مرتفعة لدى الفقراء حيث قاربت 44 % في المناطق الحضرية و35 % في المناطق الريفية وبالتالي تعتبر البطالة من أهم مقاييس الفقر في الجزائر، وكل ذلك مرتبط بإعادة تحديد النفقات العمومية ونقص فعاليات بعض الخدمات الاجتماعية مما أدى إلى ظهور الفوارق بين الوسط الحضري والوسط الريفي نتج عنه زيادة الفقراء، كما أن

تخفيض نفقات الاستغلال ونفقات التجهيز ظهرت لها آثار سلبية على المدى المتوسط والطويل على ظروف معيشة الفقراء .

ولتقليص حدة الفقر في الجزائر عمدت الجزائر إلى البرامج المتبعة على نظام الشبكة الاجتماعية وكانت تهدف إلى تعويض الآثار الظرفية لبرنامج التعديل الهيكلي، إلا أن ذلك ما يحدث ولم تحل مشكلة البطالة ولا مشكل الفقر، بحيث زاد انتشاره وأصبح من أهم أهداف البرامج التنموية التي ترمي إلى إيجاد الوسائل الناجعة للقضاء عليه، وهذا يعني أن سياسة الشبكة الاجتماعية لا يمكن أن تفي بابتكار الثروات لا من حيث الكم ولا الكيف.

9- البطالة: إذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي والموازنة العامة إلا أن على صعيد التشغيل فان الحالة العامة تفهقرت نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف البرنامج مما دفع هذه المؤسسات إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل، مما أدى إلى تفاقم البطالة وانتقلت من نسبة 24% سنة 1994 لتصل إلى أكثر من 29 %سنة 1997، حيث نجد أن مصدر البطالة تكمن في 52 %مصدرها القطاع العمومي و48 %من القطاع الخاص وإن البطالة المقدرة بحوالي 2.3 مليون شخص، مست فئة الشباب بحيث أكثر من 80 % من البطالين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و75 %منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل ومست كذلك خريجي الجامعات 80.000 جامعي سنة 1996 وأصبح الآن أكثر من 100.000 إطارات الجامعات والمعاهد كما أن إعادة الهيكلة زاد من تفاقم البطالة بحيث أكثر من 360.000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية بين 94-98. إن غياب الإنعاش الاقتصادي وغياب برنامج لدعم الشغل أدى إلى الطلب المتزايد عن العمل الذي يتراوح ما بين 250.000 إلى300.000 طلب سنويا ويبين الفارق بين سياسة الشغل وسياسة البطالة بين 94 و97.

إن غياب سياسة واضحة للتشغيل أدى إلى تزايد العمل الموازي غير الرسمي وخاصة في مجال النشاط التجاري ومما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي بين 400.000 إلى 600.000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا وهو ما يصعب من تكهن باستمراره أو من عدم استمراره ونتيجة لغياب سياسة توحي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للاقتصاد الجزائري، رغم وجود محاولات لتوفير مناصب عمل مؤقتة

واعتماد نظام التكفل والشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني كما أن البطالة لم ترحم حتى المرأة حيث نجد أنها أخذت حصتها من البطالة سنة 1992 كانت 125000 امرأة عاطلة عن العمل قفزت إلى عدد 487000 امرأة عاطلة سنة 1996 كما أن المرأة الماكثة بالبيت يصعب عليها الحصول على منصب عمل بحيث يمثلون خمس البطالين وأغلبهم موجودين في المناطق الحضرية .

إن مختلف الدراسات التي قامت بها الهيئات الحكومية أو غير الحكومية بينت نتائج تطبيق سياسة التعديل الهيكلي في هذا المجال والتي كانت كالتالي:

1- زيادة البطالة وخاصة لدى فئة الشباب .

2- 45 %من البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة تطبيق هذه السياسة حيث10 % طردوا من العمل 11 % التقليل من العمالة، 11.4 % نتيجة غلق المؤسسات 10.1% نتيجة لحل المؤسسات والبقية نتيجة الذهاب الإرادي.

3- استمرار زيادة البطالين لدى فئة الإناث وخاصة المرأة الماكثة في البيت .

4- صعوبة إدماج طالبي العمل لأول مرة وهي أكبر نسبة من البطالين .

5- التهميش الاجتماعي لفئة كبيرة من المجتمع هي فئة الشباب .

6- زيادة مناصب العمل التعاقدية والفصلية بالمقارنة بمناصب العمل الدائم وهذا يؤثر على السياسة العامة الاقتصادية.

10- المديونية الخارجية: لقد بلغ مجمل الديون الخارجية سنة قبل تنفيذ الشروع في تنفيذ البرنامج 27.724 مليار دولار لكنه ارتفع عند بداية التطبيق بحوالي 15.29 % وهو معدل كبير وبالتالي نجد أن 16 مليار دولار التي أعيدت جدولتها سنة 94 بمعدل سعر صرف 50 دينار مقابل 1دولار أي ما يقابل 800 مليار دينار وقد استمرت الزيادة في الاستدانة الخارجية لغاية 1996 حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها فقد بلغت 33.651 مليار دولار وهذا نتيجة القروض والتسهيلات الائتمانية المحصل عليها في إطار الإصلاح وبدأت في الانخفاض مع نهاية تطبيق البرنامج، كما أن إجراءات إعادة جدولة الديون الخارجية أدت إلى تخفيض خدمات الديون هو ما كانت 9.5 %مليار دولار سنة 93 أصبحت 4.5 %مليار دولار في سنة 1997 وذلك نتيجة فترة الإعفاء التي استفادت منها الجزائر، وبالتالي نجد أن معدل الخدمات الديون انخفض من 82.2 % سنة 1993 إلى نسبة 47.1%

سنة 1994 وهي أول سنة في الإصلاح الموسع واستمر في الانخفاض حتى وصل إلى 30.3 % سنة 1997 .

أما الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة **2005** فهي كالتالي حسب إحصائيات وزارة الشؤون الخارجية الجزائري.

هذه أهم الأرقام التي تلخص الوضعية الاقتصادية للجزائر لسنة 2005 التي قدمها رئيس الحكومة السيد احمد ويحي يوم الثلاثاء 21|03|2006 خلال ندوة صحفية عقدها بالجزائر.

- الاقتصاد الكلي:

- نسبة النمو:1ر5 بالمائة

- النمو الداخلي الخام:101 مليار دولار.

- الدخل الفردي الخام: 100 3 دولار.

- التحكم في التضخم: 6ر1 بالمائة.

"ميزان المدفوعات جد ايجابي. والعملة الوطنية مستقرة: بقي الدينار طيلة السنة المنصرمة مستقرا مقارنة مع الدولار وأحرز بعض التقدم مقارنة بالاورو.

- الاستثمار :

- المبلغ الإجمالي: حوالي 200 1 مليار دينار (أزيد من 16 مليار دولار) منها 730 مليار دج (أكثر من 60 بالمائة) قدمت من طرف الدولة وحوالي 250 مليار دج من قبل الأداة الاقتصادية الوطنية وأكثر من 200 مليار دينار من قبل المؤسسات الأجنبية.

-التشغيل:

خلق 000. 684 منصب شغل.

الديون الخارجية:

- 5ر15 مليار دولار نسبة المديونية مع نهاية شهر فيفري 2006 .

- بلغت في 31 ديسمبر من السنة الماضية 4ر16 مليار دولار و4ر21 مليار دولار في 31 ديسمبر سنة 2004 (انخفاض بستة ملايير دولار خلال 14 شهرا).

- في سنة 1992 كرست الجزائر حوالي 3ر9 مليار دولار لخدمة المديونية.

- من سنة 1985 إلى سنة 2005: دفعت البلاد 9ر117 مليار دولار من المديونية (منها حوالي 84 مليار دولار لتسديد أصل الدين في حين كلفت الفوائد 34 مليار دولار).

- السكن:

- المساكن المستلمة : 400 132 وحدة.

- المساكن المستلمة في 2004 بلغ 400 116 وحدة سكنية.

- ما بين سنتي 2004 و2005 تم تسليم 000 250 مسكن.

- مع نهاية 2005 : انطلقت الو رشات لانجاز 000 600 وحدة سكنية.

- وستنطلق الو رشات مع نهاية السداسي الأول من السنة الجارية لانجاز 000 800 وحدة.

-التربية الوطنية:

- تم تسليم

-57 ثانوية .

- 127 مدرسة أساسية.

-2500 قسم .

- 99 داخلية .

-550 مطعم مدرسي داخلي ونصف داخلي.

التعليم العالي :

- تم استلام:

- 000 67 مقعد بيداغوجي جديد (000 59 مقعد سنة 2004).

- 000 30 سرير للإيواء(000 23 سرير سنة 2004) .

- 23 مطعم جامعي.

- تزويد السكان بالكهرباء والغاز :

- ربط 000 208 بيت بالغاز(000 144 سنة 2004).

- ربط 000 214 بيت بالكهرباء (000 45 سنة 2004).

- الخوصصة :

مجموع المؤسسات والأصول المتنازل عنها من شهر جوان 2003 إلى نهاية 2005 :

238 منها 124 لمتعاملين خواص ووطنيين.

-81 لمجموعات من الإجراء و31 لشركاء أجانب .

- المؤشرات المتعلقة بعمليات الخوصصة:

- السعر الإجمالي لعمليات التنازل: 4ر63 مليار دج .

- مجموع مناصب الشغل التي ابقي عليها 000 19 منصب.

عمليات الشراكة :

- عدد العمليات التي أبرمت: 37 منها 21 مع دول أروبية و7 مع بلدان عربية القطاعات التي تمت فيها الشراكة:12 مشروع في مجال الزراعة الغذائية خمسة في الكيمياء والصيدلة أربعة في الصناعة الالكترونية أربعة في المناجم وثلاثة في مواد البناء.

المؤشرات المتعلقة بعمليات الشراكة:

- مجموع رؤوس الأموال للدخول في مساهمة: 7ر30 مليار دج .

- مجموع مناصب الشغل التي تم الاحتفاظ بها 857 9 منصب.

أهداف التنمية :

البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي+ برنامجين تكميليين لولايات الجنوب والهضاب العليا :

-الميزانية 8000 : مليار دج (أكثر من 100 مليار دولار .

-الأهداف الرئيسية: حوالي 1200000 مسكن حوالي 500 ثانوية أكثر من 1000 أكمالية أكثر من 2000 مطعم مدرسي داخلي ونصف داخلي حوالي 000 500 مقعد بيداغوجي جامعي و000 50 مقعد للتكوين المهني 40 مستشفى 10 سدود وأكثر من 000 10 كلم من الطرق الجديدة أو تلك التي تم تجديدها ربط أزيد من 000 600 بيت ريفي بالكهرباء و000 200 1 بيت بالغاز الطبيعي.

الآفاق المقترحة لتجاوز الإشكال القائم وتتضمن الحاجة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد وخاصة الحاجة إلى نظام اقتصادي عربي جديد.

لعل من الضروري الإشارة إلى أن النظام الاقتصادي العربي شهد خلال الفترة من 1941-1991 محاولات كثيرة لتطويره قامت من خلالها العديد من الأنظمة وإشكال التعاون الاقتصادي التي انتهت لأسباب كثيرة إلى هياكل ضعيفة واطر مؤسسية ليست ذات فاعلية واتفاقيات وصيغ للتكامل الاقتصادي تحتاج إلى تفعيل وإعادة النظر.

ومنذ عام 1991 وحتى الآن تبلورت في النظام الاقتصادي العالمي الجديد مجموعة من التغيرات الاقتصادية العالمية التي أثرت وستؤثر بلا شك على مسيرة العمل الاقتصادي

العربي المشترك فالجات ومنظمة التجارة العالمية التي عمقت تحرير التجارة العالمية بما تحمله من أثار على الاقتصاديات العربية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتنفيذهما برامج الإصلاح الاقتصادي في تعاون وتنسيق غير مسبوق بعمق المشروطية الدولية والتكتلات الاقتصادية العملاقة التي تكونت وأبرزت العديد من الآثار بالإضافة إلى ما يسمى باقتصاديات المشاركة الدولية وما وضعته من تحد إمام الاقتصاد العربي يتمثل في ضرورة إقامة تكتل اقتصادي عربي والشركات المتعدية الجنسيات بما تحمله من تأثيرات والتي تحتاج إلى آليات التعامل معها في إطار استراتجيه عربية للتنمية واضحة ومحددة والثورة التكنولوجية التي عمقت عالمية الاقتصاد والتي تحتاج إلى التعامل معها باليات جديدة واتجاه النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى خلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي والاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل كلها وغيرها من التغيرات الاقتصادية العالمية أبرزت الحاجة الملحة والشديدة إلى وجود نظام اقتصادي عربي جديد يستطيع إن يتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد بكل تغيراته وآلياته وأثاره وقد حان الوقت منذ عام 1991 وما بعدها أكثر من أي وقت مضى لكي تتوافر الإرادة السياسية التي تحكمها الفلسفة الاقتصادية التي تحكم كل قرارات العالم في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد لتكون قوى الدفع التي تعمل على بلورة نظام اقتصادي عربي جديد باليات جديدة ومؤسسات ونظم جديدة بل وسياسة اقتصادية جديدة تعمل في منظومة واحدة لتفعيل العمل الاقتصادي واستيعاب كل التغيرات الاقتصادية التي حدثت وتحدث في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وأهم الاقتراحات المقدمة لذالك ما يلي:

1-إقامة منظمة تجارة حرة عربية شاملة.

2-العمل على تبني إستراتيجية الإنتاج من اجل التصدير في المنطقة العربية.

3-إعادة توطين الأنشطة الاقتصادية العربية وتعميق الاتجاه نحو الخوصصة.

4-تقوية الآلية التمويلية العربية بإنشاء بنك التنمية العربية.

5-تحسين مناخ الاستثمار العربي ليعمل على تدفق الاستثمارات العربية –العربية.

6-و ضع استراتيجيه عربية ملائمة للتعامل مع الشركات متعدية الجنسية.

7-بناء قاعدة تكنولوجية عربية لتواكب الثورة التكنولوجية العلمية.

8-وضع استراتيجيه عربية محددة للتعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

9-إصلاح الإطار المؤسسي للعمل الاقتصادي الغربي المشترك.

10- وضع برامج عمل للتنفيذ والمتابعة.

الهوامش:

باللغة العربية:

I. الكتب:

1. العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي: عصام نور. مؤسسات شباب الجامعة الإسكندرية 2002.

2. العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري: بثينة حسنين عمارة، دار الأمين للطباعة، القاهرة 1999.

3. العولمة والتنمية العربية – من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي (1978 – 1998): جلال أمين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان 1999.

4. واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1980 – 2000): رسالة ماجستير، عبد الرحمان تومي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2000-2001.

5. الحرب الصليبية الثامنة: الفريق: سعد الدين الشاذلي: دار الحكمة – الجزائر – أكتوبر 1991.

6. الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسة – الجزء الأول. Paul R.Krugman et Maurice Obstfiel ترجمة: – محمد عبد الله الجراح – حمد بن سليمان البازعي – دار الزهراء – الرياض – السعودية 1998.

7. المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، عبد المجيد فكري (دراسات تحليلية تقييمية) ديوان المطبوعات الجامعية 2003.

8. مبادئ الاقتصاد الكلي: خالد واصف الوازني، الطبعة الثانية. بين النظرية والتطبيق: أحمد الرفاعي، دار الوائل للنشر عمان، الأردن، 2000.

II. دوريات ومقالات:

1. مشروع دراسة حول: مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة.

باللغة الفرنسية:

1 .Le nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique. NEPAD. 10/2001 – Abuja – Nigeria.

2 .Transition et perspectives (L'expérience Belge et Italienne) Acte de la conférence du 26/03/96- INESG 03/97 Alger

3 .Diagnostic sur le climat de l'investissement étranger PNUD /Algérie 12/2002.

4 .Problèmes économiques – Economiques Internationales.
Hebdomadaire n° 2.681 – 27/09/2000 France

5 . Problèmes économiques – Hebdomadaire n° 2.688 07/06/2000 France

6 .www.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS NEWS RELEASE 2003/2006/S

فهرس الموضوعات

كلمة السيد مدير المركز الجامعي..... 5

كلمة التحرير..... 6

أولا: دراسات أدبية

1- السيرة الذاتية في الرواية: د. أحمد حيدوش..... 9

2- دلالة الزمن النفسي في ثلاثية "أحلام مستغانمي": أ. نعيمة بن علية..... 32

3- دلالية الفضاء والزمان في قصة "حفنة تمر" للطيب صالح: أ. مصطفى ولد يوسف... 47

4- الرمز الصوفي في الشعر الجزائري المعاصر: أ. سعيد شيبان..... 53

5- مفهوم الشعر عند حازم القرطاجني: أ. سالم سعدون..... 59

6- الرؤية الشعرية عند رمضان حمود بين التقليد والتجديد: أ. محمد الهادي بوطارن. 80

7- علامات الترقيم ودلالاتها في نثر نزار القباني: أ. فيروز رشام..... 94

9- سيميائية الإيقاع "قراءة في شعر صلاح عبد الصبور": أ. صبيرة ملوك..... 101

10- معالم في طريق الدراسات اللغوية العربية: أ. بوعلام طهراوي..... 117

11- التغيرات الصوتية التركيبية عند ابن جني: أ. نسيمة غضبان..... 124

12- الاحتكاك اللغوي في الصحافة الرياضية: أ. فرحات بلولي..... 133

13- إشكالية النسخ والتدوين في التراث الشعري الأمازيغي: أ. محمد جلاوي..... 152

ثانيا دراسات قانونية

1- غلق المؤسسة: د. محمد سرور 167

2- التجارة الالكترونية مقدمة لاقتصاد عالمي جديد: الاقتصاد الرقمي: أ. ناصر حمودي... 178

3- عقود التوزيع الدولية: أ. نادية يعقوبي..... 218

4- دور القضاء الإداري في حماية الحقوق والحريات العامة: أ. كريم بركات..... 223

5- الطبيعة القانونية لقواعد حقوق الإنسان: أ. علي معزوز..... 236

ثالثا دراسات اقتصادية

1- دور الضرائب في التنمية الاقتصادية: أ. حميد قرومي..... 253

2- تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي بالدول النامية وواقع سياسات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر: د. أحمد جميل..... 260

فهرس الموضوعات..... 285